

# أَوْضَحُ الْمَسْأَلِ

إِلَى الْفَيْسَةِ أَبْرَمَالِكُ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى  
المتوفى فى سنة ٧٦١ من الهجرة

---

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحُ الْمَسْأَلِ  
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد الله بن عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه !

الجزء الثانى

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للناسر

المكانب: البناية المركزية - هانف: ٢٤٤٧٣٩ - صر: ١١/٧٠٦١  
٨٣٨٢٠٢  
٨٣٧٨٩٨ : ٣٩٠٦٦٣ هانف : شارع عبدالنور - هانف :  
برقيا: فكيو . تليكس: ٤١٣٩٢ فكر FIKR 41392 LE

سيروت  
لبنان



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب « لا » العاملة عمل إن (١)

وشرطها : أن تكون نافية ، وأن يكون النفي الجنس ، وأن يكون نفيه نصاً ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، متصلاً بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة ، نحو « لا غلام سَفَرٍ حَاضِرٌ » .  
فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وتُحذف إعمال الزائدة في قوله :

١٥٤ - لَوْلَمْ تَكُنْ غَطَّافًا لَا ذُنُوبَ لَهَا  
إِذَا كَلَامَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عَمَرًا

(١) قد علمت فيما مضى أن « لا » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر قد أشبهت ليس في النفي فعملت عملها ، وهما أمران لابد لنا من أن تنبهك إليهما :  
الأمر الأول : خلاصته أن لا النافية للجنس هذه أشبهت إن في أربعة أمور ، أحدها أن كلامهما يختص بالدخول على الجمل الاسمية ، وثانيها أن كلامهما للتأكيد ، فلا لتأكيد النفي ، وإن لتأكيد الإثبات ، وثالثها أن كلامهما له صدر الكلام فلا يقع حشواً ، ورابعها أن لا نقيضة إن ، والتي قد يحمل على نقيضه كما يحمل على محالته ، فقد حملوا « رضى » على « سخط » الذي هو ضده في النفي ، فعُدوه بعلى مع أن أصله أن يتعدى بعن كما في قوله تعالى ( رضى الله عنهم ورضوا عنه ) ومن الجمل قول الشاعر :

إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ كَعَمَرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا

الأمر الثانى : أن عمل لا لما كان بالفعل على إن انحطت لا عن إن في قوة العمل ، وترتب على ذلك عدة أمور : منها أن اسم إن يكون مذكورا ويكون محذوفاً ، بخلاف اسم لا فإنه يتعين أن يكون مذكورا ، ومنها أن اسم إن يكون معرفة ويكون نكرة ، فأما اسم لا فإنه يتعين أن يكون نكرة ، ومنها أن خبر إن يجوز أن يتقدم على اسمها إذا كان جاراً ومجروراً ، فأما خبر لا فيتعين تأخيرها عن الاسم ولو كان جاراً ومجروراً ، ومنها أن اسم إن ينون إن كان معرباً منصرفاً ، فاحفظ كل ذلك ولا تنسه .

١٥٤ - هذا بيت من البسيط ، وهو من كلة للفرزدق هام بن غالب يهجو فيها

=

عمر بن هيرة الغزاري .

= اللغة : « غطفان » اسم أبى قبيلة ، وهو الجد الأعلى لفزارة « للام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والتعنيف « أحسابها » الأحساب : جمع حسب - بفتح الحاء والسين المهملتين - وهو ما يعد من المآثر ، قال ابن الأثير : الحسب فى الأصل : الشرف بالآباء وما يعبده الإنسان من مفاخره ، وقيل : الحسب والكرم يكونان فى الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء .

المعنى : يهبو غطفان كلها من أجل عمر الذى وجه إليه الخطاب بالهجاء ، ويقول : إنهم قوم كثيرو الذنوب معروفون بذلك ، فهم لا يخشون على أنفسهم معرة الهجاء ، لأن المرض للثوم لا يخاف صاحبه عليه ، ولو كانوا ممن لا ذنب له لخشا فضيحة هجائهم فصدوا عمر عن أن يتعرض لى ، لكبهم لما تركوه وشأنه وخلوا بينه وبين التعرض لى - مع علمهم بما يترتب على ذلك من هجائهم له - دلوا على أنهم لا يخافون ، ودل ذلك على أن ذنوبهم أكثر من أن يحصها العد .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بـ « غطفان » اسم تكن « لا » زائدة « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها فى محل نصب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع فى جواب لو « للام » هذه اللام هى التى تكون فى جواب لو ، وهى ههنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وأحساب من « أحسابها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غطفان مضاف إليه « عمرا » مفعول به للام منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لا ذنوب لها » فإن كلمة « لا » فيها زائدة لاتدل على النفى ، وكان من حق ما بعدها أن يرتفع بالابتداء ، ولكنه - مع ذلك - أعملها فى الاسم فبناه على الفتح كما ترى .

هذا تخرىج كلام المؤلف ، وأصله لأبى الحسن الأخفش ، ونقله عنه ابن عصفور فى المقرب ، قال : « أنشد أبو الحسن \* لو لم تكن غطفان ... البيت \* والمعنى لها =

ولو كانت لِنَفْيِ الْوَحْدَةِ عملت عمل ليس ، نحو « لَا رَجُلٌ قَائِمًا ، بَلْ رَجُلَانِ » وكذا إن أُريدَ بها نَفْيُ الْجِنْسِ لا على سبيل التَّنْصِيسِ ، وإن دخل عليها الخافض خَفَضَ النكرة<sup>(١)</sup> ، نحو « جِئْتُ بِلَا زَادٍ » ، و « غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ » وَشَذَّ « جِئْتُ بِلَا شَيْءٍ » بالفتح ، وإن كان الأسمُ معرفة أو منفصلا منها أَفْهِمْتُ<sup>(٢)</sup> ، ووجب - عند غير البرد وابن كَيْسَانَ - تَكَرُّرُهَا ،

= ذنوب ، أى : وعمل لا الزائدة شاذ ، والأصل أن يكون دخول لا الزائدة فى الكلام لجرد تقويته وتوكيده « ا ه . وقال ابن جنى : « سألت أبا على ، قلت : الزائدة لم أولا ؟ فقال : لم تأت لم زائدة فى كلامهم ، فيجب أن تكون لا هى الزائدة » ا ه . وهذا كله مبنى على أن « لو » حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو مذهب الجمهور ، وهو الراجح عند العلماء .

(١) اعلم أولا أن حرف الجر فيه نوع قوة ، بدليل أنه لا يعلق عن العمل ، ثم اعلم ثانيا أن « لا » حرف نفى لا يعوق العامل المتقدم عليه عن أن يعمل فى المعمول المتأخر عنه ، وانظر إلى مثل قولك « ساءنى أن لا تؤدى واجبك » تجد الفعل « تؤدى » منصوبا بأن المصدرية الداخلة على « لا » النافية ، ولم تحمل « لا » بين العامل الذى هو أن والمعمول الذى هو الفعل المضارع ، وانظر أيضا إلى مثل قولك « إن لا تؤد واجبك تندم » تجد أن « تؤد » مجزوم بأن الشرطية للتقدمة على لا النافية ، وأن « لا » هذه لم تحمل بين العامل الذى هو إن الشرطية ومعموله الذى هو الفعل المضارع ، ثم وازن بين هذا وبين نحو قولك « إن لم تؤد واجبك تندم » وقد علمت أن « تؤد » مجزوم بلم ، وليس مجزوما بأن الشرطية ، تدرك الفرق بين « لا » وغيرها من أدوات النفى ، فإذا أدركت ذلك فاعلم أن لا فى « جئت بلا زاد » وفى « غضبت من لا شيء » حرف نفى لا عمل له ، وأن النكرة التى بعده فى المثالين مجرورة بحرف الجر السابق على لا ، وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن « لا » فى هذين المثالين ونحوهما اسم بمعنى غير ، وهو مبنى لشبهه بالحرف ، وعمله الجر ، وهو مضاف إلى النكرة التى بعده ، فالنكرة عندهم مجرورة بالإضافة ، لا بحرف الجر السابق .

(٢) قد ورد اسم « لا » النافية للجنس معرفة ، وهى مع ذلك عاملة . ولم تكرر ، =

نحو « لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو » ونحو ( لَا فِيهَا غَوْلٌ )<sup>(١)</sup> ، وإنما لم تكرر في قولهم « لَا نَوَلُّكَ أَنْ تَفْقَلَ »<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

= ومن ذلك قولهم « قضية ولا أبا حسن لها » وقولهم :

\* لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ الْمَطْيُ \*

وقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَيِّ خُبَيْبٍ  
تَكِذْنَ ، وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ

فهذه الشواهد الثلاثة ظاهرها أن العلم قد وقع اسما للنافية للجنس ولم تكرر لا ، وللعلماء في تأويل ذلك وأشباهه طريقتان :

أحدهما : أن يقدر اسم لانكزة لا تتعرف بالإضافة ككلمة مثل ، وتقدر هذه النكرة كانت مضافة إلى العلم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أي : ولا مثل أبي حسن ، ولا مثل هيثم ، ولا مثل أمية .

والطريق الثاني : أن يقدر العلم قائما مقام وصف اشتر به ، فيقدر في « لا أباحسن » لا فيصل لها ، ويقدر في « لا أمية » ولا كريم في البلاد ، ويقدر في « لاهيثم » ولا حسن السوق ، وهكذا .

(٢) أصل النول - بفتح النون وسكون الواو - مصدر بمعنى التناول ، فإذا قلت « نولك أن تفعل كذا » كان معناه : تناولك فعل كذا ، تعنى أنه ميسور له ، وإذا قلت « لانولك أن تفعل كذا » كان معناه : لا تناولك أن تفعل كذا ، تعنى أنه مما لا تصل يده إليه ولا يستطيعه ولا يقوى عليه ، هذا أصله ، ثم صار هذا المصدر بمعنى المفعول ، فمعنى « لانولك أن تفعل كذا » لا تناولك فعل كذا ، وعلى ذلك تكون « لا » نافية ، و « نولك » مبتدأ ومضاف إليه ، وأن المصدرية والفعل للضارع بعدها في تأويل مصدر ، وهذا المصدر إما أن يجعله نائب فاعل لنولك سد مسد خبر المبتدأ ، وهذا إذا نظرت إلى أن المراد به اسم المفعول ، وإما أن تجعل المصدر المنسبك من أن والمضارع خبر المبتدأ ، هذا ما يتعلق بلفظ هذه العبارة ، وأما ما يتعلق بمعناها فقد فسرهما العلماء بلا ينبغي لك أن تعلم كذا ، لأنه إذا لم تتناوله قدرته لم ينبغ له ، فهو فيما نرى مجاز مرسل علاقته اللازمة والملزومية .

١٥٥ - أَشَاءَ مَا شِئْتَ ، حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا  
لَا أَنْتِ شَائِئَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي  
للضرورة في هذا ، ولتأول « لَا نَوَلُّكَ » بلا يَنْبَغِي لَكَ .

\*\*\*

١٥٥ - هذا بيت من البسيط ، ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين  
وقد أنشده الفراء وابن كيسان ولم يعزواه إلى أحد .

اللغة : « شَانِي » اسم فاعل فعله شَأْنُ الشيء يشْنُوهُ شَأْنًا - بثلاث الشين - ومشناً  
وشنأنا - بسكون النون في الأخيرة أو فتحها - ومعناه أبغضه وكرهه ، والأصل في  
اسم الفاعل شَانِيء - بالهمز في آخره - خفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها مع  
كونها متطرفة .

المعنى : إني لأحب ما تحببنيه ، وأرغب فيما ترغبين فيه ، ولا يزال شَانِي أن أبغض  
ما تكرهينه ولا أميل إلى ما لا تشائينه .

الإعراب : « أَشَاءَ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا  
« مَا » اسم موصول مفعول به لأشَاءَ مبني على السكون في محل نصب « شِئْتَ » فعل  
وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير :  
أشَاءَ الذي شِئْتَهُ « حَتَّى » يجوز أن تكون ابتدائية كما يجوز أن تكون غائية « لَا »  
حرف نفي « أَزَالَ » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ،  
فإن جعلت حتى غائية فهذا المضارع الناقص منصوب بأن مضمرة ، وإن جعلت حتى  
ابتدائية فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم « لِمَا » جار ومجرور متعلق بقوله  
شَانِي الذي في آخر البيت « لَا » نافية « أَنْتِ » ضمير منفصل مبتدأ « شَائِئَةٌ » خبر  
المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والعائد  
ضمير منصوب بشائية محذوف ، والتقدير : لأذي لا أَنْتِ شَائِئَةٌ « شَانِي » خبر أزال ،  
وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة لأنه صار بعد قلب الهمزة ياء مثل القاضي  
والداعى ، إلا أنه عامله كما يعامل المرفوع والمجرور فقدر الفتحة على الياء كما يقدر  
الضمة والكسرة .

فصل : وإذا كان اسمها مفرداً - أى : غير مضاف ، ولا شبيه به - بُنِيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير ، نحو « لا رَجُلٌ ، ولا رِجَالٌ » وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء<sup>(١)</sup> ، كقوله :

= الشاهد فيه : قوله « لا أنت شائبة » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة - وهى الضمير المنفصل المرفوع - ولم تتكرر « لا » .

وقد تمسك بهذا البيت المبرد وابن كيسان ، فزعموا أنه لا يلزم تكرار « لا » إذا اقترنت بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها ، وذلك عند جهرة النعاة محمول على ضرورة الشعر ؛ لأن تكرار المعرفة - كأن تقول : لا محمد ولا بكر ولا خالد يقولون هذه المقالة - يقوم مقام نفى الجنس الذى هو الأصل فى مدخول « لا » ألا ترى أنك لو قلت « لا أحد يقول هذه المقالة » كان ذلك عند التحقيق بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحداً فواحداً وتتفى عنهم ما تريد أن تنفيه ، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا أنت عدلت عن اسم الجنس وذكرت اسماً لا يتناول غير فرد واحد - وهو المعرفة - كنت خليفاً بأن تعوض « لا » عما فاتها من نفى الجنس ، وذلك بتكرار اسمها ؛ فافهم ذلك وتدبره جيداً فإنه كلام جيد .

(١) اعلم أن العلماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب : (الأول) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جهرة النعاة . (الثانى) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبق له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء فلا يحذف .

(الثالث) أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجعه ابن هشام فى المغنى ، والمحقق الرضى فى شرح الكافية ، وابن مالك فى بعض كتبه .

(الرابع) أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح ، وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجهه ، ويؤخذ من كلام ابن الأنبارى أن الرواية فى بيت سلامة بالفتح دون الكسر ، فيكون تأييد المذهب المازنى ومن معه ، ولكننا لانستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنبارى لم يحفظها .



١٥٦ - إن الشَّبَابَ الَّذِي يَجْدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

١٥٦ - هذا بيت من البسيط ، وهو لسلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستبادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأَوْ غَيْرُ مَطْلُوبٍ  
وَلَى حَيْثُناً ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَنْبَغُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ  
اللقنة : « أودى » ذهب ونفى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً كيذا المضمونها لأنه إنما أراد إنشاء التصر والتعز على ذهاب الشباب « حميدا » محمودا « التعاجيب » العجب ، وهو جمع لا واحد له ، ويروى في مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهي الأمر يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حيثناً » سريحا « يعاقب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « يجد عواقبه » المراد أن نهايته عمودة « الشيب » بكسر الشين - جمع شَيْب ، وهو الذي ابيض شعره ، ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

\* أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي يَجْدُ . . . إلخ \*

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسمها « الذي » اسم موصول نعت للشباب « يجد » يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يجد ، وعواقبه - على هذا - نائب فاعل ، لأنه مصدر بمعنى أسم للفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « يجد » خبرا مقدما ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخرا ، وجاز الإخبار بالفرد - وهو يجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأنه مصدر ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال جملة « يجد عواقبه » - سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صلة للموصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نلذ » الآتي « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » .

الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا - وهو « لذات » - جمع مؤنث سالما ، ووردت الرواية بينائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب ، كما وردت رواية أخرى بينائه على الفتح ، فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين فيه وفي نظائره .

رُويَ بهما ، وفي الخصائص أنه لا يميزُ فَتَحَهُ بِعَرِيٍّ إِلَّا أَبَاعَثَانِ ، وعلى الياء إن كان مُثْنًى أو مجموعاً على حَدِّهِ<sup>(١)</sup> ، كقوله :

١٥٧ — \* تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعًا \*

(١) ذهب أبو العباس للبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنياً كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن الثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنياً ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً في الاسم ، ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف — من بعد ذلك — فإن هذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن هنا ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعاً ثم دخلت عليه لا تتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم .

ومما يؤكد ضعف ما ذهب إليه البرد أنه قد اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع على ما يرفع به ، ولم يعأ بما هو من خصائص الأسماء في هذه الحال ، والإنصاف يقتضيه أن يسير في طريق واحد ، فإما أن يقول بإعراب اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعاً وبإعراب المنادى إذا كان كذلك ، وإما أن يقول ببنائهما ، فأما أن يقول بإعراب الأول وبناء الثاني فإن هذا متمسك بدليل في ناحية وإهمال هذا الدليل في ناحية أخرى مع تساوى الناحيتين ، وذلك لا يجوز .

١٥٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَكِنْ لَوْ رَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعُ \*

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللمة : « تعز » يريد تكلف السلوان بمن سبقك ، والتأسي بمن مضى قبلك =

وقوله :

١٥٨ - يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتُهُمْ شُؤْنُ

= « إلفين » ثنية إلف - بكسر الميم وسكون اللام - وهو الصديق القدي تألفه - ويألفك ، ومثله الأليف ، ونظيره لفظا ومعنى الحل والحليل والحدن والحدين والحب والحبيب والود والوديد « وراذ » بضم الواو وتشديد الراء - جمع وارد ، كصائم وصوام وقائم وقوام « للنون » اللوت « تنابع » توارد ، يتبع بعضهم بعضا ، ويرد بعضهم بإثر بعض .

لغنى : تكلف السلوان ، وتأس بالدين وردوا حياض اللوت من قبل ، فإنك لا نجد صديقين تمتا بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على اللوت ، ويتاجعون على الهلاك .  
الإعراب : « تمز » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء حرف دال على التحليل ، لا : نافية « إلفين » اسم لا ، مبني على الياء لأنه مثنى « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله متعا الآتي « متعا » متع : فعل ماض مبني للجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر لا « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراد مضاف و « للنون » مضاف إليه « تنابع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم لا النافية للجنس مثنى ، وبني هذا للمثنى على الياء التي ينصب بها حين يكون معربا .

ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية ( وهو الشاهد رقم ١٦٢ الآتي ) :

بَأْيُ بِلَاءٍ يَا نُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

١٥٨ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قاتل معين .

اللمة : « عنهم » أهمتهم ، وتقول : عنه الأمر عني ، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب اهتمامه « شئون » جمع شأن مثل أمر وأمور وخطب وخطوب ، وكل هذه الألفاظ بمعنى واحد .

لغنى : يريد أن كل واحد سيكون في يوم القيامة معنيا بشأن نفسه غير قادر على

= التفكير في غيره ، وأخذ هذا من قوله تعالى : ( يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) وقوله سبحانه : ( لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ) .

الإعراب : « يحشر » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس « بنين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الياء لأنه جمع مذكر سالم « ولا » الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « آباء » اسمها ، وخبر لا في الموضعين محذوف ، والتقدير : لابنين موجودون ولا آباء موجودون « إلا » أداة استثناء ملغاة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « عرثهم » عرى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمر الغيبة مفعول به « شؤون » فاعل عرى ، وجملة الفعل الماضي المقترن بقدره وفاعله ومفعوله في محل نصب حال ، ولنا كلام في هذا الموضع نفيس ذكرناه في شرحنا على شرح الأشموني ، وسببه أن الشيخ خالدا جعل الواو في « وقد عنتم شؤون » زائدة ، وجعل الجملة بعدها - وهي جملة « قد عنتم شؤون » في محل رفع خبر لا ، وزعم أن خبر النواسخ إذا كان جملة جاز اقترانه بالواو ، وجعل ما في البيت نظيرا لما ورد في قول الفند الزماني أحد شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

وزعم أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى والواو زائدة قبلها .

وهذا كلام خال عن التحقيق ، والرد عليه من ثلاثة وجوه :

الأول : أن أكثر العلماء على أنه لا يجوز اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة ، وإنما أجاز ذلك الأخفش ، وتبعه ابن مالك في بعض كتبه ، والحق على الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على الأمر المختلف فيه .

الوجه الثاني : أن ابن مالك الذي أجاز اقتران الخبر للنسوخ بهذه الواو لم يطلق القول إطلاقا ، بل أجاز ذلك في خبر ليس إذا اقترن هذا الخبر بإلا ، كما أجازاه في خبر كان وأخواتها بشرط عدم اقتران خبرهن بإلا ، فالقول بزيادة الواو في خبر لا مما لم ينص على جوازه أحد .

الوجه الثالث : أنا لو سلمنا أن « لا » تحمل على ليس لأنهما بمعنى واحد وهو النفي وقف في طريقنا أن من شرط عمل لا ألا ينتقض نفي خبرها بإلا ، فقياس « لا » على ليس . =

قيل : وعلة البناء تَضْمَنُ<sup>(١)</sup> معنى « مِنْ » بدلائل ظهورها في قوله :

١٥٩ — \* وَقَالَ أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ \*

== في هذه المسألة غير ميسور ، للفارق بينهما ، فإن « ليس » لا يشترط في عملها هذا الشرط ، وهي الأصل الذي يحمل عليه « لا » وللأصول ما ليس للفروع .  
الشاهد فيه : قوله « لا بنين » حيث جاء فيه اسم لا جمع مذكر سالما ، وبني على الياء التي هي علامة نصبه في حال الإعراب .

(١) يختلف النحاة في العلة التي من أجلها بنى اسم لا ، فذهب سيويه والجمهور إلى أن علة بنائه هو تركب « لا » مع اسمها مثل تركب خمسة عشر ، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين لا واسمها ولو بالخبر زال البناء ، نحو قوله تعالى : ( لا فيها غول ) وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى من الاستغرافية ، وقد اعترض ابن الضائع هذا القول بأن الذي تضمن معنى من هو لا نفسها ، ونحن نسأل عن علة بناء اسمها ، وسيأتي في شرح الشاهد ( ١٥٩ ) رد هذا الاعتراض .

١٥٩ - - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ \*

ولم أنف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يذود » مضارع ذاده عن الشيء ، ومعناه دفعه عنه ومنعه منه ، ومنه قوله تعالى : ( ووجد من دونهم امرأتين تذودان ) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة .

الإعراب : « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « يذود » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من فاعل قام « الناس » مفعول به ليدود « عنها ، بسيفه » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بيزود ، وسيف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقال » الواو حرف عطف ، قال : فعل ماض « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » حرف جر زائد « سبيل » اسم لا النافية للجنس ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » =

وقيل : تركيب الأسم مع الحرف خمسة عشر .

وأما المصنف وشبهه فعمريان ، والمراد بشبهه : ما اتصل به شيء من تمام معناه <sup>(١)</sup> . نحو « لا قبيحاً فضله محمود ، ولا طالماً جبلاً حاضر ، ولا خيراً من زيد عندنا » .

\*\*\*

فصل : ولك في نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خمسة أوجه :  
أحدها : رفعهما ، وهو الأصل ، نحو ( لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ ) <sup>(٢)</sup> في قراءة ابن كثير ، وأبى عمرو .

الثاني : رفعهما ، إما بالابتداء ، أو على إعمال « لا » عمل ليس كالأية في قراءة الباقيين ، وقوله :

= جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية للجنس ، أو يتعلق بمحذوف صفة لاسم لا ويكون خبرها محذوفا .

الشاهد فيه : « قوله ألا لا من سبيل » حيث ظهرت « من » بعد « لا » فدل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن إياها . وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور ، وعلمه بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ، أما البناء لتضمن معنى الحرف فكثير ، قال الشيخ خالد الأزهرى « واعترضه ابن الضائع بأن المتضمن لمعنى من إنما هو لا نفسها لا الاسم بعدها » اهـ ، قال الدنوشرى : « هذا الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذى هو معنى من معناه الشمول ، ولا شك أن ذلك مدلول للنكرة لأنها في سياق النفي للعموم » اهـ ، والذى ذكره الدنوشرى رحمه الله هو المقول ؛ لأنه لا معنى لما قاله ابن الضائع .

(١) مثل المؤلف بثلاثة أمثلة يشير إلى أن ما اتصل باسم لا قد يكون مرفوعاً به كالثال الأول ، وقد يكون منصوباً به كالثال الثانى ، وقد يكون مجروراً بحرف جر يتعلق به كالثال الثالث ، وقدبقى راجع وهو أن يكون معطوفاً عليه نحو « لا ثلاثة وثلاثين » .  
(٢) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة ، ومثل هذه الآية الكريمة في فتح الاسمين قول الشاعر ( وهو الشاهد ١٥٨ السابق ) :

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آباءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُونُ

١٦٠ — \* لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ \* \*

١٦٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعَانَةً \*

وهذا البيت من كلام الراعي ، واسمه عبيد بن حصين النخعي ، بزنة التصغير في اسمه واسم أبيه واسم قبيلته .

اللافة : « وما هجرتك » يروى في مكانه « وما صرمتك » والصرم : الهجر وقطع حبال المودة « لا ناقة لي في هذا ولا جمل » هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويباعد نفسه منه ، وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعمانة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة ، وهاجت الحرب بين بكر وتغلب ، وكان الحارث بن عباد قد اعترضها ، وقال بعضهم : إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس العذرية ( انظر مجمع الأمثال للبيداني ج ٢ ص ١٤٤ بولاق ) والمراد لا شيء لي في هذا الأمر .

والحارث بن عباد مما يسأل كثير من الناس عن ضبط اسم أبيه ، وهو بضم العين المهملة وفتح الباء مخففة بزنة غراب وتراب ، قال مهلهل بن ربيعة :

شَفَّيْتُ النَّفْسَ مِنْ أَبْنَاءِ بَكْرٍ وَحَطَّتْ بَرَكَهَا بِبَنِي عُبَادٍ

الإعراب : « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « هجرتك » هجر : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله « حتى » حرف غاية وجر « قلت » قال : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وأن المصدرية مقدرة قبل الفعل ، وهي مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتي ، والجار والمجرور متعلق بهجر ، والتقدير : ما هجرتك إلى أن قلت ، أى إلى قولك « معلنة » حال من تاء المخاطبة « لا » نافية تعمل عمل ليس ، أو مهملة « ناقة » اسم لا ، أو مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « لي » في هذا « جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا أو خبر المبتدأ ، أو صفة لناقدة ويكون الخبر حينئذ محذوفاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، أو مهملة كالأولى ، ويجوز أن تكون زائدة لنا كيد النفي « جمل » إن اعتبرت لازائدة لنا كيد النفي فجمل معطوف بالواو على ناقة عطف مفرد على مفرد ، وإن اعتبرت لا نافية مهملة فجمل مبتدأ خبره محذوف ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة =

الثالث : فَتَحُ الأول وَرَفَعُ الثاني ، كقوله :

١٦١ - \* لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ \* \*

= عمل ليس فجعل اسمها وخبرها محذوف ، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، والجملة المعطوف عليها في محل نصب مقول القول ، وكذلك الجملة المعطوفة .  
الشاهد فيه : قوله « لا ناقة .... ولا جمل » حيث تكررت فيه لا ، وورد الاسمان مرفوعين .

أما رفع الأول منهما فلي أحد وجهين ، أولهما أن تكون لانافية مهمة والمرفوع بعدها مبتدأ ، وثانيهما أن تكون لا نافية عاملة عمل ليس والمرفوع بعدها اسمها .

وأما رفع الثاني فلي أحد ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون لا الثانية زائدة والاسم بعدها معطوفا على الاسم الذي بعد لا الأولى ، وثانيها أن تكون لا الثانية نافية مهمة ، والاسم للمرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة لا واسمها وخبرها أو على جملة للمبتدأ والخبر الأولى ، وثالثها أن تكون لا الثانية نافية عاملة عمل ليس والمرفوع بعدها اسمها ، وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على الجملة ، ونظير هذا البيت قول المجنون :

أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَلَّةٍ مِّنَ الْأَرْضِ لَا مَالٌ لَدَى وَلَا أَهْلٌ

١٦١ - هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ \* \*

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، ف قيل : لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه في كتاب سيويه . وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عبد مناة ، وقال الحاتمي : هو لابن أحر ، وقال الأصفهاني : هو لضميرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جدا .

اللغة : « هذا للمعرك » فصل بين للمبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره بجملة القسم - وحى « للمعرك » مع خبره المحذوف - ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضا أبو الأب « الصغار » - بزنة سحاب - النذل ، والهانة ، =



وقوله :

— ١٦٢ — \* وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدِينِ وَلَا صَدْرُ \*

= والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا موجب لذلك .

الإعراب : « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا تقديره : قسمي ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب « الصغار » خبر للمبتدأ الذي هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله « عين » تأكيذا للصغار ، وهو مضاف والماء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسمها مبنى على الفتح في محل نصب « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « ذاك » اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محمدا ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع — معطوف على محل لا واسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه ، وفيه إعرابان آخران متعريفهما في بيان الاستشهاد

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعا ، ورفعه على واحد من ثلاثة أوجه : الأول أن يكون معطوفا على محل « لا » مع اسمها ، كما ذكرناه في إعراب البيت ، الثاني أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « أب » اسمها ، وخبرها محذوف ، الثالث أن تكون « لا » غير عاملة بل هي زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، ومثله قول جرير بن عطية ( وهو الشاهد الآتي عقب هذا ) :

بَأْيَ بَلَاءٍ يَا نُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي ، لَا يَدِينِ وَلَا صَدْرُ

ويجري مجراها قول أبي الطيب للنسي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِن لَمْ يُسْعِدِ الْخِلَالُ

= ١٦٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* بَأَى بَلَاءَ يَا نُعْمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ \*

وهذا البيت من كلة الجرير بن عطية بن الخطفي يهجو فيها قبيلة من قيس أبوها نعيم ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن .

اللمعة : « بلاء » أصل البلاء الاختبار والتجربة والامتحان ، وفي الحديث « أعوذ بالله من جهد البلاء إلا بلاء فيه علاء » والمقصود هنا المجهود والعمل الذي يكون سببا للجد والفخر « ذنابي » بضم الذال المعجمة ثم من بعدها نون مفتوحة مخففة - أصله ذنب الطائر ، واستعمال الذنابي مع الطائر أكثر من استعمال الذنب ، كما أن استعمال الذنب للفرس والبعر أكثر من استعمال الذنابي . ويقال لسفلة الناس والأتباع منهم : هم أذئاب ، وذنابي « لا يدين ولا صدر » أي لستم قادة ولا رؤساء متبوعين .

المعنى : يقول نعيم بن عامر : هم تفخرون ، وليس لكم جهد بذلتموه في سبيل المجد حتى تتحدثوا عنه ، نعم أنتم رذال وأتباع ومرؤوسون ، ولستم رؤساء ولا قادة ؟

الإعراب : « بَأَى » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : بَأَى بلاء تفخرون مثلاً ، وأى مضاف و « بلاء » مضاف إليه « يا » حرف نداء « نعيم » منادى « بن » صفة نعيم ، وهو مضاف و « عامر » مضاف إليه « وأنتم » الواو واو الحال ، أنتم : مبتدأ « ذنابي » خبر المبتدأ « لا » نافية للجنس « يدين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الياء لأنه مثنى « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، وأن تكون نافية مهملة ، وأن تكون زائدة لتأكيد النفي « صدر » إن اعتبرت لا نافية مهملة فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فهو اسمها وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا الأولى واسمها وخبرها أيضاً ، وإن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفي فهو معطوف على محل لا مع اسمها لأنها معاً مبتدأ عند سيديويه .

الشاهد فيه : قوله « لا يدين ولا صدر » حيث وردت « لا » فيه مكررة ، وورد الاسم بعد الأولى مفتوحاً وبعد الثانية مرفوعاً : أما فتح الأول فهو بلياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى على ما تقدم بيانه ، ووجه ذلك أن لا قبله نافية للجنس عاملة عمل إن . =

الرابع : عكس الثالث ، كقولہ :

١٦٣ — • فَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْنِيمٌ فِيهَا •

ولا وجه له سوى ذلك . وأما رفع الثاني صلى واحد من ثلاثة اوجه : أولها أن تجعل لا انافية نافية عامة عمل ليس فيكون اسمها ، وثانيها أن تجعل لا نافية مهمة فيكون مبتدأ ، وثالثها أن تجعل لا زائدة فيكون معطوفا على محل لا مع اسمها لأنهما معاً صريحان بالابتداء عند شيخ النحاة سيويه ، وقد أوضحنا لك ذلك في إعراب البيت .  
١٦٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وأكثر النحاة يروون عجزه :

• وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ •

والبيت لأمية بن أبي الصلت - ولكن النحاة في روايتهم عجز البيت على ما ذكرنا يلقون صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْنِيمٌ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ  
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

والبيتان غير متصلين في الديوان ، بل بينهما خمسة أبيات ، وثانيهما يروى قبل أولها ، ويرى عجزه على وجه آخر ، وهو :

• وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ •

اللغة : « لعو » أى : قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام « تأنيم » هو مصدر أئتمه بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضا إلى الإثم لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « ملیم » بضم الميم ، وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لعو » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأنيم » اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر البتدأ محذوف يدل عليه خبر « لا » هذا ، ويجوز عكس ذلك ، فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر البتدأ ويكون خبر « لا » هو المحذوف ، وعلى أبة حال فإن الواو قد عطفت جملة « لا » =

الخامس : فَتَنَحُ الْأَوَّلُ وَنَضَبُ الثَّانِي ، كقوله :

١٦٤ — \* لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ \*

وهو أضعفها حتى خَصَّهُ يُؤْنَسُ وجماعة بالضرورة كتنوين المنادى ، وهو عند غيرهم على تقدير «لا» زائدة مؤكدة ، وأن الأسم منتصب بالهطف .

= مع اسمها وخبرها على جملة الابتداء والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فأهوا» فعل وفاعل ، والجملة منها لا عمل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفأهوا «أبدأ» منصوب على الظرفية ناصبه فأهوا أو مقيم «مقيم» خبر الابتداء ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر الأولى هو المذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألفى «لا» الأولى أو أعملها عمل ليس ، فرفع الاسم بعدها ، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه في إعراب البيت .

١٦٤ — هذا صدر بيت من السريع ، وأكثر النحاة يروون عجزه هكذا :

\* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِيعِ \*

والبيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، والذين يروون عجز البيت على ما ذكرناه يروون بعده :

كَالثَّوْبِ إِذَا نَهَجَ فِيهِ الْبَلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الْحَيْلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو على القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

\* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِيعِ \*

من كلمة قافية ، وقوله في روايته قوله :

لَا صَلَاحَ بَيْنِي - فَأَعْلَمُوهُ - وَلَا يَنْفَسُكُمْ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي سَنِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَّرَ قَمَرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ =

== اللغة : « خلة » بضم الحاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

أَلَا أَبْلَغًا خُلَّتِي رَاشِيًا ——— دَأْ وَصِنَوِي قَدِيمًا ، إِذَا مَا تَصِلُ .

« الراقع » و مثله « الراتق » الذي يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ في البلى « أعياء » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من للنسك « قرقر » صوت ، وصاح « قر » يجوز أن يكون جمع أقر ، فوزانه وزان أحمر وحر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قرى ، كروم في جمع رومي « الشاهق » الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبرها « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على « نسب » بالنظر إلى محل اسم « لا » الذي هو النسب « اتسع » فعل ماض « الحرق » فاعل « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » .

الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة لتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفاً بالواو على محل اسم « لا » - وهو قوله « نسب » - عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذي يحمل جمهور النحويين نصب الاسم الثاني عليه ، واختاره ابن مالك

وقال يونس : إن « لا » في قوله « ولا خلة » نافية للجنس عاملة عمل إن ، وإن « خلة » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب ، ولكنه نونه لضرورة ، وبناءؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » مثل الأولى كما أعلنتك ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها .

وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ، لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لضرورة معه .

وقال الزمخشري في مفصله : إن « خلة » مفعول به منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة ، وهو تكلف لا مقتضى له .

فإن عطفت ولم تكرر « لا » وَجَبَ فتح الأول ، وجاز في الثاني النصب والرفع ، كقوله :

١٦٥ — \* فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ \* .

١٦٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أُرْتَدَى وَتَأَزَّرَا \*

وقد نسب النحاة هذا البيت إلى رجل من بني عبد مناة يمدح فيه مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان ، ولم يعينوا القائل ، والبيت من شواهد سيويه (٣٤٩/١) ولم ينسبه أحد من شراحه .

اللمعة : « المجد » هو العز والشرف وكرم النجار ، ورجل ماجد : شريف كريم المحتد « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : اسم لما يستر النصف الأعلى من الإنسان « تأزر » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : اسم لما يستر النصف الأسفل من الإنسان ، وقد كنى الشاعر بارتدائه المجد وإزاره به عن ثبوت هذه الصفة له ، نظير قولهم : المجد بين برديه ، والوقار في ثوبه ، والحلم تحت عمامته ، والكمال في قبة ضربت عليه ، ونحو ذلك .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح في محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، وللمعطوف على المنصوب منصوب « مثل » يجوز فيه النصب والرفع : أما النصب فعلى أن يكون صفة لاسم لا وما عطف عليه ، وعلى هذا يكون خبر لا محذوف ، والتقدير : لا أب وابنا مائثلين لمروان وابنه موجودان ، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا ، وهو على كل حال مضاف و « مروان » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلية وزيادة الألف والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ارتدى ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

ويجوز « وَأَبْنٌ » بالرفع ، وأما حكاية الأخفش « لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ »  
- بالفتح - فشاذة<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : وإذا وصفت النكرة المبتدئة بمفرد متصل جزفتحه على أنه رُكِبَ  
معها قبل مجيء « لا » مثل « خَمْسَةٌ عَشَرَ » ، وَنَضْبُهُ مراعاةً لمحلّ النكرة ،

= جوازاً تقديره هو يعود إلى روان ، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها  
من الإعراب مفسرة « وتأزرا » الواو حرف عطف ، تأزر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه ، والألف للإطلاق ، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية ، وكأنه لما كان  
الابن تابعاً للأب جعل الحديث عن الأب وحده اكتفاء به ، وإلا فقد كان عليه أن  
يقول : إذا هما ارتديا بالجد وتأزرا به ، وهذا معنى قول الأعمى : « وجعل الخبر عن  
أحدهما وهو يعنيهما اختصاراً ، لعلم السامع » اهـ .

الشاهد فيه : قوله « لا أب وابنا » حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ، ولم  
يكرر لا ، وجاء بالمعطوف منصوباً ، ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس  
كله وحده ، فإنه مبني على الفتح في محل نصب على ما علمت ، ويجوز الرفع في هذا  
المعطوف عند سيبويه ، ووجهه أن يكون معطوفاً على محل لامع اسمها ، فإنهما معاً عنده  
في محل رفع بالابتداء .

(١) وجه ما حكاه الأخفش أن يكون قولهم « امرأة » اسماً للنافية للجنس ،  
وقد حذف « لا » وبقي أثرها ، وهو البناء على الفتح ، ووجه شذوذ هذا أن فيه  
حذف الحرف وبقاء عمله ، وقد علمت أن الحرف في ذاته عامل ضعيف ، كما علمت من الذي  
ذكرناه في صدر هذا الباب أن عمل « لا » مرة بالحل على إن ، ومرة بالحل على ليس ،  
فلا فرع أو فرع فرع ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً ، ومن شأن العامل الضعيف  
ألا يعمل إلا وهو مذكور ، ولهذا كان حذف حرف الجر وبقاء عمله من غير أن  
ينوب شيء منابه ضعيفاً ، وكان حذف أن الناصبة للمضارع وبقاء عملها من غير أن يحل  
عملها شيء ضعيفاً أيضاً ، وكان حذف الجازم وبقاء عمله ضعيفاً أيضاً .

وَرَفَعَهُ مِرَاعَةً لِحْلَهَا مَعَ لَا ، نَحْوُ « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » وَمِنْهُ « أَلَا مَاءُ مَاءٍ بَارِدًا عِنْدَنَا » لِأَنَّهُ يُوصَفُ بِالاسْمِ إِذَا وَصَفَ ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ خَطَأٌ .

فَإِنْ فَقَدَ الْإِفْرَادُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ قَبِيحًا قَفْلُهُ عِنْدَنَا » أَوْ « لَا غُلَامٌ سَفَرِيٌّ ظَرِيفًا عِنْدَنَا » أَوْ الْإِتِّصَالُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ » أَوْ « لَا مَاءٌ عِنْدَنَا مَاءٌ بَارِدًا » اِمْتَنَعَ الْفَتْحُ ، وَجَازَ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ ، كَمَا فِي الْمَطُوفِ بِدُونِ تَكَرُّارٍ « لَا » ، وَكَأَنَّ فِي الْبَدَلِ الصَّالِحِ لِعَمَلِ « لَا » فَالْقَطْفُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، وَابْتَدَأَ نَحْوُ « لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ فَالرَّفْعُ نَحْوُ « لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فِيهَا » وَكَذَا فِي الْمَطُوفِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ لِعَمَلِ « لَا » نَحْوُ « لَا امْرَأَةٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ » .

\*\*\*

فصل : وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » لم يتغير الحكم .

ثم تارة يكون الحرفان باقين على معنيهما ، كقوله :

١٦٦ — \* أَلَا اضْطَبَّارَ إِسْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ \* .

وهو قليل ، حتى تَوَهَّمَ السَّلَوِيُّ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ .

١٦٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* إِذَا أَلَا قِي لَدِي لَأَقَاهُ أَمْثَالِي \* .

وقد نسب هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن اللوح ، والذين نسبوه إليه قد رووا

صدره على وجه آخر ، وهو :

\* أَلَا اضْطَبَّارَ لِلْيَسَلَى ... \* .

اللفظة : « اضطبار » تصير وتجلد وسلوان واحتمال « لاقاه أمثالي » كناية عن



وتارة يُرَادُ بهما التوبيخُ ، كقوله :

١٦٧ — \* أَلَا أَرِغَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ \* .

وهو الغالبُ .

= المعنى : ليت شعري إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت أيمتنع الصبر على سلى أم يبقى لها تجدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اضطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح في محل نصب « لسلى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوا تقديره أنا ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذي » اسم موصول مفعول ألقى « لاقاه » لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به « أمثالي » أمثال : فاعل ألقى ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لاجل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اضطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها ، والمراد من الهمزة الاستفهام ، ومن « لا » النفي ، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي .

وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع في كلام العرب ، وكون الحرفين معادالين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ، لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتهى عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه أم يكون لها جلد وتصبر ؟ ومن أمثال العرب قولهم « أفلا قماص بالير ؟ » حكاه ابن منظور عن سيويه ، والقماص - بكسر القاف على للشهور ، وقد انضم ، وقد تفتح - هو ألا يستقر في موضع فتراه بثب من مكانه من غير صبر ، والير - بفتح فسكون - الحمار ، ورواه ابن منظور « بالير » والاستفهام في هذا المثل عن عدم القماص حتى يطمئن إلى ركوبه ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل .

١٦٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

وتارة يُرَادُ بهما التَّعْنَى ، كقوله :

— ١٦٨ — \* أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ \* \*

= \* وَأَذَنْتَ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ \* \*

وهذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من المراجع .

اللمعة : « ارعواء » أى : انتهاء ، وانسكاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى .  
يرعوى ، أى كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلمت « وات » أدبرت « مشيب »  
شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة .

المعنى : أفما يكف عن المقام ويدع دواعى النزع والطيش هذا الذى فارقه الشباب  
وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟ !  
الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً  
التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر  
« لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولّى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « شيبته »  
شيبية : فاعل ولت ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لاهل لها صلة  
الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى شيبته « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت  
« بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير  
المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقى للا نافية عملها الذى تستحقه مع  
دخول همزة الاستفهام عليها ، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

ولم يرتض الدمامي أن الحرفين الهمزة ولا يدلان معاً على الإنكار التوبيخى ،  
وذكر أن المفيد للإنكار التوبيخى هو الهمزة وحدها ، و « لا » بعد الهمزة دالة  
على النفى ، فيكون كل حرف منهما دالاً على ما اختص به ، أى أن معنى « ألا  
ارعواء » التوبيخ على عدم الارعواء والإنكار على من لم يرعو وينسكف عن الليل  
إلى دواعى الصبا .

= ١٦٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

### • فَيَرَأَبَ مَا أَثْنَأْتُ يَدُ الْقَفَلَاتِ •

وقد احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحدهم إلى قائل معين .  
اللمعة : « ولى » أدبر ، وذهب « فَيَرَأَبَ » يحجر ، ويصلح « أَثْنَأْتُ » فتقت وصدعت .  
وشمبت وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ، إذا أصلح ما فسد .  
منهما ، وقال الشاعر :

رَأَبُ الصَّدْعِ وَالْثَنَى رِصِينِ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ  
( يغير - بفتح ياء المضارعة - بمعنى يغير : أى يمون الناس ) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للتعنى ، ويقال : الحمزة للاستفهام ، وأريد بها  
التنى ، ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا « عمر » اسمها « ولى »  
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة في محل نصب صفة لعمر « مستطاع »  
خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة  
في محل نصب صفة ثانية لعمر « فَيَرَأَبَ » الفاء للسببية ، رأب : فعل مضارع منصوب  
بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب التنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره  
هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول مفعول به لرأب « أَثْنَأْتُ » فعل ماض ، والتاء  
تاء التأنيث « يد » فاعل أَثْنَأْتُ ، ويد مضاف و « القفلات » مضاف إليه ، والجملة من  
الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره أَثْنَأْتُ

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد من همزة الاستفهام مع « لا » مجرد  
التنى ؛ وهذا كثير في كلام العرب . وما يدل على كون « ألا » للتعنى في هذا البيت  
نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

وقد استدل أبو عثمان اللبازى وأبو العباس اللبزدى بهذا البيت على أن « ألا » الدالة على  
التنى يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها فيعطف بالرفع بعدها كما يصح  
ذلك مع « لا » التى لم تقترن بها الحمزة الدالة على التنى ، وخالفوا في ذلك سيويه  
وشيخه الخليل بن أحمد .

ووجه استدلالهما بهذا البيت أنها أجازا في قوله « مستطاع » أن يكون خبرا لألا  
أو يكون نعتا لعمر باعتبار محله مع لا ، فإن سيويه يجعل محل لا مع اسمها رفعا على =

وهو كثير ، وعند سيويوه والخليل أن « ألا » هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها ، وبمنزلة « كَيْتَ » فلا يجوز مُرَاعَاةُ مُحَلَّهَا مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وَخَالَفَهُمَا المازني والمبرد ، ولا دليل لهما في البيت ، إذ لا يَتَقَعَّيْنُ كون « مستطاع » خبراً ، أو صفة ، و « رجوعه » فاعلاً ، بل يجوز كون « مستطاع » خبراً مقدماً ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخرأ ، والجملة صفة ثانية .

\*\*\*

وترد « ألا » للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو ( أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ )<sup>(١)</sup> ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ )<sup>(٢)</sup> وَعَرْضِيَّةٌ وَتَحْضِيضِيَّةٌ فَتَخْتَصِمَانِ بالفعلية نحو ( أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ )<sup>(٣)</sup> ( أَلَا تَتَّقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ )<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

= الابتداء ، فإن جعلت قوله « مستطاع » خبر ألا كان ذلك دليلاً على جواز ذكر خبر « ألا » وهو خلاف ما ذهب إليه سيويوه والخليل ، وإن جعلت قوله « مستطاع » نعتاً لعمر كان الشاعر قد راعى محل ألا مع اسمها ، وهذا أيضاً غير الذي ذهب إليه سيويوه ، فالبيت على كلا الوجهين رد على الخليل وسيويوه .

والجواب أنه يكون رداً على سيويوه والخليل إذا لم يكن له وجه من وجوه الإعراب غير هذين الوجهين ، فأما إذا كان له وجه ثالث هو ما ذكرناه في الإعراب فإنه لا يصلح للاستدلال به لما ذهبنا إليه ، لأن الدليل - كما قلنا مراراً - متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال .

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٢) من الآية ٨ من سورة هود

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور

(٤) من الآية ١٣ من سورة التوبة

مسألة : وإذا جُهِلَ الخبر وَجَبَ ذكره ، نحو « لَا أَحَدَ أَغْبَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » وإذا عُلِمَ حذفُهُ كثيرٌ ، نحو (فَلَا قُوَّةَ) <sup>(١)</sup> (قَالُوا لَا ضَيْرَ) <sup>(٢)</sup> ويلتزمه التميميون والطائيون <sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) من الآية ٥١ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء

(٣) هذه العبارة - وهى قول المؤلف « ويلتزمه التميميون والطائيون » - تحتل وجهين :

أحدهما أن يكون الضمير فى قوله « ويلتزمه » عائدا على حذف الخبر من غير قيد ، فيكون مؤدى العبارة أن تهما وطيثا يلتزمان حذف خبر « لا » مطلقا ، نعى سواء أعلم أم لم أعلم ، وهذا المعنى هو الذى يفهم من كلام النزخشرى فى الفصل ( ص ٨٩ بتحقيقنا ) حيث يقول « وقول حاتم :

\* ولا كريم من الولدان مصبوح \*

يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائئته إلى اللغة الحجازية ، والثانى ألا يجعل مصبوحا خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع النفى « اه كلامه ، ولا شك أن قول حاتم « مصبوح » لو حذف لم يدل عليه دليل ، وقد حكم جاز الله بأنك لو جعلته خبرا لالكنت قد حكمت على حاتم بأنه ترك لغته الطائية لأنها تحذف خبر لا دائما ، وجرى على لغة أهل الحجاز ، وهى التى تذكر خبر لا فى بعض الأحوال .

والوجه الثانى مما تحتمله عبارة المؤلف أن يكون الضمير فى « ويلتزمه » عائدا على الخبر بقيد كونه معلوما ، فيكون مؤدى العبارة أن تهما وطيثا يلتزمان حذف خبر لا إذا كان معلوما بقرينة ما ، ويكون الفرق بين هاتين القيلتين وبين الحجازيين أن الحجازيين يحيزون ذكر الخبر المعلوم كما يحيزون حذفه ، وأما هما فلا يحيزان ذكره ، أما الخبر الذى لا يعلم إذا حذف فإن الجميع يلتزمون ذكره ، وعلى هذا الوجه حمل الشيخ خالد كلام المؤلف ، وهو قريب من الصواب ، لأن الخبر الذى لا يعلم إذا حذف لا يوصل إلى تقديره ، فكيف يستساع حذفه؟ إلا أن بدعى تميم وطيا أنهما يلتزمان =

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها

على المبتدأ والخبر ، فتنبه لهما مفعولين<sup>(١)</sup>

أفعال هذا الباب نوعان : أحدهما أفعال القلوب ، وإما قيل لها ذلك لأن

يَجْعَلُ خَيْرٌ « لا » كونا عاما ، ويُعْرَمَانِ - مع ذلك - حَذْفُهُ ، فيسهل فهم الكلام حينئذ .

هذا ، وقد قال أبو حيان : إن أكثر ما يحذف الجوازيون خبر لا إذا كان مع إلا نحو « لا إله إلا الله » أعده كلامه ، وقد اختلف النحاة في إعراب هذه الجملة ، ونحن نعرّبها لك إعرابا تحريّيا ، فلا : نافية للجنس تعمل عمل إن ، وإله : اسم لا ، مبني على التثنية في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا إله لنا ، أو لا إله موجود ، وإلا : أداة الاستثناء ، ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر لا ، وللزحشري في إعراب هذه الجملة كلام طويل دارت حوله مناقشات كثيرة لا نرى أن نذكرها لك في هذه المعالجة .

(١) يختلف النحاة من هذا الموضوع في مسألتين :

المسألة الأولى : هل أصل مفعولي ظننت وأخواتها مبتدأ وخبر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يذهبون إلى أن أصل مفعولي ظن وأخواتها مبتدأ وخبر ، ويذهب السهلي وحده إلى أن أصلهما ليس كذلك ، واستدل على صحة كلامه بأنك تقول . « ظننت زيدا عمرا » من غير أن ينكر أحد هذا القول عليك ، وأنت لو قلت « زيد عمرو » على أنهما مبتدأ وخبر لم يصح الكلام إلا على معنى التشبيه ، وأنت حين قلت ظننت زيدا عمرا لم ترد معنى التشبيه ، فلزم ألا يكون أصل مفعولي ظن مبتدأ وخبرا ، وجواب هذا الكلام أنا لا نسلم أنا حين تقول « ظننت زيدا عمرا » لا نريد معنى التشبيه ، بل معنى التشبيه هو الذي نريده ، بدليل أنا لو قلنا ظننت زيدا عمرا فظهر أنه خلافه ، كان كلاما صحيحا لا غبار عليه .

والمسألة الثانية : هل الاسمان المنصوبان بعد ظننت وأخواتها مفعولان أول وثان ، أم الأول مفعول والثاني شيء آخر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يرون المنصوب الأول مفعولا أول والمنصوب الثاني مفعولا ثانيا ، وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول =

معانيها قائمة بالقلب ، وليس كلُّ قَلْبٍ يَنْصَبُ المفعولين ، بل القلبي ثلاثة أقسام :  
مَالَا يَتَعَدَّى بنفسه ، نحو فَكَّرَ وَتَفَكَّرَ ، وَمَا يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ نَحْوَ عَرَفَ  
وَفَهِمَ ، وَمَا يَتَعَدَّى لِأَنثَيْنِ ، وهو المراد ، وينقسم أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

أحدها : ما يفيدُ في الخبرِ يقيناً ، وهو أَرْبَعَةٌ : وَجَدَ ، وَأَلْفَى ، وَتَعَلَّمَ - بمعنى  
أَعْلَمَ - وَدَرَى ، قال الله تعالى : ( تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ) <sup>(١)</sup> ( إِنَّهُمْ أَلْفَوْا  
آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ) <sup>(٢)</sup> ، وقال الشاعر :

— ١٦٩ — \* تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا \*

= مفعول ، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء  
جملة نحو « ظننت زيدا يؤدي واجبه » ويجيء ظرفاً نحو « ظننت زيدا عندك »  
ويجيء جاراً ومجروراً نحو « ظننت زيدا على خلق حسن » وقد عهدنا الحال يجيء  
على هذه الوجوه ، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجيء معرفة نحو « ظننت  
زيداً أخاك » ويجيء ضميراً نحو « زيد ظننتكه » ويجيء جامداً نحو « ظننت زيدا  
أسداً » ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع ، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغنى  
الكلام عنه لأنه لا يتم معنى الكلام بدونه ، والحال لا يكون كذلك .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الزمل

(٢) من الآية ٦٩ من سورة الصافات

١٦٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَبَايَعُ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ \*

والبيت لزيد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللفظة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق  
« التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛  
فيلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك كي تنال من عدوك ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل قلبي بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُ هَذَا عَلَى « أَنْ » وَصَلَتْهَا ، كَقَوْلِهِ :  
 \* فَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنْ لِلصَّيْدِ غِرَّةً \* ١٧٠ -

= وجوبا تقديره أنت «شفاء» مفعول أول ، وشفاء مضاف ، و «النفس» مضاف إليه  
 « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » ، ضاف إليه ، وعدو  
 مضاف ، وها : مضاف إليه « فبالغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره  
 أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « في التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف  
 « والمكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى  
 اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .  
 ثم اعلم أن المؤلف قد ذكر أن هذه الكلمة أكثر ما تنمى إلى «أن» للؤكد  
 ومعمولها ، وهو صحيح ، ومن شواهد قول النابغة الذبياني :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

ومثل ذلك الشاهد الآتي (رقم ١٧٠) وقول الحارث بن ظالم المري :

تَعْلَمُ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ ! - أَتَى فَاتِكَ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَفَرٍ  
 وقول الشاعر :

تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُذْرِكِي وَأَنَّ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ

وكذا قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معديكرب :

تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرّاً قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ

ونظيره قول أعرابي :

تَعْلَمُ أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ تَرَاهُمْ - وَإِنْ صَحَّكَوْا إِلَيْكَ - مِنَ الْأَعَادِي

ويندر أن ينصب هذا الفعل مفعولين كل منهما اسم ظاهر كما في بيت الشاهد

(رقم ١٦٩) .

١٧٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

= \* وَإِلَّا تُضَيِّعَهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ \* \*



وقوله :

١٧١ - \* دَرَيْتَ الْوَفَىَّ الْعَهْدُ يَا عَرُوتَ فَاغْتَبِطُ \*

= وهذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدة له مطلعها قوله :  
 صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ  
 اللفظة : « صحا القلب .. إلخ » قال الأعمى : « يقول صحا قلبه عن حب سلمى ،  
 وكف باطله : أى صباه ولهوه .. وقوله « وعري أفراس الصبا ورواحله » هذا مثل  
 ضربه ، يريد أنه ترك الصبا وركوب الباطل ، وتقدير اللفظ : عرى أفراس ورواحل  
 كنت أركبها في الصبا وطلب اللهو « تعلم » معناه اعلم ، ولا يتصرف منه بهذا المعنى  
 فعل ، ولم يستعمل منه غير الأمر ، لا يقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم « غرة » بكسر  
 الغين للمعجمة - الغفلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر .

المعنى : يقول لغلامه : اعلم أن الصيد ربما كان مقفرا ، فإن لم تضع وصيقي وطلبت  
 غرته فإنك لا محالة قاتله ومصيبه .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 وجوبا تقديره أنت « أن » حرف توكيد ونصب « للصيد » جار ومجرور متعلق  
 بمحذوف خبر أن مقدم « غرة » اسم أن مؤخر ، وأن ومفعولها سدت مسد  
 مفعولى تعلم .

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث استعمل تعلم بمعنى اعلم ، وعداها  
 إلى مفعولها بواسطة أن المؤكدة للفتوحة الهمزة وصلتها ، وهو الكثير في الاستعمال .

١٧١ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَإِنْ أَعْتَبَيْطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ \*

وهذا الشاهد لم ينسبوه أيضا إلى قائل معين .

اللفظة : « دريت » بالبناء للمجهول - من « درى » إذا علم « فاغتبط » أمر من  
 الغبطة ، وهى : أن تمنى مثل حاله غيرك من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد  
 الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين : أولهما الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من  
 أجله ، والثانى حله على أن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه . =

وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا أَنْ يَتَمَدَّى بِالْبَاءِ ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ تَمَدَّى لِأَخَرِ  
بِنَفْسِهِ نَحْوُ ( وَلَا أَذْرَاكُمْ بِهِ )<sup>(١)</sup> .

وَالثَّانِي : مَا يُفِيدُ فِي الْخَبَرِ رُجْحَانًا ، وَهُوَ خَمْسَةٌ : جَمَلٌ ، وَحَبَّاءٌ ،  
وَعَدٌّ ، وَهَبٌّ ، وَزَعَمٌ ، نَحْوُ ( وَجَمَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ  
إِنَّا نَأْتِيهِمْ )<sup>(٢)</sup> ، وَقَوْلُهُ :

= المعنى : إِنْ النَّاسَ قَدْ عَرَفُواكَ الرَّجُلَ الَّذِي يَفِي إِذَا عَاهَدَ ، فَيَلْزِمُكَ أَنْ تَغْتَبِطَ بِهِذَا ،  
وَتَقْرِبَهُ عَيْنًا ، وَلَا لَوْمَ عَلَيْكَ فِي الْاِغْتِبَاطِ بِهِ لِأَنَّ هَذَا مِنْ عَمَادِ الْحِصَالِ .

الإعراب : « دريت » : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو  
المفعول الأول « الوفي » مفعول ثانٍ « العهد » يجوز جرّه بالإضافة ، ونصبه على  
التشبيه بالمفعول به ، ورفع على الفاعلية ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ « الْوَفَى » صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ  
يَجُوزُ فِي مَعْمُولِهَا الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ « يَا عَرَوْ » : يَا : حرف نداء ، وعرو : منادى مَرْخَمٌ  
بِحَذْفِ التَّاءِ ، وَأَصْلُهُ عَرُوءٌ « فَاغْتَبِطْ » الْفَاءُ عَاطِفَةٌ ، اغْتَبِطْ : فعل أمرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ  
مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « فَإِنْ » الْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ ، إِنْ : حرف توكيد ونصب  
« اغتباطا » اسمها « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغْتِبَاطِ « حميد » خبر « إِنْ »  
مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قَوْلُهُ « دريت الوفي العهد » فَإِنْ « درى » فعل دال على اليقين ،  
وقد نصب مفعولين : أحدهما التاء التي وقعت نائب فاعل ، والثاني هو قَوْلُهُ « الْوَفَى »  
على ما سبق بيانه .

هذا ، وعلم أن « درى » يستعمل على طريقتين ، أحدهما : أَنْ يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِالْبَاءِ  
نَحْوُ قَوْلِكَ : دريت بكذا ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ هَمْزَةُ التَّعْدِيَةِ تَعَدَّى بِهَا لِوَاحِدٍ وَلِثَانٍ بِالْبَاءِ ،  
كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَلَا أَذْرَاكُمْ بِهِ ) وَالثَّانِي : أَنْ يَنْصَبَ مَفْعُولَيْنِ بِنَفْسِهِ كَمَا فِي بَيْتِ  
الشَّاهِدِ ، وَلِسَكْنِهِ قَلِيلٌ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٦ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١٩ مِنْ سُورَةِ الزَّخْرَفِ

١٧٢ — \* قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ \*

١٧٢ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ \*

وهذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل ، ونسبه صاحب الحكم إلى أبي شبل الأعرابي .

اللفظة : « أحجو » أظن « ألت » نزلت ، والملمات : جمع لملة ، وهى النازلة من نوازل الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه فى النوازل والشدائد ، ولكننى قد عرفت مقدار مودته ، إذ نزلت بى نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر منى ولم يكن عوناً لى فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ناقص ، والتاء اسمها « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أبا » مفعول أول « عمرو » مضاف إليه « أبا » مفعول ثان ، وجملة أحجو ومعموليه فى محل نصب خبر كان « ثقة » : يقرأ بالنصب منونا مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له : ويقرأ بالجر منونا فهو - حينئذ - مضاف إليه ، وأخ على الأول معرب بالحركات لعدم إضافته ، وعلى الثانى معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يومًا » ظرف زمان متعلق بآلم « مللمات » فاعل ألت .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أبا » حيث استعمل المضارع من « حجا » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « أبا عمرو » ، والثانى « أخا ثقة » . هذا ، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا » يحجو ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

واعلم أيضاً أن « حجا » تأتى بمعنى غلب فى الحاجة ، وهى : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى هذه الكلمة أحجية وأدعية .

وتأتى حجا كذلك بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ      وَقَبِلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارِبَنَا عَمْرُو =

وقوله :

\* فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْفَنَى \* — ١٧٣

= (حجونا : قصدنا ، يريد أنهم قدموا عليهم مستمنحين ، وعص ملكهم : قوى واشتد ، وهو بالصاد المهملة ، وبابه علم).  
وتأتى أيضا بمعنى أقام ، نحو « حبا محمد بمكة » أى أقام بها ، ومنه قول عماره ابن أيمن .

\* حَيْثُ تَحْجَى مُطَرِّقٌ لِفَالِقٍ \*

وتأتى بمعنى وقف ، ومنه قول العجاج :  
فَهَنْ يَفْكَفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيْطِ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا  
وتأتى بمعنى رد ، نحو « حجوت السائل » أى رددته ، وبمعنى ساق ، نحو « حجوت الإبل » أى سقتها ، كما تأتى بمعنى كتم وبمعنى حفظ كأن تقول « حجوت الحديث » تريد حفظته أو كتمته .  
وهى بمعنى غلب فى المجاجة وقصد ورد وساق وكتم وحفظ تتعدى إلى مفعول واحد ، وبمعنى أقام فى المكان وبمعنى وقف لاتتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى إن تعدت بحرف الجر كما رأيت فى الشواهد .

١٧٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ \*

وهذا بيت للنعمان بن بشير الأنصارى الخزرجى .

اللفظة : « لا تعدد » لا تظن « المولى » يطلق - فى الأصل - على عدة معان سبق بيانها ، والمراد منه هنا الحليف أو الناصر « العدم » - بضم العين وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم - بوزان علم يعلم - وأعدم يهدم فهو معدم ، إذا افتقر .

المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ويسرك وصفاء حالك ، فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك ، وضيق ذات يدك ، وتألب الحادثات عليك .  
=

وقوله :

١٧٤ - \* وَإِلَّا فَهَيِّنِي أَمْرًا هَالِكًا \*

= الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للمولى » مفعول أول « شريكك » شريك : مفعول ثان ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه « في القى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنا » لكن : حرف استدراك ، وما : كافة « للمولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر المبتدأ ، والكاف مضاف إليه « في العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد للمولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « للمولى » ، والثاني « شريك » على ما سبق بيانه في الإعراب .

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دوداد جارية بن الحجاج :

لَا أَعِدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ فَقَدْ مَنْ قَدْ فَقَدَتْهُ الْإِعْدَامُ

قوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقر الرجل ، إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثاني .

ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوَّطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقْتَمَا

تعدون : بمعنى تظنون ، وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثاني .

١٧٤ - هذا عجز بيت من للتقارب ، وصدره قوله :

\* قُلْتُ أَجْرَنِي أَبَا مَالِكٍ \*

والبيت لابن همام السلولي .

اللغة : « أجرني » اغدني لك جارا تدفع عنه ونحميه ، وهذا أصله ، ثم لويد منه لازم ذلك ، وهو الغيات والدفاع والحماية « أبا مالك » يروى في مكانه « أبا خالد » هبني « أي اعدني واحسبني .

لغني : قلت : أغني يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فظن أي رجل من المالكيين .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « أجرني » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر =

وقوله :

\* زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ \*

=فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإلا» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لاتفعل ، مثلا «فهي» الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول «امرا» مفعول ثان «هالكا» نعت لامرئ.

الشاهد فيه : قوله «فهي امرا» فإن «هب» فيه بمعنى الظن ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله «امرا» على ما أوضحناه في الإعراب . واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف ، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر؛ فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفا تام التصرف ، قال الله تعالى : ( ووهبنا له إسحاق ) وقال سبحانه : ( يهب لمن يشاء إناثا ) وقال : ( هب لي حكما ) .

واعلم أيضا أن الغالب على «هب» بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في بيت الشاهد ، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعمولها ؛ فزعم ابن سيده والجوهرى والجزمى أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء والمحققين : ليس لحنا لأنه واقع في فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر «هب أن أبانا كان حمارا» ، وهو مع فصاحته قليل .

١٧٥ - هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

\* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا \*

وهذا البيت من كلام أبي أمية الحنفى ، واسمه أوس .

اللغة : «شيخا» الشيخ : هو الذى استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : الإنسان شيخ من خمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، ويجمع على أشياخ ، وشيخان ، وشيوخ =  
«يدب ديبا» يسير ميرا رويدا ويمشى مشيا وثيدا .

= المعنى : ظنت هذه المرأة - حين رأت المشيب برأسى - أننى قدصرت شيخاً ، وهذا منها ظن خاطيء ، لأننى ما زلت متكامل القوى ، ولأن الشيخ هو الذى ضعفته منته وتقاربت خطاه ، وصار غير قادر على السير .

الإعراب : « زعمتى » زعم : فعل ماض ، واثاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية . وباء المتكلم مفعول أول « شيخا » مفعول ثان لزعم « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وثناء المتكلم اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والحلة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا عمل لها « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « ديبيا » مفعول مطلق ، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمتى شيخا » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما بياء التكلم ، وثانيهما قوله « شيخا » وقد تبين ذلك فى إعراب البيت ، وهذا مستعمل فى كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطرار .  
ومثله قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَإِنْ تَزْعُمْنِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ

فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ

وزعم الأزهري وأبو عبيدة أن ذلك لا يكون فى مستعمل الكلام ، وإنما يحىء فى ضرورات الشعر ، وليس بشيء ، نعم الكثير فى استعمال الفصحاء أن يتعدى « زعم » إلى مفعولين بواسطة « أن » للؤكددة ومعمولها سواء أكانت مثقلة كما فى البيت الذى بلى هذا ( رقم ١٧٦ ) أم كانت مخففة من الثقلة كما فى قوله تعالى : ( زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ) وسندكر شواهد ذلك فى شرح البيت الآتى ، إن شاء الله تعالى .

وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا وَقُوعُهُ عَلَى أَنْ وَأَنَّ وَصَلْتُهُمَا ، نَحْوُ ( زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا )<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ :

١٧٦ — \* وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا \*

(١) من الآية ٧ من سورة التباين .

١٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ \*

وهذا البيت ثانی ثلاثة أبيات من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، والبيت الذي بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَأَخْلِقِي كَالَّذِي عَهَدْتُ ، وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّكَ مُخْبِرٌ

اللفظة : « زعمت » ظنت أو ذكرت ذلك في كلامها عنه « تغيرت » يريد ما كان من تحول بدنه وشعوب لونه وهزال جسمه ، وليس يريد تغير قلبه وانصرافه عن محبتها ، بدليل البيت الذي بعده « تغير جسمي والخليفة كالذي عاهدت » يريد أنه وحده هو الذي أبلاه الوجد وأضناه الشوق ، والناس جميعاً على حالهم الذي عرفتهم عليه « لم يخبر » يجوز أن يكون هذا الفعل مبنيًا للعلوم فيكون قوله « مخبر » اسم فاعل بكسر الباء ، ويجوز أن يكون الفعل مبنيًا للمجهول فيكون « مخبر » اسم مفعول بفتح الباء .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » زعم : فعل ماضٍ بمعنى ظن ، والناء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة المذكورة في بيت سابق « أني » أن : حرف توكيد ونصب ، وياه المتكلم اسمه « تغيرت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي زعم « بعدها » بعد : ظرف متعلق بتغير ، وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه « من » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ « الذي » اسم موصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « يا » حرف نداء « عز » نادى ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته « لا » حرف نفي « يتغير » =



والثالث . ما يَرِدُ بالوجهين ، والغالبُ كونه لليقين ، وهو اثنان : رأى ، وعلم ، كقوله جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ( إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ، وَنَرَاهُ قَرِيباً )<sup>(١)</sup> ،

= فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا عمل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أني تغيرت » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، وعدها إلى مفعوليّه بواسطة « أن » المؤكدة ، وهذا - عند الجمهور - هو الكثير الغالب في تعدية هذا الفعل ، ونظيره قول امرئ القيس :

أَلَا زَعَمْتُ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبِرْتُ ، وَأَلَا يُحْسِنُ اللَّهُ أَمْنَالِي

وقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذَقْ هَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَارُبَّمَا كَذَبَ الرَّعْمُ

وقول الآخر :

زَعَمْتُ تُمَاضِيرُ أَنْنِي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أَبِينُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وقول جميل بن معمر العذري :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي سَأَرْضِي بِهَا الْعِدَى سَرَقْتُ إِذْنُ يَا بُنَّ زَادَ رَفِيقِي

ومن تعدية هذا الفعل بواسطة « أن » المخففة من الثقيلة الآية الكريمة التي

تلاها المؤلف وتلونها في شرح الشاهد السابق ، وقوله سبحانه : ( بل زعم أن لن نجعل لكم موعداً ) .

ولا يتمتع عندهم تعديتها إلى المفعولين من غير توسط « أن » كما في البيت الشاهد

الذي سبق ( رقم ١٧٥ ) والبيت الذي أنشدناه في شرحه ، خلافاً لأبي عبيدة والأزهري .

(١) من الآية ٧ من سورة الماعج ، ورأى في هذه الآية الكريمة للدلالة على

اليقين ، وقد تأتى رأى بمعنى أبصر نحو « رأيت زيدا » أى أبصرته ، وبمعنى أصاب رثته ، وهى في هذين المعنيين تعدى لواحد ، وليست من أفعال القلوب ، وذلك ظاهر

إن شاء الله .

وقوله تعالى : ( فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ )<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ( فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ )<sup>(٢)</sup> .

والرابع : ما يرد بهما ، والغالبُ كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظن ، وحسب ، وخال ، كقوله :

١٧٧ — \* ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَطَى الْحَرْبِ صَالِيًا \*

(١) من الآية ١٩ من سورة محمد ( القتال ) وقد تعدى هذا الفعل في هذه الآية الكريمة إلى المفعولين بواسطة أن المؤكدة المشددة النون ، وفي الآية التالية بغير واسطة ، فدل ذلك على أن الأمرين جائزان .

(٢) من الآية ١٠ من سورة المتحنة ، وأعلم أمر ماضيه علم الدالة على اليقين ، وهذا الفعل قد تعدى إلى المفعولين بغير واسطة كما هو ظاهر .  
وقد تأتى علم بمعنى صار أعلم : أى مشقوق الشفة العليا ، فتكون فعلا لازما ، وتأتى بمعنى عرف فتعدى إلى مفعول واحد ، وسيدكرها المؤلف بعد قليل .

١٧٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَعَرَّذْتُ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا \*

ولم أقف لهذا البيت هلى نسبة إلى قائل معين .

اللاغة : « شبت » استعرت ، وتوقدت ، واضطربت ، واشتعلت ، وتأججت .  
« لظى الحرب » نارها وأوارها « صاليا » أراد داخلا في حومتها « عردت » أحجمت وفررت ونسكلت وهربت ، قال صاحب اللسان : « عرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونسكل ، والتعريد : الفرار ، وقبل : التعريد : سرعة الذهاب في الهزيمة » اهـ .

الإعراب : « ظننتك » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « إن » شرطية « شبت » شب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لظى » فاعل شب ، وهو مضاف و « الحرب » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن شبت لظى الحرب فقد ظننتك شجاعا ، مثلا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين ظن مع فاعله ومفعوله الأول وبين مفعوله الثانى « صاليا » =

وكقوله تعالى : ( يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ )<sup>(١)</sup> ، وكقول الشاعر :

١٧٨ — \* وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً \* \*

= مفعول ثان لظن « فعدت » الفاء عاطفة ، عرد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « فيمن » جار ومجرور متعلق بمرد « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة المجرورة محلا بقى « عنها » جار ومجرور متعلق بمعد « معداً » خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره لاجل لها من الإعراب صلة من الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « ظننتك صاليا » حيث استعمل فيه « ظن » من الظن بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أحدهما ضمير المخاطب المتصل ، والثاني قوله « صاليا » ومن العلماء من ادعى أن « ظن » في هذا البيت بمعنى اليقين ، وهو جيد .  
(١) من الآية ٤٦ من سورة البقرة .

١٧٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُذَامَ وَحَيْرَا \* \*

وهذا البيت من كلام زفر بن الحارث الكلابي ، من كلمة له يقولها في يوم مرج رهاط ، وهو موضع في الشام كانت لهم فيه موقعة ، وبعده قوله :

فَلَمَّا لَقِينَا عُضْبَةً تَغْلِيَّةً يَقُودُونَ جُرُوداً فِي الْأَعِنَّةِ ضُمُرَا  
سَقِينَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَضْبَرَا  
فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّجْعَ بِالنَّجْعِ بَعْضُهُ بِيَعَضِ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تَكْدُرَا

وقد روى أبو تمام حبيب بن أوس الطائي هذه الأبيات في الحماسة مع اختلاف يسير ( انظر شرح التبريزي ١ / ١٥٠ وما بعدها بتحقيقنا ) .

اللمة : « وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة » يقول : كنا نطمع في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن ، وهذا من قولهم في المثل : ما كل بيضاء شحمة ، ومثله قولهم : ما كل سوداء تمر ، و « جذام » لقب ، واسمه عمرو ، يقال : إنهم كانوا يسمون — أو يلقبون — بهذه الأسماء الفظيعة لتكون كالطيرة لعدوهم ، فسموا بجذام وأصله ذلك الداء الويل ، وسموا بغيظ ومرة وحنظلة ، و « حير » اسمه العرنجج — بزة سفرجل —

وقوله :

\* حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ \* — ١٧٩

= - وجذام وحمير: كلاهما من اليمن ، وقوله « عشية لاقينا » يروى في مكانه « لياالى لاقينا » كما يروى « صداء وحميراً » .

المعنى : يقول : إنا كنا نظن أن الناس سواء في الخور والجبن ، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحميره مثل قومنا فروا عنهم ، ولكن هذا الظن لم يلبث أن زال حين لقينا هاتين القبيلتين ، فلقينا بلقائهم البأس والشدة . يريد أنهم كانوا ينتصرون على أعدائهم بمجرد لقائهم ، وأنهم لقوا من هؤلاء الجهد الجاهد والصبر المتعب ، ومن عادة الفرسان الصناديد أن يمدحوا أفرانهم ليكون ذلك أدل على شجاعتهم ، لأن من يظلب الشجاع الصنديد يكون أعظم شجاعه منه .

الإعراب : « كنا » كان : فعل ماض ناقص ، ونا : اسمه « حسبنا » فعل وفاعل « كل » مفعول أول لحسب ، وهو مضاف و « بيضاء » مضاف إليه « شحمة » مفعول ثان لحسب ، والجملة من حسب وفاعله ومفعوليه في محل نصب خبر كان « عشية » ظرف زمان منصوب بحسب « لاقينا » فعل وفاعل « جذام » مفعول به « وحميرا » معطوف على جذام ، وجملة لاقينا جذام وحمير في محل جر بإضافة ظرف الزمان إليها .  
الشاهد فيه : قوله « حسبنا كل بيضاء شحمة » حيث استعمل فيه « حسب » بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولها قوله « كل بيضاء » وثانيها قوله « شحمة » كما تبين لك ذلك في الإعراب .

١٧٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا \*

والبيت لليد بن ربيعة العامري ، من كلمة له طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتا وأولها قوله :

كَبِيشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا      وَكَانَتْ لَهُ خَبِلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا  
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافُ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ      حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلَا  
اللمعة : « كبيشة » هي زنة التضفير - اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة =

وكقوله :

١٨٠ \* إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى \* \*

= والقاف - اسم جبل ، قال ياقوت : «الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التي قلت فيه بالوادي أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل لكونه من لحفه » اهـ « خيلا » الحبل : فساد العقل ، ويرى « وكانت له شغلا على النأى شاعلا » وقوله « تربعت الأشراف » معناه نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت بازمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبني يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت : ووهم العيني في ضبطه بكسرها ظنا منه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء - الريح « ناقلًا » ميتا ، لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقه ثقل .  
المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربح إذا مات ، لأنه - حينئذ - يشاهد عظيم جزائه على ذلك .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقى » مفعول أول « والجود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان ، وخير مضاف ، و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ناقلًا » خبره ، والجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقى خير - إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين . أولهما قوله « التقى » ، وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٨٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* يَسُومُكَ مَا لَا يَسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ \*

اللمة : « إخالك » أظنك ، والقياس في همزة المضارعة أن تكون مفتوحة نحو =

. . . . .

= أخاف ، ولكن جمهرة العرب كسروا همزة المضارعة في هذا الفعل وحده ، وبنو أسد وحدثهم يفتحونها على ما يقتضيه قياس نظائره « تنفض الطرف » غرض الطرف : إطباق الجفن ، وأراد هنا النوم أو صرف عينه عن الحسان وعن مفاتنهن « ذا هوى » صاحب عشق « يسومك » يكلفك ويحشمك « الوجد » الهيام .

الغنى : يقول : إن لم تتم وبقيت ساهراً أرقا - أو إن لم تصرف عينك عن التطلع إلى مفاتن العوانى ومحاسنهن - فإنى أظنك مبتلى بعشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله .

الإعراب : « إخالك » إخال : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله الأول « إن » شرطية « لم » حرف تنقضى وجزم وقلب « تنفض » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لتفض ، وجملة تنفض وفاعله ومفعوله في محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية « ذا » مفعول ثان لإخال منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « هوى » مضاف إليه « يسومك » يسوم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى هوى ، وضمير المخاطب مفعول أول ليسوم « ما » اسم موصول مفعول ثان ليسوم ، مبنى على السكون في محل نصب « لا » نافية « يستطيع » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة لا يستطيع ونائب فاعله لا محل لها صلة ما ، وجملة يسوم مع فاعله ومفعوليه في محل جر صفة لهوى « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث استعمل في هذه العبارة مضارع خال - وهو فعل قلبي معناه الرجحان - ونصب به مفعولين : أولهما كاف المخاطب ، وثانيهما قوله « ذا هوى » .

وقوله :

\* مَا خِئْتِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنَا \* — ١٨١

١٨١ — هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه قوله :

\* أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ \*

وقد أنشد الجوهري هذا البيت عن الأحمر ، ولم يعزه إلى قائل معين .  
 اللغة : « ضمنا » بضاد معجمة مفتوحة فميم مكسورة وآخره نون - ومعناه مبتلى ،  
 ويروى في مكانه « ظمنا » بالظاء المشالة والهمزة بعد الميم - وأصله العطشان ، ويراد به  
 للشقاق « حموة الألم » بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو مفتوحة - هي شدة  
 الألم وسورته .

المعنى : يقول لأحباب له فارقهم : إني أظن أنني سأبقى من بعد فراقكم شديد  
 الشوق إلى لقاءكم ، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعد وتباريح الفراق .  
 الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خلتني »  
 خال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول  
 « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بعدكم » بعد : ظرف متعلق  
 بزال أو بضمنن الآتي ، وبعد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « ضمنا » يجوز أن  
 يكون خبر زال ، ويجوز أن يكون هو المفعول الثاني لحال « أشكو » فعل مضارع ،  
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إليكم » جار ومجرور متعلق بأشكو « حموة »  
 مفعول به لأشكو ، وهو مضاف و « الألم » مضاف إليه ، وجملة أشكو وفاعله ومفعوله  
 في محل نصب : إما مفعول ثان لحال وذلك إذا جعلت « ضمنا » خبر زال ، وإما خبر  
 زال ، وذلك إذا جعلت « ضمنا » مفعولا ثانيا لحال ، ويجوز أن تجعل جملة « أشكو »  
 ومعمولاته خبرا ثانيا لزال ، ويكون المفعول الثاني لحال هو جملة زال ومعمولاته ،  
 وما النافية الواقعة أول البيت هي التي تدخل على زال وقد فصل بين النافي والمنفى  
 بفعل القلب ، وأصل الكلام : خلتني ما زلت بعدكم ضمنا أشكو .

الشاهد فيه : قوله « خلتني ضمنا » حيث استعمل خال - وهو فعل قلبى - بمعنى  
 الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « ضمنا » أو جملة  
 « أشكو » أو جملة « ما زلت بعدكم ضمنا أشكو - إلخ » على ما بيناه في إعراب البيت .

تنبيهان - الأول : ترد علم بمعنى عَرَفَ ، وَظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ ، ورأى بمعنى  
الرأى - أى : للذهب - وَحَجًّا بمعنى قَصَدَ ، فَيَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ نَحْوِ ( وَاللَّهُ  
أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا )<sup>(١)</sup> ( وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ  
بِظَنِّينِ )<sup>(٢)</sup> وتقول « رأى أبو حنيفة حلًّا كذا » ، ورأى الشافعى حُرْمَتَهُ «  
و « حَجَّوْتُ يُنْتِ اللَّهُ »<sup>(٣)</sup> .

وترد وَجَدَ بمعنى حَزَنَ أَوْ حَقَقَ فَلَا يَتَعَدَّى بَانَ .

وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعانٍ أُخَرَ غيرِ قلبية فلا تتعدى لمفعولين  
وإنما لم يحتز عنها لأنها لم يشملها قولنا « أفعال القلوب »

الثانى : ألحقوا رأى الحُلُمِيَّة بِرَأَى الْعِلْمِيَّةِ فِي التَّعَدَّى لِاثْنَيْنِ ، كقوله :

(١) من الآية ٧٨ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التكوين .

(٣) زعم الرضى أن معنى علم ومعنى عرف واحد ، وأنه لا فرق بينهما إلا فى التعدى  
فلم تعدى لاثنيين ، وعرف تعدى لواحد ، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدت لواحد ،  
وزعم أن العرب قد يخصون أحد اللفظين المتساويين فى المعنى بحكم لفظى - أى وهذا  
الحكم اللفظى هنا هو التعدى لاثنيين بالنظر إلى علم ، وإلى واحد بالنظر إلى عرف -  
وهذا الكلام عار عن التحقيق وجار على مذهب ضعيف ، والصواب أنا لما تتبعنا كلام  
العرب وجدناهم يستعملون كلمة علم عند ما يتعلق الكلام بعلم المركبات ، ويستعملون  
كلمة « عرف » عندما يتعلق الكلام بمعرفة البسائط ، ورأيناهم من جهة الصناعة اللفظية  
يستعملون علم متعديا إلى اثنين ، ويستعملون عرف متعديا إلى واحد ، فعلنا أن بين المعنى  
واللفظ تطابقا وتآلفا ، فإن جاء من كلامهم تعدى علم إلى واحد أحيانا فإننا نعلم أنهم  
خرجوا عن مألفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوا علم فى موطن كان من حقه أن يستعمل  
فيه عرف ، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل - وهو عرف -  
والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى تعديته ، ولذلك أنواع لا تصى أن نذكرها هنا .



— ١٨٢ — \* أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا \*

١٨٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه وبيت لاحق له هكذا :

أَبُو حَنْشٍ بُورُقْنِي وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا  
أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالَا  
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِذٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا  
وهذه الأبيات لعمر بن أحرر الباهلي ، من قصيدة يندب فيها قومه ويسكنهم ،  
وأولها قوله :

أَبْتُ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُتْلِحَا وَتَحْتَلَا بِمَا بِهِمَا أُخْتِيَالَا  
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَعِيثٌ يُرْجَى طَالِعَا بِهِمَا ثِقَالَا  
وَهِيَ خَرَزَاهُمَا فَالْمَاءُ يَجْرِي خِلَالَهُمَا وَيَنْسَلُّ أَنْسِلَالَا  
عَلَى حَيْنٍ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَى طَلَابَهُمَا وَطَالَا  
فَأَبْتُ لَيْلَةً تَأْتِيكَ سَهْوَا فَتُضَيِّحُ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالَا  
والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رويناها أولا قد استشهد به سيدييه ( ج ١ ص ١٤٣ ) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلي .

اللفة : « تلحا » من قولهم : ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على  
البكاء « سعينا مستعيث » سعينا : مثنى سعين ، وهو تصغير سعن - بوزن قفل -  
وهي القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقي بها ، والمستعيث :  
طالب الغيث « على حين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شيء  
إلا أن يدوم بكأؤهما على حين « وهي » ضعف وانشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ،  
وأثال » أعلام أناسي « تجافى الليل وأنخزل وأنخزالا » : كنايةتان عن الظهور وبيان  
ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء  
وليس بماء « بلالا » بزنة كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع =  
( ٤ — أوضع للسالك ٢ )

وَمَصْدَرُهَا الرُّؤْيَا ، نحو ( هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ )<sup>(١)</sup> ، ولا تختصُّ  
الرُّؤْيَا بمصدر الحلية ، بل تقع مصدراً للبصرية ، خلافاً للحريى وابن مالك ،  
بدليل ( وَمَا جَمَعْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ )<sup>(٢)</sup> ، قال ابن  
عباس : هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ .

\*\*\*

= أوان ، مثل زمان وأزمنة ، ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى « رققى » بضم  
الراء أو كسرهما - جمع رقيق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .  
الإعراب : « أبو حنش » مبتدأ ، وجملة « يؤرقنى » خبره ، و « عمار » وسائر  
الأعلام : معطوفات عليه ، وقد رخم « أنال » فى غير النداء ضرورة ، وأصله أنالة ،  
فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أراهم » أرى : فعل  
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز الذى هو ضمير  
جماعة الغائبين مفعول أول « رققى » مفعول ثان .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رققى » حيث أعمل « أرى » فى مفعولين : أحدهما  
الضمير المنصل به ، والثانى قوله « رققى » ورأى ههنا بمعنى حلم أى رأى فى منامه ،  
وقد أجريت مجرى « علم » وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا  
إدراك بالحس الباطن كالعلم فلذا أجريت مجراه ، ومجىء المفعول الثانى معرفة - وهو  
قوله « رققى » - فى هذا البيت يرد على الذين ذهبوا إلى أن « رأى » الحلية تنصب  
مفعولا واحدا ، وأن المنصوب الثانى فى الكلام حال ، ووجه الرد أن الأصل فى الحال  
أن يكون نكرة .

(١) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٦٠ من سورة الإسراء ، والذى يدل على أن « الرؤيا » فى هذه الآية  
الكريمة يراد بها الرؤبة البصرية أربعة أمور ، الأول : أن الصعابة الذين شهدوا تنزيل  
القرآن قالوا : إنها رؤيا عين ، والأمر الثانى : أنه سبحانه أخبر عنها بأنها كانت فتنة  
للناس ، والعقل يقضى بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان قد قال لهم إني رأيت =

النوع الثانى : أفعال التصيير ، كَجَعَلَ ، وَرَدَّ ، وَتَرَكَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَصَيَّرَ ، وَوَهَبَ ، قال الله تعالى : ( فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا )<sup>(١)</sup> ( لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا )<sup>(٢)</sup> ( وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ )<sup>(٣)</sup> ( وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا )<sup>(٤)</sup> ، وقال الشاعر :

— ١٨٣ — \* تَخَذْتُ غُرَارَ إِبْرَاهِيمَ دَلِيلًا \*

= فيما يرى النائم أنى ذهبت إلى بيت للقدس وكان كذا وكذا ثم رجعت لم يكذب أحد ، لأنه يحدث لكثير منهم أن يرى فى منامه أنه قطع للسافات البعيدة فى لحظات يسيرة ، فلا يستنكر ذلك من نفسه ، الأمر الثالث : أنهم استوصفوه بيت المقدس والطريق إليه وبالغوا فى تحمى ذلك منه ، والأمر الرابع : أن مجيء « الرؤيا » بمعنى رؤية البصر قد جاء فى كلام العرب المحتج بكلامهم ، مثل قول الراعى يصف صيادا رأى صيدا :

وَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فَوَادُهُ      وَبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

١٨٣ — هذا صدر بيت من الوافر لأبى جندب بن مرة الهذلى ، وهو أخو أبى خراش الهذلى ، والبيت المستشهد بصدده ثالث ثلاثة أبيات له يقولها فى بنى لحيان ، وهو يتماهى مع ما قبله :

لَقَدْ أُمْسَى بَنُو لَحْيَانَ مِنِّي      بِحَمْدِ اللَّهِ فِي خِزْيٍ مُبِينٍ  
جَزَيْتُهُمْ بِمَا أَخَذُوا تِلَادِي      بَنِي لَحْيَانَ ، كُلاًّ فَأَخْرُونِي  
تَخَذْتُ غُرَارَ إِبْرَاهِيمَ دَلِيلًا      وَفَرُّوا فِي الْحِجَارِ لِيُعْجِزُونِي

اللغة : « جزيتهم » أراد كافأتهم على سوء صنيعهم « بما أخذوا تلادى » الباء ههنا للسببية ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام : كانت مكافأتى إياهم بسبب أخذهم تلادى ، والتلاد — بكسر التاء وتخفيف اللام بعدها ، وبزنة كتاب — ومثله التليد : المال =

وقال :

\* فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُونُ \* — ١٨٤

وقالوا : « وَهَبْنِي اللَّهُ فِدَاكَ » وهذا مُلَازِمٌ لِلْمُعْضَى .

\*\*\*

= الذى ولد عندك ، فإن تسكن قد ورثته فهو طارف وطريف « تتخذت » بفتح التاء وكسر المعجمة — قيل : هو فعل ثلاثى وضع من أول الأمر هكذا ، وقيل : هو مخفف من اتخذ نظير تنق الخفف من اتق « غراز » بضم العين المعجمة ، وبزنة غراب وآخره زاي معجمة ، ومنهم من يرويه غران بالنون فى مكان الزاي ، وهو اسم واد « ليعجزونى » ليغلبونى ، وذلك بأن يفوتونى فلا أدرهم .

الإعراب : « تتخذت » تتخذ : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « غراز » مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة « إثرهم » إثر : ظرف منصوب بتخذ ، وضمير الغائبين العائد على بنى لحيان مضاف إليه « دليلا » مفعول ثان لتخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وفروا » الواو عاطفة ، ويجوز عندى أن تكون حالية على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن تأتى جملة الحال فعلية فعلها ماض غير مقترن بقد ، أو على مذهب البصريين على أن تكون قد مقدرة بعد الواو ، وفر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « فى الحجاز » جار ومجرور متعلق بفر « ليعجزونى » اللام لام التعليل ، والفعل المضارع منصوب بأن المضمر بعد لام كى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء التكلم مفعول به ، وأن المضمر مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بفر ، وتقدير الكلام : وفروا فى الحجاز لإعجازهم إياى .

الشاهد فيه : قوله « تتخذت غراز دليلا » حيث استعمل فيه تتخذ وهو فعل من الأفعال الدالة على التصيير ، ونصب به مفعولين : أحدهما « غراز » وثانيهما قوله « دليلا » على ما بيناه فى إعراب البيت .

١٨٤ — اختلف النحاة فى نسبة هذا البيت ؛ فذكر قوم أنه من كلام حميد الأرقط وذكر ابن هشام فى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ( ١ / ٥٦ بتحقيقنا ) أنه لرؤبة بن =

= العجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة فوجدت هذا الشاهد رابع أربعة أبيات من مشطور الرجز ، ووزنه وزن بعض ضروب السريع - وهاكها :

وَمَسَّهِمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ تَرْمِيهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ سَجِيلِ  
وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلِ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصَفِ مَا كُولِ

وهذه الأبيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل ، وقد وردت هذه القصة في القرآن الكريم في سورة سميت سورة الفيل ، وذلك قوله تعالى : ( ألم تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ ألم يجعل كيدهم في تضليل ؟ وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سجيل ، فجعلهم كعصف ما كول ) وأغلب ألفاظ الرجز هي ألفاظ السورة نفسها كما ترى .

اللمعة : « أصحاب الفيل » هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشي على بلاد اليمن يريدون هدمه وتخريبه فرد الله كيدهم في نحورهم وأهلكهم « ترميهم حجارة من سجيل » السجيل في الأصل : الطين الذي تجمد ، وعن ابن عباس أنه الطين الذي أحرق كما يحرق الآجر ، وعن يونس : السجيل الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، قيل : هو جمع لا واحد له من لفظه كالعبايد والعبايد والشمايط ، وقيل : واحده إبالة ، وقيل : واحده إبول - بزنة جرد حل - - « وصيروا » تركوا « كعصف » العصف : ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد ، ويقال : هو التبن .

الإعراب : « صيروا » صير : فعل ماض مبنى للجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو المفعول الأول مبنى على السكون في محل رفع « مثل » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة « كعصف » الكاف زائدة ، ومثل مضاف و « عصف » مضاف إليه ، وقد فصل بين المتضامنين بالكاف كما قد يفصل بينهما بغير الكاف مما ستعرفه في باب الإضافة « ما كول » صفة لعصف مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : « فصيروا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حول من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أولهما واو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل ، وثانيهما قوله « مثل » .

فصل . لهذه الأفعال ثلاثة أحكام :

أحدها : الإعمال ، وهو الأصل ، وهو واقع في الجميع .

الثاني : الإلغاء<sup>(١)</sup> ، وهو : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ، لضعف العامل بتوسطه

(١) فإن قلت : فما معنى كل من الإلغاء والتعليق ؟

فالجواب أن نقول لك : إن التعليق هو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة - « إبطال عمل العامل لفظاً ، لا معنى » يعنون أنك تجيء بالعمول - وهو ههنا للفعولان - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، فتقول مثلاً « علمت أزيد مسافر أم عمرو » فإن قولك « زيد مسافر » هو الممول ، وأصله مبتدأ وخبر ، والابتداء والخبر مرفوعان ، وقد جثت بهما بعد دخول العامل - وهو علمت - مرفوعين كما كانا قبل دخول هذا العامل عليهما ، لسر متعرفه ، فليس لعلم عمل في لفظ هذه الجملة كما ترى ، ولكن هذه الجملة في محل نصب ؛ لأنها - من حيث المعنى - معمولة للفعل المتقدم عليها ، وهو يطلب منصوباً ، والدليل على ذلك أنك تعطف عليها جملة أخرى بنصب جزءها ، فتقول : « علمت لزيد مسافر وعمراً مقياً » لأن العطف يكون تبعاً للحل والمعنى كما يكون تبعاً للفظ ، وأما الإلغاء فهو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة أيضاً - « إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى جميعاً » ويعنون بذلك أنك تجيء بالعمول - وهو المفعولان كما علمت - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، ولا تقدر - مع ذلك - أن هذا العامل له تسلط على محل هذا الممول ، فتقول « زيد ظننت فاهم » أو تقول « زيد فاهم ظننت » فاهم ظننت « فزيد في الثالثين مبتدأ ، وفاهم خبر ، وهما مرفوعان كما كانا قبل ذكر العامل معهما ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة ، وجملة الابتداء والخبر لا محل لها من الإعراب أيضاً لأنها جملة ابتدائية ، ولا عمل لظننت في لفظ الابتداء والخبر وهو ظاهر ، ولا في محل الابتداء والخبر لأنها لو عملت في محلهما لكانت جملتهما في محل نصب مفعولاً به ، وقد قلنا لك : إن الجملة لا محل لها من الإعراب وإنما ابتدائية ، فلو عطفت عليها جملة أخرى لم يكن لك بد من أن ترفع طرفي هذه الجملة للمعطوفة تبعاً للفظ طرفي الجملة اللطوف عليها ، إذ لا محل للجملة للمعطوف عليها يجوز لك أن تراعيه ، فتقول « زيد ظننت فاهم ، وعمرو مكابر » . =

= فإن قلت : فما الفرق العملى بين هذين الحالين ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد اتفق جمهور النحاة على أن بينهما فرقاً من وجهين . أحدهما قد انضح لك من الكلام السابق فى شرح معناها ، وخلاصته : أن الجملة فى حال الإلغاء لا عمل لها من الإعراب ، وأنه لا يعطف عليها إلا بالرفع تبعاً لفظها ، أما الجملة فى حال التعليق فلفظها مرفوع وعملها نصب ، فيجوز لك فى العطف عليها أن تراعى لفظها فتجىء بالمعطوف مرفوعاً فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر » وأن تراعى عملها فتجىء بالمعطوف منصوباً فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر » . والوجه الثانى : أن إلغاء عمل العامل فى المعلوم أمر اختياري لا يجب عليك أن تصير إليه ، بل يجوز لك - مع توسط العامل أو تأخره - أن تسلطه على المعلوم فتنبه ، كما يجوز لك ألا تسلطه عليه فتجىء به على أصله ، فتقول « زيد ظننت مسافر » أو تقول « زيدا ظننت مسافراً » وخالف الأخفش فى هذا ، فجعل الإلغاء واجباً عند توسط العامل بين الممولين أو تأخره عنهما ، وأما تعليق العامل عن العمل فى لفظ المعلوم فأمر واجب لا مندوحة لك عنه ، ومعنى هذا أنه يتعين عليك أن تأتى بالمعول المعلق عنه على أصله الذى كان عليه قبل دخول العامل عليه ، وهو الرفع .

فإن قلت : فما سر هذا الفرق ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن طبيعة الأدوات التى تطلق العامل عن المعلوم أن لها صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، فإذا قلت « علمت لزيد قائم » وأتيت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد اللام ، لأن لام الابتداء تأبى طبيعتها إلا أن تكون فى أول الكلام ، وكذلك كل الأدوات التى حكى النحاة أنها تكون سبباً فى تعليق العامل ، فأما فى حال الإلغاء فإنه لم يدخل شئ بين العامل والمعلوم ، وكل ما فى الباب أن العامل قد وضع فى غير موضعه الطبيعى من الجملة ، ولو كانت هذه الأفعال التى هى أفعال القلوب مثل بقية الأفعال المتعدية لكان الإعمال فيها مع وضعها فى غير موضعها كإعمالها إذا وضعت فى موضعها ، ولكنها - أى أفعال القلوب - ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فلهاذا جاز =

= إعمالها وإلغاؤها إذا زاد ضعفها فوضعت في غير موضعها ، انظر إلى قولك « ضرب زيد عمرا » فهذا فعل متعد من غير أفعال القلوب قد رفع فاعله ونصب مفعوله ووقع ترتيب هذه الأجزاء على الأصل في ترتيب العامل والمعمولات ، ثم انظر إلى قولك « ضرب عمرا زيد » وإلى قولك « عمرا ضرب زيد » تجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باق ، وليس لك أن تلقى هذا الفعل فتمنعه من نصب مفعوله ، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو وسطت المفعول بين الفعل وفاعله ، وقد كان هذا ممكنا أن يلتزم مع أفعال القلوب من حيث كونها أفعالا متعدية ومن حيث كان هذا شأن الأفعال المتعدية ، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضعفا يقعد بها عن منزلة بقية الأفعال ، فعاملتها معاملة تقصر عن معاملة سائر الأفعال المتعدية ، فقصى استعمالهم إياها بأنها إذا وقعت في موقعها الطبيعي من الكلام ووقع معمولاتها منها في الموقع الطبيعي التزموا بإعمالها خلافا للكوفيين في هذه الجزئية ، وإذا تغير الوضع الطبيعي فتأخر الفعل عن المفعولين جميعا أو توسط بينهما لم يلتزموا بالإعمال ، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعاً . فإن قلت : فهل يجرى كل واحد من الإلغاء والتعليق في شيء من الأفعال غير أفعال القلوب هذه ؟

فالجواب عن هذا السؤال أن تقول لك :

أما الإلغاء فقد أجمع النحاة بصريهم وكوفهم على أنه لا يجرى في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب المعقود لها هذا الباب .  
وأما التعليق فإن للنحاة فيه مذهبين :

الأول - وهو مذهب يونس بن حبيب - أنه يجرى في جميع الأفعال القلبية وغير القلبية ، فيجوز عنده أن تقول « ضربت أيهم في الدار » على أن يكون « أيهم » اسم استفهام مبتدأ ، و « في الدار » جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بضررت ، وقد ذكرنا في باب الاسم الموصول أنه حمل على التعليق قوله تعالى ( ثم لنزغن من كل شعبة أيهم أشد ) وهذا مذهب غير مرضى عند العلماء .  
الثاني - وهو مذهب الجمهور - أن التعليق يجرى في أربعة أنواع من الفعل : النوع الأول : كل فعل بدل على الشك ، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر ، =



أو تأخّره ، كـ « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ » <sup>(١)</sup> قال :

= نحو قولك : شككت أزيد في الدار أم عمرو ، وترددت أوفى أنت أم غادر ، ونسيت أكنت معنا أمس أم لم تكن .

النوع الثاني : كل فعل يدل على العلم ، نحو قولك : علمت أصادق أنت أم كاذب ، ودريت أصدق فلك مقالك أم لا ، وتبينت أتودى واجبك أم تهمله .

النوع الثالث : كل فعل يطلب به العلم ، نحو قولك : فكرت أمقيم أنت أم ظاعن ، وابتليت عليا أيسبر أم يحزع ، وامتنحت خالدا أيشكر الصنبة أم يحجدها ، واستفهمت أحضر بكر أم غاب .

النوع الرابع : كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت ، كقولك : لمست أناعم جللك أم خشن ، وشممت أطيب ريحك أم نتن ، وأبصرت أسريعة خطاك أم بطيئة .

(١) ظاهر عبارة المؤلف ههنا أن للإلغاء صورتين ليس غير :

إحداهما : أن يتوسط الفعل القلبي بين المفعولين كما في الشاهد رقم ١٨٥ الذي سيأتي عقيب هذا الكلام ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعُ الظَّاعِنِينَ فَلَمْ تَعْبَأْ بِبَذْلِ الْعَاذِلِينَ

وهذا البيت يروى برفع كلمة « ربع » ونصبها ، فأما رواية الرفع فتخرجها على أن « شجا » فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، وربع : فاعل شجا ، وهذه جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أي أن الكلام مبتدأ بها ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وليس له مفعول لا في اللفظ ولا في التقدير ، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب أيضا لأنها معترضة بين الفعل وفاعله ، وأما رواية نصب كلمة « ربع » فتخرجها على أن « شجاك » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ربع ، والجملة في محل نصب مفعول ثان تقدم على العامل وعلى المفعول الأول ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وربع : مفعول أول لأظن ، وأصل الكلام : أظن ربع الظاعنين شجاك ، وهذا البيت بروايته يدل على أن الإلغاء عند التوسط جائز .

١٨٥ — \* وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَالْخَوَرُ \*

= الصورة الثانية أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعا ، ومن شواهد ذلك البيت الآتي برقم ( ١٨٦ ) ومن شواهد أيضا قول الشاعر :

آتِ الْمَوْتُ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ هَبِكُمْ مِنْ لَقَى الْخُرُوبِ اضْطِرَامُ

وقد ذكر غير المؤلف من النحاة صورة ثالثة للالغاء ، وهى أن يتقدم الفعل القلبي على المفعولين جميعا ، ولكن لا يبتدأ به الكلام ، بل يقع قبله شيء من الكلام نحو قولك « متى ظننت زيدا قائما » ومنه البيت :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وسيدكر المؤلف هذه الصورة فى صدد تخريج الشاهدين ١٨٩ و ١٩٠ .

١٨٥ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوْعِدُنِي \*

وهذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقرى .

اللغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهى ما كان من الشعر من بحر الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة ، وهما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كروبة والعجاج أليه ، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعا ، وانظر إلى قول الراجز :

\* أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَصِيدًا \*

« توعدى » تهعدنى ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » من غير ذكر للوعد به إلا أن يكون الموعد به شرا .

الإعراب : « أَبَا الْأَرَاجِيزِ » الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدى الآتى « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اللَّؤْمِ » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المفعول وعامله « توعدى » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وَفِي الْأَرَاجِيزِ » الواو واو الحال ، وفى : حرف جر ، الأراجيز : مجرور بفى ، والجار والمجرور متعلق =

وقال :

\* هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا \* — ١٨٦

= بمحذوف خبر مقدم «خلت» خال : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لهما من الإعراب معترضة بين الابتداء وخبره « اللؤم » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة « والخور » الواو عاطفة ، الخور : معطوف على اللؤم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « في الأراجيز خلت اللؤم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين للبتداء الذي هو قوله « اللؤم » والخبر الذي هو قوله « في الأراجيز » ، فلما توسط الفعل بينهما ألغى عن العمل فيهما ، ولولا هذا التوسط لنصبهما ، فكان يقول : وخلت اللؤم والخور في الأراجيز ، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار والمجرور على أنه للمفعول الثاني .

١٨٦ - هذا صدر بيت من الطويل لأبي أسيدة الديري ، وقد رواه ابن السكيت في كتاب الألفاظ ثاني أربعة أبيات ( انظر تهذيب الألفاظ ص ١٣٥ ) ونسبها إلى أبي أسيدة الديري ، وهاك بيت الشاهد مع البيت السابق عليه :

وَأَنَّ لَنَا شَيْخَيْنِ لَا يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْنِ لَا يُجِدِي عَلَيْنَا غِنَاهُمَا  
هُمَا سَيِّدَانَا ، يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنِ أَيْسَرَتْ غَنَاهُمَا  
وقد روى الجاحظ في كتاب الحيوان ( ٦ / ٦٥ ) أول هذين البيتين مع بيتين آخرين بعده .

اللفظ : « شيخين » ثنية شيخ ، وهو الذي تقدمت به السن وظهر فيه الشيب ، والإنسان شيخ من خمسين سنة من عمره إلى آخره حياته . وقيل غير ذلك ، وسبق تفسيره قريبا ( ش ١٧٥ ) وقد جرت عادة الناس أن يكون للمقدم عليهم وصاحب الرأي فيهم من بلغ سن الشيخ ، من أجل هذا أطلق لفظ الشيخ على صاحب رأى القوم وللمقدم عليهم ، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبي كان يسمى شيخ البطحاء « لا يجدى علينا غناها » يريد أن غناها قاصر نفعه عليهما ، ولا ينال قومهما منه شيء ، وأجدى : ارزاجدى ، وهو العطية والنفع « هما سيدانا يزعمان » يريد أن هذين الشيخين =

وإلقاء المتأخرِ أقوى من إعماله ، والمتوسطِ بالعكس ، وقيل : هُما في المتوسطِ بين المفعولين سَوَاءٌ .

الثالثُ : التعليقُ ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لجيء ماله صدرُ الكلام بعده ، وهو : لام الابتداء ، نحو ( وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ )<sup>(١)</sup> ، وَلَامُ الْقَسَمِ ، كقوله :

== يظنان أن لهما السيادة علينا والتقدم « أيسرت غنماهما » معناه كثرت ألبانها وجرى علينا منه ، ورواه ابن السكيت « يسرت غنماهما » بالتضعيف . وضرب ذلك مثلاً لما يجرى عليهم من النفع .

المعنى : يقول : إن من قومنا رجلين طعنا في السن وليس من ورائهما تقح لنا ، وهما يظنان أنهما يتقدم سنهما قد صارا صاحبي الأمر النافذ فينا ، ولكننا لانعترف لهما بذلك إلا أن بنائنا من غنماهما سمانتقع به ، وما دامت أيديهما مغلولة فإننا لانقر لهما بسيادة ، ولا نعترف لهما بتقدم .

الإعراب : «هما» ضمير منفصل مبتدأ «سيدانا» سيدا : خبر المبتدأ مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وسيدا مضاف والضمير مضاف إليه «يرعمان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله «إنما» أداة حصر لاعمل لهما «يسوداننا» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، ونا : مفعول به «إن» حرف شرط جازم «أيسرت» أيسر : فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، والتاء للتأنيث «غنماهما» فاعله ، أيسر ، مرفوع بالآلف لأنه مثنى ، وضمير الغائبين العائد إلى الشيخين مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام .

الشاهد فيه : قوله «ها سيدانا يرعمان» حيث استعمل فيه مضارع الفعل القلبي - وهو يزعم - وأخره في الكلام عن مفعوله ، فرفعهما ، وألحق عمله في لفظهما وفي المحل أيضاً ، وهذان المفعولان هما للبتدأ والخبر الآن ، وذلك قوله «ها سيدانا» ولو أنه أخرهما عن الفعل لنصبهما به فقال «يرعمانهما سيدينا» وذلك ظاهر إن شاء الله . ومثله البيت الذي أنشدناه في ص ٥٨ عند بيان الصورة الثانية من صور الإلقاء .

١٨٧ — • وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيقِي •

١٨٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

• إِنَّ الْمَنِيْقَا لَا تَطِيْشُ سِهَامُهَا •

والبيت من كلام ليبد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها ( رقم ٣٣٦ ) والمؤلف في قطر الندى ( رقم ٧٣ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٨٥ ) وهو من قصيدة لبيد المكدودة في اللغات والتي أولها قوله :

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمَقَامُهَا بِمَنِيْقِي تَأْبَدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

اللغة : « منيق » النية : اللوت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى بمعنى - بوزن رعى رعى - ومعناه قدر ، ولحقها التاء لأنها قد صارت اسما « لانتطيش » لاتخيب ، بل تصيب الرمي دائما « سهامها » السهام : جمع سهم .

المعنى : إني موقن أنني سألاقى اللوت حتما ، لأن الموت نازل بكل إنسان ، ولا يفلت منه أحد أبداً .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل ماض وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لاجل له من الإعراب « منيق » منية : فاعل تأتي ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المؤكد والفاعل لاجل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة المائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيق » حيث وقع الفعل الذى من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك =

وَمَا النَّافِيَةُ نَحْوُ ( لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ )<sup>(١)</sup> .  
وَلَا وَإِنَّ النَّافِيَتَيْنِ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوُ « عَلِمْتُ وَاللَّهِ  
لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو » وَ « عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » .  
والاستفهام ، وله صورتان :

إحداها : أَنْ يَمْتَرِضَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْجُمْلَةِ ، نَحْوُ ( وَإِنْ  
أُذِرِّي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ )<sup>(٢)</sup> .

والثانية : أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ : عَمْدَةٌ كَانِ ، نَحْوُ ( لَتَعْلَمَ  
أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحَقُّ )<sup>(٣)</sup> ، أَوْ فَضْلَةٌ ، نَحْوُ ( وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ  
مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ )<sup>(٤)</sup> .

وَلَا يَدْخُلُ الْإِلْفَاءُ وَلَا التَّعْلِيقُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ التَّضْيِيرِ ، وَلَا فِي قَلْبِيَّ  
جَامِدٍ — وَهُوَ اثْنَانِ : هَبْ ، وَتَعْلَمَ<sup>(٥)</sup> — فَإِنِهَا يَلْزَمَانِ الْأَمَرَ ، وَمَا عِدَاهَا  
مِنْ أَفْعَالِ الْبَابِ مُتَصَرِفٍ إِلَّا وَهَبَ ، كَمَا مَرَّ .

== الْفِعْلُ فِي هَذَا الْمَوْقِعِ عُلِقَ عَنِ الْعَمَلِ فِي لَفْظِ الْجُمْلَةِ ، وَلَوْلَا هَذِهِ اللَّامُ لَنْصَبُ الْفِعْلِ  
لِلْمَفْعُولَيْنِ ، فَكَانَ يَقُولُ : وَلَقَدْ عَلِمْتَ مَنِيْقَ آتِيَةٍ ، بِنَصْبِ مَنِيَةٍ نَصْبًا تَقْدِيرِيًّا عَلَى أَنَّهُ  
الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَنَصْبِ آتِيَةٍ نَصْبًا ظَاهِرًا عَلَى أَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَلَكِنْ وَجُودُ اللَّامِ  
مَنْعَ مِنْ وَجُودِ هَذَا النِّصْبِ فِي الْفِظِ ، وَجَعَلَهُ مَوْجُودًا فِي الْمَحَلِّ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى وَجُودِهِ  
فِي الْمَحَلِّ أَنَّكَ لَوْ عَطَفْتَ عَلَى مَا جُمْلَةُ « لِتَأْتِيَنَّ مَنِيْقَ » لِعَطَفْتَ بِالنَّصْبِ ، وَسَيَأْتِي  
بَيَاضُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الشَّاهِدِ الْآتِي ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) مِنْ آيَةِ ٦٥ مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ . (٢) مِنْ آيَةِ ١٠٩ مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ .

(٣) مِنْ آيَةِ ١٢ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ . (٤) مِنْ آيَةِ ٢٢٧ مِنْ سُورَةِ الشُّعْرَاءِ .

(٥) الْمُرَادُ « هَبْ » الْقَلْبِيَّةُ الَّتِي بِمَعْنَى ظَنِّ ، وَ « تَعْلَمَ » الْقَلْبِيَّةُ الَّتِي بِمَعْنَى اعْلَمَ ،  
وَهُمَا مِلَازِمَانِ لاصِغَةِ الْأَمْرِ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ ، فَأَمَّا « هَبْ » مِنْ الْهَبَةِ فَهُوَ فِعْلٌ مُتَصَرِفٌ  
تَامٌ التَّصَرُّفِ ، وَكَذَلِكَ تَعْلَمُ بِمَعْنَى اكْتَسَبَ عَلِمًا نَحْوُ « تَعْلَمْتُ النَّحْوَ » فَإِنَّهُ أَيْضًا مُتَصَرِفٌ  
تَامٌ التَّصَرُّفِ ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا ذِكْرُ هَذَا .

ولتصاريهفنَّ ما لهنَّ ، تقول في الأعمال : « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » و « أَنَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، وفي الإلغاء « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَنَّ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَنَّ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَنَّ » وفي التعليق « أَظُنُّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَنَا ظَنَّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » .

\*\*\*

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :  
أحدهما : أن العامل المُلغى لا عَمَلَ له أَلْبَتَّةَ ، والعامل المَعْلَقَ له عَمَلٌ  
في الحل ، فيجوز « علمت لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ من أموره » بالنصب عَطْفًا  
على الحل <sup>(١)</sup> ، قال :

(١) ههنا شيئان أحب أن أنبهك إليهما .  
الأول أن للعلماء خلافا في الجملة المعلق عنها بأحد المعلقات التي ذكرها المؤلف -  
إلا الاستفهام - ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

أولها : أن لهذه الجملة محلا من الإعراب ، وابن هذا الحل هو النصب ، وهذا  
مذهب سيويه وسائر البصريين وابن كيسان ، وهو الذي يجرى عليه كلام  
المؤلف ههنا .

والثاني : أنه لا محل لها من الإعراب ، وأنها جواب قسم بينها وبين الفعل  
المعلق ، فإذا قلت « علمت لَزَيْدٌ قَائِمٌ » فتقدير الكلام : علمت والله لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وهذا  
مذهب الكوفيين .

الثالث : أن الجملة المعلق عنها لا محل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم  
لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق ، وليس مدلولاً عليه بشيء محذوف كما  
زعم الكوفيون ، وهذا مذهب المغاربة من النحويين ، ويمن ذهب إليه ابن عصفور .  
الشيء الثاني : أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفرد في معنى الجملة .

## ١٨٨ — وَمَا كُنْتُ أُدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

١٨٨ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذى اشتهر بكثير عزة ، لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها ( رقم ٣٣٨ ) وللؤلف في قطر الندى ( رقم ٧٤ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٨٧ ) .

اللغة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتغزل فيها « موجعات » جمع موجعة ، وهى المؤلة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء ، لأنه لم يكن يمر بمخاطرى ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلة ، لأننى كنت مرتاح الخاطر هنى البال . وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعرى .

الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسم ، مبنى على الضم في محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بأدري ، وقبل مضاف و « عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « البكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدري سدت مسد مفعليها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « موجعات » معطوف على محل ما البكى ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجبر « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عزة ، وقبل « تولت » أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجرورا بحتى ، والجار والمجرور متعلق بالنفى الذى دل عليه « ما » فى قوله « ما كنت أدرى » .



والثاني : أن سبب التعاقب مُوجِبٌ ، فلا يجوز « ظَنَنْتُ ما زيدا قائماً »  
وسبب الإلقاء مُجَوِّزٌ ، فيجوز « زَيْداً ظننتُ قائماً » و « زيدا قائماً ظننتُ » .  
ولا يجوز إلقاء العامل المتقـدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش ،  
واستدلوا بقوله :

١٨٩ — \* أَنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْئَةِ الْأَدَبُ \* .

= الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البكى ولا موجات » فإن « أدرى » فعل مضارع  
ينصب مفعولين أصلهما الابتداء والخبر ، وقوله « ما البكى » جملة من مبتدأ وخبر ،  
وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ الابتداء والخبر النصب ، لكن الابتداء اسم استفهام ،  
واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير ، لهذه الأسباب لم  
يعمل الفعل في لفظ الابتداء والخبر ، وعمل في محلهما النصب ، والليل على أنه عمل  
في محلهما النصب أنه لما عطف عليهما قوله « موجات » جاء به منصوباً بالكسرة نيابة  
عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم .

١٨٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي \*

والبيت مما اختاره أبو تمام في حماسته ونسبه إلى بعض الفزاريين ، ولم يعينه (وانظر  
شرح التبريزي على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا) .

اللمة : « كذاكَ أدبت » الأحسن في الكاف في مثل هذا التعبير أن تكون اسماً  
بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده . وتقدير الكلام :  
تأدياً مثل ذلك التأديب أدبت ، وذلك التأديب هو الذي عبر عنه في البيت السابق  
عليه ، وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقُبُهُ ، وَالسُّوءَةَ اللَّقْبُ

« ملاك » بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم .  
الإعراب : « كذاكَ » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمخوف ، يقع مفعولاً مطلقاً  
عامله أدبت الذي بعده ، واسم الإشارة مضاف إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، =  
( . — أوضح السالك ٧ )

== والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ،  
 والتقدير : تأديبا مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبنى للمجهول ،  
 والتاء نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلق » الجار  
 والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه  
 « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة  
 في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ  
 « الشيعة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب  
 سدت مسد مفعولى وجد على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ  
 جزءى هذه الجملة ، والأصل : وجدت للملاك الشيعة الأدب ، أو الجملة في محل نصب  
 مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى  
 الحال والشأن ) ملاك الشيعة الأدب .

الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيعة الأدب » فإن ظاهره أنه ألغى « وجدت »  
 مع تقدمه ، لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيعة الأدبا » بنصب « ملاك »  
 و « الأدب » على أنهما مفعولان ، ولكنه رفعهما ، والعلماء يختلفون في تخريج هذا  
 البيت وأمثاله مما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعين بعد فعل من أفعال القلوب .  
 فقال الكوفيون : هو على الإلقاء ، والإلقاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط  
 والتأخر ؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فهذا الإلقاء أثر من  
 آثار ضعفها .

وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو محتمل لثلاثة أوجه من التخريج :  
 الأول : أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » .  
 والثانى : أنه من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة  
 المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان ، على ما بيناه في إعراب البيت .  
 والثالث : أنه من باب الإلقاء ، لكن سبب الإلقاء أن الفعل لم يقع في أول  
 الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر « أنى » وهذه هى الصورة الثالثة من الصور  
 المبيحة للإلقاء كما سبق التنبيه إليه .

وقوله :

\* وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ \* — ١٩٠

= والنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذه التأويلات من التكلف ، ولا يسهه إلا أن يحكم فى هذه للسألة - بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على مارواه الكوفيون - بذهب الكوفيين ، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد ، ما لم تدع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله ، وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها ، لأن التأويل فى كل كلام ممكن .

١٩٠ - هذا عجزييت من البسيط ، وصدره قوله :

\* أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتَهَا \*

والبيت لكعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدته التى يمدح بها سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والى مطلعها :

بَانتْ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ مُتَمِّمٌ لِإِثْرَهَا لَمْ يُفَدَ مَكْبُولُ

اللمة : « بانت » جدت وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبله الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب - بالتضعيف - إذا ذلله وقهره وعبدته « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم « يفد » أصله من قولهم : فدى الأسير يفديه فداء ؛ إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو الفيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء . الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وآمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت واوه ضرورة « مودتها » مودة : فاعل تدنو ، وهو مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لدينا » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل على مذهب سيويه الذى يميز مجيء الحال من الابتداء ، أو صاحبه ضمير الابتداء المستتر فى الخبر على مذهب الجمهور « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة الابتداء والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

=

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المُقَدَّرَة ، والأصل « لَمَلَاكُ »  
و « لَلدِّينَا » ثم حُذِفَتْ وبقي التعليقُ .

والثاني : أن يكون من الإلغاء ، لأن التوسطَ المُبَيِّحَ للإلغاء ليس التوسطَ  
بين المعمولين فقط ، بل توسط العامل في الكلام مُقْتَضٍ أيضاً ، نعم الإلغاء  
للتوسطِ بين المعمولين أقوى ، والعامل هنا قد سُبِقَ بِأَنِّي وبما النافية ، ونظيره  
« مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا » فيجوز فيه الإلغاء .

والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو

= الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألقى « إخال »  
مع كونه متقدماً ، وقد أخذ بهذا الظاهر نحاة الكوفة ، ورأوا أنه يجوز في أفعال  
القلوب - بسبب ضعفها في ذاتها - أن تلقى عن العمل مع كونها متقدمة على المفعولين  
جميعاً في كل حالة ، وأنه يجوز الحذف على هذا ، وليس هذا الظاهر مسلماً عند جمهور  
البحرانيين ، وهو الذي اختاره المؤلف هنا تبعاً للناظم ، ولهذا أولوا البيت بما يخرج  
عن استشهاد أهل الكوفة به ، ولهم فيه توجيهات عدة .

منها : أنه من باب التعليق ، وأن لام الابتداء مقدرة بين « إخال » وما بعدها ، وتقدير  
الكلام : وما إخال لدينا منك تنويل .

ومنها : أنه من باب الإلغاء بسبب وقوع العامل وسطاً كما قرره المؤلف .  
ومنها : أن « إخال » عاملة في مفعولين ، الأول مفرد محذوف وهو ضمير الشأن  
والثاني جملة ، كما قرره في إعراب البيت .

وهذا الأخير أحد توجيهات في البيت على تقدير الإعمال ، وهو الذي ذكره الشارح ،  
وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » اسم موصول مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال »  
عاملة في مفعولين أحدهما محذوف وهو العائد على « ما » والثاني هو متعلق قوله « لدينا »  
والتقدير : الذي إخاله كائناً منك هو تنويل .

ضمير الشأن ، والأصل « وَجَدْتَهُ » و « إِخَالَهُ » كما حُذِفَ في قولهم « إِنْ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ » .

\*\*\*

فصل : ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصاراً — أى : لدليل — نحو  
(أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) <sup>(١)</sup> ، وقوله :  
١٩١ — بَأَى كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ  
تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَى وَتَحْسَبُ  
أى : تزعمونهم شركائى ، وتحسب حُبَّهُمْ عاراً عَلَى .

(١) من الآية ٧٤ من سورة القصص .

١٩١ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت للكهيت بن زيد الأسدى ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :  
طَرِبْتُ ، وَمَأْشُوقاً إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ      وَلَا لَعِباً مَنِى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ  
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنْزِلٍ      وَلَمْ يَقْطُرْ بَنِي بَنَانٍ مَحْضَبُ  
اللغة : « ترى حُبهم » رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلية بشئ من التكلف « عاراً » العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عبرته كذا ، قالوا : ولا نقل : عبرته بكذا ، فهو يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وفي لامية السموال :

تَعْيِيرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا      فَقُلْتُ لَهَا إِنْ الْكَرَامَ قَلِيلٌ

وليس في الاستدلال بهذا البيت ما يقطع بتعديه إلى الثاني بنفسه ، لأن حذف الجار مطرد قبل أن للؤكد ، ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول ذلك ، ولكنه قليل ( وانظر شرح الحماسة ١ / ٣٢ ) « وتحسب » أى تظن ، من الحسبان .

الإعراب : « بَأَى » حار وجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى ، وأى مضاف ، و « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « بأية » جار وجرور معطوف على الأول ، وأية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وأما حذفها اقتصاراً — أى : لغير دليل — فمن سيبويه والأخفش للنعم مطلقاً ، واختاره الناظم ، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً ، أقوله تعالى : ( وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ )<sup>(١)</sup> ( فَهُوَ يَرَى )<sup>(٢)</sup> ( وَظَنَنْتُمْ ظَنَّهُ السَّوءَ )<sup>(٣)</sup> ، وقولهم : « مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ » ، وعن الأعمى يجوز فى أفعال الظن دون أفعال العلم .

ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً ، وأما اختصاراً فمنعه ابن مَلَكُون وأجازهُ الجمهور ، كقوله :

١٩٢ — وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ

مِئْنَى بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمَكْرَمِ

\*\*\*

= وجوبا تقديره أنت « حبه » حب : مفعول أول ترى ، وضمير الغائبين مضاف إليه « عارا » مفعول ثان ، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها عليية ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له « وتحسب » الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب حبه عارا على » .  
الشاهد فيه : قوله « تحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه فى الإعراب وبينه الشارح .

(١) من الآيتين ٢١٦ و ٢٣٢ من سورة البقرة (٢) من الآية ٣٥ من سورة النجم

(٣) من الآية ١٢ من سورة الفتح .

١٩٢ — هذا بيت من الكامل ، والبيت لعنرة بن شداد العبسى ، من معلقته

للمشورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

اللغة : « غادر » ترك « متردم » بزنة اسم للمفعول — وهو فى الأصل اسم مكان من =

فصل : تُحْكِي الجملة الفعلية بعد القول ، وكذا الأسمية ، وَسَلِّمْ يُعْمِلُونَهُ فيها عَمَلَ ظَنٍّ مطلقاً ، وعليه يُرْوَى قوله :

١٩٣ — \* نَقُولُ هَزِيرَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَنْثَابِ \*

= قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترم » بالنون — وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه : وهل يتبها لك أو لغيرك أن تحيوا بشيء جديد ؟ « المحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل في الاستعمال ، والأكثر أن يقال في اسم المفعول محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي ، وفي اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزلة المحب المكرم فلا تظنى غير ذلك واقعا .  
الإعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المخاطبة فاعل « غيره » مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بقوله « نزلت » « بمنزلة » مثله ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه « المكرم » نعت له .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن مالكون ، والأصل : فلا تظنى غيره حاصل ، أو نحو ذلك .

١٩٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* إِذَا مَا جَرَى شَاوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ \*

والبيت في وصف فرس ، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وأولها قوله :

خَلِيلِي مُرَا بِي طَلَى أُمَّ جُنْدَبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ  
اللغة : « شاوين » منى شاو — بفتح الشين وسكون الهمزة — وهو الشوط والطلق ، تقول : جرى الفرس شاوآ ، تريد شوطاً ، ومنه قالوا : فلان لا يدرك شاؤه ، =

بالنصب ، وقوله :

١٩٤ - \* إِذَا قُلْتُ أَنِّي آتِبُ أَهْلَ بَلَدَةٍ \*

= يريدون أنه سباق في المكرمات لايجاريه أحد ولا يباريه « عطفه » بكسر العين وسكون الطاء للمهمله - جانبه ، وأراد من قوله : « ابتل عطفه » أنه عرق « هنريز الريح » دويها عند هبوبها « أناب » اسم جنس حمى واحدة أنابة ، وهى الشجرة ، والريح إذا مرت بالشجرة سمعت دويها عاليا .  
الغنى : يصف الفرس بأنه سريع الجرى شديد يشق الجو شقاً ، حتى لتظنه عندما يشتد جريه ريحاً مرت بشجرة .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هنريز » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الريح » مضاف إليه « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الريح « بأناب » جار ومجرور متعلق بممر ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله فى محل نصب مفعول ثان لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول » حيث استعمله بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام ، ونصب فيه مفعولين : أحدهما قوله « هنريز الريح » وثانيهما جملة « مرت بأناب » والذين يجرونه هذا الجرى بغير قديم بنو سليم من بين العرب كافة ، وأما غيرهم فيتقيدون بقيود ذكرها المؤلف كغيره من النحاة .

١٩٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ \*

والبيت من كلمة للحطيئة يصف بهيره بالسرعة ، ومثله فى الغنى قول حميد ابن نور :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا : وَرِذْهُنَّ ضَحَى غَدٍ

تَوَاهَقْنَ حَتَّى وَرِذْهُنَّ طُرُوقُ

تواهقن : تبارين فى السير ، وأراد أسرعن ، وطروق : هو الورد ليلاً = .



. . . . .

= اللغة : « قلت » معناها هنا ظننت « آتب » اسم الفاعل من « آب يؤب » إذا رجع ، والعادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار وفي أول الليل ، وأراد هنا من الأبوب وقته الذي ذكرنا « الولية » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مشناة مشددة - هي البرذعة ، وقيل : ما يوضع تحتها ، والبرذعة توضع تحت رحل البعير « بالمجر » بفتح الهاء وسكون الجيم هنا - نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله المهاجرة ، وأصل المجر بتحريك الجيم ، ولكنه سكنها حين اضطر .

المعنى : يقول : إذا ظننت أننى أصل بلدة عند آخر النهار وفي أول الليل وقدرت للمسافة التي بيني وبينها هذا الوقت فإننى أصل البلدة في نصف النهار عند شدة الحر ، ولا أحتاج للوقت الباقي بعد ذلك ، وهذا بسبب سرعة بعيرى ونجاته .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب بوضعت الآتى « قلت » فعل ماض بمعنى ظننت مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء للتكلم فاعله « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « آتب » خبر أن ، وفي آتب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل « أهل » مفعول به لآتب لإشراجه معنى واصل أو مدرك ، وأهل مضاف و « بلدة » مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى قال الذى بمعنى ظن ، وجملة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « وضعت » فعل وفاعل « بها » عنه « جاران ومجروران يتعلقان بوضع ، والضمير المجرور محلا بالباء يعود إلى البلدة ، والضمير المجرور محلا بمن يعود إلى البعير الموصوف « الولية » مفعول به لوضع « بالمجر » جار ومجرور متعلق بوضع .

الشاهد فيه : قوله « قلت أنى آتب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحك به الجملة التي بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية وردت في هذا البيت بفتح همزة « أنى » ولو أنه قصد الحكاية لكسر الهمزة كما وردت مكسورة في نحو قوله تعالى : ( قال إني عبد الله ) فلما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة « ظننت » من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : ( وظن أهلها أنهم قادرون عليها ) =

بافتح<sup>(١)</sup> ، وَغَيْرُهُمْ يشترط شروطاً ، وهى : كونه مضارعاً ، وَسَوَّى به  
السيرانيُّ « قُلْتَ » بالخطاب ، والكوفيُّ « قُلْ » ، وإسنادهُ للمخاطبِ ،  
وكونه حالاً ، قاله الناظم ، ورُدُّ بقوله :

— ١٩٥ — \* فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا \*

= وقوله سبحانه : ( إني ظننت أنى ملاق حسايه ) وغير ما ذكرنا مما لا يحصى من  
الشواهد ، والشيء إذا تضمن معنى الشيء يأخذ حكمه ، نعى أنه لما تضمن قال معنى  
ظن ، ومن حكم ظن أن تفتح الهمزة بعده ، فتحت الهمزة بعد قال ، هذا مع قصدهم  
إلى التفرقة بين قال التى تقصد بها الحكاية وقال التى يراد بها معنى ظن ، فافهم ذلك  
واحرص عليه ، والله المستول أن ينفعك به .  
(١) أى بفتح همزة « أنى » .

١٩٥ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* أَمَا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ \*

وهذا البيت من كلام عمر بن أبى ربيعة الخزومى ، وهو من شواهد سيبويه .  
اللغة : « الرحيل » الارتحال ومفارقة ديار الأجرة « دون بعد غد » أى قبل  
بعد الغد فإما اليوم وإما غدا « فمتى تقول الدار تجمعنا » يريد أى وقت بحسب ظنك  
وما يترجح عندك تجمعنا فيه دار واحدة ، وليس الاستفهام على حقيقته ، ولكنه  
يستبعد ذلك .

الإعراب : « متى » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بتقول ، وسيأتى  
فى بيان الاستشهاد بحث طريف فيه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول به . أول لتقول ، منصوب بالفتحة  
الظاهرة « تجمعنا » تجمع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الدار ، ونا : مفعول به ، والجملة من الفعل المضارع  
وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثانٍ لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار تجمعنا » حيث استعمل تقول بمعنى تظن ،  
ونصب به مفعولين : أحدهما قوله « الدار » والثانى جملة « تجمعنا » ولم يقصد به =

=الحكاية ؛ لأنه لو قصد الحكاية لرفع «الدار» بالابتداء ، وكانت جملة «تجمعنا» في محل رفع خبر . وكانت جملة الابتداء وخبره في محل نصب مقول القول ، لكنه لما نصب «الدار» علمنا أنه أراد من تقول معنى تظن فنصب به .

و«تقول» في هذا البيت ليست للزمان الحاضر ، ولكنها للزمان المستقبل ، وإن كانت بمعنى تظن ، فدل ذلك أنه لا يشترط في استعمال تقول بمعنى تظن أن يكون زمانه الحال . قال أبو حيان : « وفيه رد على من اشترط الحال ؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعها وأحبابه ، بل استفهمه عن وقوع ظنه ، لا عن ظنه في الحال اه كلامه ، وقال اللقاني : « متى ظرف لتقول ، فهي استفهام عن وقت القول ، فلا يكون القول واقعاً في الحال ، وإلا لم يستفهم عن وقته ، إذ لا استفهام عن حاصل » اه . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : جرى الشيخان أبو حيان واللقاني على أن « متى » ظرف زمان متعلق بتقول ، وبني الرد على هذا ، والذي صح عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون تقول بمعنى تظن للزمان الحاضر هو المستقيم ، ولا دليل لمن خالفه في هذا البيت من وجهين :

الأول : أنا لا نسلم أن « متى » ظرف متعلق بقوله تقول ، بل هو متعلق بقوله تجمعنا ، وللتباعد هو الجمع بينه وبين أحبته ، وليس المستبعد ظن الجمع بينه وبينهم ، فالمعنى أتظن الآن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة ، وليس للراد في أى وقت تظن أن الدار تجمعنا ، ووقوع « تقول » بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه .

الوجه الثاني : سلمنا أن « متى » متعلق بتقول ، لكننا لا نسلم أنه إذا تعلق متى بتقول كان ذلك مستلزماً أن يكون تقول للمستقبل لا للحاضر ، إذ يجوز أن يكون متى متعلقاً بتقول وهو مع ذلك للحاضر ، وبيان ذلك أن القول بمعنى الظن مما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته ، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته ، وبجواب بما يحدد الزمن الذي يحصل فيه أو ببيان أنه حاصل الآن فعلاً ، ألسنت تقول : متى يحصل عندك ظن أنني ملاق أحبتي ! فتجاب أن الظن حاصل فعلاً ! وفي هذا القدر كفاية .

والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لنقول ، وكونه بعد استفهام بحرفٍ  
أو باسمٍ ، سمع الكسائي « أتقول لِلْعَمِيَّانِ عَقْلًا » وقال :  
\* ١٩٦ - \* عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي \*

١٩٦ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا انْخَلِيلُ كَرَّتْ \*

والبيت من كلمة لعروبن معد يكرب الزبيدي ، رواها أبو تمام في ديوان الحماسة .  
اللغة : « علام » كلمة مؤنثة من حرف واسم ، فالحرف طى ، والاسم ما الاستفهامية  
وقد حذفت ألفها كما تحذفها مع كل جار ، نحو قوله تعالى : ( فيم أنت من ذكراها؟ )  
وقوله جل ذكره : ( فيم تبشرون؟ ) وقوله سبحانه : ( عم يتساءلون؟ ) للفرق بين  
الموصولة والاستفهامية ، والاستفهام هنا عن سبب الظن المعبر عنه بقول ، ومن هنا  
تعلم أنه لا فرق بين أن يكون المستفهم عنه هو الظن وأن يكون المستفهم عنه شيئاً يتصل  
بالظن كسببه ووقته وحصوله « تقول » أى تظن « يثقل عاتق » روى في مكانه  
« يثقل كاهلى » « أطعن » تقول : طعن فلان فلانا بالرمح يطعنه - مثل منع يمنع أو  
نصر ينصر - طعنا ، إذا ضربه به ، فهو طاعن ، والآخر مطعون أو طعين ، فأما طعن  
فلان على فلان فمن باب فتح ومنع لا غير ، ومعناه جرحه ونال من عرضه .  
المعنى : بأى حجة أحمل السلاح إذا كنت لا أقاتل به الأقران عند اشتداد البأس؟  
يريد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليضرب به أعداءه وينال منهم .

الإعراب : « علام » طى : حرف جر ، وما : اسم استفهام مبنى على سكون الألف  
المحدوفة للفرقة بين الخبر والاستخبار فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقول  
« تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره  
أنت « الرمح » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « يثقل » فعل مضارع  
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرمح ،  
والجمله من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب مفعول ثانٍ لتقول « عاتق » عاتق :  
مفعول به ليثقل ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعاتق مضاف إليه  
المتكلم مضاف إليه .

قال سيديويه والأخفش : وكونهما متصلين ، فلو قلت « أنت تقول »  
فالحكاية ، وخوفاً ، فإن قَدَرْتَ الضمير فاعلاً بمحذوفٍ والنصب بذلك  
المحذوف جاز اتفاقاً ، واغتفر الجميع الفصلَ بظرف أو مجرور أو معمولٍ  
القول ، كقوله :

— ١٩٧ — \* أَبْعَدُ بُعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً \* —

= الشاهد فيه : قوله « تقول الرمح يثقل عاتقى » حيث استعمل فيه « تقول » بمعنى  
تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « الرمح » وثانيهما جملة « يثقل عاتقى »  
على ما تبين لك من الإعراب .

والدليل على ذلك أن الرواية جاءت بنصب « الرمح » بالفتحة الظاهرة ، ولو لم يكن  
« تقول » بمعنى تظن لكان يجب أن يكون « الرمح » مرفوعاً على أنه مبتدأ وتكون  
جملة « يثقل عاتقى » في محل رفع خبر المبتدأ ، وتكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب  
مقول القول ، لأن القول لا ينصب اسماً مفرداً متى كان المقصود به الحكاية ، وإنما ينصب  
الجملة أو ما يؤدي معنى الجملة ، فأنت تقول : « قلت إن محمداً قائمٌ » أو « قلت محمد قائمٌ »  
ولا تقول « قلت محمداً قائماً » فتنصب محمداً وقائماً بـ « قلت » إذا كنت قد أجريتها مجرى  
ظننت كما هي لغة سليم .

١٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* سَمِّلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومًا ؟ \*

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .  
اللغة : « جامعة » اسم فاعل فعله جمعت تجمع جمعا ، والجمع ضد التفريق « شمل »  
الشمل - بفتح الشين وسكون الميم - يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع ، تقول :  
جمع الله شملكم ، تريد ضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق  
ما اجتمع من أمركم « محتوماً » اسم مفعول فعله حتم الله الأمر يحتمه - من باب  
ضرب - أى قضاء وأوجه .

المعنى : لقد تفرقنا ، وتباعدت ديارى عن ديار أحبى ، فهل تظن أننا سنلتقى مرة  
أخرى وتجمعنا دار واحدة أم تظن أنه قد قضى علينا بالفراق أبد الأبد ! =

وقوله :

— ١٩٨ — \* أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ \* \*

= الإعراب : « أبعـد » الهمزة حرف استفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب بتقول ، أو بجامعة ، وهو مضاف و « بعـد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وفي جامعة ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى الدار وهو فاعله « شملى » شمل : مفعول به لجامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « محتوما » مفعول ثان لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار جامعة » وكذلك قوله « تقول البعد محتوما » وإن لم يكن المؤلف قد أنشده ، حيث استعمل في كل واحدة من هاتين العبارتين « تقول » بمعنى تظن ، فنصب به مفعولين : أحدهما في العبارة الأولى قوله « الدار » وثانيهما فيها قوله « جامعة » والأول في العبارة الثانية قوله « البعد » والثاني فيها قوله « محتوما » وقد اتضح ذلك في إعراب البيت غاية الاتضاح .

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر في هذا أن المفعولين اللذين نصبهما تقول في كل واحدة من العبارتين منصوبان لفظاً ، وقد علمت أن القول إذا قصدت به الحكاية لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدي مؤداها ، وإذا لم يصح أن تقصد به في هذا البيت الحكاية لا ذكرنا وجب أن يكون بمعنى الظن ، إذ لا ثالث لهما العنين .

١٩٨ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* كَعَمْرُ أَيْبِكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَ \* \*

=

وهذا البيت للكثير بن زيد الأسدي .

قال السهيلي : وأن لا يتعدى باللام ، كـ « تَقُولُ لَزَيْدٍ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ » .  
وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ)<sup>(١)</sup>  
الآية ، في قراءة الخطاب ، وَرَوَى \* عَلَامَ تَقُولُ الرُّمُحُ \* بالرفع .

\*\*\*

= اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى في مكانه « أنوما » وهو جمع  
نأثم « بنو لؤى » أراهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأنهم جميعاً ينتهى نسبهم إلى لؤى  
ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » للتجاهل :  
الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رروا في صدر البيت « أنوما »  
يروون هنا « متناومينا » والمتناوم : الذى يتصنع النوم .

المعنى : أظن قريشا جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم الجنيين ، وآثروهم على  
المضريين ، أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر ، مقدرين سوء النتائج ، غير غافلين عما ينبغي  
العمل به ، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكفون الغفلة لمآرب لهم فى أنفسهم ؟

الإعراب : « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثانٍ مقدم على عامله  
وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره  
أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وهو مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر »  
اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف وأبى من  
« أليك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة  
« متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن »  
فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل  
بين أداة الاستفهام - وهى الهمزة - والفعل ، بفاصل - وهو قوله « جهالا » - وذلك  
لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثانٍ للفعل  
كما عرفت .

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي : أَعْلَمَ وَأَرَى اللَّذَانِ أَضْلَمَهُمَا عِلْمَ وَرَأَى التَّعْمِدَانِ لاثْنَيْنِ ، وَمَا ضُمِّنَ  
معناها من نَبَأَ وَأَنْبَأَ وَخَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ ، نَحْوُ ( كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ  
أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ) <sup>(١)</sup> ( إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ،  
وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا ) <sup>(٢)</sup> .

ويجوز عند الأكثرين حذف الأول ، كـ « أَعْلَمْتُ كَبَشَكَ سَمِيمًا »  
والاقتصار عليه ، كـ « أَعْلَمْتُ زَيْدًا » .

وللثاني وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وَمَنْعُهُ اقتصاراً ، ومن  
الإلفاء والتعليق ما كان لهما ، خلافاً لمن منع من الإلفاء والتعاليق مطلقاً ،  
ولمن منعهما في المبني للفاعل ، ولنا على الإلفاء قول بعضهم : « الْبَرَكَهُ أَعْلَمْنَا  
اللَّهُ مَعَ الْأَكَابِرِ » وقوله :

— ١٩٩ — \* وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ \*

(١) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال

١٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَأَرَأَيْتُ مُسْتَكْنَى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ \*

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهم ينشدون قبله بيتاً ، وهو قوله :  
وَكَيْفَ أَبَالِي بِالْعِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلْهَاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ  
اللغة : « أَمْنَعُ » أفعل تفضيل فعلة منع - بوزان كرم - إذا صار منيعاً لا يغالب ،  
قويا لا يعتدى عليه ، عزيزاً لا ينال بمكروه « عاصم » هو اسم فاعل فعلة عاصم - من  
باب ضرب - وتقول : عاصم فلان فلانا ، إذا منع عنه الأذى وحال دون المكروه أن  
يصبه ، ومنه قوله تعالى : ( لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ) وقوله « أَرَأَيْتُ »  
هو أفعل تفضيل من الرأفة ، وهي الشفقة والرحمة « مستكنى » تقول : استكنى  
فلان فلانا ، إذا طلب منه أن يكفيه مهمه ، والمراد أن المخاطب أَرَأَيْتُ من يلجأ إليه في =



وعلى التعليق ( يُبَيِّنُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مَزَقٍ إِنَّكُمْ لِنِي خَلْقٍ جَدِيدٍ )<sup>(١)</sup>، وقوله :

٢٠٠ — حَذَارٍ فَقَدْ بُيِّنْتُ إِنَّكَ لِلَّذِي  
سُجِّزَى بِمَا تَسْمَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

= للهمات ، ويحاذ به في اللغات « أسمع » أفضل تفضيل من السباحة ، وهي الجود والكرم « واهب » اسم فاعل من الهبة وهي هنا العطاء .  
للنى : يقول : أنا لا أهتم بأعدائي ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجعلهم في حسابي .  
ولا أخاف نوازل الدهر ، ولا أهرب كوارثه ، لأننى اعتصمت بك ، والتجأت إليك ، وأنت الذى يأمن من لاذبه .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « أراى » أرى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء التشكلم مفعول به « الله » فاعل أرى ، مرفوع بالضممة الظاهرة « أسمع » خبر للبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « عاصم » مضاف إليه « وأراف » الواو حرف عطف ، أراف : معطوف على أسمع ، وهو مضاف و « مستكفى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وأسمع » الواو عاطفة ، أسمع : معطوف على خبر للبتدأ ، وهو مضاف و « واهب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أنت أراى الله أسمع عاصم » حيث ألغى أرى عن العمل في الفعلين الثانى والثالث - وهما قوله « أنت أسمع عاصم » لكون هذا الفعل قد توسط بين هذين الفعلين ، ولو أنه رتب للعمولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل في ثلاثها فيقول : أراى الله إياك أسمع عاصم ، أو يقول : أراى الله أسمع عاصم .  
(١) من الآية ٧ من سورة سبأ

٢٠٠ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمة : « حذار » اسم فعل أمر معناه احذر ، واسم الفعل قياسى على هذه الزنة من =

= كل فعل ثلاثي « أنبئت » بالبناء للمجهول - معناه أعلمت وأخبرت ، وأصله النبأ - وهو كالخبر معنى ووزنا ، ويقال : النبأ خاص بما له شأن خطير من الأخبار « متجزى » مستكافاً « بما تسعى » أراد بما تعمل في هذه الحياة من خير أو شر .

المعنى : يحذر مخاطبه من أن يعمل عملاً يندم على عواقبه ، وينبهه إلى أن كل إنسان سيجزى على ما قدمت يده ، وأن جزاءه سيكون على حسب ما أزالف ، فإن كان عمله خيراً سعد في عقبه ، وإن كان عمله شراً شقى به .

الإعراب : « حذار » اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « نبئت » نبيء : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعله « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسمه ، مبني على الفتح في محل نصب « للذي » اللام لام التوكيد ، وهى المرحلة ، الذى : خبر إن ، والجملة في محل نصب بنبيء « متجزى » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الذى « بما » الباء جارة ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجزى « تسعى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة « ما » للوصول إلى المجرورة محلاً بالباء « فتسعد » الفاء حرف عطف ، تسعد : فعل مضارع معطوف على تجزى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أو » عاطفة « تشقى » معطوف على تسعد .

الشاهد فيه : قوله « نبئت إنك للذي » فقد استعمل فيه « نبيء » وهو فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل ، وعدها إلى واحد من هذه المفاعيل الثلاثة وهو الضمير المنصل الواقع نائب فاعل ، وعلقه عن العمل في الثانى والثالث منها باللام الواقعة في خبر إن ، وتعليقه عن العمل فيهما معناه إبطال عمل العامل في لفظهما مع كونه عاملاً في محلهما ، ولذلك قلنا : إن « إن » واسمها وخبرها المقترن باللام في محل نصب بنبيء ، وذلك نظير بيت كثير عزة الذى مضى مشروحا ( انظر شرح الشاهد رقم ١٨٧ ) .

قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من المتعدى لواحد تعدتا لاثنتين ، نحو ( مِنْ بَعْدِ مَا أَرَأَيْتُمْ مَا يُحِبُّونَ )<sup>(١)</sup> ، وحكما حكم مفعولتي « كَسَا » - في الحذف لدليل وغيره ، وفي منع الإلغاء والتعليق - قيل : وفيه نظر في موضعين ؛ أحدهما : أن « علم » بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ، والثاني : أن « أرى » البصرية تُسمع تعليقها بالاستفهام ، نحو ( رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّجُ الْمَوْتَى )<sup>(٢)</sup> ، وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياساً ، نحو « أَلَبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً » وبادعاء أن الرؤية هنا علمية .

\*\*\*

### هذا باب الفاعل

الفاعل : أُنِمْ أو ما في تأويله ، أَسَدٌ إليه فعلٌ أو ما في تأويله ، مُقَدَّمٌ ، أصليُّ المحلِّ والصيغة .

فألِسم نحو « تَبَارَكَ اللَّهُ » والمؤوَل به نحو ( أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا )<sup>(٣)</sup> ، والفِعْلُ كما مثلنا ، ومنه « أَتَى زَيْدٌ » و « نِعِمَّ الْفَتَى » ، ولا فرق بين المتصرف والجامد ، والمؤوَل بالفعل نحو ( مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ )<sup>(٤)</sup> ، ونحو « وَجْهُهُ » في قوله<sup>(٥)</sup> « أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ » و « مُقَدَّمٌ » رافع لتوهم دخول نحو « زَيْدٌ قَامَ » و « أَصْلِيَّ الْحِلِّ » مخرج لنحو « قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن المسند - وهو قائم - أصله التأخير لأنه خبر ، وذكر

(١) من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت

(٤) من الآية ٦٩ من سورة النحل

(٥) أي قول ابن مالك في الألفية .

الصيغة مخرج لنحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » - بضم أول الفعل وكسر ثانيه - فإنها مُفْرَعَةٌ عن صيغة ضَرَبَ - بفتحهما .

وله أحكام :

أحدها : الرفع <sup>(١)</sup>، وقد يُجرُّ لفظاً بإضافة المصدر ، نحو ( وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ) <sup>(٢)</sup>، أو انسيده نحو « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ » ، أو بمن أو بالباء الزائدتين نحو ( أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ) <sup>(٣)</sup> ( كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ) <sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم : خرق الثوب السمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر ، وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقِنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ      نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآتِهِمْ هَجْرُ  
وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبِّعَا      يَبْطِنُ حُلُمَاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَا  
إِلَى الشَّرْمَى مِنْ وَادِي الْمَغَاسِ بَدَلَتْ      مَعَالِمُهُ وَبَلَاً وَنَكَبَاءَ زَعَزَعَا  
وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٥ الآتي .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٩ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الفتح ، ثم اعلم أن جر الفاعل بالباء الزائدة على

ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز كثير ، وشاذ .

فأما الواجب ففي فاعل أفعَل في التعجب نحو قوله تعالى : ( أَسْمِعْ بِهِمْ وَأُجِرْ )

ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ      وَمُذْمِنِ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا =

الثانى : وقوعه بعد المُسْتَدِر ، فإن وُجِدَ ما ظاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّمَ وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً ، وكونُ المُقَدَّم إما مُبْتَدَأً فى نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، وإما فاعِلاً محذوفَ الفعلِ فى نحو ( وَإِنْ أَحْبَبْتُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )<sup>(١)</sup> لأن أداة الشرط مخيصة بالجلل الفعلية ، وجاز الأمران فى نحو ( أَبَشَرْتُ يَهُدُونََنَا )<sup>(٢)</sup> و ( أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ )<sup>(٣)</sup> ، والأَرْجَحُ الفاعلية<sup>(٤)</sup> .

= وأما الجائز الكثير فى فاعل « كفى » كآية التى تلاها المؤلف ، ومن تجرد فاعل كفى القليل قول سقيم بن وثيل الرياحى :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَارِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِمَرْءٍ فَاهِيَا  
وأما الشاذ ففى نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءَ تَنْمَى بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنَى زِيَادٍ  
إذا ذهبت إلى إن « ملاقت » فاعل « يأتى » كانت الباء زائدة ، وإلا كانت متعلقة بتنمى ، وقد خرج العلماء البيت على الوجهين .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) ذكر المؤلف فيها ظاهره أنه فاعل تقدم ثلاث صور :

الأولى : ما يجعل فيه المقدم مبتدأ ليس غير ، ومثل لذلك بنحو « زيد قام » فزيد - فى هذا المثال ونحوه - مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والكلام جملة واحدة اسمية ، وهذا الذى يفهمه كلامه مذهب غير البرد ، وقد ذكروا فى باب الاشتغال أن البرد يميز فى هذا المثال ونحوه الوجهين ، وهما أن يكون « زيد » مبتدأ كما قاله الجمهور ، والثانى أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام : قام زيد قام زيد ، فالكلام جملتان فطيلتان ولا محل لواحدة منهما ، أما الأولى فليكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلأنها مفسرة ، وضابط هذه الصورة : أن يقع اسم مرفوع فى أول الكلام ليس قبله شيء ، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل ، ونقل المؤلف فى باب =

وعن الكوفي جوازُ تقديم الفاعل ، تَمْشِكًا بِفَحْوِ قَوْلِ الزَّبَاءِ :

٢٠١ — \* مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَثِيدًا \*

= الاشتغال ما ذكرناه من أن المبرد يرجع في هذا المثال كون الاسم المتقدم مبتدأ ، ولا يوجب ذلك .

الصورة الثانية : ما يجعل فيه الاسم المتقدم فاعلا ليس غير ، ومثل لذلك بالآية الكريمة ( وإن أحد من المشركين استجارك ) فأحد : فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك الذي بعده ، وأصل الكلام : وإن استجارك أحد استجارك ، والكلام حينئذ جملتان على نحو ما ذكرناه في كلام المبرد في الصورة الأولى ، ونظير هذا المثال: كل اسم مرفوع وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتضيض .

الصورة الثالثة : ما يجوز في الاسم المرفوع الوجهان : أن يكون فاعلا يفعل محذوف ، وأصل الكلام حينئذ : أنخلقونه تخلقونه ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره ( تخلقونه ) الذي بعده ، وضابط هذه المسألة : أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام .

٢٠١ — هذا بيت من الرجز المشطور ينسب النعاة ورواة الشعر والأمثال إلى الزناء - كما ينسب للمؤلف - وهي بنت عمرو بن الضرب من نسل العاليق ، وكان أبوها قد ملك الجزيرة - والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات - فغزاه جذيمة الأبرش ، ففرق جموعه وقتله ، فلسكت الزباء بعد أبيها ، فما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة في قصة يطول ذكرها ( انظرها في جمع الأمثال للميداني في شرح المثل : خطب يسير في خطب كبير ) وبعد البيت المستشهد به قولها :

أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيدًا    أُمَّ صَرَفَانًا بَارِدًا شَدِيدًا  
\* أُمُّ الرَّجَالِ جُثْمًا قُعُودًا \*

اللغة : « وثيدا » ثقيلًا تصعبه تؤدة وبطء « أجندلا » الجندل - بزنة جعفر - الحجارة « صرفانا » بفتحات - النحاس والرصاص ، وهو أيضا تمر رزين صلب عند اللصغ « جثما » جمع جاثم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم - من بابي دخل وجلس - إذا تلبد بالأرض « قعودا » جمع قاعد ، ونظيره شلهود وشهود .

= الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « للجمال » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مشها » روى بالرفع ، وأعربه الكوفيون فاعلا مقدما لوئيد ، وضمير الجمال مضاف إليه « وئيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف إعراب البصريين للبيت وما فيه .

الشاهد فيه : قوله « مشها وئيدا » واعلم قبل كل شيء أن هذه العبارة تروى بثلاثة أوجه ، أحدها رفع « مشها » ، وثانيها نصبه ، وثالثها جره .

فأما رواية الجر فإعرابها على أن « مشها » بدل من الجمال بدل اشتغال ، وضمير الجمال مضاف إليه ، و « وئيدا » حال من المشي .

وأما رواية النصب فإعرابها على أن « مشها » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : تمشى مشها . و « وئيدا » حال من المصدر ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب حال من الجمال .

ولا شاهد في البيت لما نحن فيه على هاتين الروايتين .

وأما رواية الرفع فهي التي أنشد المؤلف البيت هنا عليها ، وهي التي تمسك بها الكوفيون ، وهي التي أعربنا البيت عليها على ما رآه الكوفيون فيه . والتقدير عندهم أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشها ، وعندهم أن الفاعل يجوز أن يحىء قبل العامل فيه كما يحىء بعده .

والبصريون لا يجيزون أن يتقدم الفاعل على عامله ، لوجهين :

أحدهما : أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزءين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل ، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزا - لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه ، ولا شك أن بين الحالين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعل تدل على ثبوت الشيء وتأكيده إسناده إلى من قام به أو وقع منه ، ولا =

وهو عندنا ضرورة ، أو « مَشِيْهَا » مبتدأ حُذِفَ خبره ، أى يَظْهَرُ وَثِيْدًا ، كقولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حَكَمَكَ لَكَ مُثَبَّتًا ، قيل : أو « مَشِيْهَا » بدلٌ من ضمير الظرف .

\*\*\*

الثالث : أنه لا بُدَّ منه <sup>(١)</sup> ، فإن ظهر فى اللفظ نحو « قَامَ زَيْدٌ ، والزيدان

= يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لا يتعلق به غرض التكلم الذى يريد إفادة المخاطب أصل معنى الكلام الذى هو ثبوت المسند للسند إليه أو نفيه عنه ، على أى وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفي ، فأما ما وراء ذلك من الملابسات فإنه من الأغراض التى لاتعنى هذا التكلم ، وإنما تعنى متكلمًا يَدَقُقُ فى ألفاظ الكلام ، وهى التى يتوجه إليها نظر علماء البلاغة .

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد خرج البصريون رواية الرفع فى البيت على غير ما وجهها الكوفيون به ، ولهم فيها توجهان :

أحدهما : أن يكون « مَشِيْهَا » مبتدأ ، و « وَثِيْدًا » حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير: مَشِيْهَا يَظْهَرُ وَثِيْدًا ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ . والوجه الثانى : أن يكون « مَشِيْهَا » بدلًا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرًا وهو « للرجال » فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار والمجرور كان يتحمل ضميرًا مرفوعًا بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور . وفى كل واحد من هذين التوجيهين مقال أو ضخناه فى شرحنا على شرح الأئمة . ومن العلماء من ذكر أن هذا البيت شاذ لا يقاس عليه ومعناه أنه سلم الظاهر ، ولكنه لم يسلم أنه يصح الاستدلال به .

(١) قد ذكر أكثر النحاة أنه يطرد حذف الفاعل فى ستة مواضع :

الأول : فى الفعل المبني للمجهول ، نحو قوله تعالى : ( وغِيْضُ الْمَاءِ ) وقوله سبحانه : ( وقضى الأمر ) .

الثانى : فى الاستثناء المفرغ ، نحو قولك : ما حضر إلا هند .

الثالث : فى أفضل الذى على صورة الأمر فى التعجب إذا كان معطوفاً على مثله ، نحو قوله : تعالى ( أسمع بهم وأبصر ) فإنه قد حذف فاعل أبصر لدلالة فاعل أسمع =



قَامَا « فَذَاكَ ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ رَاجِعٌ : إِمَّا لِلذَّكُورِ ، كـ « زَيْدٌ قَامَ »  
 كَمَا بَرَّ ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَالْحَدِيثِ « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي  
 وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ »<sup>(١)</sup> أَيْ :  
 وَلَا يَشْرَبُ هُوَ ، أَيْ : الشَّارِبُ ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ أَوْ الْحَالُ الْمُشَاهِدَةُ ،  
 نَحْوُ ( كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ )<sup>(٢)</sup> ، أَيْ : إِذَا بَلَغَتِ الرُّوحُ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ :  
 « إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِنِي » وَقَوْلُهُ :

= عَلَيْهِ ، وَهَذَا ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَوْنِ فَاعِلٍ أَفْعَلُ هَذَا عَلَى صُورَةِ الْفَضْلَةِ فَإِنَّهُ عَجْرُورٌ  
 بِإِلَاءِ الزَّائِدَةِ دَائِمًا ، فَلَمَّا جَاءَ عَلَى صُورَةِ الْفَضْلَةِ أَخَذَ بَعْضُ حُكْمِهَا وَهُوَ جَوَازُ الْحَذْفِ  
 الرَّابِعُ : فَاعِلُ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ( أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ) فَإِنْ  
 فَاعِلُ ( إِطْعَامٌ ) مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ : أَوْ إِطْعَامُكَ فِي يَوْمٍ - الْحُجْ ، وَقَدْ ذَكَرَ مَفْعُولُ  
 هَذَا الْمَصْدَرِ فِي الْكَلَامِ وَهُوَ قَوْلُهُ ( يَتِيمًا ) .

الْحَامِسُ : فَاعِلُ الْأَفْعَالِ الْمَكْفُوفَةِ بِمَا ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَفْعَالٍ ، وَهِيَ : قُلْ ، وَكُثِّرْ ،  
 وَطَالَ ، تَقُولُ : قُلْنَا يَحْطِى بِالْخَيْرِ كَسُولٌ ، وَكُثِّرَ مَا نَهَيْتُكَ عَنِ التَّوَانِي ، وَطَالَ مَا سَعَيْتُ  
 فِي الْخَيْرِ ، فَإِنْ جُعِلَتْ مَا مَصْدَرِيَّةٌ لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ مِنْ هَذِهِ الْبَابَةِ ، وَكَانَتْ « مَا » وَمَا  
 دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ فَاعِلٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : قُلْ حِظْوَةٌ كَسُولٌ بِالْخَيْرِ ، وَكُثِّرَ نَهْيٌ  
 إِلَيْكَ ، وَطَالَ سَعْيٌ فِي الْخَيْرِ ، وَهَكَذَا .

الْسادس : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ قَدْ عَرَضَتْ لَهُ عِلَّةٌ تَصْرِيفِيَّةٌ اقْتَضَتْ حَذْفَهُ ، وَذَلِكَ  
 مِثْلُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ الَّتِي اقْتَضَى حَذْفُ وَائِ الْجَمَاعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « يَأْقُومُ أَضْرِبِينَ »  
 وَحَذْفُ يَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « يَا هُنْدُ أَضْرِبِينَ » وَلَا يُقَالُ : إِنَّ الْمَحْذُوفَ لِعِلَّةٍ  
 كَالثَّابِتِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَحْصِيَ لَكَ مَوَاضِعَ الْحَذْفِ مُطْلَقًا .

(١) أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ( ١ / ٥٤ ) وَابْنُ خَرَّازٍ  
 فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ مِنْ صَحِيحِهِ ( ٧ / ١٠٤ بَوَاقٍ ) وَأَبُو دَاوُدَ ( الْحَدِيثُ رَقْمُ  
 ٤٦٥٩ بِتَحْقِيقِنَا ) .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٦ مِنْ سُورَةِ الْقِيَامَةِ .

## ٢٠٢ — \* فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي \*

٢٠٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِلَى قَطْرِيَّ لَا إِخَالُكَ رَاضِيًا \*

وهذا البيت لسواد بن المضرب — بتشديد الراء مفتوحة . - السعدى ، أحد بني سعد بن تميم ، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المهلب لقتال الخوارج ( انظر الكامل للمبرد ص ٤٤٥ طبع الحلبي ) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَقَاتِلِي الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أَرْزُ لَهُ دَرَابٍ ، وَأَتْرُكُ عِنْدَ هَذَا فُؤَادِيَا

اللغة : « دراب » بفتح الدال والراء المهملتين — مختصر من « درا بجرد » وهى كورة بفارس بينها وبين شيراز خمسون فرسخا ، وفيها حدثت وقعة بين المهلب ابن أبى صفرة والخوارج « قطرى » بفتح القاف والطاء جميعا — رأس من رؤوس الخوارج ، وكان قد سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ، وهو قطرى بن الفجاءة التميمي « لا إخالك راضيا » لا أظنك ترضى أصلا لأن رضاك معلق على العود إليه وأنا لن أعود .

الإعراب : « إِنْ » حرف شرط جازم « كَانَ » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما قبل عليه الحال « لَا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يَرْضِيكَ » يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر مبنى على الفتح فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « حَتَّى » حرف غاية وجر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تَرُدَّنِي » ترد : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والتون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وأن المصدرية مع مادخلات عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بيرضى « إِلَى قَطْرِيَّ » جار ومجرور متعلق بترد « لَا » نافية « إِخَالُكَ » إخال : فعل مضارع مرفوع بالتمية الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به أول =

أى : إذا كان هو — أى : ما نحن الآن عليه من سلامة — أو فإن كان هو — أى : ما تشاهده منى — وعن الكسائى إجازة حذفه تَمْشِكًا بنحو ما أولناه<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

الرابع : أنه يصح حذف فعله ، إن أجيب به نفى ، كقولك « بلى زيدٌ » لمن قال : ما قام أحدٌ ، أى : بلى قام زيدٌ ، ومنه قوله :

= « راضيا » مفعول ثان ، وجملة « لا إخالك راضيا » هى جواب الشرط الذى هو إن . ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضى حسن لا غبار عليه ، وفى تقرير هذه القاعدة يقول ابن مالك فى الألفية :

\* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنَ \*

الشاهد فيه : قوله « فإن كان لا يرضيك » فإن الكسائى ذهب إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف ، وتمسك بهذا البيت وما يشبهه ، فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة .

وجهور النحاة البصريين ينكرون عليه ذلك ، لا يجوزون حذف الفاعل ؛ بل لابد عندهم من أحد أمرين : أولهما أن يكون الفاعل مذكورا فى الكلام ، وثانيهما أن يكون مضمرا ، ولما لم يكن فى هذا الكلام مذكور يصلح أن يكون اسما لكان أو فاعلا لها قالوا : إن اسمها مضمّر جوازا تقديره هو ، ولما كان لابد لضمير الغائب بارزا أو مستترا من مرجع يعود إليه ، ولم يكن فى هذا اللفظ ما يصلح أن يكون مرجعا لهذا الضمير ، قالوا : إنه يعود على الحال للمشاهدة للمتكلم والسامع .

(١) قد ذكرنا فى بيان الاستشهاد بالبيت (٢٠١) مقالة الكوفيين ومقاله البصريين فى هذه المسألة ، وأدلة الفريقين ، والرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، فارجع إلى ذلك هناك إن شئت .

٢٠٣ — تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرِ قَلْبَهُ  
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

٢٠٣ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « تجلَّدت » تكلفت الجلد ، والجلد - بفتح الجيم واللام جميعا - الصبر والقوة على احتمال الشيء الشاق أو المكروه « لم يعْرِ قلبه » لم ينزل به « الوجد » شدة الحب .  
المعنى : إني تكلفت الصبر على هجرانكم ، والقوة على احتمال دلائكم ، حتى ظن الناس أنني لم أذق للهوى طعما ، ولم ينزل بي شيء من الحب ، مع أن الذي عندي من الوجد بكم والشغف إليكم مائس فوقه زيادة لمستزيد .

الإعراب : « تجلَّدت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجر « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والضمة قبلها دليل عليها « قلبه » قلب : مفعول به ليعر ، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شيء الآتي « شيء » فاعل يعر ، وجملة الفعل المضارع المنفي بلم وفاعله في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى ، وهي مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تجلَّدت ، وكأنه قال : تجلَّدت إلى قول الناس لم يعر — إلخ « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب « أعظم » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف و « الوجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام من سبق — وهو قول القائلين : « لم يعر قلبه من الوجد شيء » .

فإن قلت : فلماذا لا نجعل قوله « أعظم الوجد » معطوفا ييل على قوله « شيء » عطف مفرد على مفرد ، والتزمت تقدير فعل ليكون من عطف جملة على جملة ؟  
فالجواب على ذلك أن تقول لك : إن بل التي تعطف مفردا على مفرد بعد نفي أو =

أو استفهامٌ محققٌ، نحو « نَمَمَ زَيْدٌ » جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟  
ومنه ( وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ )<sup>(١)</sup> ، أو مُقَدَّرُ كقراءة الشاميِّ  
وأبي بكر ( يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ )<sup>(٢)</sup> ، وقوله :  
\* لِيُنَبِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ \*

— ٢٠٤ —

= شبهه تقرر ذلك النفي السابق وثبتت ضده لما بعدها ، وعلى هذا يكون المعنى أنه لم يعر  
قلبه شيء من الوجد وعراه أعظم الوجد ، وهذا كلام متناقض محال ، أما بل التي  
تعطف جملة على جملة فإنها تبطل الجملة الأولى التي نفتت عرو شيء من الوجد ، فإذا بطلت  
الجملة الأولى صح أن تثبت جملة أخرى تدل على أنه قد عراه أعظم الوجد ، فنأمل ذلك .  
(١) من الآية ٨٧ من سورة الزخرف ، فلفظ الجلالة في قوله تعالى : ( ليقولن  
الله ) فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام في قوله : ( من  
خلقهم ) والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس مبتدأ خبره محذوف  
— وتقدير الكلام عليه : الله خالقنا ، مثلاً — أنه قد ورد في مثل هذه العبارة فاعلاً لفعل  
ملفوظ به في الكلام ، وذلك نحو قوله تعالى : ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض  
ليقولن خلقهن العزيز العليم ) ، ويجيء الجواب على هذا الوجه أكثر من مجيئه بالجملة  
الاسمية ، فالحمل عليه أولى .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة النور ، والداعى إلى تقدير فعل يكون ( رجال )  
فاعلاً له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل ليسبح المبني  
للمجهول ، لأن الرجال ليسوا مسبحين — بفتح الباء — وإنما هم مسبحون — بكسر الباء —  
فلما لم يصح أن يكون ( رجال ) نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى ، التمسنا له عاملاً  
فلم نجد في الكلام عاملاً يعمل فيه الرفع ، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه  
لما قيل : ( يسبح له فيها بالغدو والآصال ) قال قائل : من للسبح ؟ فأجيب ( رجال )  
أي يسبحه رجال .

فإن قلت : فأين نائب فاعل ( يسبح ) للمبني للمجهول ، على هذه القراءة ؟  
قلت : يجوز أن يكون نائب الفاعل أحد الجارين والمجرورين : إما ( له ) وإما  
( فيها ) ولكن الأولى أن يكون ( له ) هو نائب الفاعل .  
٢٠٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَخُتِبَ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ \*

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فنسب في كتاب سيبويه ( ١ / ١٤٥ ) إلى الحارث بن نهيك ، ونسبه الأعمى الشنمري في شرح شواهد الكتاب إلى لبيد ابن ربيعة العامري ، ونسبه جابر الله الزمخشري إلى مزرد بن ضرار ، ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي ، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حري ، وقد وجدت في ديوان لبيد ( ٥٠ طبع ليدن ) قطعة فيها بيت الشاهد ، وأولها قوله :

لَعَمْرِي لَيْتَنِي أَمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ    حَشَا جَدَثٍ تَسْنِي عَلَيْهِ الرِّوَائِحُ  
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَسْطُ الْكَفَّ بِالْنَدَى    إِذَا ضَنَّ بِالْخَيْرِ الْأَكْفُ الشَّحَائِحُ

اللغة : « حشا » أصل الحشا ما يكون في البطن ، والجذث - بفتح الجيم والذال جميعا - القبر ، وأراد أمسى مقبورا « تسنى » تقول : سفت الريح التراب تسفيه وأسفته ، ومعناه أثارته وذرفته « الروائح » أراد بها الرياح الشديدة ، ويقولون : هذا يوم رائح ، إذا اشتدت الريح فيه « يسط الكف بالندى » الندى : الجود والكرم « ضن » بخل « الشحائح » جمع شحيح ، وهو البخيل « ضارع » هو الدليل الخاضع ، وفي أمثاله : الحمى أضرعتني إليك ، يضرب فيمن يذل عند الحاجة « وختبط » هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك « تطيح » تهلك « الطوائح » جمع طائح أو طائحة اسم فاعل فعله طاح الدهر المال - ثلاثي متعد - وأكثر الناس يقول : إن الطوائح جمع مطيحة على غير قياس ، وهو كلام من لم يقف على استعمال طاح متعديا فلا تغتر به .

الإعراب : « ليك » اللام لام الأمر ، ييك : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل ييك « ضارع » فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال : ييكه ضارع - إلخ ، « لخصومه » جار ومجرور متعلق بضارع .

الشاهد فيه : قوله « ضارع لخصومه » فيمن روى ما قبله « ليك يزيد » بيناء الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد ، حيث ارتفع « ضارع » على أنه فاعل بفعل =

أى : يُسَبِّحُهُ رجال ، وَيَبْسِكِيهِ ضارع ، وهو قياسى وفافاً للجزمى وابن جنى<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز فى نحو « يُوعَظُ فى المسجد رجُلٌ » لاحتماله للمفعولية ، بخلاف « يُوعَظُ فى المسجد رجال زيد » ، أو استلزمه ما قبله كقوله :

= محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والذي سوغ الحذف فى هذا الموضع أن الكلام يقع فى جواب استفهام مقدر ، كأنه حين قال : « ليك زيد » قيل له : « فن ييكه » ؟ فقال : « ييكه ضارع لخصومه » .

هذا ، والبيت يروى « ليك زيد ضارع » ببناء الفعل المضارع للمعلوم ونصب « زيد » على أنه مفعول به ورفع « ضارع » على أنه فاعل ييك ، ولم يثبت العسكرى غير هذه الرواية ، وعد الرواية الأولى خطأ من أخطاء الرواة .

ويقول أبو رجاء غفر الله له : لا وجه لتخطئة الرواة ، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية ، فأما من جهة الرواية فإن سيويه رحمه الله - وهو ثقة مشافه للعرب - قد رواها ، وأما من جهة الدراية فقد وجد لها سيويه والأعم وجار الله الزخشرى وجهاً حملوها عليه ووجدوا لها نظائر ، ومنها الآية الكريمة التى تلاها المؤلف فى قراءة الشامى وأبى بكر .

(١) فى هذه المسأل ثلاثة آراء للنعاة :

الأول : أن كل واحد من هذه المرفوعات فاعل بفعل محذوف ، ولا يجوز فيها غير ذلك ، وهذا رأى الجرمى وابن جنى ، ورجحه المؤلف فى المغنى .

الثانى : أن كل واحد من هذه المرفوعات خبر مبتدأ محذوف ، وهو ما يراه الجمهور ، وتقدير الكلام فى الآية الأولى عندهم : الله خالقهم ، وفى الآية الثانية : للسبح له رجال ، وفى البيت : الباكي ضارع ، وهكذا .

الثالث : أنه يجوز الوجهان : أن يقدر المرفوع فاعلاً بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف ، لكن الأولى تقديره فاعلاً بفعل محذوف لأن كون هذا المرفوع فاعلاً ثابت فى القراءة الأخرى فى ( يسبح له فيها ) وفى رواية البيت الأخرى « ييك زيد ضارع » .

٢٠٥ - غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَفَنَةً  
حَصِينٍ عَيْبَطَاتِ السَّدَائِفِ وَاتَّخَمُرُ

٢٠٥ - هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام الفرزدق .  
اللفظة : « ابن أصرم » هو حصين - بضم الحاء ، بزنة التصغير - الذى سيذكره  
بعد « طعنة » بفتح فسكون - المرة من الطعن ، وتقول : طعنت فلانا أطعنه - من  
باب نصر - إذا ضربته برمح ونحوه ، فإذا أردت أنك طعنت عليه بالقول والسلام ،  
قلت : طعنت أطعن - بفتح العين فى ماضيه ومضارعه جميعا أو من باب نصر  
« عيطات » جمع مؤنث سالم واحدة عبيطة ، وهى القطعة من اللحم الطرى غير  
النضيج ، وتقول : عبط فلان الذبيحة يعبطها عبطا - مثل ضرب يضرب ضربا -  
واعبطها أيضا ، إذا نحرها من غير داء ولا كسر وهى مميّنة فتيه ، والناقعة عبيطة  
ومعبطة ، وكذلك الشاة والبقرة ، واللحم عيط « السدائف » جمع سديف - بفتح  
السين وكسر الدال المهملتين - وهو السنام أو ضخمة ، ومنه قول طرفة بن العبد  
فى معلقته :

فَظَلَّ الْإِمَاءُ يَمْتَلِلْنَ حَوَارَهَا وَيُسْعَى عَلَيْنَا بِالسَّديفِ الْمُسَرَّهَدُ  
وقول الآخر :

وَنُطْعِمُ النَّاسَ عِنْدَ الْقَحْطِ كُلَّهُمْ مِنْ السَّديفِ إِذَا لَمْ يُؤْنَسِ الْقَرْعُ  
القرع : السحاب ، ويريد بقوله : « إذا لم يؤنس القرع » وقت الجذب لأن  
احتباس المطر سببه .

المعنى : كان حصين بن أصرم قد قتل له ولى ، خلف لا يأكل اللحم ولا يشرب  
الحمر إلا أن يثار من قاتله ، وما زال يهتبل الفرص حتى أمكنه أن يطعن قاتل ولىه  
طعنة أردته قتيلا ، فتحلل من يمينه ، وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الحمر ،  
وهذه إحدى عادات العرب فى جاهليتهم قبل أن يشرق عليهم نور الإسلام الذى  
جعل عقاب القاتل للإمام الذى يلى أمور المسلمين ، والفرزدق يحكى ذلك عن  
حصين بن أصرم ، وكفى بحل السدائف والحمر له بسبب الطعنة عن أنه أخذ الثأر  
من القاتل .



أى : « وَحَلَّتْ لَهُ الْحُمْرُ » ، لأن « أَحَلَّتْ » يستلزم « حَلَّتْ » ،  
أو فَسَّرَهُ ما بعده ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) <sup>(١)</sup> ، والحذفُ

= الإعراب : « غداة » ظرف زمان منصوب بفعل تقدم في كلام سابق « أحلت »  
أحل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لابن » جار ومجرور متعلق بأحل ،  
وابن مضاف و « أصرم » مضاف إليه « طعنة » فاعل أحل « حصين » بدل من  
ابن أصرم أو عطف بيان عليه « عبيطات » مفعول به لأحل منصوب بالكسرة نيابة  
عن الفتحة ، وهو مضاف و « السدائف » مضاف إليه « والحمر » الواو حرف  
عطف ، والحمر - بالرفع - فاعل بفعل محذوف يدل عليه أحل المتقدم ، والتقدير :  
وحلت له الحمر ، وجملة « حلت له الحمر » معطوفة على جملة « أحلت طعنة » .

الشاهد فيه : اعلم أن هذا البيت يروى بروايتين :

إحداها بنصب « طعنة » ورفع « عبيطات » و « الحمر » وتخرج هذه الرواية على  
أن « طعنة » مفعول به وإن كان فاعلا في المعنى ، و « عبيطات » فاعل ، و « الحمر »  
معطوف عليه ، ولكن الشاعر قد أتى بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعا على طريقة  
من قال : « خرق الثوب المسمار » ومن قال : « كسر الزجاج الحجر » ( وانظر  
ص ٨٤ من هذا الجزء ) وزاد الشاعر على ذلك بأنه قدم للنصب .

والرواية الثانية برفع « طعنة » ونصب « عبيطات » بالكسرة نيابة عن الفتحة ،  
ورفع « الحمر » وهى التى رواها المؤلف هنا ، وتخرجها على أن « طعنة » فاعل  
أحلت مرفوع ، و « عبيطات » مفعول به ، و « الحمر » فاعل بفعل محذوف يدل  
عليه الفعل السابق الذى هو أحلت .

وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائى سئل فى حضرة يونس بن حبيب شيخ  
سيبويه عن توجيه رفع « الحمر » فى هذا البيت ، فقال الكسائى : يرتفع بإضمار  
فعل ، أى وحلت له الحمر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت  
الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

في هذه واجب<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

الخامس : أن فعله يُوحَّد مع تثنيتيه وَجَمْعِهِ ، كما يُوحَّد مع إفراده ، فكلما تقول « قَامَ أَخُوكَ » كذلك تقول « قَامَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ إِخْوَتُكَ » و « قَامَ نِسْوَتُكَ » ، قال الله تعالى : ( قَالِ رَجُلَانِ )<sup>(٢)</sup> ( وَقَالَ الظَّالِمُونَ )<sup>(٣)</sup> ( وَقَالَ نِسْوَةٌ )<sup>(٤)</sup> ، وحكى البصريون عن طيء وبعضهم عن أزد شنوءة ، نحو « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » و « ضَرَبَنِي نِسْوَتُكَ » و « ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ » قال :

— ٢٠٦ — \* أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَعَا \*

(١) إنما كان الحذف في هذا المثال ونحوه واجبا لأنهم اعتبروا ( استجارك ) الذي بعد الاسم المرفوع كالمعوض من الفعل المحذوف ، وهم لا يجمعون بين المعوض والمعوض منه ، فلذلك لم يميزوا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها . ولا شك أنك إذا كرر أن هذا الكلام إنما يجري على مذهب البصريين الذين لا يميزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية فيكون المرفوع مبتدأ خبره ما بعده ، ولا يجوز عندهم أيضا أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون (أحد) فاعلا باستجارك الذي بعده . فأما الكوفيون الذين يميزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، أو يميزون تقدم الفاعل ، فليس عندهم في هذه الآية ونحوها حذف ، فاعرف ذلك .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

٢٠٦ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

\* أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَقَايَةٍ \*

والبيت لعمر بن ملقط ، وهو شاعر جاهلي .

= اللغة : « ألفتا » وجدنا ، وهو فعل ماض مبني للمجهول ، وأصله ألقى بمعنى وجد ، ومنه قوله تعالى : ( إنهم ألفوا آباءهم ضالين ) وقوله « عيناك عند القفا » معناه أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفافا شديدا « أولى فأولى لك » هذه كلمة تقال في مقام التهديد والوعيد ، ومنه قول الشاعر :

فَأُولَى مُمَّ أُولَى مُمَّ أُولَى وَهَلْ لِلدَّرِّ يُحْلَبُ مِنْ مَرَدٍّ ؟

وقالت الخنساء :

مَهَّمْتُ بِنَفْسِي كُلَّ الْمُؤْمِ فَأُولَى لِنَفْسِي أُولَى لَهَا

وفي الكتاب الكريم قوله تعالى في سورة محمد ( القتال ) : ( فإذا أنزلت سورة عككة وذكر فيها القتال رأيت الدين في قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر المغشى عليه من الموت ، فأولى لهم ) وفي سورة القيامة ( أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى ) وقد اختلف العلماء في هذه الكلمة ؛ فذهب الأصمعي والبرد إلى أنها اسم فعل معناه قربه ما يهلكه ، وقد ارتضى ذلك الرأي أبو العباس ثعلب ، فقال : « لم يقل أحد في أولى أحسن مما قال الأصمعي » اهـ . وقال غيرهما : هو علم للويل والهلاك كفجار علم الفجرة وبرة علم البرة « ذا واقية » ذا : اسم بمعنى صاحب ، وواقية : مصدر معناه الوقاية كالسكاذبة والعافية .

المعنى : يصف رجلا يهرب إذا حمى الوطيس ، ويفر عند احتدام لظى الحرب ، فهو يلتفت وراءه مخافة أن يتبعه بعض المقاتلة ، فتجد عينيه حينئذ وكأنما صارتا عند قفاه .

الإعراب : « ألفتا » ألقى : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والألف علامة التثنية « عيناك » عينا : نائب فاعل ألقى ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وعينا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بآلتي ، وعند مضاف و « القفا » مضاف إليه ، محروور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أولى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فأولى » الفاء حرف عطف ، أولى معطوف مالفاء على أولى السابق « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن =

وقال :

٢٠٧ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ

= يكون الجار والمجرور متعلقا بأولى، ويكون الخبر محذوفا، ويجوز هذان الوجهان في كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومجرور ، نحو : عجب لك ، وويل للمطففين « ذا » حال من المضاف إليه وهو كاف المخاطب في قوله « عيناك » منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « واقية » مضاف إليه ، والتقدير : ألفتنا عيناك - حالة كونك صاحب وقاية - عند التقفا .

الشاهد فيه : قوله « ألفتنا عيناك » حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل الذي هو ألفي مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى وهو قوله « عيناك » وهذه لغة جماعة من العرب بأعيانهم ، وقد اختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة ، فبعضهم يذكر أنها لغة طيء ، وبعضهم يذكر أنها لغة أزدشنوة ، واختلفوا كذلك في هل الاسم المثنى بعلامة التثنية والاسم المفرد المعطوف عليه مفرد آخر سواء عند أصحاب هذه اللغة أو هم لا يلحقون ألف الاثنين بالفعل إلا أن يكون فاعله أو نائب فاعله مثنى بعلامة التثنية ؟ وسيأتي المؤلف اختيار الأول والاستدلال عليه بالشاهدين ( ٢٠٩ و ٢١٠ ) .

ومثل البيتين الآتين اللذين أشرنا إليهما قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ ضَتَّ عَطَايَاكَ يَا بَنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله « نسيا حاتم وأوس » . وهذا - كبيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ٣٢٢ الآتي :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ بِوَمَّا عَنْهُمَا بِغَنِي

ومحل الاستشهاد قوله « يغنيا المستوطنا » فقد ألحق الألف بالفعل المسند إلى المثنى .

٢٠٧ - هذا بيت من المقارب ، وهكذا أنشد المؤلف هذا البيت ، والعلماء

يروونه على غير هذا الوجه ، وصواب إنشاده هكذا :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يَغْدِلُ

وهذا بيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

= وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لِحَى الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة : « يلومونى » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزان قال يقول قولاً - ولومة وملاماً وملامة ، وإذا أردت منها المبالغة قلت : لومه - بتشديد الواو - « يعذل » العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لاهمه وعذله .

الإعراب : « يلومونى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يلوم ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « فكلهم » كل : مبتدأ ، وهو مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومونى ... أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن لهذا الفعل فاعلاً هو اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : هى لغة أردشنة .

ومثل هذا البيت فى الاستشهاد لهذه المسألة قول الشاعر ( وهو يزيد ابن معاوية ) :

يَدُورُونَ بِي فِي ظِلِّ كُلِّ كَنْبَسَةٍ قَيْنَسُونَنِي قَوْمِي وَأَهْوَى الْكِنَانِيسَا  
قد وصل واو الجماعة بالفعل وذلك فى قوله « ينسونى » مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله « قومى » .

وكذلك قول الشاعر ، وهو ابن قيس الرقيات :

فَإِنْ نَفْنَنْ لَا يَبْقَوَا أَوْلَتِكَ بَعْدَنَا لِذِي حُرْمَةٍ فِي الْمُسْلِمِينَ حَرِيمٍ  
قد وصل واو الجماعة بالفعل فى قوله « لا يبقوا » مع كونه مسنداً إلى ظاهر دال على الجمع وهو قوله « أولئك » .

وقال :

٢٠٨ - نَتَجَ الرِّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ

= وكذلك قول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا  
 فقد ألحق واو الجماعة بالفعل في قوله « نصروك » مع كونه مسنداً إلى الاسم  
 الظاهر الدال على الجمع وهو قوله « قومي » .

٢٠٨ - هذا بيت من الكامل المجزؤ . وهو من كلام أبي فراس الحمداني ابن  
 عم سيف الدولة الحمداني . وقبل البيت المستشهد به قوله :

يَأْيُهَا الْمَلِكُ الَّذِي أَضَحَّتْ لَهُ جُمْلُ الْمَنَاقِبِ  
 نَتَجَ الرِّبِيعُ مَحَاسِنًا . . . . . البيت  
 رَأَقَتْ وَرَقًا نَسِيمُهَا فَحَكَتْ لَنَا صُورَ الْخَبَائِبِ

اللغة : « نتج » هو هنا فعل متعدٍ مبني للمعلوم ، وتقول : نتجت الناقة - بالبناء  
 للمجهول - إذا ولدت ، ونتجها أصحابها - بالبناء للمعلوم - إذا استولدوها ، قال الراجز :  
 أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ

« الربيع » المراد به ههنا المطر الذي ينزل في الزمان المسمى الربيع « محاسنا »  
 المحاسن : جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله ملامح « ألقحها » الأصل في هذه المادة  
 قولهم : ألقح الفحل الناقة إلقاحاً ، إذا أحبلها ، ثم استعير للنساء فقالوا : لقحت للمرأة ،  
 وقد استعاره الشاعر للشجر « غر السحاب » الغر : جمع غراء ، والسحاب : جمع  
 سحابة ، وأصل الغراء البيضاء ، ولا يريد هنا اللون ؛ لأن السحابة البيضاء لا ماء فيها ،  
 وإنما أراد بياض آثارها ، كما يقال : بياض العطايا ، وبياض الصنائع .

الإعراب : « نتج » فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الربيع »  
 فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « محاسنا » مفعول به « ألقحها » ألقح : فعل ماضٍ ،  
 والنون علامة على جمع النسوة ، وضمير الغائبة المؤنثة مفعول به « غر » فاعل ألقح ، =

= مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و غر مضاف و « السحاب » مضاف إليه مجرور بالسكسة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وإضافة العر إلى السحاب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

الشاهد فيه : قوله « ألقنها غر السحاب » حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذى هو ألقح ، مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده ، وهو قوله « غر السحاب » . هذا ، واعلم أن كثيراً من النعاة — ومنهم المؤلف هنا — يذكرون هذا البيت فى شواهد هذه المسألة ، وأبو فراس قائله ليس بمن يستشهد بكلامه على قواعد العربية ، فإما أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء فظنوه لشاعر يستشهد بقوله ، وإما أن يكونوا قد عرفوا نسبته إلى قائله ، ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لا للاستشهاد .

وقد وجدنا كثيراً من فحولة الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة فى شعرهم ، منهم أبو تمام حبيب بن أوس الطائى ، ومنهم البعترى ، فإن صحت نسبة هذه اللغة إلى طيء فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما ، ومنهم أبو نواس ، ومنهم الشريف الرضى ، وسندكرك فى آخر شرح هذا البيت شيئاً من شعرهم .

ومما يستشهد به على إلحاق نون النسوة بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر بعده قول أبى عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتبي ( ونسبه فى العقد ٣ / ٤٣ اللجنة ، وفى شرح اللقائمات الحريية ٢ / ١٣ ، إلى محمد بن أمية ، وفى الترجمة رقم ٦٣٥ من ابن خلكان نسبته مع أربعة أبيات أخرى إلى العتبي ، وذكر نسبه كاملاً ) .

رَأَيْنَ الْغَوَايِ الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ الْوَاضِرِ  
ومثل ذلك قول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَاْفِيْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحُورَانَ ، يَعْصِرْنَ السَّايِطَ أَقَارِبُهُ  
ومثل ذلك قول أعرابي ( وأنشده ياقوت الحموى فى معجم البلدان ٣ - ٢٧٢ ) :

لَيْتَنِيْ مَنْ أَيْامٌ بِحُزْوَى لَقَدْ أَتَتْ عَلَى لَيْالٍ بِالْعَقِيْقِ قِصَارُ  
ومثله قول عمرو بن مبرد العبدي ، وأنشده الخالديان فى الأشباه والنظائر ٦٢ رابع أربعة أبيات ، وذكرها لها قصة :

وَأَذْرَكْنَهُ جَدَّائِهِ فَخَنَجْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَا بَدْ مُدْرِكُ =

= ومثله قول أبي قيس بن الأسلت ، ويقال : قيس بن الأسلت :

وَيُكْرِمُهَا جَارَاتُهَا فَيَزُرْنَهَا وَتَعْتَلُّ عَنْ إِيَّائِهَا فَعُذَرُ  
وقد جاء من شعر المحدثين على هذه اللغة قول الوليد أبي عبادة البحرى ، لأنه  
طائى ، وطوى أهل هذه اللغة فيما يذكر بعض النحاة :

كَدَنَ يَنْهَبُهُ الْعُيُونُ سِرَاعًا فِيهِ لَوْ أَمَكْنَ الْعُيُونُ انْتَهَابُهُ  
الشاهد فى قوله « ينهبه العيون » ومن ذلك قول أبى تمام حبيب بن أوس الطائى :  
أَغْرَتْ هُمُومِي فَاسْتَدْبَنَ فُضُولُهَا نَوْمِي ، وَبَثَّنَ كُلِّي فُضُولِ وَسَادِي  
الشاهد فى قوله « فاستلبن فضولها » وقال فى نفس القصيدة التى منها البيت السابق :

وَعَدَا تَبَيَّنَ كَيْفَ غِبُّ مَدَائِحِي إِنْ مِلَنَ بِي هَمِي إِلَى بَغْدَادِ  
وسبقه إلى استعمال هذه اللغة من المحدثين أبو نواس الحسن بن هانئ حيث يقول :  
وَكَاَنَّ سُمْدَى إِذْ تَوَدَّعْنَا وَقَدْ اشْرَابَ الدَّمْعُ أَنْ يَكْفَا  
رَشًا تَوَاصَيْنِ الْقِيَانُ بِهِ حَتَّى عَقَدَنَ بِأَذْنِهِ شَفَا

( اشرب الدمع : تها واستعد ، وكيف : يستل ، والرشأ : ولدالظبية ، والقيان :  
جمع قينة ، وهى الأمة ، والشنف : حلية تجعل فى أعلى الأذن ، فأما الحلية التى تجعل فى  
أسفل الأذن فهى قرط ) وقال أبو نواس أيضاً :

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لِي نَشَبٌ فَخَفَّ ظَهْرِي وَقَلَّ زُوَارِي  
وَأَحْسَنْتُ نَفْسِي التَّمَرُّيَ عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّى ، وَمُنَّ أَوْطَارِي  
محل الكلام فى البيتين الأولين قوله « تواصين القيان » حيث ألحق نون النسوة  
بالفعل — وذلك قوله « تواصين » — مع أن الفاعل اسم ظاهر — وهو قوله  
« القيان » — ومحل الكلام فى البيتين الآخرين قوله « ومتن أوطارى » حيث ألحق  
نون النسوة بالفعل فى قوله « متن » مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو قوله « أوطارى » .

وجاء من بعده أبو فراس صاحب البيت الذى أثره المؤلف ، ثم الشريف الرضى  
حيث يقول :



وَالصَّحِيحُ أَنْ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ فِي ذَلِكَ أَحْرَفٌ دَلُّوا بِهَا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، كَمَا دَلَّ الْجَمِيعُ بِالنَّاءِ فِي نَحْوِ « قَامَتْ » عَلَى التَّأْنِيثِ <sup>(١)</sup> ، لَا أَنَّهَا ضَامَةٌ لِلْفَاعِلِينَ وَمَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ تَابِعٌ عَلَى الْإِدَالِ مِنَ الضَّمِيرِ ،

= نَهَضْتُ وَقَدْ قَمَدَنْ فِي اللَّيَالِي فَلَا خَيْلٌ أَعَنَّ وَلَا رِكَابٌ  
وقال أيضاً :

أَوْزَدَنَهُ أَطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ شَيْمٌ تُسَانِدُهَا غَلَاً وَمَنَاقِبُ  
ومحل الكلام في البيت الأول قوله « قعدن الليالي » ومحل في البيت الثاني قوله « أوردنه شيم » .

وكثرة مجيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين - من أمثال أبي فراس الحمداني وأبي عبادة البحرى وأبي نواس الحسن بن هانئ والشريف الرضى وأضراب هؤلاء - يدل على أن هذه اللغة ليست مهجورة في الاستعمال ، ولا بعيدة عن الفصاحة ، ومن هنا تعرف السر في كثرة استعمالنا لهذه اللغة .

(١) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة من العرب بأعيانهم - يقال : هم حليء ، ويقال : هم أرشنة - وأما لحاق علامة التأنيث فلهجة جميع العرب .  
الثاني : أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ، بل إن الذين يلحقون علامة التثنية مع الفاعل الثني أو نائب الفاعل الثني ، ويلحقون علامة الجمع مع الفاعل المجموع أو نائب الفاعل المجموع ، لا يلتزمون ذلك ، بل قد يجيئون بالكلام كما يجيء به سائر العرب بدون علامة التثنية وبدون علامة الجمع ، فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقى التأنيث ، على ماسياتى بيانه في هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ، ويكون الاسم مشتركاً بين المذكر والمؤنث ، فإن ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم مؤنث فاعله أم مذكر ، فأما الثني والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال للفرد .

وأن هذه اللغة<sup>(١)</sup> لا تمتنع مع المفردَيْنِ أو المفردات المتعاطفة ، خلافاً لزاعمى ذلك ، لقول الأئمة : إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديم الخبر الإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم ، ولجىء قوله :

— ٢٠٩ — \* وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ \*

(١) قوله « وأن هذه اللغة » معطوف على قوله « أن الألف والواو والنون » يعنى والصحيح أن هذه اللغة - وهى لحاق علامة الثنية والجمع - لا تمتنع مع المفردين - إلخ ، وقوله « خلافاً لزاعمى ذلك » أى فى المسألتين ، ورد على زاعمى الأول بقوله « لقول الأئمة - إلخ » ورد على زاعمى الثانى بقوله « ولجىء قوله - إلخ » .

٢٠٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ \*

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب على عبد الملك بن مروان ، وهو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةً شَعْوَاهُ  
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاهُ  
ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :  
لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِذِي الْجَائِلِيْقِ مُقِيمٌ  
اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبي « وحميم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به ، وهو مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق =

وقوله :

\* وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ \* — ٢١٠

\*\*\*

= «أسلماء» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء مفعول به .  
 «مبعد» فاعل «وحيم» معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال .  
 الشاهد فيه : وقوله «قد أسلماء مبعد وحيم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع  
 أن الفاعل اسم ظاهر ، وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول «وقد أسلمه  
 مبعد وحيم» .

٢١٠ — هذا عجز بيت من الوافر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا :

ذَرَيْنِي لِلْغَنَى أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ تَمَرُهُمُ الْفَقِيرُ  
 وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرُ

والبيتان لمروة بن الورد العبسي للشهور بعروة الصماليك :

اللغة : «ذريني» اتركني ودعيني ، وقد أهملوا ماضى هذا الفعل واستعملوا  
 مضارعه وأمره ، وهذا البيت مما استعمل فيه الأمر ، ومنه قوله تعالى ( ذرني ومن  
 خلقت وحيدا ) ومن استعمال مضارعه قوله جل شأنه : ( ما كان الله ليزر المؤمنين )  
 وقوله في صدر بيت الشاهد «وأحقرهم وأهونهم عليهم» الضمائر عائدة إلى الناس في  
 البيت السابق ، وكأنه قال : شر الناس الفقير ، وأحقر الناس وأهون الناس على  
 الناس الفقير «وخير» الواو عاطفة ، وخير — بكسر الحاء المعجمة بعدها ياء مثناة —  
 وهو الكرم ، أو الشرف ، أو الهيبة ، أو الأصل .

الإعراب : «وأحقرهم» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من  
 الإعراب ، أحقر : معطوف على شر ، في البيت السابق ، وهو مضاف والضمير مضاف  
 إليه «وأهونهم» الواو عاطفة ، أهون : معطوف على شر أيضاً ، والضمير مضاف  
 إليه «عليهم» جار ومجرور متعلق بأهون «وإن» الواو حرف عطف ، والمعطوف  
 عليه محذوف ، والتقدير : إن لم يكن له نسب وخير وإن كانا له نسب وخير ، والمعنى  
 أنه كذلك على كل حال . إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين مبنى على السكون =

السادس : أنه إن كان مؤنثاً أُنْثَ فَعَلَهُ بقاء ساكنة في آخر الماضي ، وبقاء المضارعة في أول المضارع .

ويجب ذلك في مسألتين :

إحداها : أن يكون ضميراً متصلاً ، كـ « يَهْنَدُ قَامَتْ » أو « تَقُومُ » ، و « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » أو « تَطْلُعُ » ، بخلاف المنفصل نحو « مَا قَامَ - أَوْ يَقُومُ - إِلَّا هِيَ » ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازياً ، كقوله :

٢١١ - \* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِقَالَهَا \*

= لاعمل له من الإعراب « كانا » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، والألف حرف دال على التثنية « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم على اسمه « نسب » اسم كان تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة « وخير » الواو حرف عطف ، حير : معطوف على نسب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإن كانا له نسب وخير فهو كذلك .

الشاهد فيه : قوله « كانا له نسب وخير » حيث ألحق علامة التثنية وهي الألف بالفعل الذي هو « كان » مع أن الفعل مسند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر بالواو ؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية وعلامة الجمع لا يفرق بين أن يكون الفاعل متنى كالزيد بن والعمر بن وأن يكون في معنى المتنى بأن يكون اسمين مفردين عطف أحدهما على الآخر .

٢١١ - هذا عجز بيت من التقارب صدره قوله :

\* فَلَا مُرْزَنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا \*

والبيت لعامر بن جوبن الطائي كما نسب في كتاب سيويه ( ١ / ١٤٠ ) وفي شرح شواهد للأعلم الشنمري .

اللغة : « للزنة » السحابة الثقيلة بالماء « الودق » المطر ، وفي القرآن الكريم : فَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خَلَالِهِ ( « أبقل » أنبتت البقل ، وهو النبات .

للمنى : يصف أرضاً قد عمها الحصب والنماء ، والتف فيها الزرع ، بعد سحابة =

= أفرغت عزاليها ، وصبت مياهها ، فيقول : لم نر سحابة أمطرت مثلما أمطرت هذه السحابة ، ولا أرضاً أنبتت مثل البقل الذي أنبتته هذه الأرض .  
الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر لا « ودقتها » ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وهو مضاف ، وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسمها ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها « إبقالها » إقبال : مفعول مطلق ، وهو مضاف وضمير العائبة في محل جر يضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل مؤنث « أبقل » وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة ، وهي مؤنثة ، ويروى :

• وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ أَبْقَالَهَا •

بكسر تاء التانيث للتخلص من التقاء الساكنين ، ووصل همزة القطع من « إبقالها » وهو تخلص من ضرورة للوقوع في ضرورة أخرى ، هذا بيان كلام المؤلف وتوجيهه .

ومن العلماء من خرج البيت على وجه آخر ، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكراً لأنه أراد بالضمير المكان ، فهو من الحمل على المعنى ، ولذلك نظائر كثيرة في النثر والشعر ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَعَفْرَاهُ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِي ، وَوَدَّهَ وَعَفْرَاهُ عَنِّي الْمُرِضُ الْمُتَدَانِي

أفلا تراه قد قال « وعفراء المررض المتداني » فأتى بالخبر مذكراً مع أن المتداني مؤنث ، وذلك لأنه أراد بعفراء الشخص .

ومن ذلك قول الأخطل التغابي :

مُمْ أَهْلُ بَطْحَاوَى قُرَيْشٍ كِلَيْهِمَا مُمْ صُلْبُهَا ، لَيْسَ الْوَشَائِظُ كَالصُّلْبِ  
أفلا تراه قال « بطحاوى قریش کلیمہا » فأتى بالتوكيد مذكراً مع أن المؤكد =

وقوله :

\* فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا \* — ٢١٢

= مؤنث لأن «بطحاوى» مثنى بطحاء ، لأنه أراد الأبطحين ، إذ هما في معنى البطحاوين ، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب .

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير مؤنث مجازى التأنيث ، كما أنه جائز في الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازى التأنيث ، فكما أنه يجوز أن تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، بالاتفاق ، يجوز أن تقول : الشمس طلع ، والشمس طلعت ، إذ لا فرق بين المضمَر والمظهر .

٢١٢ - هذا عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

\* فَإِمَّا تَرَيَنِي وَلِي لِمَةٍ \*

والبيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط قيس بن معديكرب السكندی وزيد بن عبد الدار الحارثي .

اللمة : «لَمَة» بكسر اللام وتشديد اليم - ما ألم وأحاط بالنكبين من شعر الرأس ، فإذا زاد عن ذلك فهو الجملة - بضم الجيم وتشديد اليم «الحوادث» جمع حادثة ، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التي تحدث واحدة بعد واحدة «أودى بها» ذهب بها وأبداها وأهلكها ، وأراد أنه أصيب بالصلع ، وهو انحسار شعر الرأس ، وذلك عندهم أمانة الضعف ، ودليل الكبر والعجز .

الإعراب : «إما» هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاها إن ، وهي حرف شرط جازم ، وثانيتهما ما وهو حرف زائد «تريني» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمحذوف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والنون للوجوده للوقاية . وياء التكلم مفعول به «ولي» الواو واو الحال ، لي : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لمة» مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحوادث «بها» جار ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط .

= الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو « الحوادث » الذى هو جمع حادثة . وقد علمت أن الجمهور على أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث أم كان مرجعه مجازى التأنيث ، وترك تأنيث الفعل بعلامة التأنيث فى هذه الحال مما لا يجوز ارتكابه عندهم إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث .

فإن قلت : فإنى لا أجد لهذا الشاعر ضرورة إلجأته إلى حذف التاء ؛ لأنه لو جاء بتاء التأنيث مع بقاء ألفاظ البيت على حالها لم يتغير وزن البيت ، فلو قال :

فَإِذَا تَرَبَّنِي وَلِي لَمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَتْ بِهَا  
لكان الوزن مستقيما ، ولم يكن بالكلام بأس ، فأى شيء دعاه إلى أن يرتكب هذه الضرورة ؟

فالجواب عن ذلك أن تنبهك إلى هذه الألف المنطوق بها قبل الباء فى « أودى بها » وأن نندشك بيتين من أول هذه القصيدة وهما قوله :

أَلَمْ تَنْفَسْ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى ، عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا  
لِجَارَتِنَا إِذْ رَأَتْ لِمَتِي تَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ! أَتَى بِهَا

ثم نشير إليك إلى الألفاظ التى تراها فى قوله « عما بها » و « أطرابها » و « أتى بها » وهذه الألف تسمى عند علماء العروض والقوافى « حرف الردف » وكل قصيدة تنبى على الردف لا يجوز تركه فى بيت منها ، فلو قال الأعشى « فإن الحوادث أودت بها » لترك الردف ، وهو عيب من عيوب القافية يعادل عند الشعراء المجيدين اختلال وزن البيت ، ومن هذا الكلام تفهم أن الضرورة ليست قاصرة على ارتكاب ما يستقيم به وزن الشعر ، بل من الضرورة ما يرتكب للفرار من عيب آخر يتعلق بالقافية وما يتصل بها .

هذا الذى ذكرناه هو بيان كلام المؤلف وتخريجه على الوجه الذى اختاره .  
ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تأنيث مع أنه =

والثانية : أن يكون متصلاً حقيقةً التأنيث نحو (إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ)<sup>(١)</sup>  
وَشَدَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ « قَالَ فَلَانَةُ » وهو ردى لا ينقاس .

وإنما جاز في الفصيح نحو « نِعَمَ الْمَرْأَةُ » و « بَشَى الْمَرْأَةُ » لأن المراد الجنس ، وسيأتى أن الجنس يجوز فيه ذلك .

ويجوز الوجهان في مسألتين : إحداهما : المنفصل ، كقوله :

٢١٣ — \* لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سُوءَ \*

= مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث ، حملا على اللغى ، وذلك لأن « الحوادث » بمعنى الحدثنان ، والحدثنان مذكر ، بدليل قول الشاعر :

رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنَ لَهُ سُمُودًا  
والحمل على اللغى كثير في كلام العرب ، وقد استشهدنا له في شرح الشاهد السابق  
(رقم ٢١١)

وابن كيسان يرى أنه يجوز في سعة الكلام — من غير ضرورة ولا شذوذ — أن يوثق مع الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث بناء التأنيث كما يجوز ترك هذه التاء .

(١) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران

٢١٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* كَلَى بَابٍ أَسْتَهَا صُلْبٌ وَشَامٌ \*

والبيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني .

اللغة : « الأخطل » تصغير الأخطل ، وهو لقب الشاعر للمهجو ؛ واسمه غياث ابن غوث ، وأصل الأخطل القماش الكثير الخطل « صلب » — بضم الصاد المهملة واللام جميعا — جمع صليب ، مثل سرير وسرر « شام » اسم جنس جمى ، واحده شامة ، وهي الحال والعلامة .

الإعراب : « لقد » اللام موطنه للقسم ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ولد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب =



وقولهم : « حَضَرَ الْقَاصِيَّ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ » والتأنيثُ أَكْثَرُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْقَاصِلُ « إِلَّا » فالتأنيثُ خاصٌّ بالشعر ، نصٌّ عليه الأخفشُ ، وأنشد على التأنيث :

٢١٤ — مَا بَرَّتِ مِنْ رَبِيَّةٍ وَذَمَّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

= « الأخطل » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » فاعل بولد مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وأم مضاف و « سوء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « على باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وباب مضاف واست من « استها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأست مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم سوء مضاف إليه « صلب » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « وشام » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على صلب ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملته المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لأم سوء .

الشاهد فيه : قوله « ولد الأخطل أم سوء » حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله « ولد » تاء التأنيث ، مع أن فاعله — وهو قوله « أم سوء » — اسم مؤنث حقيقي التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقياً التأنيث — ظاهره كان الفاعل أو مضمراً — لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء التأنيث .

والسر الذي من أجله لم يصل الشاعر بالفعل تاء التأنيث أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول هنا ، فبعد الفعل عن فاعله المؤنث ، وضعفت — بسبب تأخيرها — العناية به ، وصار الفصل كالعرض من تاء التأنيث ، أو كالوجوب غفلة عنها .

ومثل هذا البيت فيما ذكرنا من الاستشهاد قول الشاعر :

إِنَّ امْرَأَةً غَرَّهْ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا كَعَرُورٍ

إلا أن الفاصل في هذا البيت جار ومجرور ، في حين أن الفاصل في بيت الشاهد مفعول به ، ومقصود النحاة بالفاصل أعم من أن يكون مفعولاً أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً أو شيئاً آخر غيرهن .

٢١٤ — هذا بيت من الرجز ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا =

( ٨ — أوضح المسالك ٢ )

= عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، وقال العيني : « أقول : قائله راجز لم أقف على اسمه » اه .

اللغة : « برئت » تقول : برىء فلان من فلان ، وبرىء من العيب - من باب سلم - براءة ، وتقول : برأ من المرض - من باب قطع - براءا - بفتح الباء والراء جميعا - في لغة أهل الحجاز - وبرءا - بضم الباء وسكون الراء - في لغة غيرهم « ربية » هي التهمة والشك ، وتقول : رابى فلان يربى - من باب باع بيع - إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه ويبعث إلى نفسك الشك .

الإعراب : « ما » حرف نفى « برئت » برىء : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ربية » جار ومجرور متعلق ببرىء « وذم » الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ربية « في حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً ، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « بنات » فاعل برىء مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبنات مضاف و « العم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما برئت إلا بنات العم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو برىء لتكون فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث - وهو قوله « بنات العم » - ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بإلا .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة :

فذهب من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان ، إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى التأنيث بإلا ، ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف التاء ، واختار هذا رأى ابن مالك صاحب الألفية ، وعلى هذا المذهب يكون ما في بيت الشاهد جاريا على أحد الوجهين الجائزين ، وإن يكن هذا الوجه مرجوحا .

ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث في هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه ، إلا في ضرورة الشعر ، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد إلا ، وإنما هو اسم محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه ، وكان ما بعد إلا مستثنى ، ويكون تقدير الكلام : ما برىء أحد إلا بنات العم ، فالفاعل عند التحقيق =

= مذكر لا مؤنث ، واختار هذا المذهب الأخفش ، وعلى هذا المذهب يكون لحاق تاء التأنيث بالفعل في هذا البيت مما دعت إليه الضرورة الشعرية ، بسبب تناسي الفاعل المحذوف وتجاهل الحقيقة .

ومن لحاق تاء التأنيث مع الفصل بإلا بين الفعل وفاعله المجازى التأنيث قول ذى الرمة :  
طَوَى النَّعْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجُرَاشِعُ  
الشاعر في هذا البيت قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث أتى الشاعر بتاء التأنيث مع الفعل المسند إلى الضلوع ، مع كونه قد فصل بين الفعل المسند إلى الضلوع بإلا .

هكذا استشهد جماعة من النحاة على هذه المسألة بالبيتين : البيت الذى أنشده المؤلف مستندا للأخفش ، والبيت الذى أنشدناه ، وأنت لو تدبرت في هذين البيتين وجدت الفاعل في كل واحد منهما جمعا ، فهو في البيت الذى أنشده المؤلف « بنات » وهو جمع بنت ، وهو في البيت الذى أنشدناه « الضلوع » وهو جمع ضلع ، ومن المعلوم أن الفعل الذى يسند إلى الجمع كالفعل الذى يسند إلى اسم ظاهر مجازى التأنيث ، يعنى أنه يجوز في هذا الفعل لحاق تاء التأنيث به كما يجوز عدم لحاقها سواء أكان الفعل متصلا بالفاعل أم كان منفصلا منه ، كما سيقدر المؤلف ذلك في المسألة الثانية من مسألتى الجواز .

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن في كل واحد من هذين البيتين سببين كل واحد منهما اقتضى لحاق التاء ، الأول منهما الفصل بإلا ، وفيه الخلاف ، والثانى كون الفاعل مجازى التأنيث ، ولا خلاف في أنه يجوز معه لحاق التاء .

ومن العلماء من ذكر أن محل كون ما في البيتين من محل الخلاف - فيما لو نظرنا إلى الفصل بإلا فقط - هو تقديرنا الفاعل المحذوف مذكرا ، إذ قدرنا في بيت المؤلف « ما برىء أحد » وفي البيت الذى أنشدناه « ما بقى شيء » وهذا التقدير ليس بلازم ، إذ يجوز تقدير اسم عام مؤنث يصلح أن يكون مستثنى منه ، فيقدر في بيت المؤلف : ما برئت نساء إلا بنات العم ، وفي البيت الذى أنشدناه : فما بقيت أعضاء إلا الضلوع ، وفي الآية الأولى : إن كانت الأخذة إلا صيحة ، وفي الآية الثانية : فأصبحوا لآثرى أشياء إلا مساكنهم ؛ فلا يكون للتذكير - على هذا - وجه يرجعه على التأنيث ، بل يكون الأمران جائزين كل منهما جائز على تقدير .

وَجَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي النَّثْرِ ، وَقرئ ( إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً <sup>(١)</sup> ) ،  
( فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ ) <sup>(٢)</sup> .

الثانية : المجازى التأنيث ، نحو ( وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ) <sup>(٣)</sup> ، ومنه اسمُ  
الجنس ، واسمُ الجمع ، والجمع ، لأنهن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنثٌ مجازي ،  
فلذلك جاز التأنيث ، نحو ( كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ) <sup>(٤)</sup> ، و ( قَالَتِ  
الْأَعْرَابُ ) <sup>(٥)</sup> ، و « أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ » والتذكيرُ نحو « أَوْرَقَ الشَّجَرُ »  
( وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ) <sup>(٦)</sup> ( وَقَالَ نِسْوَةٌ ) <sup>(٧)</sup> ، و « قَامَ الرَّجَالُ » ، و « جَاءَ  
الْمُفُودُ » إلا أن سَلَامَةَ نَظْمِ الْوَاوِ فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْجَبَتْ التذكيرَ  
في نحو « قَامَ الزَّيْدُونَ » والتأنيث في نحو « قَامَتِ الْمِنْذَاتُ » ، خِلَافًا  
للكوفيين فيهما ، وللغراسي في المؤنث ، واحتجوا بنحو ( إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ  
بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ) <sup>(٨)</sup> ، ( إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ) <sup>(٩)</sup> ، وقوله :

— ٢١٥ — \* فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي \*

- (١) من الآية ٢٩ من سورة يس
- (٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف
- (٣) من الآية ٩ من سورة القيامة
- (٤) من الآية ١٠٥ من سورة الشعراء
- (٥) من الآية ١٤ من سورة الحجرات
- (٦) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام
- (٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف
- (٨) من الآية ٩٠ من سورة يونس
- (٩) من الآية ١٢ من سورة الممتحنة

٢١٥ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* وَالظَّاعِنُونَ إِلَى ثَمٍّ تَصَدَّعُوا \*

= والبيت من قصيدة لعبدة بن الطيب رواها المفضل الضبي .  
 اللغة : « بناتى » جمع بنت ، وأصل البنت : بنتى ، حذفت الياء وعوض منها التاء  
 « شجوهن » الشجو : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى - مثل فرح يفرح  
 فرحا - وشجاء الأمر يشجوه شجوا ، والذي فى البيت من الثانى « وزوجى » الفصيح  
 الأكثر فى الاستعمال أن يقال « زوج » للرجل والأنثى ، ويجمع على أزواج ، وفى  
 الكتاب الكريم : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد) « والظاعنون  
 إلى » هكذا وقع فى رواية النحاة ، والذي وقع فى رواية المقصليات « والأقربون إلى »  
 وقوله « ثم تصدعوا » معناه أهم تفرقوا وانشعب شملهم .

الإعراب : « بكى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره  
 التعذر « بناتى » بنات : فاعل مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وبنات مضاف  
 وياء للتكلم مضاف إليه « شجوهن » شجو : مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشجو  
 مضاف والضمير مضاف إليه « وزوجى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على  
 بناتى ، وزوجة مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « والظاعنون » الواو حرف عطف ،  
 الظاعنون : معطوف على بناتى أيضا ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة « إلى » جار  
 ومجرور متعلق بالظاعنين « ثم » حرف عطف « تصدعوا » فعل ماض ، وواو الجماعة  
 فاعله ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة « بكى بناتى » من الفعل وفاعله .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

أحدهما - وهو غير مقصود للمؤلف هنا - فى قوله « شجوهن » حيث جاء للمفعول  
 لأجله معرفة لأنه مصدر مضاف إلى الضمير ، وهذا يرد على الجرمى الذى ذهب إلى أن  
 للمفعول لأجله لا يكون إلا نكرة .

والثانى - وهو مراد المؤلف - فى قوله « بكى بناتى » حيث لم يصل بالفعل الذى  
 هو قوله « بكى » تاء التأنيث مع أن المسند إليه - وهو الفاعل الذى هو قوله « بناتى »  
 - مؤنث ، لأنه جمع مؤنث سالم واحده بنت .

وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة ؛ فذهب الكوفيون وأبو على الفارسى إلى أن  
 هذا سائغ جائز فى الشعر والكلام جميعا ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بثلاثة أدلة : =

= أولها : وروده في فصيح الكلام ، كما في قوله تعالى : ( إذا جاءك المؤمنات ) .  
وثانيها : أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ، كما يجوز إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكرا ، فيجوز في كل جمع اعتبار هذين للمحظين فيه ، سواء أكان جمع مذكر أم كان جمع مؤنث .

وثالثها : القياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، فإن جميع النحاة متفقون في هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز في الفعل المسند إلى واحد منها لحاق التاء به على تأويله بالجماعة ، وعدم لحاق التاء به على تأويله بالجمع .  
وخالفهم في ذلك جمهور البصريين ؛ فذهبوا إلى أنه لا يجوز في جمع المؤنث السالم إلا تأنيث فعله ، ولا يجوز في جمع المذكر السالم إلا التذكير .

وردوا أدلتهم التي استدلووا بها : أما ادعاء أنه جاء في فصيح الكلام فلا نسلم أن السر هو ما ذهبتم إليه ، بل حذف التاء في قوله تعالى : ( إذا جاءك المؤمنات ) بسبب الفصل بين الفعل وفاعله بالفعل ، وقد علمنا أن الفصل يبيح ترك التاء ، أو بسبب كون ( المؤمنات ) صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ، فالفاعل في الحقيقة اسم جمع ، واسم الجمع يجوز في فعله الوجهان بالإجماع .

وأما القياس على جمع التكسير واسم الجنس واسم الجمع فغير مسلم ، لأن بين الذي وقع الخلاف فيه وبين هذه الأشياء فرقا ، ألا ترى أن جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم قد سلم فيهما لفظ المفرد ، وأما اسم الجمع فلا مفرد له من لفظه ، وأما جمع التكسير فلم يسلم فيه لفظ مفردة ، وسلامة لفظ المفرد هي التي أوجبت ما ذهبنا إليه ، فلما اختلف الأمر لم يجوز قياس أحدهما على الآخر .

وأما مادكروا من أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه كما يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » فهذا إنما ساغ من حيث المعنى ، والتذكير والتأنيث مرجعهما إلى اللفظ ، فيجب أن ينظر فيهما إلى اللفظ المستعمل في الدلالة على المراد .

بقي أن يرد على استدلالهم بالبيت المستشهد به ههنا ، والرد عليه أن يقال : إن « بنات » - وإن كان جمع مؤنث سالما - قد أشبه جمع التكسير في عدم سلامة لفظ مفردة ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه ، كما أن « بنى » لما لم يسلم فيه =

وَأَجِيبَ بَأْنَ الْبَنِينِ وَالْبَنَاتِ لَمْ يَسَلَمْ فِيهِمَا لَفْظُ الْوَاحِدِ ، وبَأْنَ التذكير  
في ( جاءك ) للفضلِ ، أو لأن الأصل النساء المؤمناتُ ، أو لأن « أل » مقدرة  
باللاتي ، وهى اسم جمع .

\*\*\*

السابع : أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يحىء المفعول ، وقد يُعكس ،  
وقد يتقدمهما المفعولُ ، وكلُّ من ذلك جائزٌ وواجب .  
فأما جواز الأصل فنحو ( وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ )<sup>(١)</sup> .  
وأما وجوبه ففي مسألتين :

إحدهما : أن يُخَشَى اللَّبْسُ ، كـ « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » قاله أبو بكر<sup>(٢)</sup>  
والمآخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك ، وخالفهم ابنُ الحاجِّ محتجاً  
بأن العرب تُجَيِّزُ تصغيرُ عَمَرَ وعَمَرُو ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ،  
وبأنه يجوز « ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ » وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائزٌ  
عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصحِّ ، وبأن الزَّجَّاجَ نَقَلَ أنه لا خلاف في أنه  
يجوز في نحو ( فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ )<sup>(٣)</sup> ، كونُ « تِلْكَ » اسمها ،

= لفظ مفردة ، أشبه جمع التكسير ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه ؛ فلهذا  
ساغ دخول تاء التأنيث في فعله في قوله تعالى : ( آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ) .  
(١) من الآية ١٦ من سورة النمل .

(٢) هو أبو بكر : محمد بن السرى ، المعروف بابن السراج ، وهو من تلاميذ  
أبي العباس المبرد ، وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي وأبي سعيد السيرافي وأبي على  
الفارسي وعلى بن عيسى الرماني ، وتوفي ابن السراج في ذى الحجة من سنة ٣١٦  
من الهجرة .

(٣) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء .

و « دَعَوَاهُمْ » الخبر ، والعكس <sup>(١)</sup> .

الثانية : أن يُحْصَرَ المفعولُ بإنما ، نحو « إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » وكذا الحصرُ بإلا عند الجزْولى وجماعة ، وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل ، كقوله :

(١) اعلم أن أهم ما في استدلال ابن الحاج على ما ادعاه دليلاً ، أولها أن الإجمال من مقاصد البلغاء ، وثانيهما أن بعض النحاة أجاز في قوله تعالى ( فما زالت تلك دعواهم ) كون تلك اسم زالت ودعواهم خبرها وأجاز العكس ، وهذه الصورة في الابتداء والخبر تشبه الصورة المتنازع عليها في الفاعل والمفعول ، وهذا الاستدلال خال عن التحقيق ، جار مع ظواهر لو وضعت في موضع البحث لم تثبت ،

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلغاء دليلاً ، فإن هذا لا يفيد شيئاً ، لأن الإجمال الذي هو من مقاصد البلغاء غير اللبس الذي لا يقره أحد منهم ، وبيان ذلك أن الكلام المحتمل للعنيين أو أكثر إما أن يسبق إلى الذهن أحد هذين للعنيين أو أحد المعاني المحتملة ، وإما ألا يسبق أحدهما إلى الذهن ، بل تكون المعاني كلها أمام الذهن سواء فيتوقف في الحكم بأن هذا المعنى أو ذاك هو مقصود المتكلم من كلامه ، فإن تبادر أحد المعنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلباس ، وإن لم يتبادر أحد المعاني وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال ، وهذا الذي معنا الآن من قبيل الإلباس ، وليس من قبيل الإجمال ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لتبادر إلى ذهن سامعك أن موسى ضارب بسبب كون الأصل في الفاعل أن يحىء قبل المفعول ، فلو كنت تريد أن موسى مضروب فقد أوقعت السامع في اللبس ، بخلاف ما لو قلت « عمير » فإن السامع سيتدرد في أن هذا اللفظ تصغير عمر أو تصغير عمرو ، وليس في اللفظ ما يدل على أحد الوجهين ، فلا تحكم بأحدهما ، بل تبقى متوقفاً إلى أن يبين لك المتكلم ما أراد : وأما تشبيه صورة الفاعل والمفعول بصورة الابتداء والخبر وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فما لا يقضى العجب منه ، لوجود الفرق البين بينهما ، فإذن للابتداء عين الخبر في المصدق ، فلو حكمت بأن الثاني عين الأول يكون كما لو حكمت بأن الأول عين الثاني ، والفاعل غير المفعول طبعاً فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام .



٢١٦ — • وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَادُهُ •

٢١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• وَلَمْ يَسْلُ عَنْ تَلْيَ بَمَالٍ وَلَا أَهْلٍ •

وقد ذكر العيني وصاحب التصريح أن البيت لدعبل الخزاعي ، وذكر العيني بعده بيتا ثانيا ، وهو قوله :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرَهَا فَإِذَا الَّتِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرَى بِلَيْلِي وَلَا تُسَلِّي

ودعبل الخزاعي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو والتصريف ، فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له في هذا الموضع من قبيل التمثيل ، لا من قبيل الاستشهاد .

اللمعة : « جماحا » مصدر قولك : جمع الفرس يجمع - مثل فتح يفتح - إذا جرى جريا عاليا ، وقال ابن فارس : جمع الفرس جماحا ، إذا أعثر فارسه حتى يغلبه ، وقال ابن فارس أيضا : جمع أى أسرع إسراعا لا يرده شيء ، وكل شيء مضى لوجهه على شيء فقد جمع ، والجموح من الرجال : الذي يركب هواه فلا يمكن رده ، وللعين ههنا على هذا « لم يسلم » مضارع سلا بمعنى تعزى وصبر « تغرى » تحرض وتحض .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين ، مبني على السكون في محل نصب ، وناصبه قوله « تسلي » في البيت التالي له « أبى » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « جماحا » مفعول به لأبى « فواده » فؤاد : فاعل أبى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يسلم » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « عن ليلى ، بمال » كل منهما جار ومجرور متعلق بقوله « يسلم » وقوله « ولا أهل » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، وهو مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أبى إلا جماحا فواده » حيث قدم للفعول المحصور بإلا - وهو

قوله « جماحا » - على الفاعل الذي هو قوله « فواده » .

وقوله :

٢١٧ - \* فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا \*

= وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين والفراء وابن الأنباري والكسائي فقالوا : يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، لأن المفعول وإن تقدم في منزلة التأخير ، وأكثر هؤلاء لا يميز تقديم الفاعل المحصور بإلا ، لا تنفاء العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بإلا .

وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا مطلقا ، فاعلا كان هذا المحصور أو مفعولا ، وهؤلاء قاسوا الحصر بإلا على الحصر بإنما .

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصور بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإنما فقالوا : أنت لو قلت « إنما ضرب بكرا خالد » لم يقيم دليل على أن المحصور هو تالي إنما ، ولكنك لو قلت « ما ضرب إلا بكرا خالد » وقدمت إلا مع المفعول فقد وضع مقصودك ، فلما كان اللبس في « إنما » موجودا البتة . وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا — قلنا بالجواز في هذا الموضع الذي لا لبس فيه .

٢١٧ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَسْكِيمٍ سَاعَةً \*

ونسب كثير من العلماء البيت لمجنون بن عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل وفاعل « من ليلي ، بتسكيم » متعلقان بتزود ، وتسكيم مضاف و« ساعة » مضاف إليه « فما » نافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزاد ، وهو مضاف و« ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » حيث قدم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع كون المفعول منحصرا « بإلا » وهذا جائز عند الكسائي .

وقوله :

٢١٨ \* وَتَغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ \*

= واكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في « زاد » ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله ، وقوله « كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير فما زاد (هو) إلا ضعف ما بي زاده كلامها ، وهو تأويل متكلف مستبعد لا مقتضى له .  
٢١٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِيَّ إِلَّا وَشِيجُهُ \*

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى الزنى ، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة والحارث بن عوف بن أبي حارثة المريين .

اللغة : « الخطي » أراد به الرماح ، نسبها إلى الخط ، والخط : جزيرة بالبحرين ترفأ إليها سفن الراسح أى ترسو فيها « وشيجه » الوشيج : القنا الملتف في منبته ، واحده وشيجة ، وأصله من الوشوج - بضم الواو - وهو تداخل الشيء بعضه في بعض يريد لا تنبت القناة إلا القناة ، وفي أمثال العرب : لا تنبت البقلة إلا الحقلة ، والحقلة - بفتح الحاء وسكون القاف - الأرض الطيبة .

المعنى : يمدح هرما والحارث بأنهما كريمان من قوم كرام ، ولا يولد السكرام إلا في الموضع الكريم ، وضرب نبته الخطي وغراس النخل مثلاً .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفي مبنى على السكون لا محل له « ينبت » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الخطي » مفعول به لينبت « إلا » أداة حصر « وشيجه » وشيج : فاعل لينبت مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وتغرس » الواو حرف عطف . تغرس : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » أداة حصر « في منابتها » الجار والمجرور متعلق بتغرس ، ومنابت مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « النخل » نائب فاعل لتغرس مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تغرس إلا في منابتها النخل » حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله « في منابتها » - على نائب الفاعل وهو قوله « النخل » - مع أن الجار =

وأما تَوَسَّطُ المفعول جوازاً فنحو (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ) <sup>(١)</sup> ،  
وقولك « خَافَ رَبَّهُ عَمْرُ » وقال :

— ٢١٩ — \* كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ \*

== والمجرور محصور بإلا ، ولما كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول ، وكان النائب عن  
الفاعل بمنزلة الفاعل - صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور  
إلا على الفاعل ، وقد استشهد بهذا البيت من ذكرنا في شرح الشاهد ( ٢١٦ )  
على جوار ذلك التقديم .

(١) من الآية ٤١ من سورة القمر .

٢١٩ — هذا معجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا \*

وهذا البيت من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين  
الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا » أو في هذا البيت عند الكوفيين بمعنى الواو ، دالة  
على الجمع المطلق ، وقال ابن هشام في مغنى اللبيب « والذي رأيته في ديوان جرير إذ  
كانت » اهـ . والمراد أنها كانت مقدرة له في الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما  
أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة واللقى بتقدير العزيز العليم من غير مشقة  
ولا معاناة ، وأخذ قوله « كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ » من قوله تعالى : ( ثُمَّ جِئْتُ  
عَلَى قَدَرٍ يَامُوسَى ) .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى المدحوخ « الخلافة » مفعول به « أَوْ » حرف عطف « كانت » كان : فعل ماض  
ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى  
الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقدر ، أو بمحذوف حال منه « قدرا » خبر كان  
« كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « آتَى » فعل ماض « ربه » رب :  
مفعول به تقدم على الفاعل ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفاعل التأخر  
مضاف إليه « موسى » فاعل آتى ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « على قدر » جار =

وأما وجوبه ففي مسألتين :

إحدهما : أن يتصل بالفاعل ضميرُ المفعولِ نحو (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) <sup>(١)</sup> (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ) <sup>(٢)</sup> ، ولا يُجيزُ أكثرُ النحويين نحو « زَانُ نَوْرُهُ الشَّجَرِ » لا في نثر ولا في شعر ، وأجازه فيهما الأخفش وابنُ جني والطَّوَالُ وابنُ مالك ، احتجاجاً بنحو قوله :

٢٢٠ — \* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَى بَنَ حَاتِمِ \*

والصحيحُ جَوَّازُهُ في الشعر فقط .

= ومجرور متعلق بأنى، وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا عامله جاء ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا مثل إتيان موسى — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « أنى ربه موسى » حيث قدم المفعول على الفاعل ، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم — وهو قوله « ربه » — على الفاعل المتأخر الذى هو قوله موسى ، وأصل الكلام : كما أنى موسى ربه ، فقدم المفعول على الفاعل فصار كما في البيت . ومثل هذا مما شاع في لسان العرب ، ولم يستأثر به قوم دون قوم ، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازه ، وهذا الضمير — وإن عاد على متأخر في اللفظ — عائد على متقدم في الرتبة ؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه ، فافهم هذا والله ينفك به .

(١) من الآية ١٣٤ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٥٢ من سورة غافر .

٢٢٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* جَزَاءُ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ قَعَلْ \*

والبيت لأبي الأسود الدؤلى ، يهجو عدى بن حاتم الطائى ، وقد نسبته ابن جنى إلى النابغة الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة هجاء على هذا الروى .

= اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبهي ، والمعنى جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، وبروى « الكلاب العاديات » - بالدال بدل الواو - وهو جمع عاد ، والعاوى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى قد استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عني » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وهو مضاف ، و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذى هو جزى ، وهو مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو لالحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبنى على الفتح لالحال له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال .  
الشاهد فيه : قوله « جزى ربه ... عدى » حيث آخر المفعول ، وهو « عدى »  
وقدم الفاعل ، وهو « ربه » مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

ونظير هذا البيت قول حسان بن ثابت رضى الله عنه :

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا    مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا  
الشاهد فيه قوله « أبقى مجده مطعما » حيث قدم الفاعل وهو قوله مجده على المفعول به وهو قوله مطعما ، مع أن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول ، ونظيره قول الآخر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الرِّءَا    رَاجِيًا    عَلَيْهَا ثَوَابًا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ  
وقول سليط بن سعد :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْفَيْلَانِ عَنْ كَبِيرٍ    وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ  
وقول الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ    وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ  
=

وقول الآخر :

== كَمَا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أُدْىَ إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ  
وقول الآخر :

أَلَا كَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ  
واعلم أولا أن سر الاختلاف بين النحاة في جواز هذه المسألة - وهي تقديم  
الفاعل المتصل بضمير غيبية يعود إلى المفعول المتأخر في اللفظ - يرجع إلى اختلافهم في  
مرتبة المفعول ، فأما جمهور النحاة فيقررون أن الأصل أن يقع الفعل أولا ، ثم يليه  
الفاعل ؛ لأنه أحد جزئى الجملة ، وما عداها فضلا ، وإذا وجب تقديم الفعل فإنه يجب  
أن يقع الفاعل بعده ، لثلا يفصل بين الجزئين اللذين يتم بهما الكلام ، ولأن الفاعل  
محتاج إليه ، وما عداه من متعلقات الفعل غير محتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم  
من غيره ، فإن تقدم المفعول في اللفظ كان في النية مؤخرا ، ونازع في هذا الكلام  
الأخفش ومن رأى رأيه فقالوا : إن كان مرادكم من أن رتبة الفاعل التقدم ورتبة  
المفعول التأخر اقتضاء الفعل لكل منهما فإننا نسلم أن اقتضاء الفعل للفاعل سابق على  
اقتضائه للمفعول ، لأن الفعل يقتضى الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضى المفعول وقد  
لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخية عن درجة اقتضائه للفاعل ، ولكننا  
نمنع أن يكون هذا هو مراد العلماء عند قولهم « إن الضمير لا يعود على متأخر لفظا  
ورتبة » بل إن مرادهم من الرتبة في هذه العبارة موقعه من الكلام ، ونحن ندعى أن  
المفعول قد كثر في الكلام الفصيح بحيث تاليا للفعل وبعقيه حتى إنه ليعتبر كأن موقعه في  
الكلام هو هذا الموقع وإن كان اقتضاء الفعل إياه متراخيا ، فإذا تأخر في الكلام عن  
مجاورة الفعل فكأنه زحزح عن موضعه الذى أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع  
الطبيعى ، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظا لم يكن الضمير عائدا  
على متأخر لفظا ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظا متقدم رتبة ، كما تقولون أنتم  
في عود الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر عنه .

قال أبو رجاء : ونحن نرى ماذهب إليه الأخفش في هذه المسألة مذهبا مستقيما  
حرىا بأن نأخذ به ، لكثرة الشواهد التى رواها العلماء لهذه المسألة ، وليس لهذه  
العلة التى ذكرناها عنه وإن كانت وجهة .

ثم اعلم ثانيا أن الضمير الموضوع للفعية يعود على متأخر لفظا ورتبة - على تفسير الجمهور - في ستة مواضع غير الموضوع الذي قدمنا بيانه ، وهي :

الموضع الأول : الضمير المرفوع بنعم أو بئس ، المفسر بتميز ، نحو « نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو » إذا قدرت المخصوص مبتدأ خبره محذوف ، أو قدرته خبر مبتدأ محذوف ، أما إذا قدرته مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعله المستتر فيه وجوبا فإث مرجع الضمير المستتر في نعم يكون حينئذ متقدما رتبة .

الموضع الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين ، نحو قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

الموضع الثالث : أن يكون الضمير مبتدأ يفسره خبره نحو قوله تعالى ( إن هي إلا حياتنا الدنيا ) .

الموضع الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى ( قل هو الله أحد ) وقوله ( فإذا هي شاخته أبصار الذين كفروا ) .

الموضع الخامس : أن يكون الضمير مجرورا برب ، وهذا يوافق الضمير المرفوع بنعم في أمرين ؛ أحدهما أنه يجب في كل منهما أن يكون مفردا ، وثانيهما أنه يجب أن يكون مفسره تميزا ، ومن ذلك قول الشاعر :

رُبَّةٌ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ويفارق الضمير المجرور رب الضمير المرفوع بنعم أو بئس بأن مجرور رب يجب أن يكون مذكرا ولو كان مفسره مؤنثا ، تقول « ربه امرأة » ولا تقول « ربها امرأة » أما الضمير المرفوع بنعم أو بئس فيكون مؤنثا إن كان مفسره مؤنثا ، نحو قولك « نعمت امرأة زينب » و « بئست امرأة هند » .

الموضع السادس : أن يكون الضمير مبدلا منه اسم ظاهر مفسر له ، نحو قولك « ضربته زيدا » وقد اختلف النقل عن سيبويه في جواز هذا الموضع ، فقال ابن عصفور : أجازته الأخفش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بالإجماع .



والثانية : أن يُحْصَرَ الفاعلُ بإنما ، نحو ( إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ )<sup>(١)</sup> وكذا لِحْصَرُ بِإِلَّا عند غير الكسائي ، واحتجَّ بقوله :

٢٢١ - مَا عَابَ إِلَّا لَيْثِمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ  
وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

٢٢١ - هذا بيت من البسيط ، ولم أف على نسبته إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق يتصل به .

اللفظة : « عاب » بالعين المهملة - من العيب ، وهو أن تذكر المتكلم فيه بالذم والثلب « لثيم » المراد به البخيل بدلالة مقابلته بذى الكرم « جفا » من الجفاء ، وهو فعل ما يسوء « جباً » بضم الجيم وفتح الموحدة مشددة ، بزنة سكر - هو الجبان « بطلا » البطل - بفتح الباء والطاء جميعاً - هو الشجاع .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « عاب » فعل ماض مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب « إلا » أداة حصر « لثيم » فاعل عاب مرفوع بالضمة الظاهرة « فعل » مفعول به لعاب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفعل مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « كرم » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « جفا » فعل ماض مبنى على فتحة مقدرة على الألف للتعذر « قط » ظرف زمان مبنى على الضم في محل نصب يحذف « إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « جباً » فاعل جفا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بطلا » مفعول به لجفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للسألة التي ذكره المؤلف من أجلها : أحدهما في قوله « ما عاب إلا لثيم فعل » وثانيهما في قوله « ولا جفا إلا جباً بطلا » حيث قدم في كل واحد من الوضعين الفاعل المحصور بإلا - وهو قوله « لثيم » في العبارة الأولى ، وقوله « جباً » في العبارة الثانية - على المفعول به المحصور فيه - وهو =

وقوله :

\* وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ \* — ٢٢٢

= قوله « فعل ذى كرم » فى العبارة الأولى ، وقوله « بطلا » فى العبارة الثانية - وهذا البيت من الأبيات التى استدلت بها الكسائى على جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا .

وجهور البصريين لا يرون جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا ، ويحيزون تقديمه إذا كان مفعولا ، على ما عرفت فى شرح الشاهد السابق ( رقم ٢١٦ ) ، وهم يردون استشهاد الكسائى بهذا البيت ، ويقولون : إن قول الشاعر « فعل ذى كرم » ليس مفعولا به لعاب المذكور فى البيت ، وقوله « بطلا » ليس مفعولا به لجفا المذكور فيه ، بل كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المذكور ، وتقدير السلام : ما عاب إلا لثيم ، عاب فعل ذى كرم ، ولا جفا قط إلا جبا ، جفا بطلا ، فالفاعل فى كل من العبارتين من جملة غير الجملة التى منها المفعول المذكور ، فاحفظ ذلك .

٢٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* نَبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ \*

وقد نسب أبو الفرج ( الأغاني ٧ / ١١٨ بولاق ) هذا البيت إلى يزيد بن الطثرية ، وروى قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

يَا سَخْنَةَ الْعَيْنِ لِلْجَرْمِيِّ إِذْ جَمَعْتُ بَيْنِي وَبَيْنَ نَوَارٍ وَخَشَةُ الدَّارِ

اللغة : « نبئتهم » فعل مبنى للمجهول أصـله نبأ - بتشديد الباء - بمعنى أعلم « جارتهم » وروى فى مكانه « جارهم » والجار : الذى داره لصيقة لدارك أو قريب منها ، أو هو المستجير بك ، وإرادة الثانى هنا أولى « هل » بمعنى حرف النفي ، وكأنه قد قال : ولا يعذب أحدا خدأ بالنار غير الله تعالى .

المعنى : يهجو قوما بأنه علم أنهم يعذبون بالنار من استجار بهم واستغاثهم ، وأنهم جعلوا ذلك العذاب مكان إغاثته وإبلاغه مأربه ، وينكر عليهم ذلك .

الإعراب : « نبئتهم » نبيء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء التوكيد نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبين مفعول ثان « عذبوا » =

وقوله :

— ٢٢٣ — \* فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا \*

= فعل ماض وفاعله « بالنار » جار ومجرور متعلق بعذبوا « جارتهم » جارة : مفعول به لعذبوا ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، وحملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثالث لنبيء « وهل » الواو حرف عطف ، أو للاستئناف ، هل : حرف استفهام إنكارى بمعنى النفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعذب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الله » فاعل يعذب مرفوع بالضمة الظاهرة « بالنار » جار ومجرور متعلق بيعذب .

الشاهد فيه : قوله « هل يعذب إلا الله بالنار » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا — وهو قوله « الله » — على ما هو بمنزلة المفعول به — وهو الجار والمجرور الذى هو قوله « بالنار » — وقد طوى ذكر المفعول به ، ولو أنه جاء به وجاء بالكلام على وجهه لقال : وهل يعذب أحدا بالنار إلا الله ، وقد بينا فى شرح الشاهد السابق أن هذا التقديم مما يجيزه الكسائى ، وأن جمهرة البصريين لا يجيزونه ، ولهم توجيه لموضع الاستدلال يردون به استدلال الكسائى بهذا البيت ، وخلاصته أن قول الشاعر « بالنار » ليس متعلقا بقوله « يعذب » المذكور قبله ، ولكنه متعلق بفعل محذوف مماثل له يدل للمذكور عليه ، وكأنه قال : لا يعذب إلا الله ، يعذب بالنار ، وهذا نظير ما ذكرناه فى تخريج الشاهد السابق ، وهو تكلف لا مقتضى له .

٢٢٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* عَشِيَّةَ آثَاءِ الدِّيَارِ وَشَأْمَهَا \*

وهذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد من احتج به من أئمة النخو ، وهومن شواهد سيويه ( ١ / ٣٧٠ ) ، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لندى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

مَرَرْنَا عَلَى دَارِ لَمِيَّةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَغْفُو مَقَامَهَا =

= وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ      عِلَاقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٌ سَقَامُهَا  
فَأَضْبَحَتْ كَالْهِيمَاءِ ، لَا الْمَاءَ مُبَرِّدٌ      صَدَاهَا ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللمعة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة على مثال أفعال وأعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى - بفتح النون - ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى - بزنة قفل أو صرد أو ذنب أو كلب - وهو : الحفيرة تحفر حول الخباء لتتبع عنه المطر ، ويحوف أن تكون الهمزة أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون ، فاجتمع في أول الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة قلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآراء وآرام جمع بئر ورأى ورشم ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله غير ممدودة وللمدة في الهمزة الثانية على الأصل ، وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما يجعله المرأة على ذراعها ونحوه ، تفرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشعير ، وليس ذلك بصواب أصلا ، وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة وهي واو العطف ، والشام : جمع شامة وهي العلامة ، وهو معطوف على عشية ، هذا ، ورواية البيت في الديوان هكذا :

فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

الإعراب : « فلم » الباء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يذر » فعل مضارع مجزوم بحذف الياء « إلا » أداة استثناء ملغاة « الله » فاعل « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة الموصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » أعربه كثير على أنه فاعل لهيجت ، وهو مضاف ، و « آناء » مضاف إليه ، و « آناء مضاف ، و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على عشية ، وهو مضاف وضمير =

وأما تقدمُ المفعول جوازاً فنحو (فَرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) <sup>(١)</sup>.

وأما وجوباً ففى مسألتين :

إحداها : أن يكون مما له الصَّدرُ ، نحو (فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) <sup>(٢)</sup>  
(أَيًّا مَا تَدْعُوا) <sup>(٣)</sup>.

الثانية : أن يقع عامله بعد الفاء ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها ،  
نحو (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ) <sup>(٤)</sup> ، ونحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) <sup>(٥)</sup> بخلاف « أَمَّا  
الْيَوْمَ فَاضْرِبْ زَيْدًا » <sup>(٦)</sup>.

== الغائبة العائد على الديار مضاف إليه ، ويجوز عندى نصب «عشية» على الظرفية ،  
ويكون « آناء » فاعلاً لهيجت ، وقد وصل فيه همزة القطع وهى همزته الأولى ، بل  
هذا الإعراب عندى هو الصواب ، فإن الشعراء اعتادوا أن يتحدثوا عما تثيره فى أنفسهم  
آثار ديار الأحبة ورسومها وما خلفوا فيها من علامات تدل عليهم .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما . . إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا  
على المفعول ، وقد ذهب الكسائى إلى تجويز ذلك ، استشهاداً بمثل هذا البيت ، والجمهور  
على أنه ممنوع ، وعندهم أن « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم  
يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا .

(١) من الآية ٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨١ من سورة غافر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ٣ من سورة المدثر .

(٥) من الآية ٩ من سورة الضحى .

(٦) فإن قلت : فإنكم تقررون فى قواعدكم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما  
قبلها ، وجعلتم بمقتضى هذه القاعدة لهذه الفاء حكم التصدر فى أول الكلام ، فكيف  
جعلتم الاسم المنصوب الواقع بعد « أما » الملفوظ بها أو للمقدرة منصوباً بالفعل الواقع  
بعد فاء الجزاء ، بل زدتهم على ذلك فجعلتم تقدمه على العامل المقترن بالفا واجبا ؟ ==

تنبيه : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصَرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ الفاعل كضَرَبْتُهُ ، وإذا كان المضمَر أحدهما : فإن كان مفعولا وجب وَضَلُّهُ وتأخيرُ الفاعل كضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وإن كان فاعلا وجب وَضَلُّهُ وتأخيرُ المفعول أو تقديمُهُ على الفعل كضَرَبْتُ زَيْدًا ، وزَيْدًا ضَرَبْتُ ،

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنا نلتزم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، لكن محل ذلك إذا كان ما بعد الفاء واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، أما إذا لم يكن واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي - بل كان مؤخرا عن موقعه ومركزه الطبيعي - فإنه يجوز أن يعمل فيما قبله ، ونحن نقرر هنا أن ما بعد الفاء الواقعة في جواب « أما » الملفوظ بها أو المقدرة ليس واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، فلهذا جاز أن يعمل في المفعول للتقدم عليه في اللفظ ، ولهذا التأخر في هذا الموضع سر نحن نبينه لك حتى تكون من الأمر على يقين .

أنت تعلم أن « أما » نائبة عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعا ، ومن أجل ذلك يفسرونها بمهما يكن من شيء ، فمهما هي أداة الشرط ، وقولهم « يكن من شيء » هو فعل الشرط ، وقد نابت « أما » مناهما جميعا ، وما يلي « أما » في اللفظ هو جواب الشرط ، والتزموا فيه الفاء ليدلوا من أول وهلة على أنه جواب ، حتى لا يقع في وهم وإهم أنه الشرط لأن من المعلوم أن الشرط لا يقترن بالفاء ، والتزموا أن يفصل بين « أما » والفاء بفواصل ، والتزموا أن يكون هذا الفاصل مفردا لا جملة ، أما التزامهم الفصل بين « أما » والفاء فلكراهيتهم أن يقع جواب الشرط متصلا بأداة الشرط ، وأما التزامهم أن يكون هذا الفاصل مفردا فلائهم لو أجازوا وقوع الجملة فاصلا لوقع في وهم من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذه الجملة هي جملة الشرط ، وإذن فهذا الاسم المفرد الذي التزموه بعد « أما » جزء من أجزاء جملة الجواب تقدم على موضعه ومركزه الطبيعي لسبب صناعي ، وهذه الفاء التي تليه مؤخرة عن موضعها ومركزها لسبب صناعي أيضا ، ولو أن العامل المقترن بالفاء وقع في موضعه الطبيعي لكان متقدما في اللفظ على الاسم المنصوب ، وهذا معنى قولنا في أول جواب هذا السؤال « إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها إذا كانت الفاء واقعة في موقعها الطبيعي » ، فتأمل هذا الكلام ، وسيأتي له مزيد بحث في فصل « أما » .

وكلامُ الناظمِ يومُ امتناعِ التقديمِ ، لأنه سَوَّى بين هذه المسألة ومسألة  
« ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » والصوابُ ما ذكرنا .

\*\*\*

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحذفُ الفاعلُ ، للجهل به <sup>(١)</sup> كـ « سُرِقَ المتاعُ » أو لغرضٍ لفظي  
كتصحيح النظم في قوله :

(١) الأغراض التي ندعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ويعرض عنه  
كثيرة جدا ، غير أنها على كثرتها وتعددتها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ  
أو تكون راجعة إلى المعنى .

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب :

الأول : قصد المتكلم إلى الإيجاز في العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى :  
(وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به) .

الثاني : المحافظة على السجع في الكلام المنثور ، نحو قولهم « من طابت سريرته ،  
حمدت سيرته » إذ لو قيل : « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، وهم  
يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي .

الثالث : المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم ، نحو بيت الأعشى الذي  
أنشده المؤلف ، فأنت تراه قد بنى « علق » في هذا البيت للمجهول ثلاث مرات ،  
ولو أنه ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له الوزن .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة أيضا ، ولكن أهمها سبعة أسباب :

الأول : كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله  
تعالى : ( خلق الإنسان من عجل ) وقوله سبحانه : ( وخلق الإنسان ضعيفا ) .

الثاني : كون الفاعل مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع أن يبينه بيانا واضحا يعينه ،  
كقولك « سرق متاعى » فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف  
عام يفهم من الفعل كأن تقول « سرق اللص متاعى » أو « سرق سارق متاعى » لم يكن  
في ذلك فائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل .

=

٢٢٤ — عَلَّقْتُهَا عَرَضًا ، وَعُلِّقْتُ رَجُلًا  
غَيْرِي ، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

= الثالث : رغبة التكلم في الإبهام على السامع ، نحو قولك : « تصدق بألف دينار » .

الرابع : رغبة التكلم في إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجري على لسان المتكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترب بالمفعول به في الذكر ، نحو أن تقول : « خلق الخنزير » .

الخامس : رغبة التكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره .  
السادس : خوف المتكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكره .  
السابع : خوف المتكلم من الفاعل إذا كان جبارا ينال الناس بأذاه .

٢٢٤ — هذا البيت من البسيط ، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى  
ميمون بن قيس التي أولها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنْ الرِّكْبَ مُرْتَحِلُ      وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

وهي إحدى القصائد العشر التي شرحها الخطيب التبريزي ، ، وتعد في العلاقات عند من يزيدها على السبع .

اللمعة : « علقتها عرضا » يقال : عرض لفلان أمر ، إذا أناه على غير تعمد منه ، قال في اللسان : « علق فلان فلانة — بالبناء للمجهول — وعلق بها ، إذا أحبها ، وهو معلق القلب بها ، قال الأعشى \* علقتها عرضا . . . البيت \* » وقال : « وقولهم علقتها عرضا إذا هوى امرأة ، أى اعترضت فرآها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من غير قصد . قال الأعشى \* علقتها عرضا . . . البيت \* وقال ابن السكيت في قوله علقتها عرضا : أى كانت عرضا من الأعراض اعترضنى من غير أن أطلبه » اه . قال الخطيب التبريزي : « وعرضا منصوب على البيان ، كقولك : مات هزلا ، وقتلته عمدا » اه ومراده أنه مفعول مطلق يبين نوع العامل .

الإعراب : « علقتها » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء التكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى هريرة المذكورة في مطلع القصيدة =



أو معنوى كَانَ لا يتعاقى بذكره غَرَضٌ ، نحو ( فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ )<sup>(١)</sup> ،  
( وَإِذَا حُيِّيتُمْ )<sup>(٢)</sup> ، ( إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا )<sup>(٣)</sup> .

فينوب عنه — فى رَفْعِهِ ، وَتَعْدِيَّتِهِ ، ووجوب التأخير عن فعله ، واستحقاقه  
للاتّصال به ، وتأنيث الفعل لتأنيثه — واحدٌ من أربعة<sup>(٤)</sup> :

= مفعول ثان « عرضا » مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصله صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا  
حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « وعلقت » الواو حرف عطف ، علق : فعل  
ماض مبنى للمجهول ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى هريرة ، وهو المفعول الأول « رجلا » مفعول  
ثان لعلق « غيرى » غير : صفة لرجلا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ،  
وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « وعلق » الواو حرف عطف ، علق : فعل ماض مبنى  
للمجهول « أخرى » مفعول ثان تقدم على المفعول الأول « ذلك » ذا : اسم إشارة نائب  
فاعل علق ، وهو المفعول الأول ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الرجل » بدل  
من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول : أحدها فى قوله « علقها »  
وثانها فى قوله « وعلقت رجلا » وثالثها فى قوله « وعلق أخرى » وقد بنى الشاعر  
هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى . وذلك  
لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أنه لو قال علقنى الله إياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق  
الله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم .

(١) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة المجادلة .

(٤) هذه العبارة تدل على أنه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اثنان أو أكثر ،  
وذلك صحيح ؛ لأنه كما لا يكون فاعل الفعل الواحد إلا واحدا لا يكون النائب عن  
الفاعل إلا واحداً .

فإن قلت : فإسناد الفعل المبني للمفعول إلى نائب الفاعل حقيقة أو مجاز ؟ =

الأول : المفعول به ، نحو ( وَغِيضَ الْمَاءَ وَقُضِيَ الْأَمْرُ )<sup>(١)</sup> .

الثاني : المجرور ، نحو ( وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ )<sup>(٢)</sup> ، وقولك « سِيرَ زَيْدٌ » .

وقال ابن دُرُسْتُوْبَيْهِ وَالشَّهْبِيلِي وتلميذه الرُّنْدِي : النائب ضمير المصدر لا المجرور ، لأنه لا يُتَّبَعُ على الحل بالرفع ، ولأنه يُقَدَّمُ ، نحو ( كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا )<sup>(٣)</sup> ، ولأنه إذا تقدّم لم يكن مبتدأ ، وكلُّ شئ يذوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مَرَّ بهند » .

ولما قولهم « سِيرَ زَيْدٌ سِرّاً » وأنه إنما يُرَاعَى محل يظهر في الفصيح ، نحو « لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِداً » بخلاف نحو « مَرَزْتُ زَيْدُ الْفَاضِلِ » بالنصب ، أو « مَرَّ زَيْدُ الْفَاضِلِ » بالرفع ، فلا يجوز أن ، لأنه لا يجوز « مَرَزْتُ زَيْداً » ولا « مَرَّ زَيْدٌ » والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان ، وهو الْمُسْكَلَفُ ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرّد ، وقد أجازوا النيباية في « لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع « مِنْ أَحَدٍ »

== قلت : أما إسناد الفعل للبنى للمجهول إلى غير ما كان مفعولا به من الظرف الزماني أو المكاني ومن الجار والمجرور والمصدر فمجاز ، وذلك لأنهم يعرفون الحقيقة العقلية بأنها « إسناد الفعل أو ماهو بمعناه إلى ما بقى له » ونحن نعلم أن الفعل اللبني للمجهول إنما بقى للمفعول كما أن الفعل اللبني للمعلوم بقى للفاعل ، ولم يبق واحد منهما للزمان ولا للمكان ولا للمصدر ، فكان إسناد اللبني للمعلوم وإسناد اللبني للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازا عقليا ، وإسناد اللبني للمعلوم إلى الفاعل وإسناد اللبني للمجهول إلى المفعول حقيقة عقلية ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الإسراء .

لم يُضْرَبْ » وقالوا في ( كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً )<sup>(١)</sup> : إن المجرور فاعل مع امتناع  
« كَفَتْ يَهْدِي »<sup>(٢)</sup> .

(١) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع أن النحاة قد اختلفوا في نيابة الجار  
والمجرور عن الفاعل ، فقال الجمهور : تجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، وقال  
جماعة من النحاة منهم ابن درستويه ، والسهيلي ، وأبو علي الرندي : لا ينوب الجار  
والمجرور عن الفاعل ، وكل موضع زعمتم أن الجار والمجرور نائب عن الفاعل فيه ، فإن  
النائب على الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل .

واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة .

الدليل الأول : أنه لو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لجاز أن يحىء التابع  
لهذا المجرور - نعتاً أو عطفياً - مرفوعاً ، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلاً  
جاز في تابعة الرفع ، كما في قول الشاعر

\* طَلَبَ الْمَعْقَبَ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ \*

فإنه بروى برفع المظلوم الذي هو نعت للمعقب المجرور بإضافة طلب إليه لكون  
المعقب فاعلاً للمصدر فهو مرفوع المحل وإن كان مجرور اللفظ ، وأنت لوقلت « مرزید  
الظريف » لويجز لك أن ترفع الظريف ، ولو كان نائباً عن الفاعل لجاز .

الدليل الثاني : أن الجار والمجرور يتقدم على العامل الذي يتطلب نائب فاعل ،  
نحو قوله تعالى ( إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولاً ) ولو كان  
نائباً عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه ، كما أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم  
على الفعل العامل فيه .

الدليل الثالث : أن الجار والمجرور لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ ، ونحن نعلم أن  
كل ما ينوب عن الفاعل لو تقدم على الفعل العامل فيه لكان مبتدأ ، فلما لم يصح  
جعل الجار والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم نجعله نائباً عن الفاعل .

الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤنث إذا كان المجرور مؤنثاً نحو « مرهنت » ولو  
كان الجار والمجرور ينوب عن الفعل لوجب تأنيث الفعل ، لأن النائب عن الفاعل  
يأخذ حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه .

== فأما الجمهور فقالوا : إنما ذهبنا إلى أن الجار والمجرور ينوب عن الفاعل لأننا رأينا العرب في كلامهم ينيون الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل في العبارة نحو قولهم « سير يزيد سيرا » فإنه يتعين في هذه العبارة أن يكون النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور ، ولا يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل ؛ إذ لو ناب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع . والرواية إنما جاءت بنصبه ، وإذا كانوا لا ينيون المصدر الظاهر فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى .

وأما ما استدللتم به على ما ذهبتم إليه ، أما الدليل الأول فإننا لا نقول إنه يجوز الإتيان على المحل دائماً ، بل جواز الإتيان على المحل مخصوص بما إذا كان هذا المحل يظهر في فصيح الكلام ، أما إذا كان لا يظهر إلا في كلام شاذ فإنه لا يتبع ، وما ذكرتم من المثال - وهو « مر يزيد » لا يظهر رفعه في غير شذوذ ، ألا ترى أنك لا تقول « مر زيد » برفع زيد ، لأنك لا تقول « مررت زيدا » وإنما وقع مثل ذلك شذوذاً في قول الشاعر :

تَمْرُؤُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ حَلَّى إِذَا حَرَامُ

ولو كان المحل يظهر في الكلام من غير شذوذ لجاز في التابع مراعاته ، كما قالوا « ليس زيد بقائم ولا قاعدا » بنصب قاعد عطفاً على محمل قائم المجرور بالباء الزائدة ، لأنك تقول في فصيح الكلام « ليس زيد قائماً » بل هذا هو الأصل .

وأما الدليل الثاني فإننا لا نسلم أنه يجوز أن يتقدم الجار والمجرور النائب عن الفاعل ، وأما الآية الكريمة التي زعمتم أن الجار والمجرور فيها قد تقدم ، وزعمتم أنا نقول إنه نائب عن الفاعل ، فإننا ننكر أن يكون ذلك كما زعمتم ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى المكلف الذي يعود إليه الضمير المستتر في « كان » وتقدير الكلام : كل أولئك كان هو أي المكلف مسئولاً هو أي المكلف عنه ، فعنه ليس نائباً عن الفاعل خلافاً للزحشرى ، ولا النائب عن الفاعل ضمير المصدر خلافاً لما تقولون ، فسقط استدلالكم بالآية الكريمة .

وأما الدليل الثالث فإننا نقول : إنما يكون النائب عن الفاعل مبتدأ إذا تقدم على الفعل متى كان صالحاً للابتداء ، وذلك بأن يكون اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية ، ==

الثالث : مصدر مُخْتَصَّ (١)، نحو (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

= فأما إذا لم يكن مجردا عن العوامل اللفظية → ومنها حروف الجر الأصلية — فإنه لا يكون صالحاً لأن يعرب مبتدأ ، فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجرد عن العوامل اللفظية .

وأما الدليل الرابع : وهو أن الفعل لا يؤنث له في نحو قولك مر بهند — فإن لعدم التأنيث في مثل ذلك سرا غفلتم عنه ، وهو أن النائب عن الفاعل في صورة الفضة لأنه جار ومجرور ، ونحن نعلم أن الفضة المرتبطة بالفعل لا تستتبع تأنيث الفعل من أجلها ، فأخذ ما جاء على صورة الفضة حكم الفضة نفسها ، ويؤيد ذلك أن الفاعل نفسه لو جاء على صورة الفضة لم يجب أن يؤنث له الفعل إذا كان مؤنثاً ، ألا ترى أنهم قالوا « كفى يزيد معنا » ولم يقولوا « كفت بهند » .

وقد أطلت عليك في هذه المسألة بقصد كشف كلام المؤلف وإيضاحه ، فإنه أجل أدلة القوم والرد عليها إجمالاً قد يتعذر عليك إدراكه ، فأجبت أن يتجلى للموضوع أمامك حتى تدرك مغزى ما أشار إليه ، والله سبحانه المسئول أن ينفعك به .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان ، أولهما أن يكون متصرفاً ، والثاني أن يكون مختصاً ، وأنه لا خلاف في اشتراط التصرف في المصدر الذي ينوب عن الفاعل ، وأما اشتراط الاختصاص فخالف فيه جماعة من النحاة منهم الكسائي وهشام وثعلب ، وجرى على مذهبه أبو حيان في كتابه النكت الحسان ، وسيأتي شرح مذهبهم في الكلام على الشاهد ( رقم ٢٢٥ ) .

ثم اعلم ثانياً أن المصدر للتصرف هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة مثل ضرب وقتل ، تقول « ضربت محمداً ضرباً » فتنصب ضرباً على المصدرية ، وتقول « ضربك ضرب شديد » فترفع ضرباً الأول على أنه مبتدأ ، وترفع الثاني على أنه خبر ، أما المصدر الذي لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية نحو « معاذ الله » فإنه مصدر غير متصرف ، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل ، وذلك ظاهر .

واعلم أيضاً أن المصدر إما أن يكون مختصاً وإما أن يكون مبهماً أى غير مختص ، فأما المختص فنوعان ، أولهما : ما كان دالاً على العدد كضربتين وضربات ، وثانيهما : =

وَاحِدَةً<sup>(١)</sup>، ويمتنع نحو « سِيرَ سَيْرٌ » لعدم الفائدة ، فامتناع سيرَ على إضمار السير أحق ، خلافاً لمن أجازوه ، وأما قوله :

٢٢٥ — \* وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ \* \*

ما وصف نحو « ضرب شديد » أو أضيف نحو « سكوت التدبرين » وغير هذه الأنواع مصدر مبهم ، أى غير مختص ، نحو ضرب وقتال ، من غير وصف ولا إضافة ، وهذا هو الذى جرى فيه الاختلاف الذى أشرنا إليه ، وبعبارة أخرى : المصدر المبهم هو الذى تعرفه فى باب المفعول المطلق بأنه المؤكد لعامله ، والمختص هو المبين لنوع عامله أو لعدده . (١) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

٢٢٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* يَسْؤُكَ ، وَإِنْ يُكْشَفُ غَرَامُكَ تَدْرَبُ \* \*

وهذا البيت من كلام امرئ القيس الشاعر الجاهلى المعروف ، من قصيدته التى بارى فيها علقمة الفحل وتحاكفها وفى أخرى من كلام علقمة إلى أم جندب ، فحكمت لعلقمة عليه فى قصة متعارفة مشهورة .

اللغة : « يبخل عليك » أراد بالبخل عليه أنهم لا ينيلونه مراده « يعتل » يذكر من العلات للهجران وترك المواصلات ، ويروى \* وقالت متى نبخل عليك ونعتل \* نسؤك . . . « غرامك » الغرام ههنا من قولهم : هو مغرم بالنساء ، والمراد أنه معنى بهن شديد المحبة لهن ، ويكون الغرام بمعنى العذاب اللازم « تدرب » تعتاد ، والدربة - بضم الدال المهملة وسكون الراء - العادة ، وتقول : قد درب فلان فى عمله - من باب فرح - إذا اعتاده ، وتقول : دربت البازى على الصيد - بالتضعيف - إذا عودته .

المعنى : قالت لى هذه المحبوبة : نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منهما ، أولهما أن نهجرك ونمتدرك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك ، وثانيهما أن نكافئ غرامك بالمواصل فتعتاد ذلك ولا تصبر على تركه فيعظم الخطب .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « متى » اسم شرط جازم يحزم فعلين « يبخل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون « عليك » =

= جار ومجرور متعلق بـييجل ، وهو نائب فاعله « ويعتدل » الواو حرف عطف ، ويعتدل : فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على ييجل مجزوم وعلامة جزمه السكون ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويجوز أن يكون مرجعه مصدرا محلى بأل العهدية ، وكأنه قد قال : ويعتدل الاعتلال المجهود ، كما يجوز أن يكون مرجعه مصدرا موصوفاً بجار ومجرور مدلول عليه بـعليك السابق ، وكأنه قال : ويعتدل اعتلال واقع عليك « يسؤك » يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط لازم يجزم فعلين « يكشف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط « غرامك » غرام : نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغرام مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

الشاهد فيه : قوله « ويعتدل » في رواية من رواه يباء الغيبة وبالبناء للمجهول - فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة قد زعموا أن نائب فاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل ، وأن التقدير : ويعتدل هو : أى ويعتدل اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر المبهم عن الفاعل ؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير المصدر المبهم فإن نيابة المصدر المبهم نفسه تكون أولى وأحق بالجواز .

وجمهرة النحاة لا يجيزون نيابة المصدر المبهم ، من قبل أن هذا المصدر المبهم لا يفيد شيئاً جديداً لم يفده الفعل ، وهم لا ينكرون أن نائب الفاعل في البيت ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل ، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر الذى يعود إليه الضمير هو المصدر المبهم ، بل مرجع الضمير مصدر مختص ، واختصاصه إما بأن يكون مقترباً بأل العهدية ، وإما بأن يكون بالوصف المحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق ، على نحو ما ذكرناه في إعراب البيت ، وإذا =

فالمنى وَيُعْتَلِّلُ الاعتلالُ المَعْمُودُ ، أو اعتلالٌ ، ثم خَصَّصَهُ بِعَلَيْكَ أُخْرَى  
محذوفة للدليل ، كما تحذف الصفاتُ الْمُخَصَّصَةُ ، وبذلك يُوَجَّه ( وَحِيلَ  
بَيْنَهُمْ )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

— ٢٢٦ — \* فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا \*

= كان المرجع مصدرا معينا لم يدل البيت على صحة نيابة المصدر المهم .  
أما على رواية من روى « نبخل عليك ونعتلل » فلا شاهد في البيت على  
شيء من ذلك ، لأن الفعل مبنى للفاعل ، وفاعل كل واحد من الفعلين ضمير  
متكلم مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير المتكلم أعرف المعارف كما هو  
متعارف مشهور .

(١) من الآية ٥٤ من سورة سبأ ، والتوجيه الذى أشار المؤلف إليه في هذه الآية  
أن نائب فاعل « حيل » ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، ويقدر  
هذا المصدر مقرونا بأل العهدية ، أى الحول المَعْمُود ، أو يقدر مصدرا منكرًا  
موصوفا بالظرف وهو « بينهم » فيكون من باب حذف الموصوف وبقاء صفته ، وعلى  
كلا التقديرين يكون المصدر محتصاً ، فلا تصلح الآية مستمسكا لمن يحيز نيابة  
المصدر المهم .

— ٢٢٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزة قوله :

\* وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ نَائِلُهُ \*

وهذا البيت من قصيدة لطرفة بن العبد البكرى .

اللغة : « يا لك » يا : هذه لجرى التنبيه ، أو هى للنداء والنادى بها محذوف ،  
وقد كثر فى كلام العرب هذا الأسلوب ، فمنه قول امرئ القيس بن حجر الكندى  
فى معلقته :

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ      بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلُ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

ومنه قول امرئ القيس أيضاً :

وَبُدِّلْتُ قَرَحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ      فَيَا لَكَ مِنْ نَعْمَى نَحْوَلَنْ أَبْوَسًا =



= ومنه قول الراجز :

يَا لَكَ مِنْ تَعْمُرٍ وَمِنْ شِدْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ  
وهذه العبارة يقصد بها التعجب من كثرة ما دخلت عليه اللام ومن أو نحوها  
« حاجة » أراد بها ما كان يطمع فيه من وصل أو نحوه « حيل دونها » وقعت  
الحوائل والموانع فيما بينه وبينها « يهوى » يحب « نائله » مدرك إياه .  
الإعراب : « يا » حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، أو نحوه ، ويجوز أن تكون  
يا حرف نداء والمنادى به محذوف ، وكأنه قد قال : يا هذا ، ولك : متعلق بمحذوف  
كما قلنا أو بنفس يا لما تدل عليه من معنى الفعل « من » حرف جر زائد « ذى »  
تمييز منصوب بالألف نيابة عن الفتحة منع من ظهورها الياء المأتى بها لأجل حرف  
الجر الزائد ، وذى مضاف و « حاجة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة  
« حيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو  
يعود إلى مصدر محلى بآل المهديّة ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعروف « دونها »  
دون : ظرف متعلق بحيل ، أو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيل ،  
ودون مضاف وضمير الغائبة العائد إلى حاجة مضاف إليه « وما » الواو حرف  
عطف ، ما : حرف نفى « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف  
إليه ، مبنى على السكون في محل جر « يهوى » فعل مضارع « امرؤ » فاعل يهوى مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول  
ضمير محذوف منصوب المحل بيهوى ، والتقدير : وما كل الذى يهواه امرؤ « هو »  
ضمير منفصل مبتدأ « نائله » نائل : خبر المبتدأ ، ونائل مضاف وضمير الغائب مضاف  
إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل المضاف إلى  
الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حيل دونها » فإن جماعتين من النحاة قد خرجت كل واحدة  
منهما هذه العبارة تحريجا لا ترضيه الجمهرة .

=

وقوله :

٢٢٧ — \* يُنْفَضِي حَيَاءً وَيُنْفَضِي مِنْ مَهَابَتِهِ \*

ولا يقال النَّائِبُ المَجْرُورُ ، لكونه مفعولا له .

= أما الجماعة الأولى - ومنهم الأخفش - فقد ذهبت إلى أن « دونها » نائب فاعل لحيل ، مع أن « دون » ظرف غير متصرف ، نعى أنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل .

وأما الجماعة الأخرى - ومنهم ابن درستويه - فقد ذهبت إلى أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مسم هو مصدر هذا الفعل ، وكأنه قد قيل : حيل حول ، مع أن هذا المصدر غير مختص .

وكلا التخريجين غير مرضى عند جمهور النحاة : أما التخريج الأول فعلة إنكاره أن الظرف غير متصرف لأنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل ، وأما التخريج الثاني فعلة إنكاره أنه لافائدة فيه ؛ إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل - ولذلك يقع تأكيده له ، وأنت تعلم أن المؤكد والمؤكد بمعنى واحد - فيتعدد معنى المسند والمسند إليه ، ومن شرط صحة الكلام تغايرها في المعنى ، بخلاف ما إذا كان المصدر مختصا ، فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر حينئذ مقيد ، فيتغايران فتحصل الفائدة .

ولما كان هذان التخريجان منكرين لما ذكرنا خرج الجمهور البيت على أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بآل العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعهود ، أو يعود إلى مصدر موصوف بدون ، وكأنه قد قيل : حيل حول واقع دونها ، وذلك كله نظير ما ذكرناه في تخريج الآية الكريمة وفي تخريج الشاهد السابق قبل هذا ، فتدبر والله يرشدك .

٢٢٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ \*

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب . من كلمة يقولها في زين العابدين على بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وعن آبائه الأكرمين ، وأول هذه القصيدة قوله :

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَأْتَهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ =

= هَذَا ابْنُ خَيْرٍ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ  
 اللغة : « البطحاء » أراد بطحاء مكة ، والبطحاء في الأصل : مسيل واسع فيه  
 دقاق الحصى ، ويقال « الأبطح » أيضا ، ويجمع على أباطح وبطاح « وطأته » أراد موضع  
 قد به « يغضى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء في الأصل : أن تقارب بين جنفي  
 عينيك حتى لتسكاد تطبقهما « مهابته » المهابة : الهيبة ، والمهابة : التعظيم والإجلال  
 « يتكلم » الابتسام : أوائل الضحك .

الإعراب : « يغضى » فعل مضارع مبنى للعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع  
 من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الممدوح  
 « ويغضى » الواو حرف عطف ، يغضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة  
 مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا  
 تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية ، والفعل دال على جنس هذا المصدر ،  
 أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف « من » حرف جر « مهابته »  
 مهابة : مجرور بمن ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مضاف إليه ،  
 والجار والمجرور متعلق بيغضى ، أو بالوصف المحذوف « فما » الفاء حرف دال على  
 التفريع ، ما : حرف نفي « يكلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازا تقديره هو « إلا » حرف استثناء لا عمل له « حين » ظرف زمان  
 متعلق بيكلم « يتكلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود  
 إلى الممدوح ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها ، وكأنه قد قال : فما يكلم في وقت  
 من الأوقات إلا في حين ابتسامه .

الشاهد فيه : قوله « يغضى من مهابته » فإن الأخفش قد ذهب إلى أن قوله « من  
 مهابته » نائب فاعل يغضى المبني للمجهول ، مع اعترافه بأن من في هذه العبارة حرف  
 جر دال على التعليل ، وعنده أنه لا يمتنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل .

والجمهور يشترطون في صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالا  
 على التعليل ، وذلك لأن الحرف إذا كان دالا على التعليل كان كأنه واقع في جواب سائل  
 سأل فقال : لم كان ذلك ؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه =

الرابع : ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصٌّ<sup>(١)</sup>، نحو « صِيَمَ رَمَضَانُ » و « جُلِسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ » ويمتنع نيابة نحو عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَثَمَّ ، لامتناع رفعهن ، ونحو مكانًا وزمانًا إذا لم يُقَيَّدَا .

== من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل ، والمعروف أن الفعل وفاعله كالكلية الواحدة ، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل ، فيتربط على إجازة نيابة الجار الدال على التعليل تقيض ما يلزم في الفعل وفاعله ، فلهذا لم يجوزوا نيابته ، ولم يجوزوا نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالواقع في جواب سؤال سائل .

وعندهم أن نائب فاعل يغضى في البيت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمحرور به ، وكأنه قد قال : ويغضى إغضاء حادث من مهابته ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهد بن السباقيين ، فافهم ذلك وتعليله ولا تغفل عنه .

(١) اعلم أولا أن الظرف على نوعين ، الأول الظرف المتصرف ، والثاني الظرف غير المتصرف ، فأما الظرف المتصرف فهو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجبر بمن إلى التأثير بالعوامل المختلفة ، نحو وقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، تقول « صمت يوما . وانتظرتك ساعة » فتنسبهما على الظرفية ه وتقول « أقمت في انتظارك من وقت الظهر » فتجبره بمن ، وتقول « هذا يوم مبارك » فتخرجه عن النصب على الظرفية وعن الجبر بمن إلى التأثير بالعوامل ، ويقابل هذا النوع الظرف غير المتصرف ، وهو نوعان ، أولها ما يلزم النصب على الظرفية لا يفارقها أصلا ، ومنه قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر ، وثانيهما ما يلزم أحد شيئين النصب على الظرفية والجبر بمن ، ومنه عند وثم بفتح التاء .

ثم اعلم أن الظرف - من ناحية أخرى - ينقسم إلى قسمين ، الأول المختص ، والثاني للبهم ، وهو غير المختص ، فأما المختص من الظروف فهو ما كان مضافا نحو « يوم الخميس » أو موصوفا نحو « يوم شديد الحر » أو مقرونا بأل العهدية نحو « اليوم » أى المهود بيننا ، أو العلم على زمن معين كرمضان ، وأما المبهم فهو ما لم يكن على إحدى هذه الصور أو ما يشبهها نحو يوم وحين وزمان من غير تقييد بوصف ولا إضافة ولا اقتران بأل .

ولا يَنْتُوبُ غيرُ المفعول به مع وجوده ، وأجازه الكوفيون مطلقاً ،  
لقراءة أبي جعفر ( لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ )<sup>(١)</sup> ، والأخفشُ  
بشرط تقدّم النائب ، كقوله :  
\* مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ \* — ٢٢٨

(١) من الآية ١٤ من سورة البجائية

٢٢٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

لَيْسَ مُنِيبًا أَمْرُوهُ مُنِيبُهُ لِلصَّالِحَاتِ ، مُتَنَاسٍ ذَنْبُهُ

\* وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ \*

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « منيباً » المنيب : اسم فاعل فعله أناب ، وتقول : أناب الرجل ، إذا تاب  
من ذنبه ورجع عما كان يقارقه « منه » اسم مفعول فعله نبه - بتضعيف الباء -  
وتقول : نهت فلاناً إلى الرشاد ، إذا ذكرته به وأعدت على ذهنه ما كان قد غاب عنه  
من أموره ، يريد أن الإنسان الذى ينهيه غيره إلى الصالحات ويذكره بها فيتوب عن  
المعاصي بسبب ذلك لا تكون توبته حقيقة بالدوام ، وإنما تصلح التوبة ويهدوم أمرها  
إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وندمه على ما ارتكب وعزيمته عزيمة  
صادقة على الإقلاع « معنيا » اسم مفعول فعله عفى - بالبناء للمجهول لزوماً - وتقول :  
عفى فلان بأمركذا ، إذا أوقع به واهتم له وشغل خاطره به .

الإعراب : « إنما » أداة حصر لاجل لها من الإعراب « يرضى » فعل مضارع  
مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل مرفوع بالضمة  
الظاهرة « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو  
مضاف وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام »  
فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو  
يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام منصوب بالفتحة الظاهرة « بذكر » جار ومجرور  
يقع نائب فاعل لمعنى لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول « قلبه » قلب :  
مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف =

وقوله :

\* لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا \* — ٢٢٩

= إليه ، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق بيرضى ، وتقدير الكلام : يرضى النبي ربه مدة دوامه معنيا - إلخ .  
 الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله « بذكر » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به - وهو « قلبه » - والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به : إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه ، وآية أنه منصوب بحيثه حرف روى في أبيات منصوبة الروى .

٢٢٩ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* وَلَا شَفَى ذَا الْغَىِّ إِلَّا ذُو هُدَى \*

ونسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان ، لا في أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَأَ وَإِنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللغة : « بدئه » مبدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى - بوزان رعى يرمى - وأصل معناه جمع طرفي الجبل فصور ما كان واحدا اثنين « كان أحدا » مأخوذ من قولهم : عود أحد ، يريدون أنه محمود « يعن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال اللازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بمحاجتى ، وهو معنى بها ، إذا كان قد أولع بقضائها « العلياء » هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شفى » أبرأ ، والمراد به هنا هدى ، مجازا « الغى » الجرى مع هوى النفس ، والتماضى فى الأخذ بما يوبقها « هدى » بضم الهاء - هو الرشاد وإصابة الجادة .

للعنى ! لم يشتغل بمعالى الأمور ولم يولع بمخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دأهم الذى أصيبت به نفوسهم ، إلا ذوو الهداية والرشد .

مسألة : وَغَيْرُ النَّائِبِ مِمَّا مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّافِعِ وَاجِبٌ نَصْبُهُ لَفْظًا إِنْ كَانَ غَيْرَ جَارٍ وَمَجْرُورٍ ، كـ « ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَمَامَكَ ضَرْبًا شَدِيدًا » ومن ثَمَّ نُسِبَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُنَبِّ فِي نَحْوِ « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا » ، وَ « أُعْطِيَ دِينَارٌ زَيْدًا » ، أَوْ مُحَلًّا إِنْ كَانَ جَارًا وَمَجْرُورًا ، نَحْوِ ( فَإِذَا

= الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيدا » مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « شنى » فعل ماض « ذا » مفعول به مقدم ، وهو مضاف ، و « النى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « ذو » فاعل شنى . وهو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله « بالعلياء » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام - وهو قوله « سيدا » - .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به : أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ، فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، والقوافى كلها منصوبة ، فاضطراره هو الذى دعاه إلى ذلك .

والبيتان والقراءة فى الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعا ، لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

وقد اختار السيوطى فى الجمع أنه إن كان الأهم عند التكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أنيبا عن الفاعل وجد المفعول أو لم يوجد ، فإن كان الغرض الذى تسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على محمد أمام الأمير قلت : ضرب أمام الأمير محمداً ، وإن كان الغرض إفادة أن القتل وقع على خالد فى المسجد قلت : قتل فى المسجد خالدا ، وهلم جرا .

نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً<sup>(١)</sup>، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ .

\*\*\*

فصل : وإذا تَعَدَّى الفعل لَأ كَثُرَ من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ، ونياية الثالث ممتنعة اتفاقاً ؛ نَقَلَهُ الْخَضِرَاوِيُّ وابن النازم ، والصوابُ أن بعضهم أجازهُ إن لم يُلبس ، نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا كَبْشَكَ سَمِينًا » ، وأما الثاني ففي باب « كَسَا »<sup>(٢)</sup> إن أَلْبَسَ ، نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » امتنع اتفاقاً ، وإن لم يُلبس نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » جاز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : إن لم يُفْتَقَد القلبُ ، وقيل : إن كان نكرة والأول معرفة ، وحيث قيل بالجواز ، فقال البصريون : إقامة الأول أولى ، وقيل : إن كان نكرة فإقامته قبيحة ، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن ، وفي باب « ظَنَ »<sup>(٣)</sup> ، قال قوم : يمتنع مطلقاً للإلباس في التكرتين والمعرفتين ، وَلَعَوْدِ الضمير على المؤخِرِ إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً ، وهو حينئذ شبيهٌ بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم ، واختاره الجزولي

(١) من الآية ٣١ من سورة الحاقة .

(٢) باب « كَسَا » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو سَأَلَ مَنْعَ وَمَنْعَ وَكَسَا وَالْبَسَ وَأَعْطَى ، من نحو قولك : سَأَلْتُ اللَّهَ الْمَغْفِرَةَ ، وَمَنْعْتُ مُحَمَّدًا ارْتِكَابَ الْخَطَا ، وَمَنْعْتُ إِبْرَاهِيمَ قَرْشًا ، وَكَسَوْتُ الْفَقِيرَ ثَوْبًا ، وَأَلْبَسْتُ ابْنَ جَبَّةَ ، وَأَعْطَيْتُ السَّائِلَ دِرْهَمًا .

(٣) باب « ظَنَ » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصل أولهما المبتدأ وأصل ثانيهما الخبر ، وقد عرفت هذه الأنواع ، ومعانيها ، ومثلها ، في باب « ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا » وهن نواسخ الابتداء .



والخضراوى ، وقيل : يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة ، واختاره ابن طَلْحَةَ وابن عُصْفُور وابن مالك ، وقيل : يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع « ظَنَّ قَاتِمٌ زَبْدًا » ، وفى باب « أَعْلَمَ » <sup>(١)</sup> أجازة قوم إذا لم يلبس ، وَمَنْعَهُ قوم منهم الخضراوى وَالْأَبْدِيُّ وابن عُصْفُور ، لأن الأول مفعول صحيح ، والأخيران مبتدأ وخبر شُبَّهَا بمفعول « أُعْطِيَ » ، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول ، قال :

٢٣٠ - \* وَنَبَذْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَضْبَحَتْ \* \*

(١) باب « أَعْلَمَ » هو : كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر .

٢٣٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* كِرَامًا مَوَالِيَهَا ، كَثِيمًا صَحِيمُهَا \*

وهذا البيت ينسب إلى الفرزدق هام بن غالب ، ولم أعر عليه فى نسخ ديوانه .  
اللمعة : « نبئت » بالباء للمفعول - معناه أخبرت ، وهو من الأفعال التى تتمدى إلى ثلاثة مفاعيل « عبد الله » لم يرد به شخصا معينا ، ولكنه أراد القبيلة ، وهم بنو عبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، ومجاشع بن دارم هم رهط الفرزدق « بالجو » أصل الجو فى العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خص بمكان معين ، وقد سموا به عدة أمكنة : فسموا ناحية من اليمن الجو ، وسموا مكانا فى بلاد عبس الجو ، وسموا قرية لبني ثعلبة بن درماء الجو ، وفى معجم ياقوت ذكر لكثير من الأمكنة سميت بهذا الاسم فارجع إليه إن طلبت المزيد « كراما » الكرام : جمع كريم ، والمراد به كرم النسب « موالىها » الموالى : جمع مولى ، والمراد به هنا من ليس من القبيلة صلية ، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو عتاقة ، والعرب تنهم الموالى بكل نقيصة ، وفى ذلك يقول قائلهم :  
أَلَا مَنْ أَرَادَ الزُّورَ وَالْفَحْشَ وَالْخَنَى فَمِنْذَ الْمَوَالِي الْجِيدُ وَالْكَتِفَانِ  
فإذا عد موالى هذه القبيلة كراما - مع مافى الموالى من الحسة والنقيصة - فما أشد خسة أبنائها وما أشنع نقائصهم « لثيا » يروى فى مكانه « لثاما » وهو اسم مقابلة =

وقد تَبَيَّنَ أن في النظم أموراً ، وهى :

(١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثانى من باب « كسأ » حيث لا كَبَسَ .

(٢) وعدم اشتراط كون الثانى من باب « ظن » ليس جملة .

(٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه ، ولعل هذا هو الذى غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع .

\*\*\*

= لقوله « كراما موالها » والصميم فى الأصل : الخالص من كل شئ ولبابه ، وأراد هنا الذين هم من هذه القبيلة صلبية ، ويجوز أن يكون قد أراد بالموالى ضعاف القوم وعجزتهم ومن لا يقوم بشأن نفسه منهم ، ويكون قد أراد بالصميم رؤساء العشائر وسادتها .

المعنى : يهجو بنى عبد الله بن دارم بأنهم قد صارت أمورهم إلى انعكاس ، فصار الأنباغ سادة قادة رؤساء والمتبوعون رعاا أذنا با تبعاً مسودين .

الإعراب : « نبث » نبيء : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « عبد » مفعول ثان ، وعبد مضاف و « الله » مضاف إليه « بالجو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عبد الله ، أو متعلق بأصبحت « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « كراما » خبر أصبح تقدم على اسمه « موالها » موالى : اسم أصبح تأخر عن خبره ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز أن يكون اسم أصبح ضميراً مستتراً فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عبد الله ، وأنت باعتبار القبيلة ، ويكون « كراما » خبر أصبح و « موالها » على هذا فاعل بكرام « لثاماً » معطوف على قوله « كراما » بعاطف مقدر « صميمها » فاعل بلثام ومضاف إليه ، أو معطوف بذلك المقدر على قوله « موالها » والعطف على معمولى عامل واحد جائز اتفاقاً .

الشاهد فيه : قوله « نبث » حيث أناب المفعول الأول الذى هو تاء المتكلم عن الفاعل ، ولم ينب الثانى أو الثالث ، وذلك هو الوارد بكثرة فى الاستعمال العربى .

فصل : يُضَمُّ أَوَّلُ فِعْلِ الْمَفْعُولِ مُطْلَقًا ، وَيَشِيرُ كُهُ ثَانِي الْمَاضِي الْمَبْدُوءِ بِتَاءٍ زَائِدَةٍ كَتَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ ، وَثَالِثُ الْمَبْدُوءِ بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَانْطَلَقَ وَأُسْتَخْرِجَ وَأُسْتَحْلَى ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مِنَ الْمَاضِي ، وَيُفْتَحُ مِنَ الْمَضَارِعِ .

وَإِذَا اعْتَلَّتْ عَيْنُ الْمَاضِي وَهُوَ ثَلَاثِي كَقَالَ وَبَاعَ ، أَوْ عَيْنُ افْتَعَلَ أَوْ انْفَعَلَ كَاخْتَارَ وَانْقَادَ ، فَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا بِإِخْلَاصٍ ، أَوْ إِشْمَامٍ الضَّمِّ ، فَتَقَلَّبَ يَاءُ فِيهِمَا ، وَلَمْ يَكُنْ إِخْلَاصُ الضَّمِّ ، فَتَقَلَّبَ وَاوًا ، قَالَ :

٢٣١ - كَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا كَيْتُ ؟

كَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ

٢٣١ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الرِّجْزِ ، وَيَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتُ لِرُؤْبَةِ بْنِ الْعَبَّاسِ ، وَقَدْ رَاجَعْتُ دِيوَانَ أَرَاخِيزِهِ فَوَجَدْتُ فِي زِيَادَاتِهِ أَيْتَانَا مِنْهُ هَذَا الْبَيْتُ ، وَهِيَ قَوْلُهُ :

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَّلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ  
مَالِي إِذَا أَجْذَبَهَا صَأَيْتُ أَكْبَرُ قَدْ عَالَنِي أَمْ بَيْتُ  
كَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا كَيْتُ ؟ كَيْتَ شَبَابًا . . . . .

وَقَدْ رَوَى أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي فِي أَمَالِيهِ ( ١ / ٢٠ طبع الدار ) الْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَلَى بَيْتِ الشَّاهِدِ وَلَمْ يَنْسِبْهُمَا ، وَقَالَ أَبُو عِيْدٍ الْبَكْرِيُّ فِي التَّنْبِيهِ ( ٦٧ ) : « وَهَذَا الرَّاجِزُ يَصِفُ جُذْبَهُ لِلدُّلُو » اهـ ، وَلَمْ يَعْينَهُ أَيْضًا .

اللُّغَةُ : « حَوَّلْتُ » ضَعُفْتُ وَأَصَابَنِي الْكِبَرُ « دَنَوْتُ » قَرِبْتُ « حِقَالُ » هُوَ هُوَ مَصْدَرُ حَوَّلَ « أَجْذَبَهَا » أَرَادَ أَنْزَعَ الدُّلُو مِنَ الْبُرِّ « صَأَيْتُ » صَحْتُ ، مَاخُذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : صَأَى الْفَرَسُ ، إِذَا صَاحَ صِيَاحًا ضَعِيفًا ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ أَنْ يَنْتَبِهَ مِنْ ثِقَلِ الدُّلُو عَلَيْهِ « قَدْ عَالَنِي » غَلَبَنِي وَقَهَرَنِي وَأَعْجَزَنِي ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي \* أَكْبَرُ غَيْرَنِي \* . . . \*  
\* أَمْ بَيْتُ \* يَرِيدُ أَمْ زَوْجَةً ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ عِنْدَهُمْ أَقْوَى عَلَى احْتِمَالِ الْمَصَاحِبِ وَأَشَدَّ « يَنْفَعُ شَيْئًا كَيْتُ » قَدْ قَصِدَ لِنَظَرِ هَذِهِ الْأَدَاةِ فَصِيرَهَا اسْمًا وَأَعْرَبَهَا وَجَعَلَهَا فَاعِلًا ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ أَبُو زَيْدٍ - حَرَمَةُ بْنُ الْمُنْذِرِ - الطَّائِي :

وقال :

— ٢٣٢ — \* حُوَكْتُ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تَحَاكُ \*

= كَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِثِّي كَيْتُ ؟ إِنَّ كَيْتًا وَإِنَّ لَوْأَ عَنَّا

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

كَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَرُدُّنَّ كَيْتُ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ بَابٌ جَزَاءُ ؟

ومن هذا الوادي قول الآخر :

أَلَا أَمْ عَلَى لَوْ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام معناه النفي « ينفع » فعل مضارع « شيئا » مفعول به لينفع « ليت » قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة لا محل لها معترضة « ليت » حرف تمن مؤكد للأول « شبابا » اسم « بوع » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود على شباب ، والجملة في محل رفع خبر ليت « فاشتريت » فعل وفاعل .

الشاهد فيه : قوله « بوع » فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف ، ومنهم بعض بني تميم ، ومنهم ضبة ، وحكى عن هذيل .

— ٢٣٢ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* تَحْتَبِطُ الشَّوْكُ وَلَا تَشَاكُ \*

وهو لراجز لم يعينوه .

اللغة : « حوكت » نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة « نيرين » ثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مثناة - وهو علم الثوب أو لحيته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصنموا ثوبا بالمتانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجا على نيرين . وقد روى في موضع هذه العبارة =

وهي قليلة ، وتُعزَى لِقَعَسٍ وَدَبِيرٍ ، وأدعى ابن عذرة امتناعاً في افتعل وانفعل ، والأول قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك ، وأدعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسرٍ كخِفْتُ وبِغْتُ ، أو ضم كعُفْتُ ، وأصل المسألة « خَافَنِي زَيْدٌ » و « بَاغَنِي لِعَمْرٍو » و « عَاقَنِي عَنْ كَذَا » ثم بَنَيْنَهُنَّ للمفعول ، فلو قلت : خِفْتُ وبِغْتُ — بالكسر — وعُفْتُ — بالضم — لتوهم أنهن فعل وفاعل ، وانعكس المعنى ، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام ، أو الضم في الأولَيْنِ والكسرُ في الثالث ، وأن يمتنع الوجه للملبس ، وجعلته المغاربة مرجوحاً ، لا ممنوعاً ، ولم يلتفت سيبويه للإلباس ، لحصوله في نحو مُخْتَارٍ وتُضَارَّ .

= « حوكت على نولين » والنولين : مثنى نول — بفتح النون وسكون الواو — وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تحتبط الشوك » تضربه بصنف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .  
المعنى : وصف ملحفة ، أو حلة ، بأنها محكمة النسج تامة الصفاة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يطلق بها .

الإعراب : « حوكت » حوك : فعل ماض مبنى للجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « على نولين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حوكت « إذ » ظرف للزمان الماضي ، مبنى على السكون في محل نصب يتعلق بحوك ، وجملة « تحاك » مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة « إذ » إليها « تحتبط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « الشوك » مفعول به « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي .

الشاهد فيه : قوله « حوكت » وهذه اللفظة تروى بوجهين : أولهما « حيك » حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناء للجهول أخلص كسر فائه ، فيكون شاهداً على إخلاص كسر الفاء في مثل هذا الفعل ، وثانتهما « حوكت » بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهداً على إخلاص ضم الفاء كاليث السابق .

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعف نحو شُدَّ ومُدَّ ، والحقُّ قولُ بعض الكوفيين : إن الكسر جائز ، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم ، وقرأ علقمة : ( رِدَّتْ إلَيْنَا )<sup>(١)</sup> ، ( وَلَوْ رِثُوا )<sup>(٢)</sup> بالكسر ، وَجَوَزَ ابنُ مالكِ الإشمامَ أيضاً ، وقال المهاباذي : مَنْ أَشْمَ في « قِيلَ » و « بَيْعَ » أَشْمٌ هُنَا .

\*\*\*

### هذا باب الاشتغال<sup>(٣)</sup>

إذا اشتغل فعلٌ متأخراً بنصبه محلَّ ضميرٍ اسمٍ متقدِّمٍ عن نصبه للفظ ذلك

(١) من الآية ٦٥ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام  
(٣) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لابد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم كما قلنا - فخمسة :  
الأول : أن يكون غير متعدد لفظاً ومعنى ، بأن يكون واحداً نحو زيداً ضربته ، أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو زيداً وعمراً ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ، فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو زيداً درهما أعطيته - لم يصح .  
الثاني : أن يكون متقدماً ، فإن تأخر - نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، وكأنك قلت : زيد ضربته .

والثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كـنـي .

والرابع : كونه مفتقراً لما بعده ؛ فنحو « جاء زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال ؛ لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه .

الاسم<sup>(١)</sup> : كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أو لمحله كـ « هَذَا ضَرَبْتُهُ » فالأصل أن

= والخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، ألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى : ( ورهبانية ابتدعوها ) ليس من باب الاشتغال ، بل ( رهبانية ) معطوف على ما قبله بالواو ، وجملة ( ابتدعوها ) صفة .

وأما الشروط التي يجب تحققها في المفعول - وهو الفعل المتأخر كما قلنا - فثان : الأول : أن يكون متصلاً بالمفعول عنه ، فإن انفصل منه بفصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل . والثاني : كونه صالحاً للعمل فيما قبله ، بأن يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل مستكمل لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله ، فإن كان حرفاً أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلاً جامداً كفعل التعجب لم يصح .

وأما الذي يجب تحققه في المفعول به فشرط واحد ، وهو ألا يكون أجنبياً من المفعول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المفعول عنه نحو زيداً ضربته أو مررت به ، ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المفعول عنه نحو زيداً ضربت أخاه أو مررت بعلامه ، وهذا الأخير يسمى السببي .

(١) اعترض هذا الضابط الذي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر ، يعني أنه لم يشمل جميع صور الاشتغال ، ويبان ذلك أن المؤلف خص المفعول بكونه فعلاً - وذلك في قوله « إذا اشتغل فعل متأخر » - مع أن المفعول قد يكون فعلاً نحو « زيداً ضربته » وقد يكون وصفاً نحو « زيداً أنا ضاربه الآن » وكذلك خص المفعول به بكونه ضمير الاسم المتقدم مع أنه قد يكون ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيداً ضربته » وقد يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيداً ضربت غلامه » . وقد يجاب عن ذلك بأحد أجوبة ثلاثة :

الأول : أن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منهما ، وترك بيان الفروع لأنها معروفة من قواعد عامة لمن له اتصال بفن العربية ، ويبان هذا أن الفعل هو الأصل في العمل ، والأوصاف من اسم الفاعل وصيغ المبالغة تعمل بالحمل على الفعل ، والأصل في المفعول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم ، والاسم الظاهر المضاف لضميره - وهو الذي يسمى السببي - ملحق به .

ذلك الأسمَ يجوز فيه وجهان : أحدهما راجعٌ لسلامته من التقدير ، وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده في موضع رفع على الخبرية ، وجملةُ الكلام حينئذٍ اسميةٌ ، والثاني مَرْجُوحٌ لاحتياجه إلى التقدير ، وهو النصب ، فإنه بفعلٍ مُوافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً ، فما بعده لا محل له ؛ لأنه مُفسَّر ، وجملةُ الكلام حينئذٍ فعليةٌ<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= الجواب الثاني : أنه أراد أن يبين أظهر المسائل التي يدرکہا كل واحد ، فأما الصور الخفية بعض خفاء فقد ترك بيانها في مطلع الباب تيسيراً على المبتدئين ، ثم خصها بالبيان فيما بعد لبقع علمها للقارئ بعد أن يكون قد تمرس بأحكام الباب بعض التمرس . والجواب الثالث : أنه جرى على مذهب من يجيز التعريف بالأخص ، وعلى ذلك لا يرد عليه هذا الاعتراض ؛ لأنه لا يرى مانعاً من أن يكون الحد أو الضابط الذي ذكره أخص من المحدود أو المراد ضبطه .

(١) بين التقديرين فرق آخر غير الفرق الذي ذكره المؤلف ، وبيان ذلك أنك إذا قلت « زيد ضربته » ، رفع زيد على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده فالكلام جملة واحدة ، وهي اسمية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، وإذا قلت « زيدا ضربته » بنصب زيد على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده فإن الكلام يكون جملتين ، وكلتا جملة فعلية ، أما الأولى فجملة فعلية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية : أي واقعة في ابتداء الكلام ، وأما الثانية فجملة فعلية أيضاً ، ولا محل لها من الإعراب لكونها تفسيرية .

وقد بقي في هذا الموضع أن نقول لك : إن ما ذكره المؤلف - من أن انتصاب الاسم المتقدم بفعل مماثل للفعل المتأخر - هو مذهب الجمهور ، وفي المسألة أقوال أخرى . منها ما ذهب إليه الكسائي ، وحاصله أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر ، والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه ، ومنها ما ذهب إليه الفراء ، وهو أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعاً ، وكلا الرأيين ضعيف ، لا جرم لم يعبا المؤلف بهما ولم يحك عنهما شيئاً .



ثم قد يعترض لهذا الأسم ما يوجب نصبه ، وما يُرَجِّحه ، وما يُسَوِّى بين الرفع والنصب ، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حد الاشتغال لا يصدق عليه <sup>(١)</sup> ، وسيُتَضَحُّ ذلك .

فيجب النصب إذا وقع الأسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدواتِ التَّخْضِيعِ ، نحو « هَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ » وأدواتِ الاستفهام غير المهمة ، نحو « هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ » <sup>(٢)</sup> و « مَتَى عَمْرَأَ لَقِيتَهُ » وأدواتِ الشرط ، نحو « حَيْثُمَا زَيْدًا لَقِيتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ » إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بهما إلا فى الشعر ، وأما فى الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل ، إلا إن كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إن » والفعلُ ماضٍ فيقع فى الكلام ، نحو « إِذَا زَيْدًا لَقِيتَهُ — أَوْ تَلَقَّاهُ — فَأَكْرَمْتُهُ » و « إِنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ » ويمتنع

(١) وجه مراء المؤلف هو ما قد عرفت فى بيان حد الاشتغال أن من شرطه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو أننا فرغنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لانتصب ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر؛ فقولنا « زيد ضربته » لو حذفنا منه الضمير لقلنا « زيداً ضربت » وكان « زيداً » مفعولاً مقدماً لضربت ، والاسم الذى يجب رفعه نحو « فإذا زيد يضربه عمرو » مثلاً ، لو حذفنا الضمير لم ينتصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ولا بفعل آخر يفسره المذكور ؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال ، وانظر مسائل وجوب الرفع فى ( ص ١٧٠ ) من هذا الجزء .

(٢) وجوب نصب الاسم الواقع بعد « هل » وبعده فعل هو مذهب سيويه الذى يرى أنه إذا وقع بعد هل اسم وفعل وجب أن يكون الفعل تالياً لها ، فوجب النصب ليكون الفعل المقدر تالياً للهل ، فأما الكسائى فإنه يجوز أن يليها الاسم كما يجوز أن يليها الفعل ، وطى مذهبه يجوز الرفع والنصب ، لكن النصب أرجح .

في الكلام « إِنْ زَيْدًا تَلَقَّهَ فَأَكْرَمَهُ » ويجوز في الشعر ، وتسويبه الناظم بين « إِنْ » و « حَيْثُمَا » مَرْدُودَةٌ .

\*\*\*

وبترجّحُ النصب في سِتِّ مَسَائِلَ :

إحداها : أن يكون الفعلُ طلباً<sup>(١)</sup> ، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر ، نحو « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » و « اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ » و « زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ » .  
وإنما وجب الرفع في نحو « زَيْدٌ أَحْسَنَ بِهِ » لأن الضمير في محل رفع<sup>(٢)</sup> ،

(١) إنما ترجح النصب فيما إذا كان الفعل طلباً لسببين ، الأول أن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل ، فرجحنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل ، فيجىء على ما هو الأصل في الطلب ، ولم نوجبه - أي النصب - لأن الطلب بغير الفعل غير منكر ، لكنه قليل . والسبب الثاني : أننا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ ، ويكون خبره الجملة الطلبية ، والأصل في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب ، والجملة الطلبية ليست بهذه المنزلة ، فرجحنا النصب لذلك ، ولم نوجبه لأنه لا يجب في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للصدق والكذب ، بل يجوز وقوع الجملة الطلبية خبراً ، ولكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب ، ومنه قول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدُهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

(٢) السر في رفع زيد من قولك « زيد أحسن به » يرجع إلى أن هذا المثال وإن تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم السابق - هو في الحقيقة أن هذا المثال ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال ، ولا هو مستكمل لشروطه ، أما أنه لا ينطبق عليه حد الاشتغال فلأننا ذكرنا في حده أن يكون الفعل ناصباً للضمير ، وهذا الضمير ليس في محل النصب ، بل هو في محل رفع ؛ لأنه فاعل للفعل المتقدم عليه ، غاية ما في الباب أنه اقترنت به الباء الزائدة ، وقد سبق بيان هذا في أول باب الفاعل ، وسيأتي مفصلاً في باب التعجب ، وأما أنه لم يستكمل شروط الاشتغال فلأن فعل التعجب من الأفعال الجمادة ، وهي لا تعمل فيما يتقدم عليها ، فلا تفسر عاملاً فيه ، وقد شرطنا في المشغول أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله .

وإنما اتَّفَقَ السبعةُ عليه في نحو ( الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا )<sup>(١)</sup> ، لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُغْنَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ ، ثم اسْتَوْفَى الْحُكْمَ ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :  
 \* وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ \*

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

٢٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَأَكْرُومَةُ الْحَيِّينِ خِلْوٌ كَمَا هِيَ \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه الحُسين التي لم يعرفوا لها قائلاً معيناً .  
 اللغة : « خولان » قبيلة من مذحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، وهو بفتح الحاء للمعجمة وسكون الواو « فتاتهم » الفتاة : الشابة من النساء ، وهي مؤنث فتى « أكرومة » بضم الهمزة وسكون الكاف وبعدها راء مهملة ، بزنة الأضحوكة من الضحك والأحدوثة من الحديث والأعجوبة من العجب ، والمعنى الذي تدل عليه هو معنى اسم المفعول « الحيين » أراد حي أبياً وحي أمها ، يريد أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهة نسبها « خلو » خالية من الأزواج ، وهي بكسر الحاء وسكون اللام وآخرها واو .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ ، مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « خولات » خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة الظاهرة ، والتقدير : هذه خولان « فانكح » الفاء حرف دال على الاستئناف ، انكح : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فتاتهم » فتاة : مفعول به لانكح ، وهو مضاف وضمير القية العائد إلى خولان مضاف إليه « وأكرومة » الواو للحال ، أكرومة : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحيين » مضاف إليه ، مجرور بإيالة نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « خلو » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : يجوز أن تكون حرفاً زائداً وعليه تكون « هي » ضميراً مجروراً بالحال =

== بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ للمبتدأ الذى هو أكرومة الحين، وكأنه قد قال : وأكرومة الحين خالية كشأنها المعروف لك ، ويجوز أن تكون « ما » اسماً موصولاً مجروراً بالحل بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ ، وعليه يكون « هى » ضميراً منفصلاً مبتدأً مبنى على الفتح فى محل رفع ، وخبر هذا المبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا عمل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : على الذى هى عليه .

الشاهد فيه : الاستشهاد بهذا البيت يستدعى أن نقرر لك مسألة ، حاصلها أن العلماء قد اختلفوا فى جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى هو خاص كأسماء الأعلام ، فأما سيبويه فذهب إلى أنه لا يجوز ؛ لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ لشبه المبتدأ بالشرط وشبه الخبر بالجواب ، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم ؛ فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز ، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مستدلاً بوروده فى كلام العرب : فمن ذلك البيت الذى معنا ، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى :

أَرْوَاحٌ مُّوَدَّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لَيْلَى ذَاكَ تَصِيرُ  
ومن ذلك قول الراجز ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

يَا رَبِّ مُوسَى ، أَظْلَمِي وَأُظْلِمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرَحْمُهُ

فزع الأخفش أن « خولان » مبتدأ ، وجملة « فانسكح » خبره ، وأن « أنت » فى بيت عدى مبتدأ ، وجملة « فانظر » خبره ، وأن « أظلمى » فى البيت الذى أنشده ثعلب أفعل تفضيل مضاف لياء المتكلم مبتدأ ، وجملة « فاصبب عليه ملكاً » خبره ، ولكن سيبويه خرج هذه الأبيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش ؛ فجعل « خولان » خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير « هذه خولان » وقوله « فانسكح فتاتهم » جملة أخرى ، وقول عدى « أنت » يجوز أن يكون خبراً حذف مبتدؤه على نحو ما فى البيت السابق ، ويجوز أن يكون مبتدأً حذف خبره ، والتقدير : أنت هالك ، مثلاً ، ويجوز أن يكون فاعلاً للفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام : انظر ( أنت ) فانظر ، فهذا الضمير كان مستتراً ، فلما حذف الفعل برز وانفصل . وقول الثالث « أظلمى » يجوز تخريجُه على نحو من هذه التخريجات ؛ وبعد فانظر شرحنا على شواهد الأشموني فإن فيه فوق المقنع والكفاية .

إن التقدير : هذمَ خَوْلَانُ ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجوابُ في الشرط ، فكذلك ما أشبههما ، ومالا يعمل لا يفسر عاملاً ؛ فالرفع عندهما واجب ، وقال ابن السَّيِّدِ وابن بابشاذ : يُخْتَارُ الرفعُ في العموم كالآية ، والنصبُ في الخصوص ، كـ « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » .

الثانية : أن يكون الفعل مَقْرُونًا باللام أو بلا الطليعتين ، نحو « عَمْرَأَ لِيَضْرِبْهُ بِكَرٍّ » و « خَالِدًا لَا تُهِنْهُ » ومنه « زَيْدًا لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ » لأنه نفى بمعنى الطلب .

ويجمع المسألين قولُ الناظم « قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ » فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذى هو طلب ، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطلب .

الثالثة : أن يكون الأسمُ بعد شيء الغالب أن يليه فعلٌ ، ولذلك أمثلة : منها همزة الاستفهام ، نحو ( أَبْشَرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ )<sup>(١)</sup> ، فإن فُصِلَتِ الهمزة فالخيارُ الرفعُ ، نحو « أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ »<sup>(٢)</sup> إلا فى نحو « أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ » لأنَّ الفَصْلَ بالظرف كَلَّا فَصَلَ ، وقال ابن الطَّرَاوَةِ : إن كان الاستفهام عن الأسم فالرفعُ ، نحو « أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرُو » ، وَحَكَمَ بشذوذ النصب فى قوله :

(١) من الآية ٢٤ من سورة القمر .

(٢) إنما يترجح رفع زيد فى قولك « أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » فيما رآه سيبويه ، فإنه يجعل « أنت » مبتدأ ، فأداة الاستفهام داخلية على الاسم ، وذَهَبَ الأخفش إلى أن « أنت » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأن أصل الكلام أَتَضْرِبُ زَيْدًا زَيْدًا تَضْرِبُهُ ، فحذف الفعل الوالى للهمزة فبرز الضمير الذى كان مستترا فيه وجوبا وانفصل ، فهمة الاستفهام فى التقدير داخلية على فعل عنده ، وعلى هذا لا يجب الرفع ، ولا يترجح النصب ، وسيأتى لهذا الكلام تنمة فى شرح الشاهد ٢٣٤ .

## ٢٣٤ - أَثْعَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أُمُّ رِيَّاحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْحُشَابَا

٢٣٤ - هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفي ، ومطلعها هو الشاهد ( رقم ١ ) الذي سبق في أول هذا الكتاب في مباحث التنوين .  
اللمعة : « ثعلبة » بفتح التاء المثناة وسكون العين « ريح » بكسر الراء بعدها ياء مثناة - وهما قيلتان من بني يربوع بن حنظلة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد ألفاظ جاء فيها جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل ، ومثله هوالك في جمع هالك ، ونواكس في جمع ناكس ، وحواج بيت الله « عدلت بهم » سويت بهم وجعلتهم يعدلونهم في الشرف والرفعة وسمو المنزلة « طهية » بضم الطاء وفتح الهاء بعدها ياء مشددة - حى من بني تميم « والحشابة » بكسر أوله ، بزنة الكتاب - جماعة من بني مالك بن حنظلة .

الإعراب : « أثعلبة » الممزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ثعلبة : مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أأهنت ثعلبة - إلخ « الفوارس » صفة لثعلبة ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ريحاً » معطوف على ثعلبة « عدلت » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بعدل « طهية » مفعول به لعدل منصوب بالفتحة الظاهرة « والحشابة » الواو حرف عطف ، الحشابة : معطوف على طهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثعلبة الفوارس » حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام ، مع أن الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده - وهو قوله « عدلت بهم » وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ، فإن التقدير : أأهنت ثعلبة - إلخ ، أو أظلمت ثعلبة - إلخ ، ونحو ذلك .

وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجع عند سيبويه وأنصاره ، سواء كان الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت أم كان الاستفهام عن الفعل ، قال سيبويه بعد أن أنشد البيت وذكر تقديره « إلا أن نصب هو الذى يختار هنا ، وهو حد الكلام » .

= وذهب ابن الطراوة إلى التفرقة بين أن يكون الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت وأن يكون الاستفهام عن الفعل ، فإن كان الاستفهام عن الاسم وجب رفعه ؛ لأن الاستفهام حينئذ غير موجه إلى الفعل أصالة ؛ لأن الفعل مسلم الثبوت والوقوع ، والاستفهام إنما هو عن وفوعه على هذا الاسم ؛ فليس الاستفهام طالباً للفعل ، فلا يكون به أولى ، فلا يترجح النصب ، ولا يكون الفعل واقعاً بعد أداة الغالب أن يليها الفعل ، لكنه حينئذ واقع بعد أداة الأصل فيها دخولها على الأفعال ، وبناء على ما ذهب إليه من ذلك رأى أن النصب في البيت المستشهد به شاذ .

ونحن لانسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع ، ولا نسلم له أن البيت شاذ ، وكيف يكون شاذاً وقد حكى العلماء الأثبات المشاقهون للعرب أنهم يقولون في غير ضرورة « أزيداً ضربته أم عمراً » بالنصب .

وقد سأل مروان الأخفش عن « أزيداً ضربته أم عمراً » فقال الأخفش : المختار النصب لأجل الألف ( يريد لأجل همزة الاستفهام ) فقال : إنما استفهم عنه هنا الاسم لا الفعل ، وإنما ينبغي أن يختار الرفع ، فقال : هذا هو القياس ، قال للمازني : وكذا القياس عندي ، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل ، ا هـ .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : في هذا الموضوع أصلان ، فأما أحدهما فإن الأصل في أدوات الاستفهام أن يليها الفعل ، لأن الأسماء دالة على الذوات والأفعال دالة على الصفات والمعاني القائمة بالذات ، والذات معلومة غالباً فلا يسأل عنها ، وإنما يسأل عما يقوم بها من الأوصاف ، وأما الأصل الثاني فإن حاصله أن تالي همزة الاستفهام هو المسؤول عنه ، فأما ما بعده فهو معلوم ثابت ، فإذا قلت « أضربت زيدا » كنت مستفهماً عن ضرب المخاطب زيدا ، وإذا قلت « أزيد ضربته أم عمرو » كنت عالماً بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين ، ولكنك لا تعرف عينه ، وأنت تريد أن يعين لك المخاطب واحداً منهما ، فإذا قلت « أزيداً ضربته أم عمراً » كان الكلام على تقدير فعل بلى الهمزة ، وعلى الأصل الذي قررناه يكون المستفهم عنه هو الفعل ، مع أن حقيقة الأمر أن الفعل معلوم لك ، والمعلوم لا يستفهم عنه ، فتعارض الأصلان في هذه =

وقال الأخفش : أَخَوَاتُ الممزة كالممزة ، نحو « أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَهُ » ،  
« وَمَنْ أُمَّةٌ اللَّهُ ضَرَبَهَا » ، ومنها النفي بما أو لا أو إن ، نحو « مَا زَيْدًا  
رَأَيْتُهُ » وقيل : ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع ، وقال ابن الباذش  
وابن خروف : يستويان ، ومنها « حَيْثُ » نحو « حَيْثُ زَيْدًا تَلَقَّاهُ أَكْرَمُهُ »  
كذا قال الناطم<sup>(١)</sup> ، وفيه نظر .

الرابعة : أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غيرِ مفعولٍ بأمَّا ، مسبوق بفعل  
غير مبنى على اسم ، كـ « تَمَّامَ زَيْدٌ وَعَمْرَأُ أَكْرَمَتُهُ » ونحو (وَالْأَنْعَامُ

= الصورة ، فأما ابن الطراوة فنجح إلى اعتبار الأصل الثاني لتمييز بعض المعاني عن بعض ،  
فأوجب رفع الاسم التالي للممزة إن كان الاستفهام عن الاسم ، لئلا يكون الكلام على  
تقدير فعل فيلتبس المراد ، وهذا هو ما أشار إليه الأخفش بقوله « هذا هو الأصل »  
عندما قال له مروان « إِنَّمَا لِلْمُسْتَهْمِ عَنْهُ هَذَا اسْمٌ لَا الْفِعْلُ » وجنح الأخفش إلى  
اعتبار الأصل الأول ومعه سائر النعاة . وتركوا تمييز المعاني إلى القرائن ، فاعرف هذا  
فإنه بحث نفيس .

(١) عبارة الناطم في شرح الكافية « ونحن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة  
من ما ، نحو « حَيْثُ زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمَهُ » لأنها تشبه أدوات الشرط ؛ فلا يليها في  
الغالب إلا فعل ، فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل » ا هـ . وابن  
هشام قد واقفه في معنى اللبيب على تقرير هذه القاعدة حيث يقول : « وإضافة حيث إلى  
الجملة الفعلية أكثر ، ومن ثم ترجع النصب في نحو قولك : جلست حيث زيدا أراه »  
ا هـ . ولكنه في كتابنا هذا لم يوافق ، ولذا تراه يقول : « كذا قال الناطم » فيتبرأ من  
هذا الكلام ، ثم يقول : « وفيه نظر » والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن التنصل  
من القول وتوجيه النظر إليه ليس راجعاً إلى القاعدة نفسها ، وإنما هو راجع إلى المثال  
الذي مثل به ، وهو قوله : « حَيْثُ زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمَهُ » فإن « حَيْثُ » هنا إن كانت  
شرطية غير جازمة لعدم اقترانها بما - والباعث على اعتبارها شرطية دخول الفاء في  
جوابها - كان للمثال مما يجب فيه النصب ، وإن كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول  
الفاء في الفعل بعدها وجه ؛ لأنه يوم كونها شرطية .



خَلَقَهَا لَكُمْ<sup>(١)</sup> ) بعد ( خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ )<sup>(٢)</sup> بخلاف نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَأَمَّا عَمْرُو فَأَهَنْتُهُ » فاختار الرفع ؛ لأن « أَمَّا » تقطع ما بعدها عما قبلها ، وقرئ ( وَأَمَّا نُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ )<sup>(٣)</sup> بالنصب على حد « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، وحتى ولكن وبل كالماتف ، نحو « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »<sup>(٤)</sup> .

الخامسة : أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة ، نحو ( إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ

(١) من الآية ٥ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٤ من سورة النحل .

(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت .

واعلم أنه قد قرئ في هذه الآية الكريمة بنصب (نمود) بغير تنوين ، وهي قراءة الحسن البصري ، وقرئ فيها بالنصب مع التنوين ، وهي قراءة ابن عباس ، ثم اعلم أنه لا يجوز لك أن تقدر الفعل المحذوف قبل « أَمَّا » لأن ذلك يستدعي الفصل بين أَمَّا والفاء جملة تامة ، وهي لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، فالتقدير : أَمَّا نمود فهدينا فهديناكم .

(٤) إنما ترجع النصب في المسألة الرابعة لأن الجملة السابقة فعلية ، بدليل أنهم ضبطوها بألا يكون الفعل مبنيًا على اسم ، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل ، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً ، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ، فأما إذا رفعت الاسم للشغول عنه فإنه يكون مبتدأ ، فتكون الجملة اسمية ، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية ، فلا يحصل التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه ، والتشاكل بين المتعاطفين أولى ، ولهذا كان النصب أرجح ، ولما لم يكن التشاكل بين المتعاطفين واجبا لم يجب النصب ، ولهذا الذي ذكرناه لو فصل بين حرف العطف والاسم للشغول عنه بأما وجب الرفع ، لأن من شأن « أَمَّا » أن تقطع ما بعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام ، وسببه أنها وضعت وضع الحروف التي يبتدأ بها الكلام .

خَلَقْنَاهُ<sup>(١)</sup>، وإنما لم يُتَوَمَّ ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، ومالا يعمل لا يفسر عاملا.

ومن ثمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً، نحو (وَكُلُّ شَيْءٍ قَعْلُوهُ فِي الزُّبُرِ)<sup>(٢)</sup>، أو صلةً، نحو «زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الأسم بعد ما يختصُّ بالابتداء، كما إذا الفجائية على الأصح<sup>(٣)</sup>، نحو «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عُمَرُو» أو قبل مالا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنْ رَأَيْتَهُ فَلَا كَرَمَهُ» أو «هَلْ رَأَيْتَهُ» أو «هَلَا رَأَيْتَهُ».

(تنبيهان) — الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب<sup>(٤)</sup> عليها، وكلامُ الناظم يوم ذلك.

الثاني: لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مُرَجَّحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

(١) من الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر.

(٣) أشار المؤلف بقوله «على الأصح» إلى أن في المسألة خلافاً بين النحاة، وقد حكى الخلاف في معنى اللبيب، وحاصله أن للنحاة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقاً.

الثاني: أنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقاً.

الثالث: تدخل على الأسماء وعلى الأفعال المقتربة بقدر، فإن لم يقترب الفعل لم تدخل عليه.

(٤) قد مضى إيضاح ذلك، فانظره في ص ١٦١ من هذا الجزء.

السادسة : أن يكون الأسم جواباً لاستفهام منصوب ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »  
جواباً لمن قال : « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ » أو « مَنْ ضَرَبْتَ » .

ويستويان في مثل الصورة الرابعة ، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير « ما »  
التعجبية ، وَتَضَمَّنَتِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةَ ضَمِيرَهُ ، أو كانت معطوفة بالفاء ، لحصول  
للساكلة رَفَعَتَ أو نَصَبْتَ ، وذلك نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ لِأَجْلِهِ » ،  
أو « قَعْمَرًا أَكْرَمْتُهُ »<sup>(١)</sup> بخلاف « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ  
عِنْدَهُ » فلا أثر للعطف ، فإن لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول ، ولم يعطف  
بالفاء ، فالأخفش والسَّيرَاقِي يَمْنَعَانِ النِّصْبَ<sup>(٢)</sup> ، وهو المختار ، والفارسيُّ وجماعة  
يُجِيزُونَهُ ، وقال هشام : الواو كالفاء .

(١) وجه استواء الرفع والنصب في هذه للسألة أن الجملة الأولى جملة كبرى اسمية  
الصدر فعلية العجز ، فإن رفعت الاسم للشغول عنه في الجملة الثانية كانت اسمية فتناسب  
صدر الجملة الأولى ، وإن نصبت الاسم في الجملة الثانية كانت الجملة فعلية فناسبت عجز  
الجملة الأولى ، وهذا معنى قول المؤلف « لحصول للناسبة - أى بين المعطوف والمعطوف  
عليه - رفعت أو نصبت » يعنى أنك حين ترفع الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على  
الجملة الاسمية الأولى ، وحين تنصب الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الفعلية  
الواقعة خبراً في الجملة الأولى .

(٢) قد علمت أنك حين تنصب الاسم في الجملة الثانية إنما تنصبه لتصبح الجملة الثانية  
فعلية فعطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، وهذا يستلزم أن تكون الجملة المعطوفة  
خبراً أيضاً ، وأنت تعلم أن جملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالابتداء ، فإذا  
خلت الجملة الثانية من ضمير يعود إلى الاسم للرفع في صدر الجملة الأولى لم تصلح أن  
تكون خبراً ، وعلى هذا لا تصلح الجملة الثانية أن تكون فعلية ، وذلك يستلزم ألا  
يكون الاسم في صدر الجملة الثانية منصوباً ، وتعلم - مع ذلك - أن الجملة التي تعطف  
على جملة الخبر إذا كان العطف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط ، لأن الفاء تدل  
على السببية فتقوم دلالتها على السببية مقام الرابط ، فهذا جاز النصب ، فإذا تدبرت =

وهذه أمور مُتَمَّمَاتٌ لما تَقَدَّمَ :

أحدها : أن المُشْتَغِلَ عن الأسم السابق كما يكون فعلا ، كذلك يكون أنما ، لكن بشروط ثلاثة ؛ أحدها : أن يكون وصفاً<sup>(١)</sup> ، الثاني : أن يكون عاملاً ، الثالث : أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله ، وذلك نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ » الآنَ أَوْ غَدًا » بخلاف نحو « زَيْدٌ عَلَيْكَه » و « زَيْدٌ ضَرْبًا إِيَّاهُ » لأنهما غير صفة ، نعم يجوز النصبُ عند مَنْ جَوَزَ تقديمَ معمول اسم الفعل ، وهو الكسائي ، ومعمول المصدر الذي لا ينفصل بحرف مصدرى ، وهو المبرد والسيرافي ، وبخلاف نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ » لأنه غير عامل على الأصح ، و « زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُهُ » و « وَجْهُ الأبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ » ، لأن الصِّلَةَ والصِّفَةَ للشبهة لا يعملان فيما قبلهما .

الثاني : لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلُقَةٍ بين العاملِ والأسمِ السابقِ ، وكما تحصل العُلُقَةُ بضميره المتصل بالعامل ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر ، نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » أو باسم مضاف ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ » أو باسم أجنبي أتَّبَعَ بتابع

= في هذا التفصيل وجدت جواز النصب في حالتين : الحالة الأولى أن يكون في الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى ، والحالة الثانية أن يكون حرف العطف الذي عطف الثانية على الأولى هو الفاء .

هذا ، والغرض من ذلك كله حصول المناسبة بين الجملة الأولى والجملة الثانية ، ولعل الأخفش والسيرافي يوجبان اتفاق الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها في الفعلية والاسمية ، ولهذا لم يجزِا النصب عند خلو الجملة الثانية من الضمير ومن فاء العطف للدالة على التسبب ، فأما من لا يلتزم اتفاق الجملتين فإنه يجوز النصب ، وتكون الجملة الثانية الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية .

(١) انظر شروط للشغول التي ذكرناها في أول الباب (ص ١٥٩) .

مشتمل على ضمير الأسم بشرط أن يكون التابع نعمتا له ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ » أو عطفاً بالواو ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو عطفاً بيان ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ » فإن قَدَرْتُ الأَخَ بدلاً بطلت المسألة رفعت أو نصبت ، إلا إذا قلنا عاملُ البديل والمبدل منه واحد صحَّ الوجهان .

الثالث : يجب كون المُقَدَّر في نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » من معنى العامل المذكور وَلَفْظِهِ ، وفي بقية الصُّوَر من معناه دون لفظه ، فيقدر : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ<sup>(١)</sup>.

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعدياً ناصباً للفعل به بنفسه ، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به بحرف جر . وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببه ؛ فهذه أربعة أحوال .

فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة - وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان ، هما كونه متعدياً ، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم بنفسه ، نحو قولك : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ؛ فإن التقدير : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ .

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور ؛ الأولى : أن يكون العامل في المشغول به لازماً والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أَزِيدًا مَرَرْتُ بِهِ ، فإن التقدير : أَجَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ . الثانية : أن يكون العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك : زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ؛ فإن التقدير : لَا بَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ، ولا تقدره « جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ » كما قدرت في الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ؛ لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمرر به ، وإنما جاوزت غلامه وتمررت به ، الثالثة : أن يكون العامل متعدياً ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ؛ فإن التقدير : أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، وهكذا تقدر في هذه الصور الثلاث فلا ينصب بنفسه ويصح معه المعنى .

الرابع : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أو « غَضِبَ عَلَيْهِ » أو ملابساً لضميره ، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء<sup>(١)</sup> ، كـ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ » و « لَيْتَمَا عَمَرُو قَعْدَ » إذا قدرت « ما » كافة .

أو بالفاعلية<sup>(٢)</sup> ، نحو ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )<sup>(٣)</sup> ، و « هَلَّا زَيْدٌ قَامَ » .

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية<sup>(٤)</sup> ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » عند المبرد ومُتَابِعِيهِ ، وَغَيْرُهُمْ يوجب ابتدائيته ، لعدم تقدم طالب الفعل .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء كإذا التي للفتحة ، ومن الأدوات التي تختص بالأسماء « ليت » المكشوفة بما الكافة ، أما إن كانت « ما » المتصلة زائدة غير كافة فإن ليت تكون عاملة على أصلها فيتعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم ليت ، وإن قدرت « ما » مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر فإنه يجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل محذوف ، ويكون المصدر المؤول من الفعل المقدر وفاعله منصوبا على أنه اسم ليت .

والحاصل أن للاسم الواقع بعد « ليتما » ثلاث حالات: وجوب الرفع على أنه مبتدأ ، وذلك إذا قدرت ما كافة ، ووجوب النصب على أنه اسم ليت ، وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة ، ووجوب الرفع على الفاعلية بفعل محذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية .

(٢) ضابط هذه الصورة: أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة لا يجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط ، ومنه الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، ومثل أدوات التحضيض ، ومنه مثال المؤلف ، وأنت خير أن هذا الكلام جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يحيزون دخول أدوات الشرط وأدوات التحضيض على الأسماء ، وعلى مذهبه يجوز أن يكون الاسم مرفوعا بعدهما على الابتداء ، لكن النصب أرجح . (٣) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٤) ضابط هذه الصورة: أن يتقدم الاسم المرفوع ولا تسبقه أداة تختص بالأفعال =

وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية<sup>(١)</sup>، نحو « زَيْدٌ لَيَقُمُ » ،  
ونحو « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَعَدَ » ، ونحو (أَبْشَرُ يَهْدُونَنَا)<sup>(٢)</sup> ، و (أَنْتُمْ  
تَخْلُقُونَهُ)<sup>(٣)</sup> .

وقد يستويان نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعَدَ عِنْدَهُ » .

\*\*\*

هذا باب التعدي وال لزوم

الفعل ثلاثة أنواع<sup>(٤)</sup> :

= ولا أداة تختص بالأسماء، ويتأخر عنه فعل قاصر، وللعلماء في هذه الصورة ثلاثة مذاهب،  
الأول أنه يرجح رفع الاسم على الابتدائية، لأن ذلك لا يحتاج إلى تقدير، وهو مذهب  
المبرد ، والثاني أنه يرجح رفعه على أنه فاعل بفعل محذوف ، وقد ذهب إلى هذا  
ابن العريف ، والثالث أنه يجب أن يكون مرفوعا على الابتداء ، وهو مذهب جمهور  
البصريين ، والرابع : أنه مرفوع لأنه فاعل الفعل المتأخر عنه ، وهو مذهب جمهور  
الكوفيين .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلبى نحو «زيد ليقم»  
أو قبله أداة يغلب دخولها على الأفعال كآلية الكريمة (أبشر يهدوننا) أما في المثال  
فلأنك لو جعلت الاسم مبتدأ كنت قد أخبرت عنه بالجملة الطلية، وذلك خلاف الأصل  
وإن كان جائزا ، وأما في الآية فلسكى بلى المحزنة فعل كما هو الغالب معها .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) فإن قلت : فإنى أجد في اللغة أفعالا تتعدى أحيانا بنفسها وتتعدى أحيانا  
بحرف الجر ، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدى ، ولا حد الفعل اللزوم ،  
وذلك نحو « نصحت » و « شكرت » فإنهم يقولون : نصحته ، وشكرته ، فينصبون به  
هاء غير المصدر ، فيكون الفعل في هذه الصورة متعديا ، ويقولون « نصحت له ،  
وشكرت له » فيعدونه بحرف الجر ، فهل أجعل هذه الأفعال من الفعل المتعدى نظراً =

أحدها : ما لا يُوصَفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُومٍ ، وهو « كان » وأخواتها ، وقد تقدمت .

الثاني : الْمُتَعَدِّي ، وله علامتان ؛ إحداهما : أن يصح أن يَتَّصِلَ به هاء

= إلى الصورة الأولى، أو أجهله من الفعل اللازم نظراً إلى الصورة الثانية ، أو أتوقف في أمره فلا أجهله من المتعدي ولا أجهله من اللازم نظراً لوجود الصورتين فيه ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول لك : اعلم أولاً أن للتصور في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعدياً بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب . وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى ، فهي بالنظر إلى كل قبيلة على حدتها داخلية في أحد القسمين المتعدي واللازم ، ولكن قلة اللغة لم يميزوا في تقليم لغات القبائل بعضها عن بعض ، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب ، ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة ، لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه ، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية ، ولو كانت الألفاظ التي نتكلم بها خليطاً من ألفاظ استعمالها قبائل شتى ، وليس في ذلك ما ينكر مادامنا لا نخرج عما تكلم به العرب .

وبعد ، فإن للنحاة في هذا الموضوع ثلاثة آراء .

الرأى الأول : أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته ، فليس هو من قبيل المتعدي ، وليس هو من قبيل اللازم ، وأصحاب هذا الرأى نظروا إلى الاستعمالين جميعاً كما نظرت أنت إليهما فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر ، لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على المتكلم بلغتهم أن يأتى بهم .

والرأى الثاني : أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدى هذه الأفعال بحرف الجر فنجهله هو الأصل ، ثم نجعل ما تنصوره متعدياً بنفسه منقولاً عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً ، وهو ما يسميه علماء العربية « الحذف والإيصال » واختار هذا الرأى ابن عصفور ، وسيدكر المؤلف أمثلة هذه الأفعال فيما بعد ، على اعتبار هذا الرأى .

الرأى الثالث : أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدى هذه الأفعال بنفسها فنجهله هو الأصل ، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذي يعديها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر ، وهذا رأى ذكره أبو حيان ، وفيه مقال .



ضمير غير المصدر ، الثانية : أن يُبنى منه اسمُ مفعولٍ تام ، وذلك كـ «ضَرَبَ»  
ألا ترى أنك تقول : « زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو » فتَصِلَ به هاء ضمير غير المصدر  
وهو « زيد » ، وتقول : « هُوَ مَضْرُوبٌ » فيكون تامًا .

وحكمه أن ينصب المفعول به ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ »  
إلا إن ناب عن الفاعل ، كـ « ضَرِبَ زَيْدٌ » و « تَدَبَّرَ الْكِتَابُ » .

الثالث : اللزوم ، وله اثنتا عشرة علامة ، وهى :

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وأن لا يُبنى منه اسمُ مفعولٍ تام ،  
وذلك كـ « خَرَجَ » ، ألا ترى أنه لا يقال « زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو » ولا « هُوَ  
مَخْرُوجٌ » ، وإنما يقال : « اُخْرُوجْ خَرَجَهُ عَمْرُو » ، و « هُوَ مَخْرُوجٌ  
بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ » .

وأن يدل على سَجِيَّةٍ — وهى : ما لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ — من وصف ملازم —  
نحو : جَبِينٌ ، وَشَجِيحٌ .

أو على عَرَضٍ — وهو : ما لَيْسَ جَرَكَةُ جِسْمٍ من وصف غير ثابت —  
كَمَرِضٍ وَكَسِيلٍ وَنَهَمٍ إِذَا شَبِعَ .

أو على نظافة كَنَظَفَ وَطَهَّرَ وَوَضُوءٌ .

أو على دَنَسٍ ، نحو نَجَسَ وَقَذَرَ .

أو على مُطَاوَعَةٍ فَاعِلِهِ لِفَاعِلٍ فَعْلٍ مُتَعَدٍّ لَوَاحِدٍ ، نحو كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ،  
وَمَدَدْتُهُ فَأَمْتَدَّ ، فَلَوْ طَاوَعَ مَا يَتَعَدَّى فَعْلُهُ لِاثْنَيْنِ تَعَدَّى لَوَاحِدٍ كَعَلَّمْتُهُ  
الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ .

أو يكون موازنًا لِأَفْعَلٍ كَأَشْعَرَ وَأَشْمَأَزَّ ، أَوْ لِمَا أُلْحِقَ بِهِ — وهو  
أَفْوَعَلٌ ، كَأَكْوَهَدَ الْفَرَسُ إِذَا ارْتَمَدَ .

أو لافَعَنْلَلَ كاخَرَنْجَمَ ، أو لما ألحق به — وهو أفعنل بزيادة  
إحدى اللامين كاقعَنْسَسَ الجَلُّ إذا أبى ينقاد ، وافعَنْلَى كاخَرَنْبَى الديكُ  
إذا انتَفَشَ للقتال .

وَحُكْمُ اللّازِمِ: أن يَتَعَدَّى بالجاء، كـ «عَجِبْتُ مِنْهُ» و «مَرَرْتُ بِهِ» ،  
و «غَضِبْتُ عَلَيْهِ» .

وقد يُحذف ويبقى الجر شذوذاً ، كقوله :

٢٣٥ — أَشَارَتْ كَلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ \*  
أى : إلى كَلَيْبٍ .

٢٣٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* إِذَا قِيلَ : أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ \*

وهو من كلة للفرزدق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي .  
اللمغة : « كليب » هو كليب بن يربوع ، أبو قبيلة جرير ، والباء فى قوله  
« بالأكف » بمعنى مع ، أى : مع الأكف ، وقوله « الأصابع » هو فاعل  
« أشارت » .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه  
مبنى على السكون فى محل نصب بأشارت « قيل » فعل ماض ، مبنى للمجهول مبنى على  
الفتح لا محل له « أى » مبتدأ ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه « شر » خبر  
المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « قبيلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، ويجوز تنوين « شر » مع رفعه على أنه خبر ، وعليه يكون قوله « قبيلة »  
منصوباً على التمييز ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وجملة قيل  
ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « أشارت » أشار : فعل ماض مبنى على  
الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « كليب » مجرور  
بمحرف جر محذوف ، والتقدير : أشارت إلى كليب ، والجار والمجرور متعلق بأشارت =

وقد يُحذفُ وَيُنصَبُ المجرور ، وهو ثلاثة أقسام :

(١) سماعى جائز فى الكلام المنشور ، نحو « نَصَحْتُهُ » و « شَكَرْتُهُ » ،  
والأكثر ذِكْرُ اللام ، نحو ( وَنَصَحْتُ لَكُمْ )<sup>(١)</sup> ( أَنْ اشْكُرْ لِي )<sup>(٢)</sup> .

(٢) وسماعى خاص بالشعر ، كقوله :

— ٢٣٦ — \* ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ \*

== « بالألف » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع ، وقد عرفت أن الباء معناها هنا المصاحبة « الأصابع » فاعل أشارت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والتقدير : أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للألف إلى كليب .

الشاهد فيه : قوله « كليب » بالجر ، حيث حذف حرف الجر - وهو « إلى »  
للقدر - وأبقى عمله ، وأصل الكلام : أشارت الأصابع مع الألف إلى كليب .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ١٤ من سورة لقمان .

٢٣٦ — هذه قطعة من بيت من الكامل ، وهو من كلام ساعدة بن جؤية ،

يصف رجلاً ، وهو بتمامه :

لَدَنْ بَهْزٍ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

اللغة : اللدن - بفتح فسكون - اللين « يعسل » أى : يتحرك ويضطرب « المتن »  
الظهر ، وهو فاعل يعسل ، وإبناء فى قوله « بهز الكف » للسببية ، والأصل : هو  
لدى يعسل متنه بسبب هز الكف إياه .

الإعراب : « لذن » هو مرفوع ، ورفعها إما على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير  
الكلام : هو لذن ، مثلاً ، وإما على أنه صفة لموصوف مذكور فى كلام سابق على بيت  
الشاهد « بهز » جار ومجرور متعلق بلذن ، وهز مضاف و « الكف » مضاف  
إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « يعسل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة  
« متن » متن : فاعل يعسل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومتن مضاف وضمير الغائب  
العائد على اللذن مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « فيه » جار ومجرور متعلق ==

وقوله :

٢٣٧ — \* آَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ \*

أى : فى الطريق ، وعلى حَبِّ العراق .

= يعسل « كما » السكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محالة  
« عسل » فعل ماض « الطريق » مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام :  
كما عسل فى الطريق ، والجار والمجرور متعلق بعسل « الثعلب » فاعل عسل مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ،  
والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ليعسل  
المضارع ، وتقدير هذه المحذوفات على الوجه الآتى : يعسل متن هذا الرمح اللدن فى  
كف صاحبه إذا هزه عسلانا مشابها لعسلان الثعلب فى الطريق .

المشاهد فيه : قوله « عسل الطريق » حيث حذف حرف الجر - وهو « فى »  
المقدر - ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به - وهو « الطريق » - والأصل :  
كما عسل فى الطريق ، على ما علمت فى إعراب البيت .

٢٣٧ — هذا صدر بيت من البسيط من كلام التمس ، وهو جرير بن  
عبد المسيح ، وعجزه :

\* وَالْحَبُّ يَا كُلُّهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ \*

اللفظ : « آليت » معناه حلفت ، ويصح اللفظ على جعل التاء للتكلم كما يصح  
على جعلها للمخاطب ، والمخاطب هو الملك النعمان بن المنذر « حب العراق » الحب :  
اسم جنس جمعى يتناول الخنطة والشعر وغيرها « أطعمه » أذوقه ، وتقول « طعم  
يطعم » من باب تعب - ومنه قوله تعالى : ( فمن لم يطعمه ) ومصدر هذا الفعل الطعم -  
بفتح الطاء - فأما الطعم ، بالضم ، فهو اسم للمطعم .

الإعراب : « آليت » آلى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر ، وتاء التكم  
أو المخاطب فاعله مبنى على الضم أو الفتح فى محل رفع « حب » منصوب على نزع  
الخاص ، وأصل الكلام : آليت على حب العراق ، وحب مضاف و« العراق » مضاف =

= إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأطعم  
الآتي «أطعمه» أطمع : فعل مضارع منفي بلا محذوفة ، مرفوع لتجرده من الناصب  
والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ،  
وضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبنى على الضم في محل نصب «والحب»  
الواو واو الحال ، الحب : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «يأكله»  
يأكل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة ، وضمير الغائب العائد على حب العراق مفعول به مبنى على الضم في محل  
نصب «في القرية» جار ومجرور متعلق بيأكل «السوس» فاعل يأكل ، وجملة  
الفعل المضارع الذي هو يأكل وفاعله في محل رفع خبر للبتداء الذي هو الحب ، والرباط  
هو الضمير الواقع مفعولا به ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «آليت حب العراق» حيث حذف حرف الجر الذي كان  
يتعدى به الفعل الذي هو «آلى» ثم لم يبق الاسم الذي كان مجرورا بهذا الحرف على  
ما كان قبل حذف الجار ، كما أبقاه الفرزدق في قوله «أشارت كليب» بل نصب ذلك  
الاسم الذي كان مجرورا كما نصبه ساعدة بن جؤبة صاحب الشاهد السابق في قوله  
«كما غسل الطريق» .

وهذا النصب ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر خاصة ، وهو - مع كونه من  
ضرورات الشعر - أكثر وروداً في شعر العرب من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف  
حرف الجر ، من قبل أن حذف الجار عامل ضعيف بسبب كونه مختصاً بنوع واحد من  
أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف ،  
ونظيره الجازم لما كان عاملاً ضعيفاً لاختصاصه بالفعل لم يقو على العمل وهو محذوف ،  
والأصل آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ، حذف حرف الجر - وهو «على»  
الذي قدرناه - ثم نصب الاسم الذي كان مجرورا به .

فإن قلت : فلماذا لا تجعل الكلام من باب الاشتغال ، ويكون قوله «حب العراق»  
منصوباً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام على هذا : آليت لا أطعم  
حب العراق لا أطعمه ، وكيف حملت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم =

(٣) وقياسي ، وذلك في أن وأن وكى<sup>(١)</sup>، نحو ( شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ )<sup>(٢)</sup>، ونحو ( أَوْعَجَّيْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ )<sup>(٣)</sup>، ونحو ( كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً )<sup>(٤)</sup>، أى بأنه ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا ، وذلك إذا قَدَّرْتَ « كى » مصدريةً ، وأهل النحويون هنا ذكر « كى » ، واشترط ابن مالك في أن وأن أمنَ اللبس ؛ فَمَنَعَ الحذف في نحو « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ » أو « عَنْ أَنْ تَفْعَلَ » لإشكال المراد بعد الحذف ، وَيُشْكَلُ

= بإيصال الفعل إليه ولم تحمله على الذى ذكرت ، مع أن الحذف والإيصال باب سماعي وذلك الذى أقوله باب قياسي ؟

فالجواب عن ذلك : أن قوله « أطعمه » واقع في جواب قسم ، وهو منفي بلا على ما قدرت لك ، وجواب القسم المنفي بلا لا يعمل فيما قبله ؛ فلا يفسر عاملا على قاعدة أن كل مالا يعمل لا يفسر عاملا ، وهى أساس في عامة فروع باب الاشتغال .

(١) هذا الذى ذهب إليه ابن هشام — من أن محل أن المشدودة وأن المصدرية بعد حذف حرف الجر نصب — هو مذهب الخليل بن أحمد ، وذهب سيويه إلى جوازه ، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جرا ، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل وعن سيويه .

وهل يقاس على « أن » و « أن » غيرها ؟ والجواب أن الذى يرجعه النحاة هو أنه لا يقاس غيرها عليهما ، فلا تقول « برئت السكين القلم » على أن الأصل برئت بالسكين القلم ، وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز القياس عليهما بشرط أمس اللبس ، واستدل بورود مثل ذلك في قول الشاعر :

\* وَأَخْنِي الَّذِي لَوْلَا الْأَمْسَى لَقَضَانِي \*

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٧ من سورة الحشر .

عليه ( وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْفَكُوا عَنْهُمْ )<sup>(١)</sup>، فحذف الحرف مع أن النّفَسَينِ  
اختلفوا في المراد .

\*\*\*

فصل : ابعض المفاعيل الأصالة في التقديم على بعض : إما بكونه مبتدأ  
في الأصل ، أو فاعلا في المعنى ، أو مُسَرَّحًا لفظاً أو تقديرًا<sup>(٢)</sup> ، والآخر مقيد  
لفظاً أو تقديرًا ، وذلك كـ « زيدا » في « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » و « أُعْطِيتُ  
زَيْدًا دِرْهَمًا » و « اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ »<sup>(٣)</sup> ، أو « مِنْ الْقَوْمِ » .  
ثم قد يجب الأصل ، كما إذا خِيفَ اللَّبَسُ<sup>(٤)</sup> ، كـ « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا »  
أو كان الثاني محصوراً ، كـ « مَا أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا » أو ظاهراً والأول  
ضميرٌ ، نحو ( إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ )<sup>(٥)</sup> .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) مسرحاً : أى غير مقيد بحرف من حروف الجر .

(٣) من ذلك قوله تعالى : ( واختار موسى قومه سبعين رجلاً ) وقول الفرزدق همام

ابن غالب :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازِعُ

(٤) تعين في المثال الأول أن يكون المقدم هو المفعول الأول لأن كل واحد من  
المفعولين يصح أن يكون آخذاً كما يصح أن يكون مأخوذاً ، فدفعاً لالتباس الآخذ  
بالمأخوذ التزموا تقديم الأول ، وفي المثال الثاني لما كان المحصور يجب أن يكون متأخراً  
وكان القصد أن يكون المفعول الثاني محصوراً فقد وجب تقديم الأول ، وفي المثال  
الثالث لما كان المفعول الأول ضميراً وكان الأصل أنه متى أمكن المجيء بالضمير متصلاً  
لا يعدل إلى انفصاله إلا في مسائل معدودة وليس هذا منها أوجبنا تقديم المفعول الأول  
لنأتي به متصلاً .

(٥) من الآية ١ من سورة الكوثر .

وقد يمتنع كما إذا اتَّصَلَ الأولُ بضمير الثانى<sup>(١)</sup>، كـ «أُعْطِيتُ الْمَالَ مَالِكُهُ» أو كان محصوراً، كـ «مَا أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا» أو مضمراً والأول ظاهر، كـ «الدَّرْهَمَ أُعْطِيتُهُ زَيْدًا».

\*\*\*

فصل : يجوز حذفُ المفعول لغرض : إما لفظي كمتناسُبِ الفواصل في نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)<sup>(٢)</sup>، ونحو (إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّمَن يَخْشَى)<sup>(٣)</sup>، وكالإيجاز في نحو (فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا)<sup>(٤)</sup>.

وإما معنوي كاحتقاره في نحو (كَتَبَ اللَّهُ لِلْأَعْدَاءِ)<sup>(٥)</sup>، أى : الكافرين ، أو لاستهجانهم كقول عائشة رضى الله عنها : «مَا رَأَى مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ» أى : العورة.

وقد يمتنع حذفه ، كأن يكون محصوراً ، نحو «إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا» ،

(١) إنما وجب في النوع الأول أن يتقدم المفعول الثانى لأنك لو أخرته على ما هو الأصل قللت «أعطيت مالكة المال» لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز ، وأما النوعان الثانى والثالث فقد وجب تقديم المفعول الثانى فيهما على للمفعول الأول لئلا ما قلناه في النوعين الثانى والثالث في صور تقديم المفعول الأول وجوباً .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة طه .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٢١ من سورة المجادلة .



أو جواباً كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » جواباً لمن قال : « مَنْ ضَرَبْتُ » ؟<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : وقد يُحذفُ ناصبهُ إنْ عِلِمَ ، كقولك لمن سَدَّدَ سهماً « الْقِرِطَاسَ »  
ولمن تَأَهَّبَ لِسَفَرٍ « مَكَّةَ » ولمن قال : مَنْ أَضْرِبُ « شَرَّ النَّاسِ » بإضمار :  
تَضِيب ، وتُرِيد ، وَأَضْرِب .

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » والنداء ،  
كـ « يَا عَبْدَ اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> ، وفي الأمثال نحو « السِّكَّالَبَ عَلَى الْبَقْرِ » أى :  
أَرْسِلْ ، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو ( انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ )<sup>(٣)</sup> أى : وَأَتُوا ،  
وفي التحذير بإيَّاك وأخواتها نحو « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » أى : إِيَّاكَ بَاعِذْ وَاحْذَرْ  
الْأَسَدَ ، وفي التحذير بغيرها بشرط عطفٍ أو تكرار ، نحو « رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ »

(١) بقى أنه قد يجب حذف المفعول ولا يجوز ذكره ، وذلك كما في باب التنازع  
إذا أعملت ثانی العاملين في الاسم المتنازع فيه وكان الأول يحتاج إلى منصوب نحو أن  
تقول « ضربت وضربني زيد » إذ لو أعملت العامل الأول في ضمير الاسم المتنازع فيه  
لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة .

(٢) وإنما وجب حذف العامل في الاسم المتقدم في باب الاشتغال لأن العامل  
المتأخر مفسر له ، ولا يجمع في الكلام بين المفسر والمفسر له ، ووجب الحذف في باب  
النداء لأن « يا » عوض عن الفعل ، ولا يجمع بين العوض والمعوّض منه .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء ، وإنما وجب حذف العامل في الأمثال  
الواردة عن العرب بالحذف لأن ذكر العامل بغير المثل عما تكلم به العرب ، والأمثال  
لا تغير ، لأن الغرض من ذكرها في كلام ما تشبيه مضرها بموردها ، فلزم أن يلتزم  
فيها أصله ، ومن أمثلتها قولهم « كلّهما وتمرا » عند من رواه هكذا ، وما جرى  
مجرى الأمثال يأخذ حكمها كآلية الكريمة .

أى : باعد واحذر ، ونحو « الأسدَ الأسدَ » وفي الإغراء بشرط أحدهما نحو « المروءة والنجدة » ، ونحو « السَّلاحَ السَّلاحَ » بتقدير ألزم .

\*\*\*

هذا باب التنازع في العمل

وَيُسَمَّى أَيْضاً باب الإعمال .

وحقيقته : أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو أَسْمان يُشَبَّهانِهما ، أو فعلٌ متصرف واسمٌ يُشَبَّهه ، ويتأخَّرَ عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى <sup>(١)</sup> .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في العاملين المتنازعين شروط عامة ، وهي ثلاثة شروط عند جبهة النحاة :

الشرط الأول : أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن تقول « قام قعد أخوك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .

ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء :

الرابط الأول : عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف نحو أن تقول : « قام وقعد أخوك » .

الرابط الثاني : كون أولهما عاملاً في ثانيهما نحو قوله تعالى : ( وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً ) المعمولان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو ( أن لن يبعث الله أحداً ) و ( كما ظننتم ) معمول لظنوا لأن الجار والمجرور صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا ، والتقدير : ظنوا ظناً مماثلاً لظننكم أن لن يبعث الله أحداً .

الرابط الثالث : أن يكون ثاني العاملين جواباً للأول ، نحو قوله تعالى : ( آتوني أفرغ عليه قطراً ) ونحو قوله سبحانه : ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) .

وأوجب الجرمي الال تباط بالعطف ليس غير .

=

= الشرط الثاني : أن يكون العاملان متقدمين على المعمول ، فليس من التنازع عند جهرة النحاة نحو قولك « زيد قام وقعد » ولا نحو قولك « زيدا لقيت وأكرمت » لتقدم المعمول في هذين المثالين ، وليس من التنازع عندهم نحو قولك : « قعد زيد . وتكلم بخير » ولا نحو قولك : « لقيت زيدا وأكرمت » لتوسط المعمول بين العاملين بل إن تقدم المعمول على العاملين جميعاً فإما أن يكون هذا المعمول مرفوعاً كاللثال الأول من مثالي التقدم ، وإما أن يكون منصوباً كاللثال الثاني من المثالين ، فإن كان للمعمول مرفوعاً فلا عمل لواحد من العاملين فيه ، بل كل واحد من العاملين عامل في ضميره ، وإن كان المعمول منصوباً فالعامل فيه أول العاملين ، والعامل الثاني إما أن يكون عاملاً في ضميره وإما ألا يكون له معمول أصلاً ، وإن توسط المعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق عليه منهما ، وللعامل المتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور .

الشرط الثالث : أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك للمعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى ، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَجَاةَ بَبْقَلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَا حِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ

لأنه ليس كل واحد من « أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « اللاحقون » إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدهما في لفظ « اللاحقون » ويعمل الآخر في ضميره ، فكان يقوله على إعمال الأول في اللفظ والإضمار في الثاني « أتاك أتوك اللاحقون » وعلى إعمال الثاني في اللفظ والإضمار في الأول « أتوك أتاك اللاحقون » فلما لم يقل إحدى العبارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعمول وإنما وجه الأول وحده وآتى بالثاني توكيداً للفظ الأول .

ويخرج بهذا الشرط أيضاً نحو قول امرئ القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعَى لِأَذْنِي مَعِيشَةٍ كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

العاملان هما كفاني ولم أطلب ، والمعمول هو « قليل من المال » ولا يصح أن يكونا موجّهين إلى ذلك المعمول، إذ لو توجهوا جميعاً إليه لصار حاصل المعنى « كفاني » =

= قليل من المال ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت :

ولكنما أَسْعَى لِجَبْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يَدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

واصفة المعنى يلزم أن يكون « كفى » وحده هو الوجه إلى « قليل من المال » ويكون لقوله « ولم أطلب » معمول محذوف يرشد إليه مجموع الكلام ، والتقدير على ذلك : لو كان سعيي لأدنى معيشة كفاي قليل من المال ولم أطلب الملك ، وهذا معنى مستقيم تام الاستقامة لا يعارض بعضه بعضاً ولا يعارض ما بعده من كلامه .  
هذه هي الشروط العامة التي يشترطها جمهور النحاة في كل عاملين في باب التنازع .  
وبلغض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صغراً عن ذكرها لكلا نزيل عليك .

ثم اعلم ثانياً أن العاملين إما أن يكونا فعلين نحو قوله تعالى : ( آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ) وإما أن يكونا وصفين إما اسمي فاعلين نحو قول الشاعر :

عُهِدَتْ مُفِيثًا مُفْنِيًا مَنْ أَجْرَتْهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْثِلًا

وإما اسمي مفعولين نحو قول كثير عزة ، وتنازع فيه ابن مالك كما سيأتي في كلام المؤلف :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْفَى غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمَهَا

وإما أن يكون العاملان مصدرين نحو قولك « عجبت من جبك وتقديرك زيدا » .

وإما أن يكونا اسمي تفضيل نحو قولك « زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم » .

وإما أن يكونا صفتين مشبهتين نحو « زيد جميل ونظيف ظاهره » .

وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل نحو قوله تعالى : ( هاؤم اقراوا

كتابه ) أو أحدهما فعل والآخر مصدر نحو قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمَفِيرَةِ أَنَّنِي لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث المعنى كل من قوله « لقيت »

=

وهو فعل ، والضرب وهو مصدر .

مثالُ الفعلين (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) <sup>(١)</sup>، ومثال الاسمين قوله :

٢٣٨ — \* عَهِدْتُ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجْرَتَهُ \* \*

= ويشترط في الفعل - زيادة على الشروط العامة التي قدمنا ذكرها - أن يكون متصرفا ، فلا يجوز أن يكون جامدا كعسى وليس ، وفعل التعجب ، ونعم وبئس ، وفي هذا خلاف لبعض النحويين ، وحكى المؤلف خلافا في فعل التعجب .

ويشترط في غير الفعل: أن يكون مشابها للفعل في العمل ، فلا يجوز أن يكون وصفا غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي .

وعلم مما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وفعل ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ، ولا بين اسمين غير عاملين ، وهلم جرا وسيدكر المؤلف هذا .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

٢٣٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاءَكَ مَوْتِلًا \* \*

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو

لواحق تتصل به .

اللغة : « عهدت » بالبناء للمجهول — أى عهدك الناس على هذه الصفة : أى علموك « مغيثا » اسم فاعل من الإغاثة ، و « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء « أجرته » كنت له جارا ، والعرب تقول « فلان جار فلان » تريد أنه يحميه من الأعداء ومن فوازل الدهر « فناءك » بكسر الفاء ، بزنة الكتاب — ساحة الدار ، ومن ذلك قولهم « أفناء الناس يهرعون إلى فئائه ، ويكرعون في إنائه » يريدون أنه كريم حامى الدمار « مويلا » المويّل : اسم المسكان من قولهم « وأل إليه يثل » مثل وعد يعد — إذا لجأ إليه .

الإعراب : « عهدت » عهد : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « مغيثا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « مغنيا » حال ثان من =

ومثالُ الْمُخْتَلِفِينَ (هَآؤُمْ أَقْرَأُ كِتَابِيهِ) <sup>(١)</sup>.

وقد تَنَازَعَ ثلاثةٌ ، وقد يكون التنازعُ فيه متعدداً ، وفي الحديث :  
« تَسْبِحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دَبَرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » فتنازع  
ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ <sup>(٢)</sup>.

= نائب الفاعل ، وفي كل واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو « من »  
اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، وقد أعمل فيه الثاني منهما فهو مفعول به  
لقوله مغنياً ، مبنى على السكون في محل نصب « أجرته » أجار : فعل ماض ، وتاء  
المخاطب فاعله ، وهاء الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله  
لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف  
نفي وجزم وقلب « آتخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على  
السكون لا محل له من الإعراب « فناءك » فناء : مفعول أول لآتخذ ، منصوب بالفتحة  
الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر  
« موثلاً » مفعول ثان لآتخذ منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مغنياً مغنياً من أجرته » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان ،  
أولهما قوله « مغنياً » وثانيهما قوله « مغنياً » وتأخر عنهما معمول واحد ، وهو قوله  
« من أجرته » وهذان العاملان المتقدمان اسمان يشبهان الفعل ؛ لأن كل واحد منهما  
اسم فاعل على ما علمت في لغة البيت ، وكل واحد منهما صالح للعمل في ذلك المعمول  
للتأخر ، وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله ، وكل منهما يطلب قوله « من أجرته »  
مفعولاً ، وقد أعمل الثاني أقربيه . وأعمل الأول في ضميره ، ثم حذف هذا الضمير ،  
ولو أظهره لقال « عهدت مغنيته مغنياً من أجرته » وحذف هذا الضمير - على التقدير  
الذي ذكرناه - واجب لأن في ذكره إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة من غير  
ضرورة ، ولو أنه أعمل الأول لوجب أن يقول « عهدت مغنيته مغنيته من أجرته » .

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

=

(٢) يستبطن من تمثيل المؤلف بهذا الحديث أمران :

الأول : أن التنازع فيه قد يكون ظرفاً وقد يكون مفعولاً مطلقاً ، وذلك لأن « دبر كل صلاة » ظرف ، و « ثلاثاً وثلاثين » مفعول مطلق مبين للعدد ، وظاهر إطلاق المؤلف أن التنازع يكون في جميع المفعولات ، لكن قال ابن الحجاز : إن التنازع لا يقع في المفعول له ولا في الحال ولا في التمييز ، ويجوز في المفعول معه ، تقول « قمت وسرت وزبدا » على أنك أعملت العامل الثاني ، فإن أعملت الأول قلت « قمت وسرت وإياه وزيدا » .

الأمر الثاني : أنه إذا تنازع أكثر من عامين أعملت الأخير منها كما في الحديث ، فقد أعمل محمدون في لفظ الممولين ، وأعمل العامل الأول والعامل الثاني في ضميريهما وحذف الضميرين لكونهما فضلتين ، ولو أعمل الأول لأعمل الثاني والثالث في ضميريهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول « تسبحون » ، وتحمدون الله فيه إياه ، وتسكبرون الله فيه إياه » ولو أعمل الثاني لأعمل الأول في ضميريهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضلة ، وكان يعمل الثالث في الضميرين ولم يحذفهما فكان يقول « تسبحون وتحمدون ، وتسكبرون الله فيه إياه » فلما لم يقل إحدى العبارتين استدللنا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولاً .

وهل يجوز في تنازع أكثر من عاملين إعمال الأول والثاني والثالث أو يتعين إعمال الثالث ؟ والجواب عن ذلك أن ابن خروف زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير ويلغون ما عداه ، وواقفه ابن مالك على هذه الدعوى ، ولكن أثبت الرواة ردوا ذلك وقالوا : إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضمير فيما عداه ، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهْ فَاشْكُرْ لَهُ

أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَائِلَهُ

فهنا ثلاثة عوامل — وهي : كساك ، ولم تستكس ، واشكرن — وقد أعمل أولها فرفع الأخ به ، وأضمر في الثاني والثالث ، وأظهر هذا الضمير لأنه لا يترتب على إظهاره محذور على ما هو قاعدة الباب .

وقد علم مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا بين جامد وغيره<sup>(١)</sup> ، وعن المبرد إجازته في فِعْلِي التعجب ، نحو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » ، و « أَحْسَنَ بِهِ وَأَجْمَلَ بِعَمْرٍو »<sup>(٢)</sup> ، ولا في معمول متقدم ، نحو « أَيَّهْمُ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ » ، أو « شَتْمَتَهُ » خلافاً لبعضهم<sup>(٣)</sup> ، ولا في معمول متوسط نحو « ضَرَبْتَ زَيْدًا وَأَكْرَمْتَ » خلافاً للفارسي ، ولا في نحو :

(١) السر في أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله ؛ لأن العامل الأول مفصول من للمعول للفظ به بالعامل الثاني ، والعامل الجامد ضعيف فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله ، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العامل الثاني في لفظ للمعول لأنه هو المتصل به ، ولكنهم بهذا ضيعوا أساس الباب ، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلط أحدهما لا يعينه على للمعول لعمل فيه - فخرج المثال عن أن يكون من باب التنازع .

(٢) مثل المؤلف لقالة المبرد بمنالين للإشارة إلى أنه يجوز التنازع في فعلِي التعجب سواء أكانا بلفظ الماضي أم كانا بلفظ الأمر ، فالمثال الأول - وهو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » لما كان على صورة الماضي ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ للمعول وأعمل الفعل الأول في ضميره ثم حذفه لكونه فضلة ولا ضرورة لإضماره ، والمثال الثاني لما كان الفعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضياً عند التحقيق ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ للمعول وأعمل الفعل الأول في ضميره وذكر هذا الضمير لكونه فاعلاً ، والفاعل لا يجوز حذفه ؛ فيغتر لأجله الإضمار قبل الذكر ، وأنت خير أن الجمهور لا يميز ذلك للغة التي ذكرناها في عدم جواز التنازع بين الجامدين .

(٣) قد ذكرنا ذلك عند كلامنا على شروط العاملين المتنازعين ، وبيننا رأى الجمهور في إعراب المثال الذي تقدم فيه للمعول على العاملين ، وفي المثال الذي توسط فيه للمعول بين العاملين الذي خالف فيه أبو على الفارسي .



• قَهِنَهَاتَ هَيَهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ • — ٢٢٩

٢٢٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ،

وعجزه قوله :

• وَهَيَهَاتَ خَلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ •

اللفظة : « هيات » اسم فعل ماض مضاه بعد ، و « العقيق » اسم موضع بعينه ، و « الخل » - بكسر الخاء - بمعنى الخليل ، ونظيره الإلف والأليف ، والخذن والخذين ، والحب والحبيب ، والشبه والشبيه ، والمثل والمثيل ، والود والوديد ، و « نواصله » مضارع من المواصل والموصال .

الإعراب : « هيات » اسم فعل ماض بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « هيات » توكيد للأول « العقيق » فاعل هيات الأول ، وأما هيات الثاني فلا فاعل له ، لأنه إنما أتى به لتقوية معنى البعد للسند إلى العقيق ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في بيان الشاهد في البيت « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول « وهيات » الواو حرف عطف ، هيات : اسم فعل ماض بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « خل » فاعل هيات الأخير مرفوع بالضممة الظاهرة « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به .

الشاهد فيه : قوله « هيات هيات العقيق » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وهما اسماء فعلين ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله « العقيق » ومع أن كل واحد من العاملين المتقدمين صالح للعمل في المعمول للتأخر فإن العمل للأول منهما ، وليس للثاني عمل فيه ، وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون المعمول للتأخر مطلوباً لكل واحد من العاملين المتقدمين من جهة المعنى ، وأنت إذا تأملت في هذه العبارة وجدت أن المعمول المتأخر - وهو قوله « العقيق » - مطلوباً من حيث المعنى للعامل الأول من العاملين المتقدمين ، وأن العامل الثاني لم يؤت به في الكلام إلا لمجرد التقوية لمعنى العامل الأول وتوكيده ، فكأنه قد قال : بعد العقيق بعداً لا مزيد عليه . = ( ١٣ — أوضح المسالك ٢ )

خلافًا له ولا جُرْجَانِي ؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول ، وأما الثاني فلم يُوْتَ به للإسناد ، بل لمجرد التقوية ، فلا فاعل له ، ولهذا قال :

٢٤٠ — \* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ \*

= وبيان ذلك أنك إذا قلت « قام زيد » دل ذلك الكلام على حدوث القيام من زيد في الزمن الماضي ، ثم تارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فقط فتقول « قام قام زيد » ردا على من تردد أو أنكر القيام ، وتارة تريد أن تؤكد كون القيام المعلوم واقعاً من زيد فتقول « قام زيد زيد » ردا على من تردد أو أنكر نسبة المعترف بمحصله — وهو القيام — إلى زيد ، وتارة تريد أن تؤكد حدوث القيام في الزمن الماضي من زيد وهو مضمون الجملة فتقول « قام زيد قام زيد » ردا على من أنكر أو تردد في هذا المضمون ، وظاهر لك من هذا الكلام أنك حين قلت « قام قام زيد » لم تأت بquam الثاني لتسند به إلى زيد المذكور في الكلام ولا إلى ضمير مستتر يعود إليه ، وإلا كان الكلام من المهيح الثالث ، وإنما أنيت به لتؤكد المعنى الذي يدل عليه قام ؛ لأنك إنما أردت الرد على مخاطب لك أنكر قيامه أو تردد فيه ، وههنا نجد الأمر كذلك ، فكأن الشاعر استشعر إنكاراً من منكر أو تردداً من متردد في بعد هذا المكان الذي يقيم فيه أحباؤه ؛ فأنى بهيات الثاني ليؤكد المعنى الذي يدل عليه الأول وهو البعد ، فافهم هذا ، والله يرشدك ويتولاك .

٢٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أو لواحق تتصل به .

المعنى : الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فارا من قوم ، فنظر خلفه فوجدهم في أثره ، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف فخاطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك ، هذا إن قرأته بكسر الكاف في « أتاك » أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف ، وفي البيت على هذا الالتفات على ما هو مذهب السكاكي الذي لا يشترط في تحقيق معنى الالتفات تقدم تعبير على خلاف ما فيه الالتفات ، =

ولو كان من التنازع لقال : « أَتَاكَ أَتَوَكَ » أو « أَتَوَكَ أَتَاكَ » ،  
ولا في نحو :

— ٢٤١ — \* وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمُهَا \*

بل « غَرِيْمُهَا » مبتدأ ، و « مَمْطُولٌ » و « مُعْنَى » خَبَرَانِ ، أو « مَمْطُولٌ »  
خبر ، و « مُعْنَى » صفة له ، أو حال من ضميره .

= وذلك لأن مقتضى الظاهر أن يحدث عن نفسه فيقول : « أَنَا نِي أَتَانِي  
اللاحقون » .

ويروى « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » على إضافة الوصف لضمير الخطاب .

الإعراب : « أَتَاكَ » أتى : فعل ماض ، وكاف الخطاب مفعول به مبنى على  
الكسر أو على الفتح في محل نصب « أَتَاكَ » تأكيد للأول من باب تأكيد الفعل  
بالفعل ، وإنما أتى بضمير الخطاب ليوافق الأول ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثاني في  
الكاف « اللاحقون » فاعل أتى الأول ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع  
مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « احبس » فعل أمر مبني على  
السكون لا محل له من الإعراب . وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » تأكيد للفعل الأول .

الشاهد فيه : قوله « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » فإن هذا التركيب يدل على أنه ليس من  
باب التنازع ، بل العامل الثاني قد أتى به لمجرد تقوية العامل الأول وتأكيده ؛ فهو  
من باب تأكيد الفعل بالفعل ؛ وبيان ذلك أنه لو كان من باب التنازع لكان مما  
لا بد منه أن يعمل أحد العاملين في لفظ المفعول ويعمل الآخر في ضميره ؛ فلو أعمل العامل  
الأول في لفظه لقال : « أَتَاكَ أَتَوَكَ اللاحقون » ولو أعمل العامل الثاني في لفظه  
لقال : « أَتَوَكَ أَتَاكَ اللاحقون » لكنه لم يقل واحدا من هذين التركيبين ؛ فدل على  
أنه لم يجره على منهج التنازع ، فيكون قوله « هَيَا هَيَا العقيق » جاريا على هذا  
النحو أيضاً .

— ٢٤١ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، وما

ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

=

\* قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ \*

اللمعة : « محطول » اسم مفعول من قولهم : مطل المدين ، إذا سوف في قضاء الدين ولم يؤده ، و « معنى » اسم مفعول من قولهم : عناه الأمر يعنيه - بتضعيف عين الفعل وهي النون - إذا شق عليه وسبب له العناء .

الإعراب : « قضى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « كل » فاعل قضى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالباء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « دين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فوقى » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وفي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ذى دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « محطول » خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدم ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبريه التقديمين عليه في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو عزة ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب حال ، وفيه وجوه أخرى من الإعراب ستعرفها في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله : « وعزة محطول معنى غريمها » فإن ظاهره أنه قد تقدم فيه عاملان أولهما قوله محطول وثانيهما قوله معنى ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله غريمها ، وأن كل واحد من هذين العاملين يطلب ذلك المفعول المتأخر على أنه نائب فاعل له ، ولكن هذا الظاهر غير مرضى عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ؛ لأن من شرط التنازع عنده ألا يكون التنازع فيه سبباً مرفوعاً ، ألا يكون سبباً أصلاً ، أو يكون سبباً غير مرفوع ، وأنت لو جعلت الكلام من باب التنازع كان التنازع فيه - وهو غريمها - سبباً لكونه اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عزة ، وهو مرفوع لأنه يعرب نائب فاعل حينئذ .

. . . . .

= والذي دعا ابن مالك إلى أن يعتبر ما في هذا البيت ونحوه ليس من باب التنازع هو أنه لو كان من باب التنازع لكان قوله « عزة » مبتدأ وقوله « ممطول » خبر أول ، و « معنى » خبر ثان ، وهذان الخبران هما العاملان للتنازعان ، وقوله « غريمها » هو المعمول للتنازع فيه ، وهو مرفوع بأحد العاملين ، والعامل الآخر رافع لضمير الغريم ، وقد علمت أنه خبر عن المبتدأ الذي هو عزة ، وإذا كان رافعاً لضمير الغريم لا يكون مرتبطاً بالمبتدأ ، فكان يجب أن يبرز الضمير؛ لأن الخبر إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير الذي أصله أن يكون مستترا فيه - على ما هو مذهب البصريين كما تقدم مشروحا في باب المبتدأ والخبر - فكان يجب أن يقول : عزة ممطول هو معنى غريمها ، أو يقول : عزة ممطول معنى هو غريمها .

ولهذا خرج ابن مالك هذا البيت على عدة تخریجات كل واحد منها يخرج عنه باب التنازع .

الأول: أن يكون « ممطول » خبراً مقدماً ، و « معنى » خبراً ثانياً مقدماً ، و « غريمها » مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر المبتدأ السابق الذي هو عزة ، وهذا هو الذي أعربنا عليه البيت؛ فالاسمان المتقدمان ليسا عاملين؛ لأنهما خبران ، والمؤخر ليس معمولاً لأنه مبتدأ ، وأنت تعلم أن الخبر ليس عاملاً في المبتدأ عند جبهة النعاة ، بل الاسم المتأخر هو العامل في الاسمين ، كما هو الراجع من أن المبتدأ عامل الرفع في الخبر .

الثاني : أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « ممطول » خبره ، و « معنى » حال من غريمها ، و « غريمها » نائب فاعل لمطول ، فلم يتقدم في الكلام عاملان ، بل المقدم الطالب للتأخر عامل واحد هو ممطول .

الثالث : أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « ممطول » خبره ، و « معنى » صفة لمطول ، و « غريمها » نائب فاعل لمطول ؛ فالتقدم الطالب للتأخر أيضاً - على هذا التوجيه - عامل واحد هو ممطول ، فليس من باب التنازع .

لكن هذا الذي ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم ، أما أولاً فلأنه أجاز التنازع في السببي المنصوب ، ومن أمثله قولك « زيد ضربت وأكرمت أخاه » وهذا المثال =

ولا يتمتع التنازع في نحو « زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ » لأن السببي منصوب .

\*\*\*

فصل : إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق ، واختار الكوفيون الأولَ سَبْقِهِ ، والبصريون الأخيرَ لِقُرْبِهِ <sup>(١)</sup> .

فإن أَعْمَلْنَا الأولَ في التَّنَازُعِ فيه أَعْمَلْنَا الأخيرَ في ضميره ، نحو « قَامَ وَقَعْدًا — أَوْ وَضَرَ بَتُّهُمَا ، أَوْ وَمَرَرْتُ بِهِمَا — أَخَوَاكَ » ، وبعضهم يُجَيِّزُ حذف غير المرفوع ؛ لأنه فَضْلَةٌ ، كقوله :

== يأتي فيه ما قاله في بيت كثير ، فتجوز هذا ومنع ذلك من التحكم ، وأما ثانياً فلأنه يجوز أن يكون « غريمها » مرفوعاً بالعاملين جميعاً على ما هو مذهب القراء ، ويجوز أن يكون أحد الوصفين رافعاً للغريم والثاني رافعاً لضميره كما يقول البصريون ، ولكنه لم يبرز الضمير لظهور للراد ، وفي هذا القدر كفاية .

(١) لقد تأملنا فيما حملوه على التنازع من آيات القرآن الكريم فوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المفعول ، وكذلك ما ذكروه من الحديث النبوي ، وتأمل قوله تعالى : ( هاؤم اقرءوا كتابيه ) فإنك لو طبقت قواعد هذا الباب على هذه الآية الكريمة أيقنت أن العامل في ( كتابيه ) هو اقرءوا ، إذ لو كان العامل هو ( هاؤم ) لكان يتعين ذكر الضمير مع ( اقرءوا ) فكان يقال : هاؤم اقرءوه كتابيه لأن الضمير لا يحذف من العامل الثاني إذا أعملت الأول في لفظ المفعول ، سواء أكان هذا الضمير عمدة أم كان فضلة ، أما لو أعملنا العامل الثاني في الآية الكريمة فإن العامل الأول يعمل في ضمير المفعول ثم يحذف هذا الضمير لكونه فضلة ، وذلك ما جرت الآية الكريمة عليه ، ثم تأمل قوله تعالى : ( آتوني أفرغ عليه قطرا ) تجدها جرت على إعمال العامل الثاني في لفظ المفعول ، ولو جرت على إعمال العامل الأول لقلد آتوني أفرغه عليه قطرا ، ولا شك أن اتباع أسلوب القرآن الكريم الذي هو أفصح كلام وأرق أسلوب أولى وأحرى .

٢٤٢ - بِعْكَاطٍ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ أَمْحُوا شِعَاعَهُ  
 وإنّا أنّ في حذفِهِ تَهْنِئَةً الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعُهُ عَنْهُ ، والبيت ضرورة .  
 وإن أَعْمَلْنَا الثاني ، فإن احتاج الأولُ لمرفوع فالبصريون يُضْمِرُونَهُ ،  
 لامتناع حذف المُدَّة ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب

٢٤٢ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام عائكة بنت عبد المطلب  
 ابن هاشم .

اللمة «عكاظ» هو بضم أوله ، بزنة غراب - موضع كانت تقام فيه سوق مشهورة  
 يجتمع فيه العرب للتجارة والفاخرة «يعشى» مضارع أعشاه إذا أصابه بالعشا ،  
 وأصل العشا ضعف البصر ليلا ، والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً «شعاعه» الشعاع  
 - بضم أوله بزنة الغراب - خيوط الضوء أو بريقه ولعانه .

الإعراب : «بعسكاظ» الباء حرف جر ، وعكاظ : مجرور بالباء ، وعلامة جره  
 الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور  
 متعلق بقولها جمعوا في بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قولها :

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شِعَاعَهُ

«يعشى» فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّوة على الياء «الناظرين» مفعول به  
 ليعشى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى  
 الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب «هم» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور  
 بعده «لحوا» فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها مفسرة «شعاعه»  
 شعاع : فاعل يعشى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وشعاع مضاف وضمير الغائب  
 مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول الشاعر «يعشى . . . لحوا شعاعه» حيث أعمل العامل الأول  
 - وهو «يعشى» - في لفظ المفعول - وهو «شعاعه» فارتفع هذا المفعول على أنه  
 فاعل ، وأعمل الثاني في ضميره ؛ فنصبه على أنه مفعول به ، ثم حذفه ، ولو ذكره  
 لقال «يعشى الناظرين إذا هم لحوه شعاعه» . وهذا الحذف مما لا يجوز البصريون  
 إلا لضرورة الشعر .

نحو « رُبُّهُ رَجُلًا » و « نِعْمَ رَجُلًا » وفي الباب نحو « ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ » حكاه سيبويه ، وقال الشاعر :

٢٤٣ — \* جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ ، إِنِّي \*

٢٤٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ \*

ولم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللافة : « جفوني » ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ، والجفاء : أن تفعل بغيرك ما يسوء أو أن تترك مودته ، وتقول : جفاه يحفوه جفاء وجفوة « الأخلاء » جمع خليل ، وهو كالصديق وزناً ومعنى « جميل » هو الأمر الحسن الذي يجعل عاقبته وتحسن آخرته « مهمل » اسم فاعل فعله « أهمل فلان الأمر الفلاني » إذا لم يعأ به ولم يعطه شيئاً من عنايته ولم يلق إليه باله .

الإعراب : « جفوني » جفا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التحذر ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إنني » إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لغير » جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي ، وغير مضاف و « جميل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر « خليلي » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للجميل ، و خليل مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « مهمل » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إنني مهمل لغير جميل حاصل من خليلي .



والكسائي وهشام والشهيلي يُوجِبُونَ الحذف، تَمْشُكَ بظاهر قوله :

٢٤٤ - تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ . . . . .

= الشاهد فيه : قوله « جفوني ولم أجف الأخلاء » حيث أعمال المفعول الثاني - وهو « لم أجف » - في لفظ المفعول المتأخر - وهو « الأخلاء » فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل العامل الأول - وهو « جفوني » - في ضميره ، وهو واو الجماعة ؛ فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر ، ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب ، وقد احتمل ؛ لأن المرفوع مما لا بد للكلام منه .

٢٤٤ - هذا الشاهد من كلام علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني ، وهذا الذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

اللغة : « تعفق » أى : استتر ، و « الأرتى » شجر ، و « بذت » أى : غلبت

و « نبلهم » سهامهم ، و « كليب » جمع كلب ، مثل عبد وعبيد .

المعنى : وصف في هذا البيت بقرة وحشية أراد الصيادون اصطيادها ، فاستتر لها الصيادون في شجر عبل ضخم ليختلوها ومعهم كلابهم ، ولكن هذه البقرة غلبت هؤلاء الرجال بسرعة جريها وفاتهم ، والمقصود الأصلى تشبيه ناقته ببقرة هذا وصفها في سرعة السير والنجاء براكبها من أهوال الصحراء ومخاوفها .

الإعراب : « تعفق » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بالأرطى » جار ومجرور متعلق بتعفق « لها » جار ومجرور متعلق بتعفق أيضاً « وأرادها » الواو حرف عطف ، أراد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى البقرة الوحشية مفعول به لأراد « رجال » فاعل أراد مرفوع بالضممة الظاهرة « فبذت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعل بذ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى البقرة « نبلهم » نبل : مفعول به لبذت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونبل مضاف وضمير الصيادين مضاف إليه « وكليب » الواو حرف عطف ، كليب : معطوف على رجال الذى هو فاعل أراد مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقرأ الشيخ خالد « نبلهم » بالرفع وجعله فاعلاً =

إذ لم يقل « تَعَفَّقُوا » ولا « أَرَادُوا » .

والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعملُ لهما ، نحو « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا ، كـ « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ » .

وإن احتاج الأولُ لمنصوبٍ لفظًا أو محلاً ، فإن أوقعَ حذفه في لبسٍ أو كان العاملُ من باب « كان » أو من باب « ظَنَ » وجب إضمار المفعول مؤخرًا ، نحو « اسْتَعْمَنْتُ وَأَسْتَعَانَ عَلَى زَيْدٍ بِهِ <sup>(١)</sup> ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ

== لبذ ، وجعل « كليب » معطوفًا على النبل ، ويكون المعنى على هذا أن النبل غلبت البقرة ، وأنها وقعت فيما أَرادوه لها ، وهذا معنى غث سمج بارد بعيد كل البعد عن مقصود الشاعر ؛ لأنهم إذا غلبوها لم تكن هي ناجية سريعة العدو ، فكيف يشبه ناقته بها ؟ ! ولهذا نجد الإعراب الذي قدمناه أخرى بالقبول ، وأوفق بالمعنى المقصود ، وأدل على ما يمكن أن يكون غرض الشاعر .

الشاهد فيه : قد استشهد جماعة من النحاة - منهم السكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء من الغاربة - على أنه إذا عمل ثنائي العاملين في لفظ المفعول وأعمل الأول في ضميره ؛ وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعاً ؛ لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر ، وقد جرى في هذا البيت على هذا ؛ فقوله « رجال » فاعل بقوله « أَرادها » وحذف ضمير الرجال من « تعفق » ولو أظهره لقال « تعفقوا » وأرادها رجال » .

وهذا الذي ذكروه ليس بلازم ؛ لجواز أن يكون في « تعفق » ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى « رجال » فإن قلت : فرجال جمع ، والذي يستتر هو ضمير الواحد ، قلت : هو جمع لكنه في تأويل المفرد - إذ يقدر الضمير عائداً على ما ذكر أو على ذلك ، وهو مفرد - فصح أن يستتر ضميره .

(١) إنما وجب الإضمار مؤخرًا في هذا المثال لأننا لو لم نفعل ذلك لكانا بصدر أن نضمّر بجانب العامل الأول ، أو نحذفه بالمرّة لكونه فضلة ، ولا سبيل إلى أحد هذين الوجهين ، أما الإضمار بجانب العامل الأول كما هو نظام الباب فلا يمكن لأنه يستلزم =

صَدِيقًا إِيَّاهُ ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَاتِمًا إِيَّاهُ ، وقيل : في باب « ظن » و « كان » يضرر مقدماً ، وقيل : يظهر ، وقيل : يحذف ، وهو الصحيح ، لأنه حَذَفُ لدليل .

وإن كان العامل من غير بَابِ « كان » و « ظن » وجب حذف المنصوب ، كـ « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، وقيل : يجوز إضماره ، كقوله :  
 \* إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَرُضِيكَ صَاحِبٌ \* ٢٤٥ -

وهذا ضرورة عند الجمهور .

= الإضمار قبل التذكر من غير ضرورة ملجئة إلى ذلك ، وأما الحذف فليس يمكننا أيضاً ، لأنه لا يدرى بعد الحذف أزيد مستعان به أم مستعان عليه ، بل التبادر إلى ذهن السامع أنه مستعان عليه ، بدليل ما ذكر مع العامل الثاني ؛ فيكون الكلام مؤدياً إلى غير المراد ، وهو الإلباس الذي يمتنع على المتكلم المصير إليه ، لهذا كان الإضمار مؤخرًا متعينا .  
 ٢٤٥ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* جِهَارًا فَكُنْ فِي الْعَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، وبعده قوله :

وَأُلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانَ ذِي وُدٍّ

اللقية : « جهارا » بكسر الجيم ، بزة الكتاب - أى عيانا ومشاهدة « العيب » كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب « الود » بتثنية الواو - المودة والمحبة .

المعنى : يحض الشاعر على ألا تكنتي في مودة صديقك بأن ترضيه في حال حضوره ومشاهدته وعيانه ، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه في حال العيان وأمام الناس .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص . وتاء المخاطب اسم كان مبنى على الفتح في محل رفع « ترضيه » ترضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الفعلية العائد إلى صاحب الآتى مفعول به « ويرضيك » الواو حرف عطف ، يرضى : فعل

مسألة : إذا احتاج العاملُ المُتَهَمُ إلى ضميرٍ ، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن أسم ، وكان ذلك الأسم مخالفاً في الإفراد والتذكير أو غيرها للاسم المُقْتَسَرُ له - وهو المتنازع فيه - وجب المدولُ إلى الإظهار ، نحو « أَظُنُّ سَوَاطِنًا نَبِيَّ أَخَا الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » .

وذلك لأن الأصل « أَظُنُّ وَيُظَنِّي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » فأظن : يطلب « الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » مفعولين ، و « يظنني » يطلب « الزَّيْدَيْنِ » فاعلاً ، و « أَخَوَيْنِ » مفعولاً ؛ فَأَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ ، فَتَصَبَّأْنَا الْأَسْمَيْنِ ، وهما « الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » وأضمرنا في الثاني ضمير « الزَّيْدَيْنِ » وهو الألف ، وبقي علينا للمفعول الثاني يحتاج إلى إضماره ، وهو خبر عن ياء المتكلم ، والياء مخالفة لأخوين الذي هو مُقْتَسَرٌ للضمير الذي يُؤْتَى به ، فإن الياء للمفرد ، و « الأخوين » تثنية ، فَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ إِضْمَارِهِ مُفْرَدًا لِيُوَافِقَ الْخَبَرَ عَنْهُ ، وبين إضماره مُتَنَّى

= فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وكاف المخاطب مفعول به «صاحب» فاعل يرضيك ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فكن » الفاء واقعة في جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنت « في الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن « أحفظ » خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة « للود » جار ومجرور متعلق بأحفظ ، والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل من الإعراب. جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث أعمل العامل الثاني - وهو « يرضيك » - في لفظ الممول - وهو « صاحب » - مع إعمال العامل الأول في ضميره مذكورا ، وذلك قوله « ترضيه » مع أنه يطلبه مفعولاً ، وذكر الضمير في هذه الحال لا يكون إلا في ضرورة الشعر عند جمهرة العلماء ؛ لأن فيه عود الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تحوج إليه ؛ لأنه ليس عمدة لا بد منه في الكلام حتى تتعمل له الإظهار قبل الذكر .

ليوافق المُفسِّرَ ، وفي كل منهما محذور ، فوجب العدولُ إلى الإظهار ، فقلنا « أحمًا » فوافق الخبرَ عنه ، ولم يضره مخالفتُه لـ « أخوين » ، لأنه اسمٌ ظاهر لا يحتاج لما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا .  
ولم يظهر لي فسَادُ دَعْوَى التنازع في الأخوين ، لأن « يظنني » لا يطلبه ، لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد .  
وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين : حذفه ، وإضماره على وَفَى الخبرَ عنه .

\*\*\*

### هذا باب المفعول المطلق

أى : الذى يَصْدُقُ عليه قولنا « مفعول » صدقاً غير مُقَيَّد بالجار .  
وهو : اسم يُؤكِّد عامِلَه ، أو يُبَيِّنُ نوعه ، أو عَدَدَه<sup>(١)</sup> ، وليس خبراً

(١) أو ما المؤلف بهذا الكلام إلى أن المفعول للطلق يؤتى به فى الكلام لواحد من ثلاثة أغراض ، أولها تأكيد معنى عامله ، والثانى بيان نوع عامله ، والثالث بيان عدد مرات وقوع عامله .

فإن قلت : فهل لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صور ، أم أن مرجع ذلك إلى القرائن ؟ .

فالجواب عن هذا أن لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صوراً تخصه ، وبها يتميز عن أخويه .

فأما المؤكد فصورته أن يكون مصدراً منكرًا غير مضاف ولا موصوف ، سواء أكان عامله فعلاً نحو قولك « ضربت ضرباً » أم كان عامله وصفاً نحو قولك « أنا ضارب زيدا ضرباً » ومنه قوله تعالى : ( والذاريات ذروا ) ونحو قوله سبحانه ( والعاصفات صفا ) وقوله ( والعاصفات عصفاً ) وسواء أكان عامله من مادته كهذين التاليين ، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته نحو قولك : « تعدت جلوساً » وقولك « أنا قاعد جلوساً » .

== فإن قلت : أتم تقرر أن المصدر يدل على الحدث وحده ، وأن الفعل يدل على الحدث والزمان والذات ، والوصف يدل على الحدث والذات ، ثم أتم تقرر أن التوكيد يجب فيه اتحاد معنى المؤكد والمؤكد ، فكيف يكون المصدر توكيدا للفعل أو للوصف وللعنى ليس متحدا ؟ .

فالجواب عن ذلك أنا لا نريد أنه يبين كل معنى الفعل أو الوصف ، وإنما نريد أنه يبين أصل اللعى ويدل على حدوثه حقيقة ؛ لأنك حين تقول « ضربت زيدا » قد يفهم السامع أنك أوقعت به أذى ، فإذا أردت أن تبين له أنك ضربته على وجه الحقيقة قلت « ضربت زيدا ضربا » وكأنك قلت : أحدثت ضربا ضربا .

\*\*\*

وأما المفعول المطلق المبين لنوع عامله فله ثمان صور :  
الصورة الأولى : أن يكون المصدر مضافا ، نحو قولك « صنعت صنع الحكاء » ومنه مثال الناظم « سرت سِر ذى رشد » .  
الصورة الثانية : أن يكون المصدر مقرونا بأل الدالة على العهد أو الجنسية الدالة على السكّال ، نحو قولك « دافعت عن على الدفاع » تريد أنك دافعت عنه الدفاع المعهود بينك وبين الخاطب ، وذلك إذا كان بينك وبين الخاطب عهد في دفاع معين ، أو تريد أنك دافعت عنه الدفاع الكامل الخلق بأن ينتصف له .  
الصورة الثالثة : أن يكون المصدر موصوفا ، نحو قولك : « ضربت زيدا ضربا شديدا » .

الصورة الرابعة : أن يكون المفعول المطلق وصفاً مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « رضيت عن على أجمل الرضا » .

الصورة الخامسة : أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتا بمصدر محلى بأل ، نحو « أكرمت علياً ذلك الإكرام » .

الصورة السادسة : أن يكون المصدر نفسه دالا على نوع من أنواع عامله ، نحو قولك « سرت الحبيب » و « رجعت القهقرة » .

الصورة السابعة : أن يكون المفعول المطلق لفظ « كل » أو « بعض » مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « أحببته كل الحب » ومنه مثال الناظم « جد كل الجد » ومنه بيت المجنون وهو الشاهد ٢٤٦ الآتى .  
==

ولا حالا ، نحو « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » أو « ضَرَبَ الأمير » أو « ضَرَبَتَيْنِ »  
بخلاف نحو « ضَرَبُكَ ضَرْبُ أَلِيمٍ » ونحو ( وَلَى مُذِرًا )<sup>(١)</sup> .  
وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا .  
والمصدر : اسمُ الحدثِ الجارى على الفعل .  
وخرج بهذا القيد نحو « اغْتَسَلَ غُسْلًا » و « تَوَضَّأَ وَضُوءًا » و « أَعْطَى  
عَطَاءً » فإن هذه أسماء مصادر<sup>(٢)</sup> .

= الصورة الثامنة : أن يكون المفعول اسم آلة للعامل فيه ، نحو قولك « ضربته  
سوطًا » أو « ضربته عصا » .

\*\*\*

وأما المفعول المطلق البين للعدد فله ثلاث صور :  
الصورة الأولى : أن يكون مصدرًا مختومًا بـ « الواحدة » ، نحو قولك « ضربته  
ضربة » و « جلسته جلدة » .  
الصورة الثانية : أن يكون مصدرًا مختومًا بـ « ثنية » أو علامة جمع ، نحو قولك  
« ضربته ضربتين » أو قولك : « ضربته ضربات » ومنه مثال الناظم « سرت سرتين » .  
الصورة الثالثة : أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزًا بمصدر ، نحو قولك :  
« أشرت إليه عشر إشارات » ومنه قوله سبحانه ( فاجلدوهم ثمانين جلدة ) .  
وقد يجتمع في المفعول المطلق صورتان فيكون دالًا على ما تدل عليه كل صورة  
منهما ، فنحو « سرت سرى زيد » يدل على النوع وعلى تأكيد العامل جميعًا .  
والمصدر المؤكد لا يدل إلا على التوكيد على النحو الذى ذكرناه فى بياننا ، أما الدال  
على النوع والدال على العدد فإن كلا منهما يدل على التوكيد زيادة على ما تدل عليه  
صورته ، إلا أن النحاة نظروا إلى الصورة فأعطوه الاسم الذى تدل عليه ، ولم ينظروا  
إلى دلالة على التوكيد لأنه أمر عام يكون فيه ويكون فى غيره .

(١) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٢) اسم المصدر : اسم يدل على المعنى الذى يدل عليه المصدر - وهو الحدث -  
ولكن حروفه تنقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه ، ومن أمثله قولهم : =

وعامله إما مصدر مثله نحو ( فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا )<sup>(١)</sup> ،  
أو ما اشتق منه : من فعل نحو ( وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْلِيمًا )<sup>(٢)</sup> ، أو وصف  
نحو ( وَالصَّافَاتِ صَفًا )<sup>(٣)</sup> .

وزعم بعضُ البصريين أن الفعل أصل للوصف ، وزعم الكوفيون أن  
الفعل أصل لهما<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

= كَلَّمَهُ كلاماً ، وسلمت عليه سلاماً ، وقبلته قبلة ، وتوضأت وضوءاً ، واغتسلت غسلاً ،  
وأعطيته عطاءً ، وأجبتُه جابةً ، وأوقدت النار وقوداً ، وصليت عليه صلاةً ، وراقبته  
رقبةً ، وراعيته رعيةً ، وهو يعمل عمل المصدر ، ومن إعماله قوله عليه الصلاة  
والسلام : « من قبله الرجل امرأته الوضوء » فقبله في هذا الحديث اسم مصدر ،  
وقد أضيف إلى فاعله وهو « الرجل » ، ثم نصب المفعول به وهو قوله « امرأته »  
كما تفعل لو وضعت المصدر في موضعه فقلت « من تقبيل الرجل امرأته الوضوء » ،  
وقد مضى التمثيل بهذا الحديث في باب المفاعل ( ص ٨٤ من هذا الجزء ) وسيأتى  
مزيد بيان لهذا الكلام في باب إعمال المصدر فارتقبه .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء . (٢) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١ من سورة الصافات .

(٤) اختلف النحاة في أصل المشتقات أهو الفعل ، أم هو المصدر ، أم أن كلا من الفعل  
والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلاً للآخر ؟ ولهم في ذلك أربعة مذاهب :  
الأول مذهب نحاة الكوفة وحاصله أن الفعل أصل المشتقات كلها ، ومنها المصدر .  
وثانيها مذهب نحاة البصرة وحاصله أن المصدر أصل المشتقات كلها ، ومنها الفعل .  
وثالثها مذهب ابن طلحة وحاصله أن كلا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه  
وليس أحدهما أصلاً للآخر .

ورابعها مذهب جماعة من النحاة وحاصله أن المصدر أصل للفعل وحده ، وأن  
الفعل أصل لسائر المشتقات .

والذى يعيننا من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين . =



= فأما الكوفيون فقد ذكر كل واحد من أئمتهم دليلا على ما ذهبوا إليه ، وعماد هذه الأدلة وقطبها الذى تدور عليه أربعة أدلة :

الدليل الأول : أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل ويصح إذا صح الفعل ، وبيان ذلك أنك تقول : قام يقوم قياما ، وصام يصوم صياما ، ولاذ يلوذ لياذا ، وأل الماضى فى هذه المثل : قوم وصوم ولوذ - بفتح أولهن وثانين - فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت ألفا ، وأصل المضارع يقوم ويصوم ويلوذ - بسكون الفاء وضم العين على مثال يكتب - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فاعتلال الماضى بالقلب ، واعتلال المضارع بالنقل ، فلما اعتل الفعل اعتل المصدر ف قيل : قيام وصيام ولياذ ، والأصل قوام وصوام ولواذ ، بكسر أولهن ، فلما وقعت الواو بعد كسرة فى مصدر فعل أعل ماضيه ومضارعه قلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة التى قبلها ، وتقول : قاوم فلان فلانا قواما ، ولاوذ لواذا ، فلا يعتل المصدر لأن الفعل لم يعتل ، وإنما لم يعتل الفعل فى هذه المثل لأن الواو وإن كانت متحركة ليس ما قبلها مفتوحا ، وإذا كان الأمر كذلك كان المصدر تابعا للفعل فى الصحة والاعتلال ؛ فيكون فرعا عليه .

الدليل الثانى : أنا وجدنا الفعل يعمل فى المصدر ، فإنك إذا قلت « قعد قعدا » كان « قعدا » منصوبا بقعد ، وقد علمنا أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ، فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون المصدر فرعا عليه .

الدليل الثالث : أنا وجدنا المصدر يذكر توكيدا للفعل ، فإنك إذا قلت « ضربت ضريبا » كان « ضريبا » مؤكدا لضرب ، ولا شك أن رتبة المؤكد - بفتح الكاف - قبل رتبة المؤكد - بكسر الكاف - فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون الفعل أصلا للمصدر .

الدليل الرابع : أنا وجدنا كثيرا من الأفعال وليس لها مصادر ، خصوصا على مذهبكم معشر البصريين ، وذلك نحو عسى وليس ونعم وبئس وفعل التعجب ، فلو قلنا إن المصدر أصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروعا لا أصل لها ، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له ، فأما إذا قلنا إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولا لا فروع لها ، ولا غرابة فى ذلك .

=

= وأما البصريون فاستدلوا على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل وغيره من المشتقات بأربعة أدلة ، ونحن نلخصها لك فيما يلي :

الدليل الأول : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، بدلالة الالتزام ، والفعل يدل على زمان معين ، بدلالة المطابقة ، ويبان ذلك أن العرب لما أرادوا أن يستعملوا المصدر استشعروا صلاحيته للأزمان الثلاثة ، وأنه لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتمين لهم زمان حدوته لعدم اختصاصه بأحد الأزمنة اشتقوا له من لفظه أمثلة يختص كل مثال منها بزمان ، ولهذا كانت أمثلة كل فعل منها تختص بزمان منها ، وكما أن المطلق يكون أصلا للمقيد يكون المصدر الدال على الزمان المطلق أصلا للفعل الدال على زمان مقيد .

الدليل الثاني : أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، بدليل أن الكلام المفيد قد يتركب من الأسماء وحدها ، كقولك : « زيد قائم » فأما الفعل فلا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالاسم ، ولا يستغنى عن الاسم ، بدليل أن الكلام المفيد لا يتركب من الأفعال وحدها ، ولا شك أن ما يقوم بنفسه ويستغنى عما عداه يكون أصلا لما لا يقوم بنفسه ولا يستغنى عن غيره ، فيكون المصدر أصلا للفعل .

الدليل الثالث : أن المصدر يدل بدلالة المطابقة على شيء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل بدلالة المطابقة أيضا على شيئين وهما الحدث والزمان ، ولا شك أن الواحد قبل الاثنين ، فيكون ما دل على واحد قبل ما دل على اثنين ، فيكون المصدر قبل الفعل .

الدليل الرابع : أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لكان ينبغي أن يكون له صيغة واحدة ، وكان يجرى على سنن واحد ، كما أن المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول لما كانت مشتقات كان لكل منها صيغة واحدة ، وجرى كل واحد منها على سنن واحد ، ألسنت ترى أننا نقول : كل اسم فاعل فعله ثلاثي يكون على زنة فاعل ، وكل اسم مفعول فعله ثلاثي يكون على زنة مفعول ، وهلم جرا ، والمصدر تختلف صيغته مع استواء الأفعال في عدة الحروف ، فلما رأينا اختلاف صيغ المصادر مع اتحاد الأفعال في عدة الحروف علمنا أن الفعل ليس أصلا للمصدر .

== فأما قول الكوفيين : « إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته » فإننا لا نسلم أن الاعتلال في المصدر بسبب اعتلال الفعل ، وإنما الاعتلال لطلب المناسبة وللشاكلة في المادة الواحدة ، وكـم من صيغ أعلت لاعتلال صيغة أخرى ، وليس إحدى الصيغتين أصلاً للأخرى ، ألا ترى أن « يعد ، ويصف » قد أعلا بمحذف الواو لوقوع هذه الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ، وقد أعل « أعد ، وتعد ، ونعد » طلباً لمشاكلة « يعد » ولم يقل أحد إن « يعد » أصل لنحو « أعد ، ونعد ، وتعد » ثم ألا ترى أن « أكرم » الفعل المضارع الذي ماضيه « أكرم » قد أعل بمحذف همزة لاستتقال اجتماع همزتين في أول الكلمة إذا قلت « أكرم » وقد أعل بمحذف همزة أيضاً « بكرم ، ونكرم ، وتكرم » طلباً لمجانسة « أكرم » إذ ليس في مجيئها على الأصل ما يستكره ، ولم يقل أحد إن « أكرم » أصل ليكرم ونكرم وتكرم ، فدل ذلك وما أشبهه على أن اعتلال كلمة لمجانسة كلمة لا يدل على إن إحدى الكلمتين أصل للأخرى .

وأما قول الكوفيين : « إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون الفعل أصلاً » فكلام لا يقضى العجب منه ، فإن كون الكلمة عاملة في كلمة أخرى لا يدل على أن الكلمة العاملة أصل للكلمة المعمول فيها ، وانظر فيما نلفت نظرك إليه ، فقد عمل اسم الفاعل في المصدر نحو قوله تعالى : ( والذاريات ذروا ) وقوله سبحانه : ( والصفات صفات ) ولم يقل أحد إن اسم الفاعل أصل للمصدر ، وقد عمل اسم المفعول في المصدر نحو قولك : « أنت مطلوب طلباً شديداً » وقولك : « زيد ممدوح مدحا » ولم يقل أحد إن اسم المفعول أصل للمصدر ، وقد عمل الفعل في الأسماء الجامدة كثيراً نحو قولك : « قال رجل » وقولك : « جاء رجل » وقولك : « ركبت فرساً » ولم يقل أحد إن الفعل أصل للأسماء الجامدة التي تقع معمولة له ، وقد عملت حروف في أسماء مثل إن وأخوانها ولا النافية للجنس ، ولم يقل أحد إن الحروف أصل للأسماء ، وقد عملت حروف في أفعال مثل نواصب المضارع ومثل إن الشرطية الجازمة ، ولم يقل أحد إن هذه الحروف أصل لهذه الأفعال ؛ فالعمل له أسباب غير الأصلية والفرعية =

= وأما قولهم : « إن المصدر يذكر تأكيذاً للفعل ؛ فيدل ذلك على الفعل أصل للمصدر لأن رتبة المؤكد - بكسر الكاف - بعد رتبة المؤكد - بفتح الكاف » فهذا أيضاً كلام عجيب غاية في العجب ، لأن كون الكلمة مؤكدة لكلمة أخرى لا يدل على أصالة ولا فرعية ، ونحن نعلم أن التوكيد على ضربين توكيد لفظي بتكرار اللفظ بعينه أو بمرادفه ، ويقع في الأسماء نحو « جاء زيد زيد » وفي الأفعال نحو « جاء جاء زيد » وفي الحروف « نعم نعم فعلت كذا » وفي الجمل نحو قوله تعالى : ( كلا سوف يعلمون ثم كلا سوف يعلمون ) ولم يقل أحد إن اللفظ الأول أصل اللفظ الثاني ولا عكسه ، وإلا كان اللفظ أصلاً لنفسه أو لمرادفه ، وهذا مما لا يتصوره أحد .

وأما قولهم : « إنا وجدنا كثيراً من الأفعال ليس لها مصادر إلخ » فإن وجود هذه الأفعال - مع كونها فروعا عن المصادر كما نقول نحن معشر البصريين - لا غرابة فيه ، ولا يدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، لأن الفرع قد يستعمل ويكثر استعماله ، ويهجر الأصل ويهمل فلا يكون له ذكر ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ، ولا الفرع عن كونه فرعاً ، فإننا نعلم أن الجمع فرع عن المفرد ، وكم من المجموع قد استعملت ولم يستعمل مفرداتها ، نحو أباييل ، وعباديد ، وشماطيط ، ومحاسن ، وملاحح ، فهذه جموع لم نجد في كلام العرب لواحد منها مفرداً ، ومن ذكر من النحاة لواحد منها مفرداً فإنما ذكره على قياس نظائره في الزنة ، ولم يذكره على أنه سمعه من العرب المحتج بكلامهم ، ولم يمنع وجود هذه الجموع من غير وجود مفردات لها من أن يظل المفرد أصلاً والجمع فرعاً عليه ، وأيضاً قد وجدنا مصادر لا أفعال لها مثل قولهم : ويحه ، وويله ، ووييه ، وويسه ، وأهلا ، وسهلا ، وأفة ، وتفة ، فما كان جواباً لكم على وجود هذه المصادر بدون أفعال فهو جواب لنا على تلك الأفعال من غير وجود مصادر لها .

وبعد ، فقد أطلت عليك في هذه المسألة ، ليكون هذا البحث تدريباً لك على المناقشة واستخراج الأدلة ورد ما ترى رده منها ، على أن يكون أخذك وردك راجعاً إلى دراسة دقيقة وتتبع للأدلة وإقرار للصحيح منها .

فصل : ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِفَةٍ ، كـ « سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ » ، و « اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ » ، و « ضَرَبَتْهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ الْأَخْصَى » ، إذ الأصل « ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ الْأَخْصَى » فحذف الموصوف ثم المضاق ، أو ضميره نحو « عَبْدَ اللَّهِ أَظْنُهُ جَالِسًا » ونحو ( لَا أَعْذِبُهُ أَحَدًا )<sup>(١)</sup> ، أو إشارة إليه ، كـ « ضَرَبَتْهُ ذَلِكَ الضَّرْبِ » ، أو مرادف له نحو « شَنَنْتُهُ بُغْضًا » و « أَحْبَبْتُهُ مَقَّةً » و « فَرَحْتُ جَذَلًا » وهو بالذال المعجمة مصدر جَذَلَ بالكسر ، أو مشارك له في مادته ، وهو ثلاثة أقسام : أَسْمُ مُصَدِّرٍ كما تقدم ، واسْمُ عَيْنٍ ، ومصدرٌ لفعل آخر ، نحو ( وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا )<sup>(٢)</sup> ( وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا )<sup>(٣)</sup> ، والأصل إِنْبَاتًا وَتَبْتِيلًا ، أو دالٌّ على نوع منه ، كـ « مَقَمَدَ الْقُرْفُصَاءِ » و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى » ، أو دال على عدده ، كـ « ضَرَبَتْهُ عَشْرَ سَرَبَاتٍ » ( فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً )<sup>(٤)</sup> ، أو على آله ، كـ « ضَرَبَتْهُ سَوْطًا » أو « عَصًا » أو « كُلِّ » نحو ( فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ )<sup>(٥)</sup> ، وقوله :

٢٤٦ — \* يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا \*

أو « بعض » كـ « ضَرَبَتْهُ بُغْضَ الضَّرْبِ » .

(١) من الآية ١١٥ من سورة السائدة .

(٢) من الآية ١٧ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٨ من سورة المزمل .

(٤) من الآية ٤ من سورة النور .

(٥) من الآية ١٢٩ من سورة النساء .

٢٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَ مَا =

= وهذا البيت ينسب إلى قيس بن الملوح ، المعروف بمجنون ليلى ، من قصيدة له أولها قوله :

تَدَكَّرْتُ لَيْلَى وَالسَّنِينَ انْخَوَالِيَا وَأَيَّامَ لَا نَخْشَى عَلَى اللَّهِ نَاهِيَا

اللمة : « الشيتين » التفرقين اللذين تباعد ما بينهما وتفرق اثلافهما ، ومن الناس من يرويه « وقد يجمع الله الألفين » أى التعابين اللذين يألف كل واحد منهما صاحبه ، والمشهور فى الرواية هو ما ذكرناه أولا .

المعنى : لست بىأس من لقاء لىلى مع تباعد ديارنا وتشقت شملنا ، وبعد ما قام الوشاة بإقامة الحوائل بيننا ؛ فإن الله تعالى قادر على أن يجمع الشمل المشتت ويضم الآلاف الذين باعد بينهم النوى ، بعد ما قنطوا من اللقاء ، وقطعوا الطماعة من التدانى .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الله » فاعل يجمع مرفوع بالضممة الظاهرة « الشيتين » مفعول به ليجمع منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « بعد ما » بد : ظرف زمان متعلق بيجمع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الظن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وما المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد ظنهما كل الظن « أن » حرف تأكيد مخفف من الثقيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وتقدير الكلام : أنه ( أى الحال والشأن ) « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلاقيا » اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا تلاقى لهما ، واللمة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن ، وأن المؤكدة المخففة من الثقيلة وما دخلت سدت عليه مسد مفعولى ظن .

مسألة : المصدر المؤكّد لا يُثنّى ولا يُجمع باتفاق ، فلا يقال : ضَرَبْتَنِي ولا ضَرَبْتَوْبًا ، لأنه كماء وعسل ، والمختوم بقاء الوَحْدَةِ كضَرْبَةٍ بعكسه باتفاق ، فيقال : ضَرَبْتَنِي وضَرَبَاتٍ ، لأنه كتمزّة وكلمة ، واخْتَلَفَ النُّوعُ : فالمشهور الجواز ، وظاهرُ مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشَّوْزِبِيْن (١) .



= الشاهد فيه : قوله « يظنان كل الظن » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، وإنما ينصب كل ويقتضى نيابة عن المصدر في المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر كما في « هذا البيت » ، وكما في قوله تعالى : ( فلا تملوا كل الميل ) .

(١) أنت تعلم أن المصدر من قبيل اسم الجنس المبهم كالماء والعسل والتراب ، وأن اسم الجنس المبهم يدل على القليل والكثير من ذلك الجنس ، بسبب كونه موضوعاً لحقيقة هذا الجنس ، والحقيقة تدل على الكثير والقليل ، فالماء مثلاً يدل على القطرة الواحدة من هذا الجنس ويدل على أكثر قدر يمكن أن تتصوره من الجنس ، ثم أنت تعلم أن التثنية معناها ضم شيء إلى مثله ، وأن الجمع معناه ضم شيئين أو أكثر إلى مثلهما ، فإذا كان لفظ الماء يدل على ما لا زيادة عليه لمستزيد من هذا الجنس فإنك لو نثيته لم يكن في الوجود فرد آخر تضمه إلى فرد حتى يصبح عندك اثنان .

وإذا علمت هذا فاعلم أن المصدر على نوعين ، أحدهما مبهم يدل على الحقيقة ، وهذا هو المصدر المؤكّد لعامله ، نحو « ضربت ضرباً » وهذا النوع لا يثنى ولا يجمع لسببين ، الأول أن لفظه يدل على الحقيقة ، والحقيقة تدل على القليل والكثير ، فلا يمكن أن يوجد فرد لم يشمله لفظ ضرب حتى تضمه إليه فيصير عندك فردان تدل بعلامة التثنية عليهما ، كالذى قلناه في لفظ الماء ، والثاني أن لفظ المصدر في هذه الحالة بمنزلة تكرير الفعل ، ولذلك قلنا إنه مؤكّد له ، ولما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان ما هو بمنزلة كذلك ، وهذا مما لا خلاف فيه .

والثاني من نوعي المصدر المختص ، وهو ضربان : مبين للعدد ، ومبين للنوع ، وإما كان مختصاً في هذين الضربين لأنه دل على شيء زائد عما يدل عليه الفعل ، فأما المبين =

فصل : اتفقوا على أنه يجوز لدليل - مقال أو حالي - حذف عامل المصدر غير المؤكد ، كأن يقال « مَا جَلَسْتُ » فنقول « بَلَى جُلُوسًا طَوِيلًا » ، أو « بَلَى جَلَسْتَيْنِ » وكقولك لمن قَدِمَ من سفر « قُدُومًا مُبَارَكًا » .

وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يُحذف عامله ، لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه ، والحذف مُنافٍ لهما ، وَرَدَّه ابْنُهُ بأنه قد حُذِفَ <sup>(١)</sup> جوازاً في نحو « أَنْتَ سَيِّرًا » ووجوباً في « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » وفي نحو « سَقِيَا وَرَعِيَا » .

وقد يُقام المصدرُ مقامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان :  
( ١ ) مالا فِعْلَ له ، نحو « وَيَلَّ زَيْدٌ » و « وَيَنْجُهُ »

= للعدد فلا خلاف في أنه تجوز تثنيته وجمعه ، وأما المبين للنوع فذهب سيويه إلى أنه لا يثنى ولا يجمع واختاره الشاويين ، وذهب ابن مالك إلى أنه يثنى ويجمع ، واستدل على ذلك بوروده في فصيح الكلام ، نحو قوله تعالى : ( وتظنون بالله الظنونا ) ونحو قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ أَحْبَابٌ : فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تَيْمَلِاقٍ ، وَحُبُّهُ هُوَ الْقَتْلُ

وهذا الرأي هو الحري بالقبول ، لأن معنى كونه دالا على النوع أن لفظه دال على فرد وأن له مثلاً أو أمثالاً تضم إليه ، فليس ثمة ما يمنع من تثنيته أو جمعه .

(١) إنما يحذف العامل في المصدر في الكلام الخبري حين يقع المصدر خبراً عن اسم ذات ، وإنما يكون حذفه جائزاً حينذاك إذا لم يكرر أو يحصر أو يقع بعد استفهام توبيخي ، فمثال ما حذف جوازاً « أَنْتَ سَيِّرًا » وقد ذكره المؤلف ، ومثال ما تكرر « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » ومثال ما حصر « إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » وكان الحذف واجباً لأن تكرير المصدر والحصر قاما مقام العامل فكان التكرار أو الحصر عوضاً عنه ، وقد علم أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه ، ويحذف عامله وجوباً في الكلام الطلبي ، ومنه الدعاء ، ومثاله « سَقِيَا وَرَعِيَا » الذي ذكره المؤلف ، وسينص على كل ذلك قريباً .



٢٤٧ - • • • • • بَلَهَ الْأَكْفُ •  
فَيَقْدَرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَمْدَاهُ عَلَى حَدِّ « قَمَدَتْ جُلُوسًا » .

٢٤٧ - هذه قطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك الصعابي ، من كلمة يقولها في غزوة الخندق ، وهذا البيت بتمامه مع بيت سابق عليه:  
نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصْرُنَ بِمُحْطُونَا قَدُمَا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ  
تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيَا هَامَاتَهَا بَلَهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ  
الفتحة : « تذر » أى : ترك ، و « الجماجم » جمع جمجمة ، وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، و « ضاحيا » أى : بارزا للشمس ، و « الهامات » جمع هامة وهى الرأس و « بله » يكون اسم فعل بمعنى أترك فينتصب ما بعده ، ويكون مصدرا بمعنى الترك فيخفض ما بعده بإضافته إليه ، وبالنصب والخفض جميعا تروى هذه العبارة فى البيت الذى ذكرناه .

الحق : وصف سيوفهم بأنها شديدة الفتك بأعدائهم ، عظيمة النيل منهم ، وذكر أن السيوف تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتركها على أرض المعركة بارزة ظاهرة للشمس ، فأما الأكف التى تندرها سيوفهم فيقول : لا تذكرها ، ولا تعرض للبحث عنها ؛ فإننا نعتبرها كأن لم تخلق ، وذلك لأنهم أكثرها من قطعها .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى السيوف المذكورة فى البيت السابق على بيت الشاهد « الجماجم » مفعول به لتذر « ضاحيا » حال من الجماجم منصوب بالفتحة الظاهرة « هاماتها » هامات : فاعل بضاح مرفوع بالضمة ، والضمير الذى للفتحة العائد إلى الجماجم مضاف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : أترك بله الأكف ، وبه على هذا الوجه مصدر لا فعل له من لفظه ، وله فعل من معناه وهو ترك ، وكأنه قال : أترك تركا ، وبه مضاف و « الأكف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن تجعل بله اسم فعل أمر بمعنى أترك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، فيكون الأكف منصوبا على أنه مفعول به لبه « كأنها » كأن : حرف تشبيه =

(٢) وما له فِعلٌ ، وهو نوعان : واقع في الطَّلَبِ ، وهو الوارد دُعَاءُ ،  
 كـ « سَقِيَا ، وَرَعِيَا ، وَجَدَعَا » ، أو أَسْرَأُ أو نَهِيَا ، نحو « قِيَامًا لَا قُعُودًا »  
 ونحو ( فَضْرَبَ الرِّقَابَ )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

— ٢٤٨ — \* فَتَذَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلَ الثَّعَالِبِ \*

= ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى الأَكْفِ اسم كان مبنى على السكون في محل نصب .  
 « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تخلق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة  
 جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
 تقديره هو يعود إلى الأَكْفِ ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كان .  
 الشاهد فيه : قوله « بله الأَكْفِ » فقد رويت هذه العبارة بروايتين :

إحداها بجر الأَكْفِ ، وتخرج على أن بله مصدر ليس له فعل من لفظه ، والأَكْفِ  
 مجرور بإضافة هذا المصدر إليه ، على مثال قوله تعالى ( فضرب الرقاب ) ولا فرق إلا  
 أن « ضرب » له فعل من لفظه ، و « بله » ليس له فعل من لفظه .

الرواية الثانية بنصب الأَكْفِ ، وتخرج على أن بله اسم فعل أمر له فاعل هو  
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والأَكْفِ مفعول به ، وانتصابه كانتصاب الكتاب  
 في قولك « دونك الكتاب » وانتصاب أنفسم في قوله جل ذكره ( عليكم أنفسكم ) .

ويتضح من هذا أن بله استعمالين : أولهما أن تكون فيه مصدرا فيجر ما بعدها  
 بالإضافة ، والثاني أن تكون اسم فعل أمر فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ،  
 ولهذا الكلام مزيد تفصيل يأتي في باب أسماء الأفعال إن شاء الله .

(١) من الآية ٤ من سورة محمد ( القتال ) .

٢٤٨ — لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف  
 عجز بيت من الطويل ، ونحن نذكر لك صدره مع بيت سابق عليه ، وذلك قوله :

يَمْرُؤَنَ بِالْذَّهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنَ بِجَرِّ الْحَقَائِبِ  
 عَلَى حِينِ آلِهَى النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَتَذَلَّ . . . . . إلخ

اللمة : « الدهن » اسم موضع ، وأصله ممدود فقصره ، وكذلك « دارين » اسم  
 موضع مشهور بالمسك ، ويقال : مسك دارى ، و « العياب » جمع عية ، وهى ما يجعل =

== فيه المسافر متاعه «بجر» بضم الباء وسكون الجيم- جمع بجراء ،وهى صفة من البحر، والبحراء : المتفتحة، وإضافة بجر إلى الحقائق من إضافة الصفة للموصوف، يريد امتلاءها، و«الحقائق» جمع حقيقة وهى العيبة، و«ندلا» مصدر ندل المال، إذا خطفه بسرعة، و«زريق» اسم رجل :

. الإعراب : «على» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «حين» يروى بالفتح وبالجر؛ فعلى رواية الجر هو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة . وعلى رواية الفتح هو مبنى على الفتح فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله يمرون فى البيت السابق «ألهى» فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف لا محل له من الإعراب «الناس» مفعول به لألهى ، منصوب بالفتحة الظاهرة «جل» فاعل ألهى ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجل مضاف وأمور من «أمورهم» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الناس مضاف إليه ، وجملة ألهى وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة حين إليها «ندلا» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : فاندل ندلا «زريق» منادى بمحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا زريق «المال» مفعول به اندلا «ندل» مفعول مطلق مبين للنوع يقع بدلا من قوله ندلا السابق ، وهو مضاف و«الثعالب» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجع الدنو شرى أن قوله «ندل الثعالب» نعت لندلا السابق ، قال : ولا يضر كونه معرفة وندلا السابق نكرة ؛ لأنه على حذف مضاف والتقدير : مثل ندل الثعالب ، ومثل لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة ، وقال بعضهم : إن الم عرف بأل الجنسية يقع صفة للنكرة ، وجعل هذا منه ، ونحن لا نقر ذلك .

الشاهد فيه : قوله «ندلا زريق المال» فإن فى هذه العبارة مصدراً قائماً مقام فعله - وهو قوله «ندلا» - وهو واقع فى الطلب ؛ لأن المقصود به معنى اندل : أى اخطف ، وقد ذهب ابن مالك إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوابه ، من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكرراً أو محصوراً أو واقعاً بعد استهتام تويخى وألا يكون كذلك ، وقد ناقشه فى هذا الإطلاق جماعة من النحاة تبعه لابن عصفور الذى قيد الوجوب بما ذكره المؤلف هنا ، فتدبر ذلك .

كذا أطلق ابن مالك ، وَخَصَّ ابنُ عصفورٍ الوُجُوبَ بالتكرار ، كقوله :

— ٢٤٩ — \* فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا \*

٢٤٩ — هذا الشاهد من كلام أبي نعمة قطرى بن الفجاءة الحارثي التميمي ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ \*

وأول القطعة التي منها هذا البيت قوله :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شَمَاعًا مِنْ الْأَبْطَالِ : وَيَنْحَكِ لَنْ تُرَاعِي  
فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الْأَجَلِ الْمَقْدَّرِ لَكَ لَمْ تُطَاعِي

اللغة : « أقول لها » الضمير المؤنث راجع إلى النفس وإن لم يكن قد جرى ذكرها ؛ لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » الشعاع - بفتح الشين ، بزنة سحب - المتفرق ، وقد ضرب هذا مثلا ، والمراد المبالغة في الجزع والفزع والروع « لن تراعى » يروى في مكانه « لا تراعى » بلا الناهية ، والمعنى لا تخافى ولا تفزعى « مجال الموت » المراد به مكان المعركة الذي يحول فيه الفرسان ويعدو فيه بعضهم على بعض بما يكون سببا للموت « الخلود » البقاء المستمر الذي لا انقطاع له .

الإعراب : « صبرا » مفعول مطلق معمول لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : اصبرى صبرا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في مجال » جار ومجرور متعلق بقوله صبرا ، ومجال مضاف و « الموت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبرا » توكيد للمصدر السابق « فما » الفاء حرف دال على التفريع ، وما : نافية « نيل » مبتدأ ، أو اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الخلود » مضاف إليه « بمسْتَطَاعِ » الباء حرف جر زائد ، ومستطاع : خبر المبتدأ أو خبر ما إن جعلتها عاملة ، مرفوع على الأول بضمة مقدرة على آخره ، ومنصوب على الثاني بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . الشاهد فيه : قوله « صبرا في مجال الموت صبرا » فإن هذه العبارة مشتملة على مصدر قائم مقام فعل الأمر - وهو قوله « صبرا » الذي يراد منه معنى اصبرى - وقد تكرر هذا المصدر في هذه العبارة كما هو ظاهر ، وهذا مما أجمع العلماء فيه على أن =

أو مقروناً باستفهام تَوْبِيخِيٍّ، نحو « أَتَوَانِيًا وَقَدْ قُرْنَاؤُكَ؟ » وقوله :  
\* أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابًا ؟ \*

= عامل هذا المصدر واجب الحذف ؛ فلا يجوز ذكره بحال من الأحوال ، لأن ابن عصفور ومن حدا حذوه جعلوا وجوب الحذف قاصرا على الموضع الذى يتكرر فيه المصدر أو يكون محصورا أو يقع قبله حرف استفهام مقصود به التوبيخ ، وغير هذا الفريق يذهب إلى أنه متى كان المصدر واقعاً موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد ؛ فهذا للمصدر واقع موقع فعل الأمر ، ومشمول على أحد القيود التى قيد بها من قيد وجوب الحذف ؛ فيكون الحذف فى هذا البيت واجباً بالإجماع ، وهذا فى غاية الظهور إن شاء الله .

٢٥٠ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطفى، يهجو خالد بن يزيد الكندى ، وهذا الذى ذكره للؤلؤ عجز بيت من الوافر ، وصدره :

\* أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا \*

اللغة : الهمزة من قوله « أعبداً » للنداء ، و « شعبي » بضم ففتح وآخره ألف مقصورة- جبال منيعة متدانية ، تقع من ضربة على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : هى جبل أسود وفيه شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكرى : شعبي جبال متشعبة فلذلك سميت شعبي « ألؤما » اللؤم - بالضم - ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الحسية الدنيئة وفعله من باب ضده وهو كرم « لا أبالك » هذه عبارة تستعمل فى الذم بأن يراد أنه مجهول النسب كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها المدح بأن يراد نفي نظير المدوح بنفى أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة فى معنى التعجب كما فى « لله دره ! » وقد تستعمل فى الحث على الجدة والتشمير ؛ لأن من له أب يشكل عليه فى شؤونه كلها عادة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة للنداء ، عبدا : منادى شبيه بالمضاف لكونه موصوفاً ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حل » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب صفة لعبدا « فى شعبي » جار ومجرور متعلق بحل « غريباً » حال من فاعل حل « ألؤما » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، =

وواقع في الخبر ، وذلك في مسائل :

إحداها : مصادرُ مَشْمُوعَةٍ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا ، وَدَلَّتِ الْقِرَائِنُ عَلَى عَامِلِهَا ، كَقَوْلِهِمْ عِنْدَ تَذَكُّرِ نِعْمَةٍ وَشِدَّةِ : « حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا » و « صَبْرًا لَا جَزَعًا » وَعِنْدَ ظَهْوَرِ أَمْرِ مُعْجَبٍ « مُعْجَبًا » وَعِنْدَ خُطَابِ مَرْضِيٍّ عَنْهُ أَوْ مَغْضُوبٍ عَلَيْهِ « أَفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسْرَّةً » و « لَا أَفْعَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا » .

الثانية : أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله ، نحو ( فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَعًا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ) <sup>(١)</sup> .

الثالثة : أن يكون مكرراً ، أو محصوراً ، أو مُسْتَفْتَمًا عَنْهُ ، وعامله خبرٌ عن اسمِ عينٍ ، نحو « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » و « إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرُ الْبَرِيدِ » و « أَنْتَ سَيِّرًا ؟ » .

الرابعة : أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره ؛ فالأول الواقع بعد جملة هي

= وتقدير الكلام : أَنَا لَوْ مَا « لَا » نافية للجنس « أبا » اسم لا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وكاف المخاطب في محل جر بإضافة « أبا » إليها « واغترابا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ، اغترابا : منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف ، والتقدير ، وتغترب اغترابا ، وجملة الفعل المحذوف معطوفة على جملة ألوما .

الشاهد فيه : قوله « ألوما واغترابا » فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة استفهام دالة على إثباته ، والعامل في هذا المصدر محذوف وجوبا عند جميع العلماء ، على نحو ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول العجاج :

أَطْرَبَا وَأَنْتَ قِنْسَرِي وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي ؟

(١) من الآية ٤ من سورة محمد ( القتال ) .

نص في معناه ، نحو « لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » أى : اعترافاً ، والثانى : الواقع بعد جملة تحتل معناه وغيره ، نحو « زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا » و « هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلَ » و « لَا أَفْعَلُ كَذًّا الْبَيْتَةَ »<sup>(١)</sup> .

الخامسة : أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهاً ، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه ، كـ « مَرَزْتُ [بَزَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ، وَبُكَاءُ بُكَاءِ ذَاتِ دَاهِيَةٍ »<sup>(٢)</sup> .

ويجب الرفع فى نحو « لَهُ ذِكَاةٌ ذِكَاةُ الْحُكَمَاءِ » لأنه معنوى لا علاجى ، وفى نحو « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ » لعدم تقدم جملة ، وفى نحو « فَإِذَا فى الدَّارِ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » ونحو « فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ » لعدم تقدم صاحبه ، وربما نصب نحو هذين ، لكن على الحال .

تنبيه : مثل « لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » قوله :

(١) إنما كانت جملة « لَهُ عَلَى أَلْفٍ » نصاً فى المعنى الذى يدل عليه المصدر الواقع بعدها - وهو قوله « عرفاً » - لأن مدلول هذه الجملة اعتراف المتكلم بها عل أن المحدث عنه له عليه ألف ، ومعنى قوله عرفاً اعتراف ، فكان مدلول الجملة هو مدلول المصدر .  
وإنما كانت جملة « زَيْدٌ ابْنِي » تحتل معنى المصدر الذى هو قول القائل « حقاً » وتحتل غيره ، لأن قوله « أنت ابني » تحتل أن يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة ، كما تحتل أن التكلم يريد أن المخاطب مثل ابن المتكلم فى عطفه عليه وحده على إيصال الخير إليه ، فإذا قال حقاً فقد أكد أحد المعنيين اللذين تدل عليهما الجملة .

(٢) ويجوز فى هذين المثالين - مع استيفاء كل الشروط التى ذكرها المؤلف - كغيره من النحاة - الرفع ، على أن المصدر الثانى بدل من المصدر الأول ، أو على أن الثانى نعت للأول ، لأنه تخصص بإضافته إلى ما بعده .

٢٥١ - مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ  
مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَىَّ الْمِحْمَلِ  
لأن ما قبله بمنزلة « لَهُ طَىَّ » ، قاله سيبويه .

\*\*\*

٢٥١ - هذا الشاهد من كلام أبي كبير - عامر بن الحليس - الهذلي ، يصف  
تأبط شرا ابن امرأته .

اللمعة : « ما إن يمس » إن : حرف زائد لتأكيد النفي ، وزيادتها تبطل عمل  
ما النافية في لغة من يعملها ، وهم أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يهملونها بكل حال  
« المحمل » هو حمالة السيف ، شبه ضموره به .

المعنى : إن هذا الفتى مضمر قد بلغ به التضمير إلى حد أن بطنه لا يصل إلى الأرض  
إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكب و حرف ساقه ، ومعنى قوله : « طى  
المحمل » أنه مدمج الخلق كطى المحمل ، وأن له تجافيا كتجافى المحمل ، وهو  
علاقة السيف .

الإعراب : « ما » نافية ، و « إن » زائدة « يمس » فعل مضارع مرفوع  
بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليمس تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة  
« إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منكب »  
فاعل يمس مرفوع بالضمة الظاهرة « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لمنكب  
« وحرف » الواو حرف عطف ، حرف : معطوف على منكب ، وحرف مضاف  
و « الساق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طى المحمل » مركب إضافي  
منصوب على أنه مصدر تشبهي على ما قرره سيبويه ، وذكره اللؤلؤف عنه .

الشاهد فيه : قوله « طى المحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا مثل  
ذلك الفعل المحذوف في قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف حملتم هذا البيت على هذا المثال وجعلتم شأنهما واحدا ، مع  
أنكم تقررون أن ضابط هذا المثال أن تتقدم على المصدر جملة بشروط عينتموها ،  
وأنا لا أجد في هذا البيت جملة سبقت هذا المصدر قد اجتمعت فيها هذه الشروط ؟



هذا باب المفعول له

وَيُسَمَّى المفعولَ لِأَجْلِهِ ، ومن أَجْلِهِ ، وَمِثَالُهُ « جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ » <sup>(١)</sup> .  
وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور :

(١) كونه مُضَدَّرًا ، فلا يجوز « جِئْتُكَ السَّمْنُ وَالْعَسَلُ » قاله الجمهور ،  
وأجاز يونسُ « أَمَّا الْعَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ » بمعنى مهما يُذكر شخص لأجل  
العبيد فالذكر ذو عبيد ، وأنكره سيبويه .

(٢) وكونه <sup>(٢)</sup> قَلْبِيًّا كَالرَّغْبَةِ ، فلا يجوز « جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ » ولا « قَتَلًا  
لِلْكَافِرِ » قاله ابنُ اَنْتَبَاز وغيره ، وأجاز الفارسيُّ « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ »  
أى : لتضرب زيدًا .

(٣) وكونه عِلَّةً : عَرَضًا كان كَرَغْبَةٍ ، أو غيرَ عَرَضٍ ، كـ « نَقَمَدَ عَنْ  
الْحَرْبِ جُبْنًا » .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : إن هذا المصدر في هذا البيت — وإن لم يتقدم  
عليه في ظاهر الأمر جملة مستكلمة لما ذكره اللؤاف من الشروط — بمنزلة ما تقدم فيه  
ذلك ، والسر في هذا أن الكلام السابق على المصدر يدل على المعنى الذى تدل عليه هذه  
الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : « إن هذا الغلام إذا نام على الأرض تجافى جسمه كله عنها  
إلا منكبه وحرف ساقه » صار كأنه قد قال : إن له طيا وضمورا .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف للمفعول لأجله ، وقد ذكر غيره تعريفه بقوله :  
« هو المصدر القلبي الذى يذكر لبيان ما فعل الفعل لأجله » ، وقد اكتفى المؤلف بذكر  
هذه القيود على أنها شروط لتحقيق المعنى الذى يصح أن يطلق عليه اسم المفعول لأجله ،  
والخطب في ذلك سهل .

(٢) المراد بكونه قلبياً أنه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، وليس من أفعال  
الحواس الظاهرة كالتضرب والقتل والقراءة والتحديث والمشى والركل .

( ١٥ — أوضح للسالك ٢ )

(٤) واتحاده بالمعلل به وقتاً ، فلا يجوز « تَأَهَّيْتُ السَّفَرَ » ، قاله الأعلم والمتأخرون .

(٥) واتحاده بالمعلل به فاعلاً ، فلا يجوز « جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاي » ، قاله المتأخرون أيضاً ، وخالفهم ابن خروف .

ومتي فَقَدَ المعلل شرطاً منها وَجَبَ — عند من اعتبر ذلك الشرط — أن يُجَرَّ بحرف التعليل ، ففاقد الأول ، نحو ( وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ )<sup>(١)</sup> ، والثاني نحو ( وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ )<sup>(٢)</sup> بخلاف ( خَشْيَةً إِمْلَاقٍ )<sup>(٣)</sup> ، والرابع<sup>(٤)</sup> نحو :

٢٥٢ — \* فَجِئْتُ وَقَدْ نَصْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا \*

(١) من الآية ١٠ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٣١ من سورة الإسراء .

(٤) الشرط الثالث هو كونه علة ، ولم يحتج المؤلف لإخراج محترزه لأمرين : الأول أنه جعل فرض الكلام فيما لو فقد المعلل أحد الشروط ، والثاني أن غير المعلل نحو « قتلته صبراً » ينصب على أنه مفعول مطلق ، ولا يجوز جره بحرف جر ؛ فليس من هذا الباب على الإطلاق .

٢٥٣ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ \*

اللغة : « نضت » — بالضاد المعجمة مخففة ومشددة — خلعت ، ولبسه المتفضل :

ما تلبسه وقت النوم من نحو قميص وإزار .

الإعراب : « جئت » جاء : فعل ماض ، وتاء للتسكيم فاعله « وقد » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نضت » نص : فعل ماض ، والتاء حرف دال على =

وَالْخَامِسِ نَحْوُ :

— ٢٥٣ — \* وَإِنِّي لَتَعْرِفُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ \* \*

== تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « لنوم » جار ومجرور متعلق بنص « ثيابها » ثياب : مفعول به لنص منصوب بالفتحة الظاهرة ، وثياب مضاف وضمير العائبة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « لدى » ظرف مكان متعلق بنص منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و « السر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « إلا » حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لبسة » منصوب على الاستثناء وعلاية نصبه الفتحة الظاهرة ، ولبسة مضاف و « المتفضل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لنوم » فإن النوم علة لخلع الثياب إلا أنه متأخر عنه ؛ فلذلك جره بالحرف .

٢٥٣ — هذا الشاهد من كلام أبي صخر الهذلي ، والذي ذكره المؤلف من الشاهد صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَاهُ الْقَطْرِ \*

اللغة : « تعرفوني » نزل بي ، تقول : عرا فلان فلانا يعرفوه ، وعرا فلانا الأمر الفلاني يعرفوه ، إذا نزل به « هزة » أراد بها الرعدة والانتفاضة التي تعرف الإنسان عند البرد أو عند حدوث أمر لم يكن يتوقعه « انتفض الصفور » ارتعد وارتعش « القطر » للطر .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمها مبني على السكون في محل نصب « لتعرفوني » اللام لام الابتداء ، وتعرف : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الوجود منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « هزة » فاعل تعرف ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من تعرف وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن « لذكرك » اللام حرف جر ، ==

وقد اتفقت الاتحادان في ( أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ )<sup>(١)</sup>.

ويجوز جرُّ السببِ للشروط : بكثرة إن كان بآل ، وبقلة إن كان مجرداً ،  
وَشَاهِدُ القليلِ فيهما قوله :

— ٢٥٤ — \* لَا أَقْعُدُ الْجَنِينَ عَنِ الْمَيْجَاءِ \*

= ذكرى : مجرور باللام وعلامة جزه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها  
التعذر ، وهو مضاف وكاف المحاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر ،  
والجار والمجرور متعلق بتعرو « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى  
« انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعل انتفض مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع  
ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف  
يقع صفة لهزة ، أى هزة كائنة مثل انتفاض العصفور إلخ « بلله » بلل : فعل ماض ،  
والهاء مفعول به ، وهى عائدة على العصفور « القطر » فاعل بلل ، والجملة من بلل  
وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من العصفور أو في محل رفع صفة للعصفور ؛ لأنه  
اسم محلى بآل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإنه علة لعرو الهزة ، أى طروها عليه ، ولكن  
فاعل العرو هو الهزة ، وفاعل الذكرى هو التسكلم ، فلما اختلف الفاعل جر الاسم  
الدال على العلة باللام .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

٢٥٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره  
للؤلف صدر بيت من الرجز ، وعجزه قوله :

\* وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ \*

اللغة : « لا أقعد » تقول : قعد فلان عن الحرب ، وقعد فلان عن الكارم ،  
تريد أنه تأخر عنها ونسكل ، وقد سموا فرقة من الخوارج « قعدية » لأنهم رأوا ألا  
يحاربوا أعداءهم ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَكَأَنِّي وَمَا أَزِينُ مِنْهَا قَعْدِي يُزَيْنُ التَّحَكِيمَا =

وقوله :

\* مَن أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيمَكُم جُبِزَ \* ٢٥٥ -

= « الجبن » ضعف القلب في هية وفزع وخوف ، وتقول : جبن فلان يجبن - على مثال ظرف يظرف - « الهيجاء » هي الحرب ، وتمد كما هنا ، وتقتصر كما في قول لييد بن ربيعة :

\* يَا رَبِّ هَيِّجَا هِيَ خَيْرٌ مِن دَعَا \*

« توالى » تتابعت « زمر » بضم الزاي وفتح الميم - جمع زمرة ، وهي الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أفعد » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن أو متعلق بأفعد « ولو » الواو حرف عطف ، والبعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوالى زمر الأعداء ولو توالى - إلح ، لو : حرف شرط غير جازم « توالى » توالى : فعل ماض ، والتاء للثأنيث « زمر » فاعل توالى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأعداء » مضاف إليه ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو توالى زمر الأعداء فإنى لا أفعد عن الهيجاء .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » فإنه مصدر واقع مفعولا لأجله ، وقد نصبه مع كونه مقرونا بأل ، وهذا قليل ، والكثير فيه أن يكون مجرورا بحرف جر دال على التعليل .

٢٥٥ - لم أفد لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

\* وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ \*

اللغة : « أممكم » قصدكم ، تقول : أم فلان فلانا يؤمه أما - مثل رده يردده ردا - وأمه تأميا ، وتأممه تأمما ، تريد أنه قصده « لرغبة » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فلان في كذا ، ورغبه ، وارغب فيه ، إذا أراده ، وتقول : رغب عنه ، إذا =

وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْمُضَافِ ، نَحْوُ ( يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أُبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> ،  
وَنَحْوُ ( وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ )<sup>(٢)</sup> ، قِيلَ : وَمِثْلُهُ ( لِإِبْلَافٍ

= كَرِهَهُ وَلَمْ يَرِدْهُ ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَتَغَيَّرُ مَعْنَاهَا بِتَغْيِيرِ الْجَارِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهَا  
« جَبَر » تَقُولُ : جَبَرُ فُلَانٌ فُلَانًا يَجْبِرُهُ جَبْرًا - عَلَى وَزَانِ نَصْرُهُ يَنْصُرُهُ نَصْرًا - إِذَا  
أَغْنَاهُ مِنْ فَقْرٍ أَوْ أَصْلَحَ عَظْمَهُ مِنْ كَسَرٍ « نَاصِرِيهِ » جَمْعُ نَاصِرٍ جَمْعُ السَّلَامَةِ ،  
وَالنَّاصِرُ : الْمَعِينُ .

الإعراب : « مِنْ » اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ  
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ « أَمْسِكْ » أَمَ : فَعْلٌ مَاضٍ فَعَلَ الشَّرْطَ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ،  
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازَا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى اسْمِ الشَّرْطِ ، وَضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ  
مَفْعُولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، وَالْمِيمُ عِلَامَةُ الْجَمْعِ « لِرَغْبَةٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
مَتَعَلِّقٌ بِأَمَ « فَيْسِكُمْ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِرَغْبَةٍ ، أَوْ بِمَحذُوفٍ صِفَةً لِرَغْبَةٍ « جَبَر »  
فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلتَّجَهُّولِ جَوَابُ الشَّرْطِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ، وَسَكَنٌ لِأَجْلِ  
الْوَقْفِ « وَمِنْ » الْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ،  
مِنْ : اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ  
« تَكُونُوا » فَعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ فَعَلَ الشَّرْطَ مَجْزُومٌ بِمَحذُوفِ النُّونِ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ اسْمُهُ  
مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ « نَاصِرِيهِ » خَبَرٌ تَكُونُوا مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ نِيَابَةً عَنْ  
الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمٌ ، وَضَمِيرُ التَّعْيِيَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ « يَنْتَصِرُ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ جَوَابُ  
الشَّرْطِ ، مَجْزُومٌ وَعِلَامَةُ جَزْمِهِ السَّكُونُ ، وَجَمَلْنَا الشَّرْطَ وَالْجَوَابَ فِي الْعِبَارَتَيْنِ فِي  
مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ اسْمُ الشَّرْطِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا .

الشاهد فيه : قوله « لِرَغْبَةٍ » فإنه مصدر قلبي واقع مفعولاً لأجله ، وقد جره  
بحرف التعليل وهو اللام مع كونه مجرداً من « أل » ومن الإضافة ، وجر ما كان من  
هذا القبيل قليل ، والكثير أن يكون منصوباً .

(١) من الآية ٢٦٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

قَرَيْشٍ<sup>(١)</sup>، أى : فأيام عبدوا ربَّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين ، والحَرْفُ  
في هذه الآية واجبٌ عند من أشتَرَط اتحاد الزمان .

\*\*\*

هذا باب المفعول فيه ، وهو المسمى ظَرْفًا

الظرف : ما ضُمِّنَ معنى « في » باطرَادٍ : من اسمٍ وقتٍ ، أو اسمٍ مكانٍ ،  
أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما ، أو جاري تَجَرَّاه .  
فالمكان والزمان ، كـ « مِمَّا كُنْتُ هُنَا أَزْمُنَا » .

والذى عَرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما أربعة : أسماء العددِ المميَّزة بهما ،  
كـ « سِرَتْ عِشْرِينَ يَوْمًا ، ثَلَاثِينَ فَرَسَخًا » ، وما أُفيدَ به كَلِيَّةُ أحدهما  
أو جُزْئِيَّةُ ، كـ « سِرَتْ جَمِيعُ الْيَوْمِ ، جَمِيعُ الْفَرَسَخِ » أو « كُلُّ الْيَوْمِ كُلُّ  
الْفَرَسَخِ » ، أو « بَعْضُ الْيَوْمِ ، بَعْضُ الْفَرَسَخِ » ، أو « نِصْفُ الْيَوْمِ ،  
نِصْفُ الْفَرَسَخِ » .

وما كان صفةً لأحدهما ، كـ « جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِي الدَّارِ » .  
وما كان مخفوضًا بإضافة أحدهما ثم أُنيبَ عنه بعد حذفه .  
والغالبُ في هذا النائب أن يكون مَصْدَرًا ، وفي المَنُوبِ عنه أن يكون زمانًا ،  
ولا بُدَّ من كونه مُعَيَّنًا لوقتٍ أو لمقدارٍ ، نحو « جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ » أو « قَدُومَ  
الْحَاجِّ » ، و « أَنْتَظِرُكَ حَلَبَ نَاقَةٍ » أو « تَحَرَ جُزُورٍ » .  
وقد يكون النائبُ اسمَ عينٍ ، نحو « لَا أَكَلُّهُ الْقَارِظِينَ »<sup>(١)</sup> ، والأصلُ

(١) من الآية ١ من سورة قريش .

(٢) القارظان : مثني قارظ ، وأصله اسم فاعل فعله قرظه يقرظه قرظا - بوزن  
ضربه يضربه ضربا - وأصل القارظ الذى يجتنى القرظ - بفتح القاف والراء جميعا -  
وهو ورق شجر يدبغ به الجلد ، ثم أطلق « القارظان » على رجلين من عزة خرج =

« مُدَّة غَيْبَةِ الْقَارِظِينَ » .

وقد يكون الذوب عنه مكاناً ، نحو « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكان قُرْبِهِ .  
والجارى مجرى أحدهما : ألفاظٌ مسموعةٌ تَوَسَّعُوا فِيهَا فَنَصَبُوهَا عَلَى تَضْمِينِ  
معنى « فى » كقولهم : « أَحَقًّا أَنْكَ ذَاهِبٌ » والأصل أَفِ حَقٍّ ، وقد نطقوا  
بذلك ، قال :

— ٢٥٦ — \* أَفِ الْحَقُّ أَنِّي مُفْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ \* .

= كل واحد منهما يجتنى القَرِظَ فلم يعد ، فضرِبَ العرب بهما المثل للأمر المأبوس منه ،  
انظر إلى قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَتَلَكَ الَّتِي لَا يَبْرَحُ الْقَلْبُ حُبَّهَا وَلَا ذِكْرُهَا مَا أُرْزَمَتْ أُمٌّ حَائِلٍ  
وَحَتَّى يَوُوبُ الْقَارِظَانِ كِلَاهُمَا وَيُنْشَرُ فِي الْقَتْلِ كَلِيبٌ لَوَائِلِ

(أرْزَمَتْ : حنت وصوتت ، وأم حائل : الناقة ذات الولد ، وهى لا تترك الحنين  
على ولدها ، وكليب بن ربيعة الذى قتله جساس بن مرة فقامت بسبب مقتله حرب  
البسوس ، وهو لا يعود إلى الحياة بعد مقتله ، ضرب لدوام حبه وذكره إياها ثلاثة  
أمثال ، الأول حنين الناقة على ولدها ، والثانى دوام غيبة كليب ، والثالث دوام غيبة  
القارظين ) وقد ضرب المثل بأحدهما بشر بن أبى خازم فى قوله :

فَرَجَّيْ ائْتَلُيْ وَأَنْتَظِرِي إِيَّائِي إِذَا مَا الْقَارِظُ الْعَنْزَى أَبَا

قال ابن سيده : « ولا آتيك القارظ العنزى ، أى لا آتيك ما غاب القارظ  
العنزى ، فأقام القارظ العنزى مقام الدهر ، ونصبه على الظرف ، وهذا اتساع ، وله  
نظائر » اهـ .

٢٥٦ — هذا الشاهد من كلام فائِد بن المنذر القشيري ، والذي ذكره المؤلف

صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَأَنْتَ لَا خَلٌّ هَوَاكَ وَلَا خَرُّ \* .

اللفظة : « أفى الحق » هذا الاستعمال بدل على أن « حقا » وإن كان أصلها مصدر  
« حق الشيء » إذا ثبت — قد استعمل ظرفاً ؛ بدليل دخول « فى » التى يكون =



الظرف على معناها<sup>١</sup>، ولك في «أن» المؤكدة الواقعة بعدها مذهبان : أحدهما أن تجعلها هي ومعمولها في تأويل مصدر فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام ، وهذا أحد وجهين جائزين عند سيويه والأخفش والكوفيين ، والثاني : أن تجعل الظرف أو الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، وهذا مذهب الخليل بن أحمد ، وهو الوجه الثاني عند سيويه ، ونظيره أن تقول : أعدا الرحيل ، أو تقول : أبعد غد لقاءنا ، وسيأتي لهذا الكلام مزيداً إيضاح في بيان الاستشهاد في البيت .

الإعراب : « أفى الحق » الممزة للاستفهام ، في الحق : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أفى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « مفرم » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بمفرم « هائم » خبر ثان لأن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، على مذهب الخليل الذي يبناه في لغة البيت وعلى أحد وجهين من وجوه الإعراب جائزين في هذا التركيب « وأنك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الخطابية اسمه « لا » نافية « خل » خبر أن « لدى » لدى : ظرف متعلق بمحذوف صفة لخل ، وياء للتكلم مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خمر » معطوف على خل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على المصدر للنسب من أن للمؤكد السابقة .

الشاهد فيه : اعلم أن بيان الاستشهاد بهذا البيت يستدعى أن نقدم لك إيضاح مسألة حاصلها أنه قد ورد عن العرب نحو قولك « أحقاً أنك فعلت كذا » : فمن ذلك قول ابن الدميني :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ - أَنْ أَسْتُصَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ  
وقول النابغة الجعدي :

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولَا أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي  
وقد اتفق العلماء على أن أصل « حقا » مصدر ، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك :

فذهب أبو العباس اللبرد إلى أنه باق على مصدريته ، وذهب الخليل وسيويه =

وهي جارية تجرّى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجُثثِ .

ومثله « غَيْرَ شَكِّ » أو « جَهْدَ رَأْيِي » أو « ظَنًّا مِنِّي أَنْكَ قَائِمٌ »<sup>(١)</sup> .

= وجمهور الكوفيين وتبعهم محققو المتأخرين مثل ابن مالك والرضي وللصنف إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفاً ؛ فانتصابه عند اللبرد على أنه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعند سيويه ومن تابعه هو منصوب على أنه ظرف .

والذي ذهب إليه سيويه ومن معه أولى وأحق بالاتباع ، والذي يدل على ذلك أمران ؛ الأول : أنه لو كان مصدراً لكان المعنى : أثبتت ثبوتاً فلك ، فيكون التكامل مستفهماً عن ثبوت هذا الأمر وحصوله ، وليس هذا هو المراد ؛ لأنه يعلم حصوله . ولكنه ينكر أن يكون حصوله من الحق الذي هو ضد الباطل ، والثاني : تصرّح العرب معه بنفي الدالة على الظرفية كما في هذا البيت الذي معنا ، وكما في قول أبي زيد الطائي :

أَفِي حَقِّ مَوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بِمَا لِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّيْرِسُ  
وكما في قول الآخر :

أَفِي الْحَقِّ — إِنْ دَارُ الرَّبِّ بَابٍ تَبَاعَدَتْ

أَوْ انْبَدَتْ حَبْلٌ — أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ

و « أن » مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر اتفاقاً ، وقد اختلفوا في إعراب هذا المصدر في نحو « أحقاً أنك فعلت » فذهب اللبرد إلى أنه فاعل للمصدر ، وذهب الخليل فيما حكاه عنه سيويه - إلى أن « حقاً » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أن » ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيويه أنه إن كان « حقاً » قد اعتمد على استفهام جاز أن يكون المصدر المؤول فاعلاً به ، وأن يكون كما ذكر الخليل ، وإن لم يعتمد تعين أن يكون « حقاً » متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، ومنه تعلم ما في كلام الشيخ خالد في تحقيق هذه المذاهب .

(١) وذلك إذا قلت « جهد رأيي أنك قائم » فجهد رأيي : منصوب على الظرفية الزمانية على إسقاط في ، توسعاً ، والأصل : في جهد رأيي قيامك ، والكلام فيه مثل الكلام في « أحقاً أنك ذاهب » وكذلك إذا قلت « غير شك أنك مرضى الخلق » =

وخرج عن الحد ثلاثة أمور :

أحدها : نحو ( وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْفِكَحُوهُمْ )<sup>(١)</sup> إذا قدر بنى ؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا<sup>(٢)</sup> .

والثاني : نحو ( يَخَافُونَ يَوْمًا )<sup>(٣)</sup> ، ونحو ( اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ )<sup>(٤)</sup> ، فإنهما ليسا على معنى « في » فانتصابهما على المفعول به ، ونائب « حيث » يَعْلَمُ محذوفًا ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا<sup>(٥)</sup> .

والثالث : نحو « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « سَكَنْتُ الْبَيْتَ » فانتصابهما

= أو قلت « ظننا مني أنك مؤدب » فكل من « غير شك » و « ظننا مني » منصوب على الظرفية الزمانية بتقدير في ، توسعا ، والأصل : في غير شك ، وفي ظن مني ، والكلام فيهما كالكلام فيما قبلهما .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) يريد أن النكاح الذي يؤول إليه ( أن تنكحوهن ) ليس بزمان ولا مكان ، أما إذا كان التقدير عن أن تنكحوهن ، فإنه لا يكون مما نحن بصده ؛ إذا ليس معه « في » لالفاظ ولا تقديرا .

(٣) من الآية ٧ من سورة الإنسان . (٤) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام .

(٥) اعترضوا على هذا الكلام من وجهين ، الأول أن قولهم « أفعل التفضيل لا ينصب للمفعول به إجماعا » غير مسلم ، وقد قال صاحب كتاب البديع « غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك كقوله تعالى ( وهو أهدى سبيلا ) وليس تمييزا ؛ لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في « زيد أحسن وجهها » وقال العباس بن مرداس :

• وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا •

والوجه الثاني : أن قولهم « حيث مفعول به لا ظرف » فيه إخراج حيث عن طبيعتها ، لأنها لا تصرف ، وجعلها مفعولا نوع من التصرف ، ولماذا لا يقال : إن المراد أنه سبحانه يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التي في مكان الرسالة ، فتبقى حيث ظرفا على أصلها .

إنما هو على التوسّع بإسقاط الخافض ، لا على الظرفية ، فإنه لا يطرد تَعَدَّى الأفعال إلى الدار والبيت على معنى « في » لا تقول : « صَلَّيْتُ الدَّارَ » ولا « نَمَتُ الْبَيْتَ » .

\*\*\*

فصل : وحكمه النّصبُ ، وناصبه اللفظُ الدالُّ على المعنى الواقع فيه ، ولهذا للفظ ثلاثُ حالات :

إحداها : أن يكون مذكوراً ، كـ « امْكُثْ هُنَا أَزْمَنًا » ، وهذا هو الأصل<sup>(١)</sup> .

والثانية : أن يكون محذوفاً جوازاً ، وذلك كقولك : « فَرَسَخَيْنِ » أو « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » جواباً لمن قال : « كَمْ سِرْتِ » ؟ أو « مَتَى صُمْتَ » ؟

والثالثة : أن يكون محذوفاً وجوباً ، وذلك في ست مسائل ، وهي : أن يقع صفة كـ « مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُضَنِ » أو صلة كـ « رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ » أو حالاً كـ « رَأَيْتُ الْمَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ » أو خبراً كـ « زَيْدٌ عِنْدَكَ » أو مُشْتَقلاً عنه كـ « يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ » أو مسموعاً بالحذف لا غير<sup>(٢)</sup> .  
كقولهم : « حِينَئِذٍ الْآنَ »<sup>(٣)</sup> ، أى : كان ذلك حينئذٍ ، واسمع الآن .

\*\*\*

(١) وقد يكون اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلاً ، وقد يكون اسم فعل ، وقد يكون مصدراً ، وقد يكون وصفاً .

(٢) أنكر المؤلف في المعنى صحة قولهم « لا غير » وأوجب أن يقال : ليس غير .

(٣) هذا مثل ، يقال لمن يذكر أمراً تقادم عهده « حينئذٍ الآن » ، و « حين »

منصوب لفظاً بفعل محذوف ، وهو مضاف و « إذ » مضاف إليه ، و « الآن » مبنى على

الفتح في محل نصب بفعل آخر محذوف ، وتقدير الكلام : كان ما ذكره حين إذ كان

كذا ، واسمع الآن ما أقوله ، فهما جملتان ، وحينئذٍ مقطوعة من جملة ، والآن مقطوعة

من جملة أخرى ، كما سمعت في تقدير أصل الكلام .

فصل : أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك مُبْتَهَمًا كَحِينَ وَمُدَّةً ، وَتَحْتَصُّهَا كَيَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَمَعْدُودَهَا كَيَوْمَيْنِ وَأُسْبُوعَيْنِ <sup>(١)</sup> .

والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان :

أحدهما : المبهم <sup>(٢)</sup> — وهو : ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه : كأسماء الجهات نحو أَمَامَ وَوَرَاءَ وَيَمِينٍ وَشِمَالٍ وَفَوْقَ وَتَحْتَ ، وشبهها في الشياخ كنفاحية وجانب ومكان ، وأسماء المقادير ككِيلٍ وَفَرَسَخٍ وَبَرِيدٍ .

والثاني : ما اتحدت مادته ومادة عامله ، كـ « مَذْهَبَتْ مَذْهَبَ زَيْدٍ » ، و « رَمَيْتُ مَرَمِيَّ عَمْرٍو » ، وقوله تعالى : ( وَأَنَا كُنَّا نَقُودُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّيْرِ ) <sup>(٣)</sup> .

وأما قولهم « هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ » و « مَرْجَرُ الْكَلْبِ » و « مَنَاطَ

(١) عرفوا المختص من ظرف الزمان بأنه ما يقع جوابا لنى كيوم الخميس ، وعرفوا للعدد منه بأنه ما يقع جوابا لكم كيومين وثلاثة أيام ، وأُسْبُوعٍ ، وللمهم منه ما لا يكون جوابا لواحد من السؤالين المذكورين ، ومثاله حين ومدة ووقت ، وبقي مما ينتصب من اسم الزمان على الظرفية ما اشتق من المصدر كجلس زيد ومقعده ، بمعنى زمان جلوسه وزمان قعوده .

(٢) قال أبو البقاء : الإبهام يحصل في المكان من وجهين ، الأول : ألا يلزم مسماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك ، وأنت قد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فيها ، فهي جهات له وهو في وضع خاص ، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها ، والوجه الثاني : أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهى عنده ، بخلافك : اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا ، وأمامك : اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا ، وهلم جرا .

(٣) من الآية ٩ من سورة الجن .

الثَّيَابُ « فشاذ ، إذ التقدير : هو منى مستقر في مقعد القابلة ، فعامِلُه الاستقرارُ ،  
ولو أعمل في المقعد قعد وفي المزجَر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذاً<sup>(١)</sup> .



### فصل : الظرف نوعان :

متصرف ، وهو : ما يُفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُستعمل  
مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، كالיום ، تقول :  
« الْيَوْمُ يَوْمٌ مُبَارَكٌ » و « أُعْجِبَنِي الْيَوْمُ » و « أَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ »  
و « سِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ » .

وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يُفارق الظرفية أصلاً ، كـ « قَطُّ

(١) فإن قلت : فلماذا صح نصب اسم الزمان على الظرفية بجميع أنواعه : الثلاثة  
التي ذكرها المؤلف ، والرابع الذي زدته عليه ، ولم يصح نصب اسم المكان إلا أن  
يكون واحداً من النوعين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لغيره من النحاة ؟  
فالجواب أن تقول لك : إنك تعلم أن الفعل موضوع للدلالة على الحدث بمادته -  
أي حروفه التي يتألف منها - ويدل على الزمان بصيغته - أي وزنه ، فالزمان جزء  
من جزءين يتألف منهما معنى الفعل ، وبعبارة أخرى فالفعل يدل على الزمان بدلالة  
التضمن ، أما المكان فلا يدل الفعل عليه لا بالمطابقة ولا بالتضمن ، لكن لما كان الفعل  
دالاً على الحدث ، وكان كل حدث لابد أن يقع في مكان ما لزم من ذلك أن يدل  
الفعل بدلالة الالتزام على مكان مبهم ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمينية  
قوى على أن يعمل في جميع أنواع الزمان ، ولما كانت دلالة الفعل على المكان دلالة  
الترامية ، وكان اللازم هو دلالة على مكان مبهم ؛ لم يبق على العمل إلا في المكان المبهم  
الذي يشعر هو به ، ولما كان اتفاق اسم المكان المأخوذ من المصدر مع الفعل العامل  
فيه في أصل المادة مقوياً للفعل على العمل في هذا النوع نصبه على الظرفية المكانية  
أيضاً ، فافهم ذلك وتدبره .

وَعَوَضُ<sup>(١)</sup> ، تقول : « مَا قَمَلَتْهُ قَطُّ » و « لَا أَفْصَلُهُ عَوَضُ » ومالا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه ، نحو قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ، إذ لم يَخْرُجْنَ عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، لأن الظرف والجار والمجرور أخوان .

\*\*\*

### هذا باب المفعول معه

وهو : اسمٌ ، فَضْلَةٌ ، تَالٍ لَوَاوٍ بمعنى مَعَ ، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ، كـ « سِرْتُ وَالطَّرِيقَ » و « أَنَا سَارٌّ وَالنَّيْلَ » .  
فخرج باللفظ الأول نحو « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » ونحو « سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِمَةً » فإن الواو داخلة في الأول على فعل ، وفي الثاني على جملة ، وبالثاني نحو « اشْتَرَكْ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، وبالثالث نحو « جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ » ، وبالرابع نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ » ، وبالخامس نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » فلا يجوز فيه النصب ، خلافاً للصَّيْمَرِيُّ ، وبالسَّادِسَ نحو « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » فلا يتكلم به ، خلافاً لأبي على .  
فإن قلت : فقد قالوا « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا » و « كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا » .

قلت : أكثرهم يرفع بالمطف ، والذين نصبوا قَدَرُوا الضمير فاعلا لمحذوف

(١) قط وعوض : ظرفان يستغرقان الزمان ، أما قط فإنه يستغرق الماضي ، وأما عوض فإنه يستغرق المستقبل ، ولا يستعملان إلا بعد النفي ، وهما مبيانان ، لشبههما بالحرف ، وكان بناؤهما على حركة تخلصاً من التقاء الساكنين ، وكان بناء قط على الضم في بعض اللغات حملاً على قبل وبعد ، فأما عوض فإنها تبنى على الحركات الثلاث إذ لم تكن مضافة .







والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعل أو شِبْهِهِ<sup>(١)</sup>، لا الواوُ ، خلافاً

= محل نصب خبر مقدم ، قال الأشموني : « والأصل : ما تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصة ، فاسم كان مستكن ، وخبرها ما تقدم عليهما من اسم استفهام اهـ ، والقول بأن كان وتكون هنا ناقصتان هو المختار ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كان وتكون تامان ، وعلى هذا يكون فاعلهما ضميراً مستتراً فيهما ، وأما « كيف » ففي محل نصب حال ، وأما « ما » فتكون نائبة عن مصدر يقع مفعولاً مطلقاً ، وتقدير الكلام : أي كون من الأكوان كنت وزيدا ، وهذا رأى ضعيف نرى ألا تأخذ به .  
(١) قول ابن هشام « ما سبقه من فعل أو شبهه » هو تابع فيه لابن مالك في قوله في الألفية :

بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ ، لَا بِالْوَاوِ ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ  
وهما يشيران بذلك إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فيه ؛ فلا يقال :  
والنيل سرت ، ولا يقال : والنيل أنا سائر ، وهذا بما لا خلاف فيه ، وكذلك لا يجوز  
أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه ، فلا يقال : سار والنيل زيد .  
وقد خالف في هذه الصورة أبو الفتح بن جني ، ذهب في كتابه الخصائص إلى أنه  
يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه ، وبعبارة أخرى أجاز أن يتقدم  
المفعول معه على مصاحبه ، واستدل على ما ذهب إليه بوروده في شعر العرب ، من  
ذلك قول الحماسي :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيهِ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبَا  
فإن أصل الكلام : ولا ألقه القلب والسواة ، ونظير ذلك قوله :  
جَمَعْتَ وَفَجَشَا غِيْمَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي  
فإن أصل الكلام : جمعت غيمة ونميمة وفجشا .

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن تالي الواو في هذين البيتين مفعول  
معه ، بل هو معطوف ، وتقدمه على المعطوف عليه ضرورة لا يقاس عليها ، كما تقدم  
للمعطوف في قول الأحرص :

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

لَلْجُرْجَانِي ، وَلَا اخِلَافُ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ ، وَلَا مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :  
سِرْتُ وَلَا بَسْتُ النَّيْلَ ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَفْعُولًا بِهِ ، خِلَافًا لِلزَّجَاجِ .

\*\*\*

فصل : للاسم بعد الواو خمس حالات :

(١) وجوب العطف ، كما في « كل رجل وَضِيْعَتُهُ » ونحو « اشْتَرَكَ زَيْدٌ  
وَعَمْرُو » ونحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ » لِمَا يَبَيِّنُ (١) .

(٢) ورُجْحَانُهُ ، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو» لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضَعْفٍ .

(٣) ووجوبُ المفعولِ معه ، وذلك في نحو « مَالَكَ وَزَيْدًا » ، و « مَاتَ  
زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ » لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة ، وفي الثاني  
من جهة المعنى .

(٤) ورُجْحَانُهُ ، وذلك في نحو قوله :

— ٢٥٧ — \* فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ \*

(١) في المثال الأول لم تقدم على الواو جملة ، وفي المثال الثاني ما بعد الواو ليس  
فضلة يستغنى الكلام عنه ، لأن الاشتراك لا يقع إلا من اثنين ، وفي المثال الثالث الظرف  
المذكور بعد الاسم المقترن بالواو ينفي المصاحبة بين ما قبل الواو وما بعدها .

٢٥٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

صدر بيت من الوافر ، والنحاة يروون عجزه هكذا :

\* مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ \*

وقد وجدت هذا العجز في كلمة للأقرع القشيري لكن مع صدر آخر ، وهاك ثلاثة

آيات من هذه الكلمة فيها هذا العجز لتبين حقيقة الأمر :

فَلَا تَفْعَلْ فَإِنَّ أَخَاكَ جَلَدٌ عَلَى الْعِزَاءِ فِيهَا ذُو اخْتِيَالٍ  
وَإِنَّا سَوْفَ نَجْمَعُلُ مَوْلَيْنَيْنَا مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ  
وَتَغْنَى فِي الْحَوَادِثِ عَنْ أَخِيْنَا كَمَا تَغْنَى الْيَمِينُ عَنِ الشَّمَالِ =

اللفظة : « جلد » - بفتح الجيم وسكون اللام - صفة مشبهة من الجلادة ، وهي الاصطبار على الشدائد وعلى اقتحام الكاره « العزاء » المراد بها الأمور التي يشق احتمالها ، وهي فعلاء من قولهم : « عز فلان فلانا يعزه » بمعنى غلبه وقهره ، ومنه قولهم : من عز بز ، وقالوا : من حسن منه العزاء ، هانت عليه العزاء ، وقال الشاعر :

كَانَ الْقَلْبَ لَيْلَةً قِيلَ يُفْدَى      بَلَيْتِي إِلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ  
قَطَاةٌ عَزَّاهَا شَرُّكَ فَبَايَتْ      تَجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

« مولينا » مثنى مولى ، وللهولى معان كثيرة منها الناصر والمعين ، وابن العم ، ومنها المالك والمملوك ، وكان للعرب ضربان من الولاء : أحدهما ولاء العتاقة ، والآخر ولاء الناصرة أو الحلف .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر متصرف من كان الناقصة مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون في محل رفع « أنتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل الذي هو واو الجماعة « وبى » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وبى : مفعول معه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، وأبى من « أيكم » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بمحذوف يقع خبرا لكونوا الناقصة ، وهو مضاف و « السكيتين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « من » حرف حر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحركه للتخلص من التقاء الساكنين « الطحال » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مكان ؛ لأن فيه رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبى أيكم » فإنه نصبه على أنه مفعول معه . ولم يرفعه بالعطف على اسم « كن » الذى هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل . والنصب على أنه مفعول معه في هذا البيت راجع من جهة المعنى ؛ لأن الرفع على العطف يدل على أن بنى أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان =

ونحو « قُمْتُ وَزَيْدًا » ؛ لِصَفِّ العطف في الأول من جهة المعنى ،  
وفي الثاني من جهة الصنعة .

(٥) وَاْمْتِنَاْعُهُمَا ، كقوله :

٢٥٨ — \* عَلَفْتُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا \*

= السكيتين من الطحال كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً ، وليس ذلك مراداً ، وإنما مراده أن يأمر المخاطبين وخدمهم بأن يكونوا مع بني أبيهم كالسكيتين من الطحال ، فافهم هذا وتدبره جيداً تدرك ما فيه من لطف ودقة في المعنى .

٢٥٨ — يجعل بعض العلماء هذا الشاهد صدرّاً لبيت ينشدونه هكذا :

عَلَفْتُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَدَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

وهكذا رواه ابن هشام في شرح الشذور (رقم ١١٥) ، وبعضهم يحمل هذا الشاهد عجزاً لبيت ينشدونه هكذا :

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلَفْتُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تؤيد إحدى الروايتين ، والظاهر أن التكلفة التي تذكر معه مصنوعة ؛ فإن التكلف فيها يكاد ينادى بذلك .

اللافة : « علفتها » تقول : علفت الدابة أعلفها علفاً - من باب ضرب يضرب ضرباً - إذا أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، وتقول : أعلفتها - بالهمزة - واسم ما تقدمه لها من الطعام علف - بفتح العين واللام جميعاً - وجمعه علاف ، مثل جبل وجبال وجمال وجمال « تبنا » بكسر التاء وسكون الباء - قصب الزرع بعد أن يداس « شدت » يروي في مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » صيغة مبالغة من قولهم هملت العين بالدمع ، وهمل السحاب بالمطر يهمل همولاً - مثل قعد يقعد قعوداً - وهملانا أيضاً ، وذلك إذا انهمرت وفاضت به وكثر نزوله منها « الرحل » كل شيء بعده المسافر لسفره : من وعاء لمتاعه ، ومركب لبعيره ، وجمعه أرحل ورحال ، مثل فلس وأفلس وسهم وأسهم وسهام « وارداً » أى موافياً لَمَّا قصدت إليه بسفري وبالغاً إياه .

== الإعراب : « علفتها » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والضمير العائد على راحلته مفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » الواو حرف عطف ، ماء : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وسقيتها ماء « باردا » نعت لماء ، ونعت منصوب وعامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والواو- على هذا- قد عطفت جملة على جملة .  
 الشاهد فيه : قوله « وماء » فإن علماء العربية مجمعون على أنه لا يجوز أن يكون « ماء » معطوفا على قوله « تبنا » عطف مفرد على مفرد مع بقاء قوله « علفتها » على معناه الأصلي الذي وضع له في لسان العرب ، والسرف في ذلك أن من شرط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل في المفرد المعطوف عليه . مما يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف ، وههنا لا يجوز لك أن تقول : علفتها ماء باردا ؛ لأن العلف خاص بما يطعم .

وقد ذكر العلماء - بعد ذلك - في تخريج مثل هذا التعبير ثلاثة تخريجات :  
 التخريج الأول : أن يكون قوله « وماء » مفعولا معه ، ذكر هذا الوجه ابن عقيل في شرحه على الألفية ، وصدر به التخريجات ، وقد أبطله المؤلف ههنا كما أبطل صحة عطفه على ما قبله ، ووجه إبطاله أن الماء لا يشارك التبن لا في معنى العلف ولا في زمان العلف ؛ فلما لم يشاركه في معنى العلف لم يصح أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » ولما لم يشاركه في الزمان - بسبب أن الناقة لا تشرب الماء في وقت تناولها التبن - لم يصح أن يكون « وماء » مفعولا معه أيضاً ؛ فإن من شرط انتصاب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركا لما قبله في زمان تسلط العامل عليه ، ويدل على هذا اشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على الصحابة .

والتخريج الثاني : أن يكون قوله « وماء » معطوفا على قوله « تبنا » بعد التأويل في العامل ؛ فلي هذا التخريج لا يبقى معنى قوله « علفتها » أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، كما هو معناه الوضعي ، بل معناه هنا الآن أعم من ذلك ، فنحن نؤوله فتريد به معنى أوسع من معناه اللغوي ، كأن نريد به معنى « قدمت لها » أو معنى « أنلتها » أو معنى « أعطيتها » وما أشبه ذلك ، وهذا تخريج الجرمي والمازني والبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء .  
 =

وقوله :

— ٢٥٩ — \* وَزَجَّجْنَ الْخَوَاجِبَ وَالْمُيُونَا \*

= والتخريج الثالث : أن يكون قوله « وماء » مفعولاً به لفعل محذوف يقتضيه السياق . كما ذكرناه في بيان إعراب هذا الشاهد ، وتكون جملة « وسقيتها ماء بارداً » معطوفة بالواو على جملة « علفتها تبناً » فالفرق بين هذا التخريج والذي قبله أن الواو في هذا التخريج عطفت جملة على جملة ، وفي التخريج السابق عطفت مفرداً على مفرد ، وهذا مخريج كثير من العلماء ، وأوجه أبو على الفارسي والقراء والزوزني شارح العلاقات .

ومثل هذا البيت في احتمال التخريجين الثاني والثالث قول ليبد بن ربيعة العامري من معلقته :

فَمَلَأَ فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ ، وَأَطْفَلَتْ بِالْجَلْمَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا  
( علا : ارتفع وبسق وطال ، والأيهقان : ضرب من الثبت ، وهو الجرجير البري ، والجلمتان : جانبا الوادي ، وأطفلت : ولدت وصارت ذات أطفال )  
يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَطْفَلَتْ ظِبَاؤُهَا وَبَاضَتْ نَعَامُهَا ؛ لِأَنَّ النِّعَامَ لَا تَلِدُ وَإِنَّمَا تَبْيِضُ ،  
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ : تَجَبَّتْ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا ، فَوَضَعَ أَطْفَلَتْ فِي مَوْضِعِ تَجَبَّتْ .  
ومثله قول الآخر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ أَنْ مَوْلَاهُ صَارَ لَهُ وَفَرُّهُ  
يهجو رجلاً بأنه يشتد غيظه وكده إذا ما رأى أحد أصدقائه قد أيسر ، فيحتمل أنه أراد يجدع أنفه ويفقأ عينيه ؛ إذ الجدع لا يكون إلا الأنف ، ويحتمل أنه أراد تراه كأن الله يذهب أنفه وعينه ، فوضع يجدع في موضع يذهب .  
ومثله قول الآخر :

يَا لَيْتَ بَعْلَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا  
يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَحَامِلًا رُمْحًا ؛ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلسَّيْفِ ،  
ويحتمل أنه أراد مستعملاً سيفاً ورمحاً .

٢٥٩ — هذا الشاهد من كلام الراعي النخعي ، واسمه عبيد بن حصين ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :  
=

\* إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا \* =

وبعد البيت المستشهد به هنا قوله :

أُنْخَنَ جِمَاهُنَّ بِذَاتِ غَسَلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ السَّكْدُونَ

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأَظْمَانٍ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ بَرِيدُ رَسِيمِهَا سَرَعًا وَلَيْفًا

اللغة : « الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجمالها عن الحلى والزينة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجها عن التعرض للرجال ، وأصل الغانيات جمع غانية اسم فاعل مؤنث من « غنى فلان بالمكان » إذا أقام به ولم يبرحه ، فكأنهن مقبات بخدورهن لا يفارقنها ، كقوله تعالى : ( حور مقصورات فى الخيام ) كما قالوا : امرأة محدرة ، وهى التى حبست فى الحدر لا تبرحه « برزن » تقول « برز فلان يبرز بروزاً » بوزن قعد يقعد قعوداً ، إذا ظهر « زججن » دققن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة زجاء « إذا كان قد دقق حاجبه ورققه فى طول « ذات غسل » بكسر العين وسكون السين - موضع بين اليمامة والنباج كان لبى كليب بن ربوع ثم صار لبى نعيم .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « الغانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره للمذكور بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » برز : فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يومًا » ظرف زمان منصوب ببرز « وزججن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زجج : فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « الحواجب » مفعول به لزجج منصوب بالفتحة الظاهرة « والعيونا » الواو حرف عطف ، العيونا : المفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وزججن الحواجب وكلن العيون ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة قبلها ؛ أو العيون معطوف على الحواجب بتأويل =



أما امتناعُ العطفِ فلا تنفاءَ المشاركة ، وأما امتناعُ المفعولِ معه فلا تنفاءَ المعيةَ في الأولِ وانتفاءَ فائدةِ لإعلامِ بها في الثاني .

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به ، أى : وَسَقَيْتُهَا ماءً ، وَكَحَلْنَ الْمُيُونَا ، هذا قول الفارسي والفرّاء . وَمَنْ تَبِعَهُمَا .

وذهب الجرّمِيّ والمَازِنِيّ والمُبَرِّدُ وأبو عُبَيْدَةَ والأصمَى واليزيدى إلى أنه لا حَذَفَ ، وأن ما بعد الواو معطوف ، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ؛ فيؤول زَجَجْنَ بِحَسَنٍ وَعَلَقْتُهُمَا بِأَنْلَتُهُمَا .

\*\*\*

هذا باب المستثنى

للالاستثناء<sup>(١)</sup> أدوات ثَمَانٍ :

= زَجَجْنَ بفعل يصح أن يتناول الحواجب والعيون معاً ، مثل حسن أو جلن وما أشبه ذلك .

الشاهد فيه : قوله « زَجَجْنَ الحواجب والعيون » فإن الفعل المذكور في هذه العبارة لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها جميعاً مع بقاءه على معناه الأصلي ، فما بعد الواو إما أن يكون معمولاً لفعل محذوف يصح أن يتعدى إليه ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وإما أن يتأول في الفعل فيجعل معناه أوسع من معناه الأصلي بحيث يتناول ما بعد الواو وما قبلها ، وتكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، على نحو ما بيناه في الإعراب وقررناه بإيضاح في شرح الشاهد السابق .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف المستثنى ، وقد عرفه الناظم في كتابه التسهيل بقوله « هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً ، من مذكور أو متروك ، بإلا أو ما في معناها ، بشرط حصول الفائدة » .

أما قوله : « المخرج » فإنه جنس ، وهو يشمل المخرج بالبدل وبالصفة وبالشرط =

حرفان وهما : « إلّا » عند الجميع ، و « حاشاً »<sup>(١)</sup> عند سيبويه ، ويقال فيها : حاش ، وحشاً .

= وبالغاية والاستثناء ؛ فالخرج بالبدل نحو قولك « أكلت الرغيف ثلثه » فإنك أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك ثلثه الذى هو بدل ، وأما المخرج بالصفة فنحو قولك « أعتق رقبة مؤمنة » فإنك أخرجت من الرقبة الكافرة بقولك « مؤمنة » الواقع نعتا لرقبة ، وأما المخرج بالشرط فنحو قولك « اقتل الذى إن حارب » فإنك أخرجت من الذى الذى يباح قتله الذى بقى على عهده بقولك « إن حارب » الواقع شرطاً للأمر بالقتل ، وأما المخرج بالغاية فنحو قوله تعالى : ( ثم أنموا الصيام إلى الليل ) فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفطرات أول جزء من أجزاء الليل يجعل الليل غاية لإتمام الصيام ، وأما الإخراج بالاستثناء فنحو قوله تعالى : ( فشرّبوا منه إلا قليلاً منهم ) . وقوله : « تحقيقاً أو تقديرًا » أشار به إلى أن الاستثناء ينقسم إلى متصل ونفصل وأن المتصل يكون الإخراج فيه تحقيقاً ، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه ، والنفصل يكون الإخراج فيه تقديرًا لأن المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه ، ولكنه مقدر الدخول فيه .

وقوله : « من مذكور أو متروك » أشار به إلى انقسام الاستثناء إلى تام ومفرغ فالتام هو الذى ذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً مما ذكر في الكلام ، والمفرغ لم يذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً مما طوى ذكره في الكلام وهو مقدر .

وقوله : « بشرط الفائدة » يخرج به نحو قولك « جاءنى ناس إلا زيدا » ونحو قولك « جاءنى قوم إلا رجلاً » .

وقوله : « بإلا أو ما فى معناها » يخرج به كل أنواع الإخراج إلا المعروف ، وهو الاستثناء .

(١) اختلف النحاة فى حاشا الاستثنائية . أفعل هى أم حرف ؟ ولهم فيها ثلاثة مذاهب : المذهب الأول - وهو مذهب سيبويه ومذهب جماعة من البصريين - وحاصله أنها حرف جر دائماً ، ولا تكون فعلاً ؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها ، والجر لا يكون إلا بالحرف ، وأصحاب هذا القول يختلفون : ألها متعلق تتعلق به كسائر حروف الجر ، =

= أم لا متعلق لها كالحروف الزائدة ، فذهب قوم منهم إلى أن لها متعلقات تتعلق به كسائر حروف الجر ، ومتعلقها ما يكون قبلها من فعل أو شبهه ، وعلى هذا يكون محلها مع المجرور نمباء ، واختار قوم منهم ابن هشام أنها لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة ، واستدل هؤلاء القائلون بأن لا متعلق لها بأنها ليست على النمط الذى عليه حروف الجر الأصلية ، فإن الحروف الأصلية توصل معانى الأفعال التى قبلها للاسم المجرور بها ، فأنت حين تقول : «مرت بزيد» توصل معنى الفعل الذى هو المرور إلى زيد بواسطة الباء ، ولكنك حين تقول « رأيت القوم حاشا زيد » لا توصل معنى الفعل السابق إلى المجرور بحاشا ، بل أنت تزيل معنى الفعل وهو الرؤية عن زيد بواسطة حاشا ، فلما اختلف حال هذا الحرف الذى هو حاشا عن حال حروف الجر الأصلية لم نجعله منها ، وليس هذا الدليل بمستقيم ، لأن الحرف الأصلى يوصل معنى الفعل للتقدم عليه إلى مجروره على ما يقتضيه المعنى الذى وضع له الحرف ، فالباء توصل معنى الفعل الذى هو المرور إلى الاسم المجرور بالباء على المعنى الذى تدل عايه الباء وهو الإلصاق . وكذلك حاشا فى المثال الذى ذكره توصل معنى الفعل وهو الرؤية على المعنى الذى وضع له هذا الحرف وهو انتفاء ما قبلها عن المجرور به ، ألا ترى أنك لو قلت « ما ضربت زيدا » لم يمنعك عدم وقوع الضرب على زيد فى هذا المثال من أن تسميه مفعولا به .

المذهب الثانى — وهو مذهب الجرمى والمazanى والمبرد والزجاج والأخفش وأبى زيد والفراء وأبى عمرو الشيبانى ، وهو أيضا الذى اختاره المتأخرون من النحاة ومنهم جميع شراح الألفية — وملخص هذا رأى أنها تستعمل كثيرا حروف جر فيكون ما بعدها مجرورا بها ، وتستعمل قليلا فعلا متعديا جامدا فتنب ما بعدها ، فإذا استعملتها حرفا قلت « حاشاى » بدون نون الوقاية — كما فى قول الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ      حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ

وإذا استعملتها فعلا قلت « حاشاى » وإنما كان هذا الفعل جامدا لتضمنه معنى إلا ، وقد رووا هؤلاء عن العرب نصب ما بعدها وجره ، فقضوا بأنها حين تجر تكون حرف جر ، وحين تنصب تكون فعلا .

وَفِيْمَلَانِ وَهَما : « لَيْسَ » <sup>(١)</sup> ، و « لَا يَكُونُ » .  
وَمُتَرَدِّدَانِ بَيْنِ الْفَعْلِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ ، وَهَما : « خَلَا » عِنْدَ الْجَمْعِ ، و « عَدَا »  
عِنْدَ غَيْرِ سِيَّوِيهِ .

وَأَتَمَّانِ وَهَما : « غَيْرَ » و « سِوَى » بِلِفْطَاتِهَا ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : سِوَى كَرِضَى ،  
وَسِوَى كَهْدَى ، وَسِوَاءَ كَسَمَاءَ ، وَسِوَاءَ كِنَفَاءَ ، وَهِيَ أُغْرِبُهَا .

= المذهب الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين - أنها فعل دائماً تنصب ما بعدها ، ولا تكون حرفاً يجر ما بعده ، قالوا : لأننا رأينا العرب تنصرف فيها فتقول أحياناً : حشا ، وتقول أحياناً أخرى : حاش ، والحروف ليست محل تنصرف بإجماع منا ومنكم ، فلا تكون حاشا حرفاً ، فإذا ورد ما بعدها مجروراً فهو مجرور بحرف جر حذف وبقى عمله ، والجواب على هذا أنا نسلم أنها حين تنصرف فيها لا تكون حرفاً ، لكن هذا لا ينفع ، لأننا نقول : إنها تكون حينئذ فعلاً ، وتكون حرفاً حين يكون ما بعدها مجروراً ، ومتى كان السماع قد جاء بالخالين فنحن أحرىء بأن نقول : إنها تأتي على وجهين ، ودليلكم الذى ذكرتموه ينفي الحرفية ، لكنه لا يثبت الفعلية ، فكيف من الأفعال التى لم تنصرف ، ولم يكن عدم تصرفها كافياً فى نفي فعليتها ، ونحن نستدل على حرفيتها فى بعض الأحيان بمجئ الاسم مجروراً بها ، وباتصاله بياء المتكلم من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلاً لاقترن بنون الوقاية مع ياء المتكلم البتة .

وحاصل هذا الكلام أن سيويوه لم يرو عن العرب إلا الجر بحاشا فجعلها حرف جر ، وأن جمهور الكوفيين وجمهور البصريين رَوُوا الجر بها ، ورووا النصب أيضاً ، فجعلها البصريون نوعين تكون فعلاً فى أحدهما فنصب ما بعده على أنه مفعول به ، وفى الثانى حرف جر ، وجعلها الكوفيون نوعاً واحداً ، وهو فعل ينصب ما بعده ، فإن انجر ما بعده فإن انجراره يكون على تقدير حرف جر قد حذف وبقى عمله .

(١) القول بأن « ليس » فعل هو مذهب الجمهور ، وفيه مذهبان آخران ، أحدهما مذهب أبى على الفارسي - وتبعه عليه أبو بكر بن شقير - وحاصله أن « ليس » حرف دائماً ، وقد سبق فى أول هذا الكتاب الاستدلال على بطلان هذا الرأى بأنها تقترن بها علامات الأفعال كتاء التانيث الساكنة فى نحو « ليست هذه بمفلة » =

فإذا استثنى بـ «إلا» وكان الكلام غير تامّ — وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه — فلا عمل لإلا ، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها ، ويُسمى استثناء مفرّغاً ، وشرطه : كون الكلام غير إيجاب<sup>(١)</sup> ، وهو : النفي نحو ( وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ )<sup>(٢)</sup> ، والنهي نحو ( وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْخُبْرَ )<sup>(٣)</sup> ، ( وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ )<sup>(٤)</sup> ، والاستفهام الإنكارى نحو ( قَهْلُ يَهْئِكَ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ )<sup>(٥)</sup> ، فأما قوله تعالى : ( وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ )<sup>(٦)</sup> ، فعمل « يأبى » على « لا يريد » لأنهما بمعنى .

= وناء الفاعل في نحو « لست ، ولستما ، واستم ، ولستن » وثانى المذهبين أنها في الاستثناء حرف ناصب للمستثنى بمنزلة إلا ، وهى في غير الاستثناء فعل .

(١) إنما شرطوا في الاستثناء المفرغ أن يكون مسبوقاً بنفى أو شبه نفي ومنعوا وقوعه مع الكلام الموجب لأن الكلام السابق لو كان موجبا لكان المعنى الذى يدل عليه مجموع الكلام محالا في مجرى العادة ، ألا ترى أنك لو قلت « ضربت إلا زيدا » لكان مؤدى هذه العبارة أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا معنى غير مستقيم في مجرى العادة ، أما لو قلت « ما ضربت إلا زيدا » فإن المعنى الذى تدل عليه هذه العبارة أنك لم تضرب أحدا من الناس إلا زيدا ، فإنك ضربته دون من عداه ، وهذا معنى مستقيم .

واعلم أن القول بعدم صحة الاستثناء المفرغ مطلقا هو رأى الجمهور ، وفيه مذهب ثان ، واختاره ابن الحاجب ، وحاصله أنه يجوز وقوع الاستثناء للمفرغ بعد الإيجاب بشرطين ، أحدهما أن يكون ما بعد إلا فضلا ، والثانى أن تحصل فائدة كأن يكون المستثنى منه المقدّر محصورا في نفسه ، ومن أمثلة ذلك « ذاكرت إلا يوم الجمعة » فإن كان ما بعد إلا عمدة نحو « حضر إلا زيد » أو لم تحصل فائدة من الكلام نحو « ضربت إلا زيدا » لم يحز الاستثناء للمفرغ .

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء . (٤) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت

(٥) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف . (٦) من الآية ٣٢ من سورة التوبة .

وإن كان الكلام تاماً : فإن كان موجباً وجب نصبُ المستثنى<sup>(١)</sup>، نحو

(١) ههنا أمران يجب أن تعرف أقوال العلماء في كل واحد منهما لتكون على بصيرة :

فأما أولهما فقد اختلف النحاة في العامل في الاسم المنصوب بعد إلا ، ولهم في هذا الموضوع ثمانية أقوال :

الأول : أن الناصب لهذا الاسم هو « إلا » نفسها ، وحدها ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك صاحب الألفية ، وعبارته في النظم تدل على ذلك ، حيث يقول في مطلع الباب : « ما استثنت الا مع تمام ينتصب » ويقول بعد أبيات : « وألغ إلا ذات توكيد » وذكر ابن مالك أن هذا رأى سيديويه والبرد .

والقول الثاني : أن الناصب هو تمام الكلام ، ومثل هذا انتصاب التمييز كانتصاب درهم في قولك : « أعطيته عشرين درهما » مثلاً .

والقول الثالث : أن الناصب هو الفعل المتقدم على « إلا » لكن بواسطة إلا ، وينسب هذا إلى السيرافي والفارسي وابن الباذش ، وضعف العلماء هذا الرأي بأنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلاً ، كما تقول « القوم إخوتك إلا زيدا » .

والقول الرابع : أن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة إلا ، وإلى هذا ذهب ابن خروف ، وضعفوه بمثل ما ضعفوا به رأى الفارسي ومن معه .

والقول الخامس : أن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى إلا ، مثل أستثنى ، وإلى هذا ذهب الزجاج .

والقول السادس : أن الناصب هو مخالفة ما بعد إلا لما قبلها ، ويحكي هذا عن الكسائي .

والقول السابع : أن الاسم المنصوب يقع اسماً لأن — بتشديد النون — مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضاً ، وتقديره « قام القوم إلا زيدا » قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وقد حكى هذا القول عن الكسائي ، وهو تكلف لا مقتضى له .

والقول الثامن : أن « إلا » مركبة من « إن » المؤكدة ولا العاطفة ، ثم خففت « إن » بمحذف أحد نونها ، ثم أدغمت في لا ، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل تغليب حكم إن ، وإذا لم ينتصب فمن أجل تغليب حكم لا العاطفة ، ونسب هذا القول إلى الفراء ، وهو أشد تكلفاً من سابقه .

(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) <sup>(١)</sup>، وأما قوله :

٢٦٠ — \* كَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا النَّوْىَ وَالْوَتْدُ \*

فحمل « تَغْيِيرَ » على « لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ » لأنهما بمعنى .

= وأما الأمر الثانى فإن حاصله أن القول بوجوب نصب المستثنى بيلا بعد الكلام التام الموجب هو رأى جمهور النحاة ، وحكى ابن مالك عن ابن عصفور — وتابعه أبو حيان — أن النصب جائز غالب لا واجب ، وأجاز الرفع ، وخرج على هذا حديثاً رواه الدارقطى « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض » برفع ما بعد إلا وما عطف عليه ، وعلى هذا تحمل قراءة من قرأ (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) ويحمل عليه ما جاء فى صحيح البخارى « فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة » ويحمل حديث « كل أمتى معافى إلا المجاهرون » ويحمل الشاهد رقم ٢٦٠ ويحمل قول أبى نواس فى الأميين :

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمَيْمُونُ

وقد حمل الجمهور ذلك على أن لا بمعنى لكن ، والرفع مبدأ خبره محذوف، وتقدير ذلك فى بيت أبى نواس : لكن النبى الطاهر الميمون لست خيراً منه .  
(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

٢٦٠ — نسبوا هذا الشاهد للأخطل النصرانى التغلى ، واسمه غياث بن غوث ،  
والذى ذكره المؤلف بحج بيت من البسيط ، وصدده قوله :

\* وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنَزَلٌ خَلَقَ \*

اللمة : « الصريمة » اسم مكان ، وأصله المنقطع من الرمل ، و « خلق » أى :  
بال ، و « عاف » أى : دارس مندثر ، و « النوى » — بوزن قفل وحمل وفلس  
وصرد — نهر صغير يحفرونه حول الخيمة لئمنع السيل عن دخولها .

الإعراب : « بالصريمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهم » جار  
ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتى الواقع مبتدأ على ما هو مذهب سيبويه ،  
وكان أصل الجار والمجرور صفة المنزل فلما تقدم عليه جعل حالا ؛ لأن الصفة لا تقدم  
على الموصوف ، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف =

= حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على منزل  
وهذا متعين على مذهب الجمهور الذين لا يجوزون مجيء الحال من المبتدأ « منزل »  
مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « خالق » نعت لمنزل مرفوع بالضمة الظاهرة  
« عاف » صفة ثانية لمنزل ، مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء  
الساكنين « تغير » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنزل ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل  
رفع صفة ثالثة لمنزل « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من  
الإعراب « النوى » بدل من الضمير المستتر في تغير ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة  
رفعه الضمة الظاهرة « والوتد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من  
الإعراب ، الوتد : معطوف على النوى ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة  
رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النوى والوتد » فإن الظاهر أن الاستثناء تام موجب :  
أما تمامه فلذكر المستثنى منه وهو المنزل ، وأما كونه موجباً فلأنه لم يتقدمه  
نفي ولا شبهة ، فكان على مقتضى هذا الظاهر - وجرباً على مذهب جمهور النحاة -  
ينبغي نصب المستثنى ، إلا أنه ورد مرفوعاً .

وقد خرج الجمهور على المعنى ، وحاصله أنهم يمتنعون كون الكلام موجباً ، ويزعمون  
أنه منفي ؛ لأن المنفي ليس قاصراً على ما يكون قد سبقته أداة نفي ، بل هو أعم من  
ذلك . ومنه أن يكون العامل في المستثنى منه في معنى عامل آخر منفي ، والأمر هنا  
كذلك ، فإن « تغير » - وهو العامل في ضمير المنزل الذي هو المستثنى منه - في معنى  
عامل آخر منفي ، وهو « لم يبق على حاله » وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور  
في الكلام لكان المختار ارتفاع المستثنى ، فكان لما هو بمعناه حكمه .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « إلا » في هذا البيت ونحوه حرف بمعنى لكن  
التي للاستدراك ، وما بعدها مبتدأ حذف خبره ، وكأن الشاعر قد قال : لكن النوى  
والوتد لم يتغيرا ، وقد تحدثنا عن ذلك في الكلام على مذاهب النحاة في نصب الاسم  
الذي يقع بعد إلا ، بعد كلام تام موجب ، وروينا لك عدة شواهد ورد فيها الاسم =



وإن كان الكلام غير موجب : فإن كان الاستثناء متصلا فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه : بدّل بعض عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين <sup>(١)</sup>

= مرفوعا ، وزيدك هنا أن ابن مالك يقول في التوضيح : « إن أكثر التأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا ورود مرفوعا بالابتداء ، ثابت الخبر وعذوفه ؛ فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : « كلهم أحرما إلا أبو قتادة لم يحرم » فلا بمعنى لكن . وأبو قتادة مبتدأ ، ولم يحرم : خبره . ومن المذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل أمتي معافى إلا المجاهرون ، أى لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون » اه ، مع إيضاح يسير .

ومن هذا الوادى قول أبي نواس :

لِمَنْ طَلَّلَ عَافِيَ الْحَلَّ دَفِينُ عَفَا آيُهُ إِلَّا خَوَالِدُ جُونُ

وتقديره : لكن خوالد جون لم تعف .

وقد جعل العلماء جملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وصرح ابن هشام بأنه قد فات العلماء غد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب .

(١) قد اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة ، فقال البصريون : الاسم الواقع بعد إلا بعد كلام تام منقضى إذا أتبع لما قبله فهو بدل بعض من كل ، وقال الكوفيون : إن إلا حرف عطف بمنزلة لا العاطفة التي تعطى لما بعدها ضد حكم ما قبلها ، والاسم الذي بعدها معطوف عطف النسق يالا على الاسم الذي قبلها ، وقد كان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب وهو من شيوخ نخبة الكوفة يعترض على مذهب البصريين في هذه المسألة ويقول : كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منقضى ، وكأنه ينكر أن يخالف البديل المبدل منه في الإيجاب والنفي ، وقد أجاب أبو سعيد السيرافي على هذا الكلام بأنه إنما جعلناه بدلا مما قبله في عمل العامل فيه ، وتخالف البديل مع المبدل منه في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البديل أن يجعل المبدل منه كأنه لم يذكر ويجعل البديل في موضعه ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ثم إنا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها في النفي والإيجاب ، من ذلك النعت في نحو قولنا : « مررت برجل لا كريم ولا لبيب » ومن ذلك المظف ييل ولا ولكن ، نحو « رأيت رجلا كريما لا بخيلا » فما يمنع =

( ١٧ — أوضح للسالك ٤ )

نحو ( مَا قَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ )<sup>(١)</sup>، ( وَلَا يَلْتَقِفُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تُنْكٍ )<sup>(٢)</sup>، ( وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ )<sup>(٣)</sup>، والنَّصْبُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ، وقد قرىء به في السبع في ( قليل ) و ( امرأتك ) .

وإذا تَعَذَّرَ البَدَلُ على اللفظ أُبدِلَ على الموضع<sup>(٤)</sup>، نحو « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ،

= أن يكون البديل مثل النعت والعطف ، على أننا رأينا ذلك التخالف واقعا في البديل نفسه ، أفليس بدل البعض يخالف المبدل منه على وجه الإجمال ؟ وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهذا يتعين أن يكون بدلا ؛ لأن لا العاطفة لا تنكرر ، فلما امتنع أن يكون عطفا تعين أن يكون بدلا ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر .

(٤) ذكر المؤلف مما يتعذر إبداله على لفظ المبدل منه لسبب صناعي ثلاثة أمثلة ، الأول كلمة التوحيد ، وهي قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » والثاني قولك : « ما فيها أحد إلا زيد » والثالث قولنا : « ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبا به » الأول والثاني برفع ما بعد إلا ، والثالث بنصب ما بعد إلا ، ونحن نبين لك كل مثال من هذه المثل على حدة ، ونبين لك السر في وجوب الإتيان في كل منها على محل المتبوع ، وعدم جواز الإتيان على لفظ المتبوع .

أما المثال الأول — وهو قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » — فإن لا في أول هذه الجملة نافية للجنس ، وإله اسمها ، وخبر لا هذه محذوف ، والتقدير : لا إله موجود ، أو لا إله لنا ، واسم لا وخبرها المقدر نكرتان على ما هو ملزم في أعمال لا النافية للجنس عمل إن ، وأنت تعلم أن ما بعد إلا الاستثنائية يكون حكمه من جهة النفي والإثبات ضد حكم ما قبلها ، فإذا كان ما قبلها منقيا كان ما بعدها مثبتا ، وإذا كان ما قبلها مثبتا كان ما بعدها منقيا ، فلو أنك أبدلت كلمة الجلالة — وهي « الله » — من اسم لا وهو « إله » على اللفظ — أى نصبت اسم الجلالة — كنت قد أعملت لا النافية للجنس في معرفة ، بل في أعرف المعارف ، فخالفته بهذا ما اشترطه النحاة كلهم في عمل لا عمل =

= إن من وجوب تنكير معمولها ، وأيضاً فإن ما بعد إلا في هذه الجملة مثبت ، وقد علمت أن « لا » النافية للجنس لا تعمل في مثبت ، فإتباعك على لفظ المتبوع الذي هو أثر عمل لا يحرك إلى مخالفة هذا الأصل زيادة على أنه جرك إلى المخالفة الأولى ، ومن أجل هذا وذاك منعناك من أن تبدل لفظ الجلالة على لفظ المبدل منه وهو اسم لا ، وجوزنا لك أن تبدل على الموضع لأنه ليس أثراً من آثار لا فيلزم فيه ما لزم في معمول لا ، وذلك أن اسم لا أصله مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، فلو أبدلت لفظ الجلالة بالرفع لم تكن جعلت للا فيه عملاً ، وعلى ما يقول سيويوه إن لا واسمها جميعاً في قوة المبتدأ ، فالموضع ههنا رفع بالابتداء على واحد من الوجهين ، وليس للأثر فيه ، فأبدل بالرفع على الموضع ، ومن العلماء من أنكر الإبدال بالرفع على اعتبار الابتداء ، سواء أنظرنا إلى اسم لا وحده وأن أصله مبتدأ ، أو نظرنا إلى مجموع لا مع اسمها كما هو رأى سيويوه ، وهؤلاء جعلوا المبدل منه هو الضمير المستتر في خبر لا ، ومؤدى العبارة : لا إله لنا إلا الله ، أو لا إله موجود إلا الله ، أو لا مستحق للعبادة إلا الله ، فقد نفت جملة لا واسمها وخبرها جنس الآلهة ، وأثبت البدل الله وحده ، فبقى الكلام دالاً على التوحيد .

وأما المثال الثاني — وهو قولنا : « ما فيها أحد إلا زيد » — فإن المستثنى منه في هذا المثال — وهو أحد — نكرة منفية مجرورة بمن الزائدة لفظاً ، وهي مبتدأ خبرها الجار والمجرور الواقع بعد حرف النفي ، فلو أنك أبدلت زيدا المعرفة بالعلمية من أحد على لفظه — وهو الجر بمن — لكنت قد جعلت زيدا العلم معمولاً لمن الزائدة العاملة في أحد المبدل منه ، ونحن نعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النكرة ، ونعلم أيضاً أن ما بعد إلا مثبت لأن ما قبلها منفي ، ونعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على المنفي ، فمن أجل هذا وذاك امتنع الإتيان على لفظ المبدل منه الذي هو أثر لمن الزائدة ، وجاز الإتيان على الموضع وهو الرفع على الابتداء ، فإن الابتداء ليس أثراً لمن الزائدة .

وأما المثال الثالث — وهو قولنا : « ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعاب به » — فإن المستثنى منه في هذا المثال هو شيء المجرور بالباء الزائدة والواقع خبراً لليس ، وشيء هذا نكرة منفية ، وشيئاً الذي تريد أن تبدله نكرة مثبتة لوقوعه بعد إلا =

ونحو « مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » برفعهما ، و « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُقْبَلُ بِهِ » بالنصب ، لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة ، ولا في مُوجِب ، وَمِنْ والباء الزائدين كذلك ، فإن قلت « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ » فالرفع أيضاً ، لأنها لا تعمل في مُوجِب .

ولا يترجّع النصبُ على الإتيان لتأخّر صفة المستثنى منه على المستثنى ، نحو « مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا أَخُوكَ صَالِحٌ » خلافاً للمازني<sup>(١)</sup> .

= المسبوقه بالنفي ، فلو أنك أبدلت شيئاً الواقع بعد إلا من شيء المجرور بالباء على اللفظ وهو الجر كنت قد جعلت البديل معمولاً للباء الزائدة ، وقد علمنا أن الباء الزائدة لا تدخل إلا على النكرة النفية ، والبديل هنا وإن كان نكرة ليس منقياً ، فوجب ألا تبدل على اللفظ الذي هو أثر للباء الزائدة ، وأن تبدل على الموضع وهو النصب الذي هو أثر ليس .

(١) ضابط هذا المثال : أن يتقدم المستثنى منه ، ويقع المستثنى بعده ، ثم يؤتى بصفة للمستثنى منه ، ويكون الكلام غير موجب ، فرجل هو المستثنى منه ، و « إلا أخوك » هو المستثنى ، وصالح : صفة لرجل ، والكلام منفي كما ترى ، وأنت تعلم أنه لو تقدم المستثنى منه على المستثنى والكلام منفي ، فإن إتيان المستثنى للمستثنى منه يترجىح على نصب المستثنى في هذه الحالة ، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في مثل هذه الحالة نحو « مَا لِي إِلَّا أَخَاكَ صَدِيقٌ » وجب نصب المستثنى ، فهل يعتبر تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على المستثنى منه نفسه ، أم ينظر إلى تقديم المستثنى منه ولا يلتفت إلى الوصف المتأخر ، أم يأخذ حكماً جديداً لا هو حكم تأخر المستثنى منه ولا هو حكم تقدمه ؟ وقد اختلف النحاة في ذلك ، ولهم في هذا الموضوع ثلاثة آراء :

الرأى الأول : أنه يجب في هذه الحالة نصب المستثنى ، وهذا المذهب يجعل حكم تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على نفس المستثنى منه ، وهذا الرأى نسبة ابن الحجاز إلى المازني ، ولكن المحققين أنكروا على ابن الحجاز هذا النقل .

والرأى الثاني : أنه يكون نصب المستثنى في هذه الحالة راجعاً على إتيان المستثنى للمستثنى منه ، فلم يعط المستثنى في هذه الحالة حكم المستثنى المتقدم على المستثنى منه نفسه ، =

وإن كان الاستثناء منقطعاً : فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب للنصب اتفاقاً ، نحو « ما زاد هذا المال إلا ما نقص » إذ لا يقال زاد النقص ، ومثله « ما نفع زيد إلا ما ضر » إذ لا يقال نفع الضر .

وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب ، وعليه قراءة للبعة : ( ما لهم به من علم إلا اتباع الظن )<sup>(١)</sup> ، وتميم ترجحه وتجهيز الإتياع ، كقوله :

٢٦١ — وَبِلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

= ولم يعط حكم المستثنى المتأخر على المستثنى منه ، وهذا الرأي هو ما حكاه الأئمة — ومنهم المؤلف — عن المازني ، وهو ما اختاره المبرد أيضاً فيما ذكره ابن مالك في شرح كافيته .

والرأي الثالث : أنه لا يرجع نصب المستثنى في هذه الحالة ، ولا يرجع إتياعه للمستثنى منه ، بل يستوى الأمران ، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الأمرين جميعاً : أن المستثنى منه متقدم على المستثنى ، وأن صفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى ، فأعطوا كل واحد من الأمرين لحة من النظر ، فلما وجدوا كل واحد من هذين الأمرين يقتضي حكماً يخالف الحكم الذي يقتضيه الآخر ، أعطوا هذه الصورة حكماً متوسطاً ، قال ابن مالك : « وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ، لأن لكل واحد منهما مرجعاً ، فتكافأ » اهـ .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .

٢٦١ — هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث ، المعروف بجراح العود ، وهذه رواية النحاة ، وهي غير الوارد في ديوانه .

اللغة : « اليعافير » : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس : جمع أعيس أو عيساء ، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة .

الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص =

= « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اليعافير » بدل من أنيس ، وبذل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومستعرف وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد للتأكيد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « العيس » معطوف بالواو على اليعافير ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا اليعافير » فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه ، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب وهي لغة أهل الحجاز ، إلا أنه ورد مرفوعا ، وقد وجهه سيبويه رحمه الله ليوافق المشهور بوجهين : الأول : أنه جعله كالاستثناء المفرغ ، وجعل ذكر المستثنى منه مساويا في هذه الحال لعدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك ، فكأنه قال : ليس بها إلا اليعافير .

والوجه الثاني : أنه توسع في معنى المستثنى حتى جعله نوعا من المستثنى منه ، وكأن من قال : ليس فيها أحد إلا حمار ، قد جعل الحمار إنسان هذه الدار ، فجعله على المحمل الذى يحمل عليه الاستثناء المتصل ، كما جعل الشاعر الضرب الوجيع نوعا من التحية في قوله :

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِحَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

وكما جعلوا السيف ضربا من العتاب في قولهم : « عتابه السيف » وليس هذا الكلام على التشبيه ، فإن من قال : « تحية بينهم ضرب وجيع » لا يريد أن يشبه التحية بالضرب ، ومن قال : « عتابه السيف » لا يريد أن يشبه العتاب بالسيف ، وآية ذلك أنك لو قلت : « تحييتهم كالضرب » و « عتابه كالسيف » كان كلاما غثا لا محصل له ، وإنما يريد قائل ذلك أن يجعل التحية أنواعا ، ويجعل الضرب الوجيع نوعا منها ، ويريد الآخر أن يجعل العتاب أنواعا ، ويجعل السيف نوعا منه ، وهذا يقرب لك التوسع الذى ذكره سيبويه حتى جعل اليعافير والعيس نوعا من الأنيس ، =

وَحَلَّ عَلَيْهِ الزُّخْشَرِيُّ (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) <sup>(١)</sup>.

\*\*\*

= والتوسع الذى ذكره المازنى حتى جعل الأنيس عاما يشمل الإنسان ويشمل اليعافير والعيس .

ونظير بيت الشاهد قول النابغة الذبياني في داليتة الطويلة :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كُنْتُ أَسْأَلُهَا عَيَّتْ جَوَاباً ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا أَوَارِيَّ لَأَيَّأَ مَا أَبْدَنُهَا وَالنُّؤَى كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَلْدِ

وقول ضرار بن الأزور الأسدى الصحابى :

عَشِيَّةً لَا تُغْنِي الرَّمَاحُ مَسْكَنَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا لِلْمَشْرِقِ الْمُصَمِّمِ

وقد ذكر فيه أبو سعيد السيرافى - نقلاً عن المازنى - تخريجاً ثالثاً ، قال : « رفع المستثنى عند بنى تميم في هذا على تأويلين ذكرهما سيبويه ، وقال المازنى : إن فيه وجهاً ثالثاً ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد ، ثم أبدل حياراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره » اهـ .

والفرق بين هذا الوجه الذى نقله أبو سعيد عن المازنى والوجه الثانى فى كلام سيبويه : أن التوسع الذى عند سيبويه واقع فى البدل ، فقد تجاوز المتكلم فى المستثنى حتى جعله من جنس المستثنى منه لمعنى فيه عنده ، والمستثنى منه باق عنده على معناه الأول ، ففى بيت الشاهد جعل اليعافير والعيس من جنس الأنيس ، وأما التوسع الذى فى كلام المازنى ففى المستثنى منه ، فإنه جعل الأنيس بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل المستثنى ، فصار الكلام كأنه استثناء متصل بعد كلام منفى .

والحاصل أن لإبدال المستثنى من المستثنى منه عند بنى تميم ثلاثة تخريجات : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الاستثناء مفرغ ، والتوسع فى المستثنى ، والتوسع فى المستثنى منه ، وكأن الاستثناء على هذين استثناء متصل .

(١) من الآية ٦٥ من سورة النحل ، وحاصل إعراب الزخشرى أنه يجعل «من» اسماً موصولاً فى محل رفع فاعل يعلم ، والغيب : مفعولاً به ليعلم ، ولفظ الجلالة بدلاً =

== من «من» الموصولة ، وهو استثناء منقطع؛ لأن المستثنى — وهو لفظ الجلالة — ليس من جنس المستثنى منه ، لأن الله تعالى لا يحويه مكان ، و « من في السموات » يدل على أن المقصودين مستقرون في السموات والأرض .

وقد اعترض العلماء على هذا التخريج بأن القراءة في هذه الآية برفع لفظ الجلالة قراءة القراء السبعة ، ورفع المستثنى في مثل هذه الحالة وهي الاستثناء المنقطع وجهه ضعيف في العربية ، ولا شك أن مما لا ينبغي لفحولة العلماء أن يخرجوا قراءة القراء السبعة على وجه ضعيف .

ومن أجل هذا تلس العلماء وجها آخر غير الوجه الذى ذكره الزمخشري . فذهب العلامة الصفاقسى إلى أن الاستثناء متصل ، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه ، غير أن المخلوقين مستقرون في السموات والأرض على وجه الحقيقة فالظرفية التى يدل عليها لفظ « في » بالنسبة إليهم ظرفية حقيقية ، وهى بالنسبة إلى الله تعالى ظرفية مجازية ، وإذا كان الأمر كذلك كان « من في السموات والأرض » شاملا للمخلوقين والله تعالى ، فيكون « إلا الله » بعض ما شملهم المستثنى منه ، فيكون الاستثناء متصلا ، ومتى كان الاستثناء متصلا ، والكلام تام منفى ، كان الإتيان أرجح الوجهين ، فالآية الكريمة — على هذا التخريج — جارية على أرجح الوجهين في العربية .

واعترض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة ، وهذا ظاهر من تقريرنا للكلام ، وقد علمنا أن الجمع في كلمة واحدة بين الحقيقة والمجاز — بأن تريد منها المعنى الذى تدل عليه بالوضع وتريد منها ، مع ذلك ، معنى مجازيا — مما لا يميزه كثير من العلماء ؛ لكونهم يشترطون في المجاز أن تكون معه قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقى . وكيف تراد الحقيقة من اللفظ في حين أن المجاز مراد مع هذا الاشتراط !

وأجاب قوم بأن هذا التخريج جار على مذهب من يميز الجمع في الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز ، لأن هؤلاء لا يشترطون في المجاز أن تكون له قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقى ، وهم الشافعى وأتباعه .



فصل : وإذا تقدمت المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً<sup>(١)</sup>، كقوله :

= واختار ابن مالك رحمه الله وجها آخر في الآية ، وحاصله أن صلة « من » الموصولة محذوفة وتقديرها « من يذكر في السموات والأرض » وليست الصلة هي المتعلق العام الذى يدل عليه الجار والمجرور وهو « في السموات والأرض » والاستثناء على هذا الوجه متصل ، والمعنى مستقيم ، ولكن أين الدليل على الصلة المحذوفة ؟

واختار ابن هشام فى معنى اليب وجها آخر غير هذه الوجوه كلها ، وحاصله أن « من » الموصولة مفعول به يعلم ، وليست فاعلا كما هي فى جميع الوجوه السابقة ، والغيب : بدل اشتغال من « من » ولفظ الجلالة فاعل يعلم ، والاستثناء على هذا الوجه مفرغ ، وكأنه قيل : لا يعلم الغيب إلا الله ، ولكن بدل الاشتغال خال من ضمير يعود على المبدل منه ، وقد علمنا أنه يجب فى بدل الاشتغال أن يكون مضافا إلى ضمير يعود على المبدل منه .

(١) أبادر هنا فأقول لك : إن مراد المصنف بقوله « مطلقا » فى هذا الموضع أنه يستوى فى هذا الموضع الاستثناء المتصل نحو « ما قام إلا زيدا أحد » ومنه الشاهد ( رقم ٢٦٢ ) والاستثناء النقطع نحو « ما فى الدار إلا حمارا أحد » بعد أن يكون الكلام منيا ، ومتى كان الأمر على هذا فقول المؤلف فيما بعد إنشاد البيت « وبعضهم يميز غير نصب فى المسبوق بالنفى » لا معنى له ، نعى أن قوله « فى المسبوق بالنفى » لا يحصل له ولا حاجة إليه ؛ لأن فرض الموضوع أن الكلام غير موجب ، وعذره فى ذكره أنه تبع الناظم فى قوله \* وغير نصب سابق فى النفى قد يأتى \*

ثم أقول لك : إن صور تقديم المستثنى ثلاث صور :

الصورة الأولى : تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، نعى أن ذلك حاصل مع تقدم العامل فى المستثنى منه ، نحو « ما قام إلا زيدا أحد ، وما أكرمت إلا زيدا أحد ، وما مررت إلا زيدا بأحد » وهذه الصورة قد اتفق البصريون والكوفيون على جوازها ، وهى محل الكلام الذى وضع المؤلف له هذا الفصل .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل فى المستثنى منه وحده ، نعى أن ذلك حاصل مع تقدم المستثنى منه على المستثنى ، نحو « القوم إلا زيدا أكرمت » بنصب القوم على أنه مفعول به لأكرمت التأخر ، وفى هذه الصورة يختلف النحاة ، ولهم فى =

## ٢٦٢ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَخِي شَيْمَةَ وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْخَلْقِ مَذْهَبُ

= ذلك ثلاثة أقوال ، الأول أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى به بشرط تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، أى سواء كان العامل في المستثنى منه متصرفا كقولك « إخوتك إلا عليا زاروني أمس » أم كان العامل في المستثنى منه جامدا نحو قولك « أصدقاؤك إلا خالدًا عسى أن يفلحوا » والقول الثاني : لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث : يجوز إذا كان العامل متصرفا كالمثال الأول ، ويمتنع إذا كان العامل جامدا ، وهذا التفصيل هو القول الصحيح الخلق بأن تأخذ به ، لوجهين ، أولهما أن العامل الجامد لا يتصرف في نفسه ، فلا يصح التصرف في معموله بتقديمه عليه ، وثانيهما أن السماع إنما ورد بتقديم المستثنى على العامل المتصرف نحو قول ليبد بن ربيعة العامري :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ      وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، نحو قولك « إلا زيدا لم يحضر القوم » وقولك « إلا خالدًا أكرمت القوم » وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون ، فقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا بحيث يقع المستثنى في أول الكلام ، قالوا : لأن « إلا » تشبه « لا » العاطفة ، ولا العاطفة لا تقع في أول الكلام ، وقال الكسائي والكوفيون : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل ، لأن ذلك وارد عن العرب في مثل قول الشاعر :

خَلَا اللَّهَ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا      أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

٢٦٢ - هذا البيت للسكيت بن زيد الأسدي ، من قصيدة له هاشمية ، يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومطلع القصيدة التي منها الشاهد قوله :

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ      وَلَا لَعِبًا مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ  
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ      وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُحْصَبُ

اللمعة : « طربت » فعل ماض من الطرب ، وهو خفة تعترى القلب من حزن أو لهو أو نحوها « البيض » جمع بيضاء ، وهي المرأة النقية اللون ، والنعاة يستشهدون =

« بهذا البيت على جواز حذف همزة الاستفهام ، فإن قوله « وذو الشيب يلعب » على معنى : أو ذو الشيب يلعب ا بدليل ورود رواية أخرى « أذو الشيب يلعب » ومن استشهد به على ذلك ابن هشام في معنى اللبيب « يلحن » مضارع ماضيه ألهم ، واللهو : أن تدع الشيء وترفضه ، تقول : لहित عن كذا ألهى - بوزن رضيت أرضى - وتقول : لहित ، ولهوت - مثد - رميت وغزوت - وقوله في بيت الشاهد « مذهب الحق » هو طريقه الذي يسلكه الداهب إليه ، وروى في مكانه « مشعب الحق » وهو بوزنه ومعناه .

الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل « شعبة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه للتأخر « وما » الواو حرف عطف ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه للتأخر .

الشاهد فيه : قوله « مالى إلا آل أحمد » و « مالى إلا مذهب الحق » فإن في كل واحدة من هاتين العبارتين مستثنى تقدم على مستثنى منه ، والمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه لم يكن فيه إلا وجه واحد ، وهو نصب المستثنى ، وهو في هذا الشاهد قد جاء بالعبارتين على ما تقتضيه العريية فنصب المستثنى في اللويعين .

وإنما لم يكن فى المستثنى للتقدم على المستثنى منه إلا النصب - سواء أكان الكلام موجياً أم كان منياً - لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلاً ؛ إذ لا ثالث لهماذين الوجهين ، والبدل تابع ، والتابع لا يجوز أن يتقدم على التابع ، فيكون تقديم المستثنى مانعاً من إعرابه بدلاً لهذه العلة ، فلم يبق إلا الوجه الآخر ، وهو نصبه على الاستثناء ، فافهم هذا وتدبره .

وأصل نظم البيت : ومالى شعبة إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق ؛ فقدم المستثنى فى اللويعين على المستثنى منه ؛ فوجب نصبه على ما علمت .

وبعضهم يُجيزُ غيرَ النصب في المسبوق بالنفي ، فيقول « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ »  
أَحَدٌ « سَمِعَ يُونُسَ » مَالِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ « ، وقال :

٢٦٣ — إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ \*

٢٦٣ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت شاعر النبي صلوات الله وسلامه  
عليه ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيته من الطويل ، وصدره قوله :

\* لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً \*

وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا قَوْمِي هَلْ لَمَّا حُمَّ دَافِعُ ؟

وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ الْقَيْشِ رَاجِعُ ؟

تَذَكَّرْتُ عَصْرًا قَدْ مَضَى فَتَهَا فَعَتَّ

بَنَاتُ الْحَشَا وَأَنْهَلُ مِنِّْي الْمَدَامِيعُ

اللغة : « حم » قدر ، تقول : « حم الأمر » بالبناء للمجهول - تريد أنه قدر  
وهيئت أسبابه ، وتقول : « حمه الله تعالى ، وأحمه » تريد أنه سبحانه قدره وهياً  
له أسبابه « تهاقت » تابعت وتوات وجري بعضها في أثر بعض « بنات الحشا »  
أراد بها الهموم والآلام والأحزان « انهل » انصب وسال متتابعاً « يرجون »  
يتربصون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلوات الله وسلامه عليه يوم القيامة ،  
وهي المقام المحمود الذي وعد الله تعالى به نبيه في قوله سبحانه : ( عسى أن يبعثك  
ربك مقاماً محموداً ) .

الإعراب : « لأنهم » اللام حرف جر دال على التعليل مبني على الكسر لا محل له من  
الإعراب ، أن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين  
باسم أن مبني على الضم في محل نصب ، وللم حرف عماد « يرجون » فعل مضارع مرفوع  
بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل =

= والفاعل في محل رفع خبر أن المؤكدة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله « ما بدلوا » في بيت سابق على بيت الشاهد « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرجون « شفاعه » مفعول به لقوله يرجون منصوب بالفتحة الظاهرة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « النبيون » فاعل يكن التامة مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « شافع » بدل من فاعل يكن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون شافع » فإن ظاهره أن قوله « شافع » هو المستثنى منه ، وقوله « النبيون » مستثنى ، وعلى هذا يكون قد تقدم المستثنى على المستثنى منه ؛ فكان ينبغي أن ينتصب المستثنى ؛ للعلامة التي ذكرناها في شرح الشاهد السابق ، إلا أن الرواية وردت برفعه ؛ والعلماء يخرجونه على ما ذكره المؤلف من أنه استثناء مفرغ ، واعتبروا المستثنى معمولاً لما قبل « إلا » فهو فاعل ليسكن التامة ، وما بعده بدل منه بدل كل من كل ، وقد أعربنا البيت على هذا الوجه ، وقد ذكر المؤلف علته كما ذكر نظيره من كلام العرب .

فإن قلت : فكيف يكون إبدال « شافع » من « النبيون » من قبيل بدل الكل من الكل ، وشافع أعم من النبيين ، ونحن لو أبدلنا قوله « النبيون » من شافع- لو أن الكلام جاء على ترتيبه الطبيعي فقيل « إذا لم يكن شافع إلا النبيون » - كان من قبيل بدل البعض من الكل ؟

قلت : قد كان يلزمنا لو أبقينا اللفظين على معناهما الأصلي أن يكون البدل من قبيل بدل الكل من البعض ، لأن اللفظ العام قد صار بدلاً واللفظ الخاص قد صار مبدلاً منه ، واللفظ العام كل واللفظ الخاص بعض من هذا الكل ، ولكن جمهرة النحاة ينسكرون أن يكون هناك بدل يعتبر بدل كل من بعض ، فأما الذين =

وَوَجْهَهُ أَنْ الْعَامِلَ فُرِّغَ لِمَا بَعْدَ «إِلَّا» وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ عَامٌّ أُريدَ بِهِ خَاصٌّ ؛  
فَصَحَّ إِبدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ ، وَنَظِيرُهُ فِي أَنَّ الْمُتَّبِعَ أُخِّرَ وَصَارَ  
تَابِعًا « مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ » <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وَإِذَا تَكَرَّرَتْ «إِلَّا» فَإِنْ كَانَ التَّكَرُّارُ لِلتَّوَكِيدِ — وَذَلِكَ  
إِذَا تَلَّتْ عَاطِفًا ، أَوْ تَلَاهَا اسْمٌ مِمَّا تَلَّ لَهَا قَبْلَهَا <sup>(٢)</sup> — أَلْفَيْتَ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ

= لَا يَنْكُرُونَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَدَلِ ، وَيَسْتَدْلُونَ عَلَى صِحَّتِهِ بِأَنَّهُ وَارِدٌ عَنِ الْعَرَبِ فِي  
نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِحِّتَانِ طَلَحَةَ الطَّلَحَاتِ

فَإِنَّهُمْ يَقُونِ الْعَامَّ عَلَى عَمُومِهِ وَالْخَاصَّ عَلَى خُصُوصِهِ وَيَجْعَلُونَ هَذَا الْبَدَلَ بَدَلَ كُلِّ  
مِنْ بَعْضٍ ، وَأَمَّا الَّذِينَ يَنْكُرُونَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَدَلِ فَإِنَّهُمْ يَتَخَلَّصُونَ مِنْ ذَلِكَ بِأَنَّ  
الْإِسْمَ الَّذِي كَانَ مُبْدَلًا مِنْهُ — وَهُوَ شَافِعٌ — لَمْ يَبْقَ عَلَى عَمُومِهِ حِينَ صَارَ بَدَلًا ، بَلْ صَارَ  
خَاصًّا بِمَحِيطٍ يَسَاوِي فِي مَدْلُولِهِ اللفظ الذي كان بدلا فصار مبدلا منه — وهو قوله  
النَّبِيُّونَ — وَإِذَا تَسَاوَى الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي الدَّلُولِ يَكُونُ الْبَدَلُ بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، وَهَذَا  
هُوَ الَّذِي أَشَارَ لِلتَّوَلَّفِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : « وَأَنَّ لِلْمُؤَخَّرِ ( يَرِيدُ قَوْلَهُ « شَافِعٌ » ) أُريدَ بِهِ  
خَاصٌّ ، فَصَحَّ إِبدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ » اهـ .

(١) أَصْلُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ « مَرَرْتُ بِأَحَدٍ مِثْلَكَ » قَوْلُهُمْ « بِأَحَدٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
مُتَعَلِّقٌ بِمَرَرْتُ ، وَمِثْلَكَ — بِالْجَرِّ — نَعْتٌ لِأَحَدٍ ، فَقَدْ نَعَتَ فَصَارَ الْكَلَامُ « مَا مَرَرْتُ  
بِمِثْلِكَ أَحَدٍ » قَوْلُهُمْ بِمِثْلِكَ جَارٌ وَمَجْرُورٌ يَتَعَلَّقُ بِمَرَرْتُ ، وَأَحَدٌ : بَدَلٌ مِنْ مِثْلَكَ ،  
وَقَدْ صَارَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ الْإِسْمُ الَّذِي كَانَ مُتَّبِعًا تَابِعًا ، وَالْإِسْمُ الَّذِي كَانَ  
تَابِعًا صَارَ مُتَّبِعًا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ نَوْعُ تَبْعِيَّتِهِ ، فَبَعْدَ أَنْ كَانَ التَّابِعُ فِي الْأَصْلِ نَعْتًا صَارَ  
التَّابِعُ فِي الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ بَدَلًا ، فَلَا عَجَبَ إِذْنِ فِي أَنْ يَتَغَيَّرَ نَوْعُ الْبَدَلِ فَيَصِيرَ بَدَلَ كُلِّ مِنْ  
كُلِّ بَعْدَ أَنْ كَانَ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ .

(٢) اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ لَا تَخْتَصُّ بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الِاسْتِثْنَاءِ ، بَلْ تَقَعُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ =

« ما جاء إلا زيد وإلا عمرو » فما بعد « إلا » الثانية معطوف بالواو على ما قبلها ، و « إلا » زائدة للتوكيد ، والثاني كقوله :

• لَا تَمَرُّزْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا<sup>(١)</sup> •

=التصل وفي الاستثناء المنقطع وفي الاستثناء المفرغ. وأمثلة المؤلف تؤيد ذلك، فتمثله بما جاء إلا زيد وإلا عمرو من الاستثناء المفرغ ، والمثال الذي أخذه من كلام الناظم والشاهد رقم ٣٦٤ من الاستثناء التام من كلام مني .

ثم اعلم أن التكرار للتوكيد يتأني في العطف بالواو وفي البدل بأنواعه الأربعة التي هي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال وبدل الغلط ، وعلى هذا الإيضاح يكون في كلام المؤلف قصورا في موضعين ، الأول في كونه عمم في العاطف فقال : « وذلك إذا تلت عاطفاً » مع أن الحكم المذكور - كما نص عليه المحققون - قاصر على العطف بالواو ، والثاني كونه خص البدل بما كان الثاني مماثلا للأول وهو بدل الكل من الكل مع أن الحكم عام في جميع أنواع البدل كما قلنا ، فمثال بدل الكل من الكل « لا تمر بهم إلا الفتى إلا العلا » فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء في قوله : « بهم » والعلا : بدل من الفتى ، وهو بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض من الكل « ما أعجبنى أحد إلا زيد إلا وجهه » فزيد : مستثنى من أحد ، ووجهه : بدل من زيد ، وهو بدل بعض من كل ، ومثال بدل الاشتغال قولك : « ما سرني أحد إلا زيد إلا أدبه » فزيد : مستثنى من أحد ، وأدبه : بدل من زيد ، وهو بدل اشتغال ، ومثال بدل الغلط قولك : « ما أعجبنى إلا زيد إلا عمرو » فزيد : مستثنى من أحد ، وعمرو : بدل من زيد ، وهو بدل غلط .

ثم اعلم ثالثاً أنه لا فرق في العطف بالواو بين أن يكون المعطوف عليه هو المستثنى كما في أول أمثلة المؤلف - وهو قوله « ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو » وأن يكون المعطوف عليه هو البدل من المستثنى كما في الشاهد رقم ٣٦٤ فإن قوله : « إلا رسيمة » بدل من قوله « إلا عمله » وقوله « وإلا رمله » معطوف على رسيمة ، والمؤلف يقول قبل إنشاد البيت : « وقد اجتمع العطف والبدل في قوله » .

(١) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

فـ « الْفَتَى » مُسْتَثْنَى من الضمير المجرور بالباء ، وَالْأَرْجَحُ كَوْنُهُ تَابِعاً لَهُ فِي جَرِّهِ<sup>(١)</sup> ، ويجوز كَوْنُهُ منصوباً على الاستثناء ، و « الْعَلَا » بَدَلٌ مِنَ الْفَتَى بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، لِأَنَّهُمَا لَمُسَمًّى وَاحِدٌ ، و « إِلَّا » الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةٌ .  
وقد اجتمع العطف والبذل في قوله :

٢٦٤ - مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

فـ « رَسِيمُهُ » بَدَلٌ ، و « رَمَلُهُ » معطوف ، و « إِلَّا » المقترنة بكل منهما مؤكدة .

(١) يترتب على هذا الأرجح حذف حرف الجر وبقاء الاسم الذي كان مجروراً به على جره في غير الموضع القياسي .

٢٦٤ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه ( ١ / ٣٧٤ ) واستشهد به كثير من النحاة ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين .

اللغة : « شيخك » المشهور الجارى على الألسنة في هذه الكلمة أنها بالياء المثناة من تحت وبعدها خاء معجمة ، وقد قيل : لعله « شنجك » بشين فنون فجيم - والشنج : أصله بفتحين الجمل ، وسكن ثانيه في البيت لضرورة إقامة الوزن ، وهذا حسن لو أن الرواية وردت به ، والرسيم والرمل : ضربان من السير ، ولعل الذين زعموا أن الرواية « شنجك » بالنون والجيم - قد غرهم ذكر الرمل والرسيم في البيت ، ولكن الخطب فيهما سهل ؛ فإنه يراد بهما معنى مجازى إن صحت رواية الجماعة ، وفسر الأعم الرسيم بالسعى بين الصفا والمروة ، كما فسر الرمل بالطواف بالبيت ، وكأن الشاعر قد قال : ليس في شيخك منتفع غير هذين العاملين .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وشيخ من « شيخك » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، وشيخ =



وإن كان التكرار لغير تأكيد — وذلك في غير بَابِي العطفِ والبَدَلِ — فإن كان العاملُ الذي قبل «إلا» مُفْرَعًا تَرَكَّتْهُ يُوَثَّرُ في واحدٍ من المُسْتَثْنَيَاتِ ، وَنَصَبَتْ ما عدا ذلك الواحدَ ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل ، ونصبت الباقي ، ولا يَقَعْنَ الأول لتأثير العامل ، بل يترجح ، وتقول : « مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب البواقي بإلا على الاستثناء .

= مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «إلا» حرف زائد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رسيمة » رسم : بدل من عمل الواقع مبتدأ ، وبذل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورسم مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا عمله ، إلا رسيمة وإلا رمله » فقد كرر « إلا » في هذا الكلام مرتين : المرة الأولى في قوله « إلا رسيمة » والرسم : بدل من العمل على ما اتضح لك في إعراب البيت ، والمرة الثانية في قوله « وإلا رمله » والواو المتقدمة على إلا عاطفة ، والرمل المتأخر عن إلا معطوف على الاسم المرفوع قبلها ، وقد تبين ذلك في الإعراب ، وإلا في الموضعين زائدة للتأكيد على ما قلنا في الإعراب أيضاً ؛ فقد اجتمع في هذا الكلام النوعان اللذان تزداد فيهما إلا ، وهما العطف والبذل .

وإن كان العامل غير مُفَرَّغ ، فإن تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه نُصِبَتْ كلها ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ » وإن تأخرت ، فإن كان الكلام إيجاباً نصبت أيضاً كلها ، نحو « قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » .  
وإن كان غير إيجاب أُعْطِيَ وَاحِدٌ منها ما يُعْطَاهُ لو انفردَ ، ونصب ما عداه ، نحو « مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » لك في واحد منها الرفعُ راجعاً والنصبُ مرجوحاً ويتمين في الباقي النصب <sup>(١)</sup> ، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين ، بل يرجحُ .

هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ <sup>(٢)</sup> .

(١) أجاز الأبدى في هذه الصورة رفع الجميع على الإبدال .  
(٢) فرق المحقق الرضى بين أن يكون كل مستثنى مما يمكن استثناءه مما قبله وألا يكون بهذه المثابة ، قال « وإن كررتها لغير توكيد فيما أن يمكن استثناء كل نال من متلوه ، أولا ، فإن أمكن فيما أن يكون في العدد أو في غيره ، فالذى في غير العدد نحو « جاء المسكيون إلا قريشا إلا هاشميا إلا عقيليا » في الموجب ، فلا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه عن موجب ، والقياس في كل شفع جواز الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه المذكور في الحالين ، ونعنى بالوتر الأول من المستثنيات والثالث والخامس ، وهكذا ، ونعنى بكل شفع الثانى منها والرابع والسادس ، وهكذا . وكان كل وتر منفيا لأن الكلام في أوله موجب فأول المستثنيات منفى ، فهو خارج من حكم ما قبل إلا ، وكل شفع موجب لأننا حكمنا بأن المستثنى الذى قبله منفى خارج ، وهذا مستثنى من هذا المنفى الخارج ، فيكون مثبتا داخلا ، فيكون في المثال الذى ذكرناه قد جاء المسكيون ولم يجيء القرشيون منهم ، وجاء قوم من بنى هاشم ، ولم يجيء عقيلي ، فالقياس أنه يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والإبدال ، لأنه مستثنى من منفى ، ولا يجوز في كل شفع إلا النصب على الاستثناء ، لأنه مستثنى من موجب ، والذى في العدد الموجب نحو « له على عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة » فكل وتر منفى خارج ، وكل شفع موجب ، داخل ، والإعراب في =

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان : مالا يُمكن استثناءه بَعْضِهِ من بَعْضٍ ، كـ « زيد وعمر و بكر » وما يُمكن ، نحو « لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا » .

ففى النوع الأول : إن كان المستثنى الأول داخلا — وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب — فما بعده داخل ، وإن كان خارجاً — وذلك إن كان مستثنى من موجب — فما بعده خارج .

وفى النوع الثانى اختلفوا ، فقليل : الحكم كذلك ، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد ، وقال البصريون والكسائى : كل من الأعداد مستثنى مما يليه ، وهو الصحيح ، لأن الحمل على الأقرب متمين عند التردد ، وقيل : المذهبان محتملان . وعلى هذا فالقرء به فى المثال ثلاثة على القول الأول ، وسبعة على القول الثانى ، ومَحْتَمِلٌ لهما على الثالث ، ولك فى معرفة المتحصّل على القول الثانى طريقتان ، إحداهما : أن تُسَقِطَ الأول وتَجْبِرُ الباقي بالثانى وتُسَقِطَ الثالث ، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به ، وهكذا إلى الأخير . والثانية : أن تَحُطَّ الآخر مما يليه ، ثم باقيه مما يليه ، وهكذا إلى الأول .

\*\*\*

فصل : وأصل<sup>(١)</sup> « غير » أن يُوصَفَ بها إما نكرةً ، نحو (صَالِحًا

= الشفع والوتر كما مضى فى موجب غير العدد ، وتقول فى غير اللوجب من العدد « ما له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة » فالقياس أن يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا ، والإعراب فى الشفع والوتر كما فى العدد الذى هو غير موجب ، هذا هو القياس « اه بتصرف للايضاح .

(١) فإن قلت : فكيف تقع « غير » نعتا ، وهى اسم جامد ، وقد قلتم : إن النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق ؟  
فالجواب : أن « غير » - وإن كانت اسما جامدا - مؤولة بالمشتق لأنها فى معنى اسم =

= الفاعل ، فإن قولك : « زيد غير عمرو » معناه كعنى قولك « زيد مغاير لعمرو » فصح الوصف بها لذلك السبب .  
فإن قلت : فهل تتعرف « غير » بإضافتها إلى المعرفة ، أم لا تتعرف وإن أضيفت إلى المعرفة ؟

فالجواب على ذلك أن للنحاة في هذا الموضوع خلافاً ، وحاصل هذا الخلاف أن لهم ثلاثة آراء ، الرأى الأول : أنها لا تتعرف أصلاً لأنها متوغلة في الإبهام ، والرأى الثانى أنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، مطلقاً ، والرأى الثالث : التفصيل بين أن تقع بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما ، فيكون أول الاسمين موصوفاً بها وتكون هى مضافة إلى ثانيهما ، نحو قولك : « الحركة غير السكون » وأن تقع بين اسمين غير متضادين نحو قولك : « الذهب غير الحجر » أو تقع بين اسمين متضادين ولكن ثمة واسطة بينهما نحو قولك : « الأبيض غير الأسود » فالأبيض والأسود متضادان ولكن ثمة لونا غير الأسود وغير الأبيض كالأحمر والأزرق ، مثلاً ، فإذا وقعت بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما تعرفت بالإضافة إلى المعرفة ، ولك أن تحمل آية الفاتحة على هذا ، وعلى ذلك يكون ( غير المغضوب عليهم ) نعتاً للذين فى قوله سبحانه : ( الذين أنعمت عليهم ) وتكون المعرفة قد وصفت بالمعرفة ، فإن جربت على القول بأن « غير » لا تتعرف أصلاً لزمك أن تجعل ( غير المغضوب عليهم ) بدلاً من قوله : ( الذين أنعمت عليهم ) والنسكرة تبدل من المعرفة بدون نسكير ، وأما الآية الأولى التى تلاها المؤلف — وهى قوله سبحانه : ( صالحاً غير الذى كنا نعمل ) فإن جربت على القول الأول فإن ( غير الذى ) يكون نعتاً كما قال المؤلف ، وإن جربت على القول الثانى القائل بتعرفها مطلقاً أو على القول الثالث واعتبرت الذى كانوا يعملونه ضد ما قبله وهو ( صالحاً ) وأنه ليس ثمة نوع ثالث كان ( غير الذى ) كنا نعمل ( بدلاً ، لا نعتاً ، فإن جربت على القول الثالث وزعمت أن ثمة واسطة كان ( غير الذى ) نعتاً .

ومن تقرير الكلام على الوجه الذى قلبناه تدرك أن المؤلف جرى فى كلامه على أن « غير » لا تتعرف بالإضافة مطلقاً ، أو زعم أن ثمة واسطة .

غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ<sup>(١)</sup>، أو معرفة كالنكرة، نحو ( غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ )<sup>(٢)</sup>، فإن موصوفها ( الذين ) وهم جنس لا قوم بأعيانهم .

وقد تَخْرُجُ عن الصفة وَتُضَمَّنُ معنى «:إِلَّا» فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وَتُعْرَبُ هي بما يستحقُّه المستثنى بالإلا في ذلك الكلام، فيجب نصبها<sup>(٣)</sup> في نحو « قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » و « مَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ » عند الجميع، وفي نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ » عند الحجازيين، وعند

(١) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٣) حاصل ما أشار إليه المؤلف أنه يجب نصب « غير » في أربع

مسائل، وهي :

المسألة الأولى : أن يكون الكلام تاماً موجباً، نحو « قام القوم غير زيد » فهذا كلام تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو موجب لأنه ليس فيه نفي ولا شبه نفي .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى نحو قولك : « ما نفع هذا المال غير الضرر » فإن هذا استثناء منقطع لأن المستثنى وهو الضرر ليس من جلس المستثنى منه وهو المال، ولا يمكن تسليط العامل وهو نفع على المستثنى؛ إذ لا يقال : « نفع الضرر » .

وهاتان المسألتان مما أجمع عليهما أهل الحجاز وبنو تميم .

المسألة الثالثة : أن يكون الاستثناء منقطعاً، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو قولك : « ما في الدار أحد غير حمار » فإن هذا الاستثناء منقطع لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، ووجوب النصب في هذه المسألة لغة الحجازيين، وبنو تميم يميزون فيها الإنباع .

المسألة الرابعة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك : « ما في الدار غير زيد أحد » ووجوب النصب في هذه المسألة عند الأكثرين كما قال المؤلف .

الأكثر في نحو « مَا فِيهَا غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ » ، و يترجّح<sup>(١)</sup> عند قوم في نحو هذا المثال ، وعند تميم في نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ » ، وَيَضُمُّ<sup>(٢)</sup> في نحو « مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » ويمتنع في نحو « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

\*\*\*

فصل : والمستثنى<sup>(٣)</sup> بـ « سَوَى » كالمستثنى بـ « غَيْرَ » في وجوب الخفض .

(١) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يترجح نصب « غير » في مسألتين :  
المسألة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « مَا فِي الدَّارِ غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ » وترجح النصب في هذه المسألة هو ما رآه الكوفيون والبغداديون ، وقد رأى أكثر النحاة أن النصب واجب ، كما قال في المسألة الرابعة من مسائل الوجوب .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ » وترجح النصب في هذه المسألة هولعة تميم ، فأما الحجازيون فيجب في لغتهم النصب كما تقدم .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يضعف نصب « غير » في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الكلام تاماً غير موجب نحو قولك : « مَا حَضَرَ الْقَوْمَ غَيْرُ زَيْدٍ » فهذا كلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو منفي ، والاستثناء متصل لأن المستثنى من جنس المستثنى منه ، فالراجح فيه الإتيان ، والنصب على الاستثناء ضعيف .

(٣) أشار المؤلف في هذا الفصل إلى أن للنحاة في « سَوَى » ثلاثة آراء :  
الرأي الأول — وهو رأى الخليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريين — وحاصله أن « سَوَى » ظرف مكان ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، فإن جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسماً غير ظرف فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر ، قال سيبويه : « وَمَا يَنْتَصِبُ أَيْضاً : هَذَا سِوَاكَ ، وَهَذَا رَجُلٌ سِوَاكَ ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ مَكَانِكَ ، إِذَا جَعَلْتَهُ بِمَعْنَى بَدَلِكَ ، وَلَا يَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ لَمَّا اضْطُرَّ فِي الشَّعْرِ ، جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرٍ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ :

وَلَا يَنْطَلِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا =

= وقال الآلم في شرح هذا الشاهد : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في السلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعله بمنزلة غير في دخول من عليها لأن معناها كعناها » اهـ .

الرأى الثانى - وهو رأى الرمانى وأبى البقاء العكبرى - وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية ، وتستعمل اسماً غير ظرف ، إلا أن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف . وقد ارتضى المؤلف هذا الرأى ، ولذلك تراه يقول : « وإلى مذهبهما أذهب » .

الرأى الثالث - وهو رأى جمهور الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك - وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفاً ، وتستعمل اسماً غير ظرف ، وأن الاستعمالين سواء ، ليس أحدهما أكثر من الثانى ، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر ، واستدل هؤلاء بثلاثة أدلة :

الأول : أن أهل اللغة قد أجمعوا على أن قول القائل : « قاموا سواك » وقوله : « قاموا غيرك » بمعنى واحد .

الثانى : أنه لم يقل واحد من أهل اللغة إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، حق تكون ظرفاً ، وإنما تأولها البصريون بمعنى بذلك ، ثم جعلوا بذلك بمعنى مكانك فحسبوا بمقتضى هذا التأويل عليها بأنها ظرف .

الثالث : أن الواقع فى كلام العرب نثراً ونظماً فى عدد عديد من الشواهد يخالف ملازمتها للنصب على الظرفية ، فقد جاءت مجرورة بحرف الجر ، ومجرورة بالإضافة ، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء ، ومرفوعة على الفاعلية ، وجاءت معمولة لنواسخ الابتداء ، ووقعت فى غير ذلك من مواقع الإعراب .

فمن وقوعها مجرورة بحرف الجر قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود » وقوله صلوات الله وسلامه عليه : « دعوت ربي ألا يسلط على أمتى عدواً من سوى أنفسها » ومن ذلك قول المرار العقيلي :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَاسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا =

= ومن ذلك قول الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوْءِ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا إِسْوَانِيكَ

ومن وقوعها مجرورة بالإضافة قول الشاعر :

فَأَنَّنِي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ النَّاسُ بِجِدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَنُنِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قول محمد بن عبد الله بن مسلمة - وهو من

شعراء الحماسة - :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٍ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

ومن وقوعها مرفوعة على الفاعلية قول القند الزماني - وهو من شعراء الحماسة أيضا - :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمُدَّوَا نِ دِنَانُكُمْ كَمَا دَانُوا

ومن وقوعها معمولة لنواسخ الابتداء قول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَنَى لِمَوْمِلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

وقول أبي دهل الجعفي :

أَتَرَكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ؟ إِنِّي إِذَا لَصَبُورٌ

وسند ذكر لك شاهدا وقعت فيه مفعولا مع شرح الشاهد ٢٦٦

ويقول : ابن مالك في كتابه الكافية الشافية الذي لخصه في الألفية :

سِوَى كَغَفِيرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرٌ

وَمَا نَبَعَ تَصْرِيفُهُ مِنْ عَدُّهُ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ

فَإِنْ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرَّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا

وقال في شرح هذه الأبيات : « سوى المشار إليه اسم يستثنى به ، ويجرم

يستثنى به للإضافة إليه ، ويعرب هو تفديرا بما يعرب به غير لفظا ، خلافا لأكثر

البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف

ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا

سواك ، وقاموا غيرك ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان =



ثم قال الزجاج وابن مالك . سَوَى كَثِيرٍ مَعْنَى وَإِعْرَابًا ، وَيُؤَيِّدُهَا حِكَايَةُ  
الْفَرَّاءِ « أَتَانِي سِوَاكَ » . وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ وَالْجُمْهُورُ : هِيَ ظَرْفٌ ، بِدَلِيلٍ وَضَلَّ  
الْمُوصُولُ بِهَا ، كـ « جَاءَ الْقَدِي سِوَاكَ » قَالُوا : وَلَا تَخْرُجُ عَنِ النِّصْبِ عَلَى  
الظَّرْفِيَةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ :

٢٦٥ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمَدْوَا نِ دِنَانُكُمْ كَمَا دَانُوا

= أَوْ زَمَانٍ ، وَمَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ فَيَمُزَلُّ عَنِ الظَّرْفِيَةِ ، وَالثَّانِي أَنْ مِنْ حَكْمٍ  
بِظَرْفَيْتِهَا حَكْمٌ بِزُومٍ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ لَا تَتَصَرَّفُ ، وَالْوَاقِعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ثَرَاءٌ وَنَظْمًا  
خِلَافَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهَا قَدْ أَضِيفَتْ إِلَيْهَا ، وَابْتَدَى بِهَا ، وَعَمِلَ فِيهَا نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ  
وغيرها من العوامل اللفظية « اهـ » ، المقصود منه .

وبعد ، فَإِنَّ كَثْرَةَ هَذِهِ الشُّوَاهِدِ ، وَتَأَثَّرَ « سَوَى » فِيهَا وَفِي كَثِيرٍ مِنْ أَمْثَالِهَا  
بِالْعَوَامِلِ الْمُخْتَلِفَةِ لَا يَبْقَى مَعَهُ مَحَلٌّ لِدَعَاءِ عَدَمِ تَصَرُّفِهَا وَلِزُومِهَا لِلظَّرْفِيَةِ ، وَمِنْ أَجْلِ  
هَذَا كَانَ مَازِهُبُ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ وَارْتِضَاءُ ابْنِ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْقَوْلُ  
لِلْخَلِيقِ بِأَنْ نَأْخُذَ بِهِ ، وَإِنْ خَالَفَ مَازِهُبُ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَشَيْخُ نَحْوَةِ أَهْلِ  
الْبَصْرَةِ سِيبَوَيْهٍ ، فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ عَنْ لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَطَقَتْ بِهَا أَسَلَتُهُمْ فِي مُخْتَلَفِ  
عَصُورِهِمْ ، فَلَا تَغْفُلُ عَنْ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّاكَ بِتَأْيِيدِهِ .

٢٦٥ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ الْفَنَدِ الزَّمَانِيِّ - بِكُسْرِ الزَّايِ وَتَشْدِيدِ اللَّيْمِ مَفْتُوحَةً -  
وَأَسْمُهُ شَهْلُ بْنُ شَيْبَانَ ، وَشَهْلٌ وَشَيْبَانٌ كِلَاهُمَا بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ ، وَهُوَ مِنْ شُعْرَاءِ الْحَمَّاسَةِ .  
اللُّغَةُ : « الْعَدْوَانُ » بَضْمِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الدَّالِ - الظُّلْمُ ، تَقُولُ : عَدَا يَعْدُو ،  
وَاعْتَدَى يَعْتَدِي ، إِذَا جَاوَزَ الْحَدَّ جَارَ وَظَلَمَ « دَنَانُكُمْ » جَازَيْنَاكُمْ وَفَعَلْنَا بِهِمْ مِثْلَ مَا فَعَلُوا  
بِنَا ، وَقَالُوا : كَمَا تَدِينُ تَدَانُ ، وَهُمْ يَرِيدُونَ كَمَا تَفْعَلُ يَفْعَلُ بِكَ ، وَكَمَا تَفْعَلُ تَجَازِي بِهِ .  
الْإِعْرَابُ : « لَمْ » حَرْفُ نَقْيٍ وَجُزْمٍ وَقَلْبُ مَبْنِيٍّ عَلَى السُّكُونِ لِأَعْمَلٍ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ  
« يَيِّقُ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ بِلَمْ وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ حَذْفُ الْأَلْفِ وَالْفَتْحَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا  
« سَوَى » فَاعِلٌ يَيِّقُ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ ، وَسَوَى  
مُضَافٌ وَ « الْعَدْوَانُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالسُّكُونِ الظَّاهِرَةِ « دَنَانُكُمْ » دَانُ : فَعْلٌ  
حَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحٍ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ لِأَعْمَلٍ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَنَا : فَاعِلُهُ وَهُوَ ضَمِيرٌ =

وقال الرُّمَّانِي والمُسْكَبَرِي : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثيراً قليلاً ، وإلى هذا أذهب .

\*\*\*

فصل : والمستثنى بـ « لَيْسَ » و « لا يكون » واجبُ النصب ، لأنه خبرهما ، وفي الحديث « مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفْرَ » وتقول « أَتَوْنِي لَا يَكُونُ زَيْدًا » .

= التكلم ومعه غيره مبني على السكون في محل رفع ، وضمير الفاعلين العائد على بني ذهل للذكورين في بيت سابق على بيت الشاهد مفعول به لدان مبني على السكون في محل نصب « كما » الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دانوا » دان : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وما الصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا عامله قولهم دناهم ، وتقدير الكلام : دناهم دينا مماثلا لدينهم إيانا ، وجملة « دناهم » لا محل لها من الإعراب جواب « لما » للذكورة في بيت قبل بيت الشاهد .

وإليك بيتين من أول القطعة التي منها بيت الشاهد على ما رواه أبو تمام في الحماسة :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ      وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ  
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى      وَهُوَ عُرْيَانُ

الشاهد فيه : قوله « ولم يبق سوى العدوان » حيث أوقع « سوى » فاعلا لقوله « يبق » ، وهذا عند جمهور البصريين ضرورة لا تقع إلا في الشعر ، وهو عند جمهور الكوفيين جائز في سعة الكلام غير مختص بالشعر ، ومذهب الكوفيين في هذه المسألة أرجح ؛ لورودها كما قالوا في كثير من الشواهد ثرا ونظما ، وقد ذكرنا منها جملة صالحة في البحث الذي ذكرنا فيه أ قوال النحاة فيها ، وسنذكر لك شاهداً منها في شرح الشاهد ٢٦٦ الآتي .

وَنَمُّهُمَا<sup>(١)</sup> ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ،  
أو البعض المدلول عليه بـ «كـ» السابق ، فتقدير « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا » : ليس  
القائمُ ، أو ليس بعضهم ، وعلى الثاني فهو نظير ( فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً )<sup>(٢)</sup> بعد

(١) ذكر المؤلف في مرجع الضمير المستتر وجوبا في ليس ولا يكون قولين للنحاة ، ولم يبين قائل كل واحد منهما ، وترك قولاً ثالثاً ، ونحن نذكر لك الأقوال منسوبة إلى قائلها ، وما يرد على كل قول منها ، فنقول :

القول الأول : أن هذا الضمير عائد على اسم فاعل الفعل العامل في المستثنى منه ، وهذا قول سيوييه ، وبيان ذلك أنك حين تقول « جاء القوم ليس زيدا » يكون تقدير الكلام : جاء القوم ليس هو - أى الجائى - زيدا ، واعتراض على هذا القول باعتراضات ، أوضحها أنه قد لا يكون في الكلام السابق على المستثنى فعل كما لو قلت « القوم إخوتك ليس زيدا » فمن أين لنا أن نشق اسم الفاعل الذى يعود الضمير عليه ، وأجاب بعض من ينتصر لسيوييه بأما تنصيد من معنى الكلام السابق فعلا ونجعل اسم فاعل هذا الفعل المتصيد مرجع الضمير ، ففي المثال المذكور نقدر أن الكلام : القوم يتصفون بأخوتك ليس زيدا ، ونقدر مرجع الضمير : ليس هو ( أى المتصف بهذه الأخوة ) زيدا .

والقول الثانى : أن هذا الضمير عائد على البعض المدلول عليه بـ «كـ» السابق ، وهذا رأى جبهة البصريين ، فتقدير « جاء القوم ليس زيدا » ليس هو ( أى بعض القوم ) زيدا ، ومعنى هذا أنك نفيت أن يكون بعض القوم زيدا ، أى أن بعض القوم من عدا زيدا ، فتكون قد أطلقت لفظ البعض على الجميع إلا واحدا ، وليس من المعهود إطلاق لفظ البعض على الكل إلا واحدا .

القول الثالث : أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق ، بعد أن نقدر المستثنى كان مضافا لمصدر مثله ، وهذا رأى الكوفيين ، فيكون تقدير قولك « جاء القوم ليس زيدا » ليس المحبب مجبى زيد ، واعتراض على هذا القول باعتراضين ، أولهما أنه قد لا يكون في الكلام السابق فعل ، وقد عرفت جوابه في الكلام على قول سيوييه ، وثانيهما أن في هذا التقدير مضافا محذوفا لم يلفظ به في كلام قط .

(٢) من الآية ١١ من سورة النساء .

تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْأَوْلَادِ<sup>(١)</sup>.

وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفتان فلا موضع لهما<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) صدر هذه الآية الكريمة قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم ) وهذا اللفظ الكريم شامل للذكور والإناث من الأولاد، أما أولا فلأن لفظ الولد يشمل الذكر والأنثى لغة، وأما ثانيا فلأنه سبحانه يقول بعد ذلك ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) فيكون قوله جل ذكره ( أولادكم ) معناه الذكور والإناث، وقوله سبحانه بعد ذلك ( فإن كن نساء ) تعود النون من ( كن ) على بعض من تقدم ذكره في صدر الآية، وكأنه قيل: فإن كن أي الإناث من أولادكم نساء، فهذا وجه تشبيه القول بأن مرجع الضمير للمستتر في ليس ولا يكون هو البعض المفهوم من الكل السابق بهذه الآية.

فإن قال قائل: فإني لا أجد فائدة في قول القائل: فإن كن الإناث نساء، لأنه لا يكون النساء إلا إناثا.

فالجواب على هذا بأن الفائدة لم تتم عند قوله ( نساء ) وإنما تمت بما ذكر بعده من الظرف وهو قوله جل ذكره ( فوق اثنتين ) وإنما ذكر قوله ( نساء ) توطئة وتمهيدا لذكر هذا الوصف، وليس في ذلك شيء غريب، فإن التمهيد والتوطئة المشار إليهما تجرى كثيرا في باب الخبر وفي باب النعت وفي باب الحال. ومن جريان التوطئة في باب الخبر - سوى هذه الآية - قوله تعالى: ( بل أنتم قوم تجهلون ) ومن مجيئها في باب الحال قوله تعالى ( إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون ) وقوله جلت كلمته ( وكذلك أنزلناه حكما عربيا ) وقوله سبحانه ( وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وصرفنا فيه من الوعيد ) والنحاة يسمون هذه الحال « الحال الموطئة ».

(٢) على أن جملة الاستثناء حال يكون تقدير الكلام: جاءوا مجاوزين زيدا، وقد اعترضوا على اعتبار جملة « ليس زيدا » وجملة « لا يكون زيدا » حالا من المستثنى منه بأنه ليس بين هاتين الجملتين والمستثنى منه رابط مما يربط جملة الحال بصاحبها - وهو الضمير، أو الواو، أو هما معا - لأن الضمير المستتر في كل من ليس ولا يكون لا يعود على المستثنى منه، بل مرجعه إما البعض وإما اسم الفاعل وإما المصدر كما علمت، فكيف صح جعل هذه الجملة حالا من غير رابط، كما اعترض على هذا القول بأن =

فصل : وفي المستثنى بـ « خَلَا » و « عَدَا » وجهان :  
أحدهما : الجرُّ على أنهما حرفا جرّة ، وهو قليل ، ولم يحفظه سيبويه .  
في « عَدَا » ، ومن شواهد قوله :

٢٦٦ - أَبْجَحْنَا حَيْهَمَ قَتْلًا وَأَمْرًا      عَدَا الشَّمْطَاءُ وَالطُّفْلُ الصَّغِيرَ

= المستثنى منه قد يكون نكرة كما لو قلت « لقيت رجلا ليس زيدا » فكيف تكون حالا من النكرة من غير موسغ ؟ كما اعترض على هذا القول بأن « ليس » فعل ماض عند البصريين ، وهم يشترطون في الجملة الفعلية التي فعلها ماض إذا وقعت حالا أن تكون مقترنة بقدر لفظا أو تقدر قبلها قد ، ولم يجد العلماء مفرا من أن يسلموا أن هذه الاعتراضات واردة على القول بأن الجملة حال ، ثم يقولون : إن هذه الجملة بخصوصها مستثناة من هذه الأحكام .

٢٦٦ - هذا بيت من الوافر ، ولم يتيسر لي الوقوف على نسبة هذا الشاهد لقائل معين ، وقد أنشدوا قبل هذا البيت قوله :

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ      عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ  
ومنه يتبين لك أن قوافي الأبيات مجرورة .

اللفظة : « الحضيض » القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، والحضيض أيضاً : الأرض ، وفي الحديث أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئاً يضعها عليه فقال « ضعه بالحضيض » ؛ فإنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد » يريد ضعه على الأرض « بنات عوج » يريد أفراساً كريمات الأصول غير مهجنات ، وعوج : جمع أعوج ، وأعوج : أصله صفة من العوج ، وقد سمى بها فرس لم يكن في خيل العرب خل أشهر منه ولا أكثر نسلا . قال الأصمعي : كان لبني آكل المرار ثم صار لبني هلال بن عامر ، وقال أبو عبيدة : كان لبني كندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم فصار إلى بني هلال ، والقولان متقاربان ؛ فإن بني آكل المرار من كندة ، وسمى أعوج لما قال ابن سيدة : أعوج فرس سابق ركب صغير أفاعوجت قوائمه ، والخيال الأعوجية منسوبة إليه ، ويقال : خيل أعوجية ، وخیل أعوجيات ، وبنات أعوج « خضعن » ذللن وخشعن « النسور » =

= جمع نسر «أبجنا» يريد أهلكتنا واستأصلنا «حيهم» الحى : القبيلة «أسرا» هو أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ، والرجل أسير وجمعه أسرى وأسارى «الشمطاء» المرأة التى خالط البياض سواد شعرها ، والرجل أشمط «والطفل» هو الصبي الذى لا يزال فى حدود الرضاع ، ثم هو فطيم ..

الإعراب : «أبجنا» أباح : فعل ماض مبنى على الفتح مقدر لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله ، وهو ضمير مبنى على السكون فى محل رفع «حيهم» حى : مفعول به لأباح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «قتلا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «وأسرا» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أسرا : معطوف على قوله قتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة «عدا» حرف جر دال على الاستثناء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «الشمطاء» مجرور بعدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والطفل» الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «الصغير» صفة للطفل وصفة المجرور مجرورة وعلامة الجر الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «عدا الشمطاء» حيث جر الاسم الواقع بعد «عدا» على أنه حرف جر .

وشاهد ورود «خلا» حرف جر قول الآخر ( ولم أقف على اسمه ) :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعْدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

وفى هذا البيت ثلاثة أدلة فى باب الاستثناء :

الأول : الجر «بخلا» ، وقد نقل قوم أن سيبويه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل غير صحيح ، فقد ذكر سيبويه الجر بخلا فى كتابه حيث يقول ( ٣٧٧ / ١ ) : «وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله ( بالجر ) ففعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها =

وموصفهما نصب ، فقيل : هو نصبٌ عن تمام الكلام ، وقيل : لأنهما متعلقان بالفعل المذكور<sup>(١)</sup>.

= إلا الفعل هنا ، وهى التى فى قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتوتى ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما ، اهـ بحروفه .

والثانى : مجيء « سوى » مفعولا به ، فبدل على أن سوى تخرج عن الظرفية ، وهو الشاهد الذى نهبناك إليه سابقاً ( ص ٢٨٠ ) .

والثالث : وقوع الاستثناء فى أول الكلام ، وتأخر أركان الجملة التى يستثنى من شيء فيها ، ألا ترى أنه قدم « خلا الله » وهو الاستثناء - على « لا أرجو سواك » وهو أصل الكلام الذى يستثنى منه ، وهذا غير تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، وقد ذكرنا لك فى صور تقديم المستثنى ( ص ٢٦٥ ) أن هذه الصورة قد اختلف الكوفيون والبصريون فى جوازها ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام نحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » ونحو « إلا زيدا ما حضر القوم » ونحو « إلا زيدا أكرمت القوم » وأنهم استدلوا على ذلك بالسمع كما فى هذا البيت الشاهد ، وبالقياس على تقديم المستثنى على المستثنى منه فى نحو « مالى إلا مذهب الحق مذهب » ونحو « أكرمت إلا زيدا القوم » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الاستثناء فى أول الكلام بحيث يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً ، واستدلوا على ذلك بضروب من القياس والتعليل ، وزعموا أن ما تمسك به الكوفيون من الشواهد مؤول أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ثم أرجع إلى هذا البحث فيما سلف أول هذا الباب ( ص ٢٦٥ وما بعدها )

(١) حاصل هذا الكلام أن النحاة اتفقوا على أن محل « عدا » ومجرورها نصب ومحل « خلا » ومجرورها نصب أيضاً ، واختلفوا فى عامل النصب فيهما ، فقال قوم : العامل فى محلهما النصب هو الجملة التى تسبقهما ، حقيقة أو تقديرًا ، سواء أكانت الجملة فعلية نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد ، وخلا زيد » أم كانت الجملة اسمية نحو قولك : « القوم إخوتك عدا زيد ، وخلا زيد » .

=

فإن قلت : فكيف تكون الجملة عاملة ؟

والثاني : النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما مَوْقِعٌ<sup>(١)</sup> « إلا »  
وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مفسره وفي موضع الجملة البحث السابق .

= فالجواب عن ذلك أن تقول لك : لقد سمعت في أول باب الاستثناء أن من النحاة  
من قال : إن ناصب للمستثنى بعد إلا هو تمام الكلام ، وستسمع مثل ذلك في باب التمييز  
عند القول على ناصب تمييز النسبة : إنه انتصب عن تمام الكلام ، فغنى قولهم :  
« منصوب عن تمام الكلام » أن الناصب له هو الجملة المتقدمة عليه .

والقول الثاني : أن الناصب له هو الفعل للتقدم في نحو قولك : « حضر القوم  
عدا زيد ، وخلا زيد » فيكون الجار والمجرور في محل نصب بذلك الفعل المتقدم ،  
أى أنهما في موضع المفعول به ، كما تقول ذلك في قولك : « مررت بزيد » لما كان  
الفعل لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه عديته بحرف الجر .

وقد اختار ابن هشام في كتابه معنى اللبيب القول الأول من هذين القولين ،  
وعلل اختياره بأمرين ، أولهما أنه مطرد ، بخلاف القول الثاني فإنه ليس مطردا ،  
لجواز ألا يكون في الكلام السابق فعل أصلا ، نحو قولك : « هؤلاء القوم كرام عدا  
زيد ، وخلا زيد » وثانيهما أن حرف الجر الذى يوصل معنى الفعل إلى الاسم هو  
الذى ينتصب بالفعل السابق عليه ، أما حرف الجر الذى لا يوصل معنى الفعل السابق  
إلى الاسم ، بل يزيل معنى الفعل السابق عن الاسم ، فلا ينبغي أن يكون الجار والمجرور  
منصوبا بذلك الفعل .

وقد بينا لك فيما سبق ضعف هذين الوجهين من وجوه الاعتراض ، فلا ينبغي أن  
تأخذ بما يستتبعانه .

(١) أما أنهما فعلان فلتقدم ما المصدرية عليهما ، وهى لا توصل إلا بالأفعال ،  
وأما أنهما جامدان فلائهما موضوعان في موضع الحرف الذى هو إلا ، والفعل إذا وقع  
موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يبنى ، وأما أنهما  
ينصبان ما بعدهما على أنه مفعول به فذلك ظاهر بالنظر إلى عدا ، لأنه متعد قبل  
الاستثناء ، إذ تقول : « عدا فلان طوره » وأما بالنظر إلى خلا فلائنه عند الاستثناء  
ضمنوه معنى جاوز فصار متعديا بعد أن كان قاصرا ، فاعرف ذلك .



وتدخل عليهما « ما » المصدرية فيتعين النصب ، لتعين الفعلية حينئذٍ ،  
كقوله :

— ٢٦٧ — \* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ \* \*

٢٦٧ — هذا الشاهد من كلام لييد بن ربيعة العامري ، وهذا الذى ذكره  
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ \*

اللمعة : « ما خلا الله » أى ما عداه وما جاوزه سبحانه « باطل » لا أصل له ولا  
حقيقة « نعيم » ما يتلذذ به الإنسان ويجد فيه نعمة وراحة بال ، وسمى بذلك لأن  
الأصل فى هذه المادة النعمة ، كما سموا شظف العيش وصعوبته من ضد هذه المادة  
فقالوا : هذا عيش خشن ، وفلان يعيش عيشة خشنه ، وما أشبه ذلك « زائل » أراد  
أنه فان لا خلود له ولا دوام .

المعنى : يقول : إنا إذا استثنينا الله تعالى لم نجد لشيء فى هذه الحياة الدنيا حقيقة  
ثابتة ، ولم نجد نعيماً مما يتعم به الناس فى دنياهم باقياً لأصحابه ، وليس يريد أن الحياة وما  
فيها أوهام وخيالات ، ولكنه يريد أن حقائقها ليست مستقرة ولا دائمة ، وإنما هى  
متغيرة وصائرة إلى الفناء ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا البيت : « هو  
أصدق كلمة قالها شاعر » .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام ويسترعى به انتباه المخاطب ، مبنى  
على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة  
« ما » حرف مصدرى « خلا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من  
ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من  
الكل السابق « الله » منصوب على التعظيم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « باطل »  
خبر المبتدأ الذى هو كل مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكل » مبتدأ  
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نعيم » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « محالة » =

وقوله :

\* تَمَلُّ الدَّامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي \* - ٢٦٨

= اسم لا النافية للجنس ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا محالة موجودة ، والجملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » هو خبر المبتدأ الذي هو قوله « كل نعيم » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد فيه استعمال « خلا » مسبوق بما المصدرية ، وانتصب الاسم الكريم بعدها ، وأنت إن قدرت « ما » مصدرية لم يكن لك بد من جعل « خلا » فعلا فت نصب به ما بعده ؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف ، فإن ذهب إلى اعتبار « ما » زائدة جاز لك اعتبار « خلا » حرفا جاريا ، من قبل أن « ما » الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر ، وسيدكر المؤلف هذا ، فتفطن لذلك .

٢٦٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلَعٌ \*

اللغة : « تمل » مضارع مبنى للمجهول من الملل والسأم ، تقول : مللت الشيء ومللت منه ، أمله وأمل منه - على مثال فرحت أفرح - مللا ، وملة ، وملالة ، تريد أنك مجبته وشتمته وأحببت تركه والانصراف عنه ، وتقول : هذا رجل مل - بفتح فسكون - وذو ملة ، وملول ، وملولة ، وتقول : أمل فلان فلانا ، وأمل عليه ، تريد أنه أسأمه « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكاري ، والندمان - ومثله النديم - الذي يجالسك على الشراب « مولع » هو الوصف من قولك : « أولع فلان بكذا » إذا أغرى به وأحبه ، وهو من الأفعال اللازمة للبناء لما لم يسم فاعله ، والوصف منه على زنة اسم المفعول كالمجنون من جن ، والمعنى من عنى .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع لتجرده من الناصب =

== والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « النداءى » نائب فاعل تمل ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عدائى » عدا : فعل ماضى دال على الاستثناء ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وفاعل عدا ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف إليه ، وتقدير الكلام : تمل النداءى وقت مجاوزتهم إياى « فإننى » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، كل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مولع الآتى فى آخر البيت ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » نديم : فاعل يهوى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وجلة الفعل وفاعله لا محل لهما من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول ضمير غيبة منصوب المحل بهوى ، وهو محذوف ، وتقدير الكلام : بكل الذى يهواه نديمى « مولع » خبر إن المؤكدة ، وهو مرفوع بإن وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدائى » حيث استعمل « عدا » مسبوقة بما المصدرية ؛ فوجب أن تتمحض للفعلية ؛ لما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، وما يؤكد لك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال ، ولم يعاملها معاملة الحروف ؛ أنه ألحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم ، وقد علمت أن نون الوقاية إنما تلزم مع الأفعال دون الحروف .

ولهذا دخلت نون الوقاية ، وموضع الموصول وصلته نصب : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل <sup>(١)</sup> ، فمعنى « قَامُوا مَا عَدَا زَيْدًا » قَامُوا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زَيْدًا ، أو مُجَاوِزِينَ زَيْدًا ، وقد يُجَرَّانِ على تقدير « ما » زائدة <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) في موضع « ماعدا زيدا » و « ما خلا زيدا » من الإعراب ثلاثة وجوه ذكر للؤلف اثنين منها :

أما الأول فخاصه أن « ما » المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية ، وأصله مضاف إليه للفظ « وقت » لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتقدير « قام القوم ماعدا زيدا » قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا .

والثاني : أن « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل ، وهو حال من المستثنى منه ، فتقدير قولك « قام القوم ماعدا زيدا » قام القوم مجاوزتهم زيدا ، أى مجاوزين زيدا ، كما قدرت المصدر الصريح حين وقع حالا باسم الفاعل نحو قولك « جاء زيد ركضا » أى راكضا ، وهذا تقدير أبى سعيد السيرافى - .

والثالث : أن « ما عدا زيدا » منصوب على الاستثناء ، مثل انتصاب « غير » في قولك « قام القوم غير زيد » وهذا تقدير ابن خروف .

قال المحققون : والذي ينبغي اختياره هو الرأى الأول ، وذلك لأن « ماعدا » في تأويل المصدر عند الجميع ، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة كقولك « أزورك طلوع الشمس » و « أحيثك قدوم الحاج » فأما مجيء الحال مصدرا فيحتاج البتة إلى التأويل ، على أن بعض النحاة ذكر أن مجيء المصدر حالا إنما يكون في المصدر الصريح ، فأما المصدر المؤول فليس له ذلك الحكم . وأما النصب على الاستثناء ففيه من التكلف ما لا يجرى على ارتكابه .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجرمي والربيعي والكسائي والفارسي وابن جني ، ولم يرتض ذلك ابن هشام في معنى اللبيب ، وعلل ذلك بأن القول بزيادة « ما » إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس ، وإما أن يكونوا قد قالوه مستندين إلى الباع ، فإن كانوا =

فصل : والمستثنى بـ « حاشاً » عند سيبويه مجرورٌ لا غيرٌ ، وسمع غيرُه  
النصب<sup>(١)</sup> ، كقوله : « اللهم اغفر لي ولن يسمع ، حاشاً الشَّيْطَانِ وأبا الأصم » .  
والكلامُ في موضعها جارةٌ وناصبةٌ وفي فاعلها كالـكلام في أُخْتَيْهَا .  
ولا يجوز دخول « ما »<sup>(٢)</sup> عليها ، خلافاً لبعضهم ، ولا دخولُ « إلا »  
خلافاً لـالكسائي .

\*\*\*

### هذا باب الحال<sup>(٣)</sup>

الحالُ نوعان : مؤكَّدة ، وستاني ، ومؤسَّسة ، وهي : وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ،

= قد قالوه قياساً فذلك القياس خطأ ، لأن « ما » تزداد مع حرف الجر بوقوعها بعد  
الحرف كما زيدت مع عن في قوله تعالى ( عما قليل ) وكما زيدت مع الباء في قوله  
سبعائه ( فبها رحمة من الله ) فأما زيادة « ما » قبل الحرف مثل ما هنا فليس له نظير ،  
وإن كانوا قد قالوه سماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(١) الذين رَووا النصب بعد « حاشاً » هم أبو زيد والفراء والأخفش والشيثاني  
وابن خروف ، وأجازوه الجرمي والملازني والمبرد والزجاج وابن مالك .

(٢) قد دخلت عليها « ما » في قول الأخطل التغلبي :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَأَ قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا

\*\*\*

(٣) اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال « حال » ويؤنث فيقال « حالة » بالثناء ،  
وأن معناه قد يذكر ، فيعود الضمير عليه مذكراً ، ويسند إليه الفعل الماضي بغير تاء ،  
ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ، ويوصف بما يوصف به المذكر ، وغير ذلك  
كما لا يعسر عليك استقصاؤه ، وقد يؤنث معناه ، فيعود الضمير عليه مؤنثاً ، ويسند إليه  
الفعل الماضي مقترناً بتاء التأنيث ، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث ، ويوصف  
بما يوصف به المؤنث ، ومن شواهد تذكر لفظ الحال قول الشاعر :

=

مذكور لبيان الهيئة ، كـ « جِئْتُ رَاكِبًا » و « ضَرَبْتُهُ مَسْكُوتًا » و « لَقِيتُهُ رَاكِبِينَ »<sup>(١)</sup>.

وخرج بذكر الوصف نحو « القَهْقَرَى » في « رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى »<sup>(٢)</sup>.

= إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرٍ فِدَعُهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا  
ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنْتَ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ  
فإذا كان لفظ الحال مذكرا فأنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول :  
هذا حال ، وهذه حال ، وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذي أنا فيه طيب ،  
والحال التي أنا فيها طيبة ، وكان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ،  
وتأمل في قول الشاعر « أعجبتك الدهر حال » فقد أسند الفعل الماضي إلى لفظ  
الحال المذكور مقترنا بتاء التأنيث ، وقال أبو الطيب المتنبي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَالْيُسْعِدِ الْبُخْطُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ  
فذكرها لفظا ومعنى في قوله « يسعد الحال » .

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدى عن تأنيث الفعل الذى تسنده  
إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصفها ، وتأنيث ما تخبر به عنها ، وهلم جرا .  
(١) الحال المؤكدة هي التى يستفاد معناها بدون ذكرها ، وذلك بأن يدل عاملها  
على معناها نحو قولك « لاتعث فى الأرض مفسدا » أو يدل صاحبها على معناها ، نحو  
قوله تعالى ( إليه مرجعكم جميعاً ) أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك « زيد  
أبوك عطوفا » وسيأتى ذكر ذلك كله .

والحال المؤسسة - ويقال لها المبنية - هي التى لا يستفاد معناها إلا بذكرها ، وهى  
التي عرفها المؤلف بهذا التعريف .

والأمثلة الثلاثة التى ذكرها المؤلف أولها الحال فيها من الفاعل ، وثانيها الحال فيها  
من المفعول ، وثالثها الحال فيها من الفاعل والمفعول جميعا .

(٢) القهقرى - بفتح القافين بينهما هاء ساكنة ، مقصورا - ومثله القهقرة -  
بتاء مكان الألف - الرجوع إلى خلف . وثنى القهقرى على القهقرين ، بحذف الألف ،  
والقياس يقتضى قلبها ياء فنقول : القهقران والقهقرين ، ولم يذكر المجدى =

وبذكر الفضلة الخبر في نحو « زَيْدٌ ضَاحِكٌ » .  
وبالباقي التمييز في نحو « لِّلَّهِ دَرَّةٌ قَاسِمًا ۝ ١ » والنعمة في نحو « جَاءَنِي  
رَجُلٌ رَّاكِبٌ » فإنَّ ذِكْرَ التَّمْيِيزِ لِبَيَانِ جِنْسِ الْمُنْعَمِّ بِهِ ، وَذِكْرُ النِّعَةِ  
لِتَخْصِيسِ الْمُنْعَمَاتِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ بَيَانُ الْهَيْئَةِ بِهِمَا ضَمًّا لَا قَصْدًا .  
وقال الناظم :

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ      مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا . . .  
فالوصف : جنسٌ يشمل الخبرَ والنعمةَ والحالَ ، وَفَضْلَةٌ : مُخْرِجٌ لِلْخَبَرِ ،  
وَمُنْتَصِبٌ <sup>(١)</sup> : مُخْرِجٌ لِنَفْعَتِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَحْفُوضِ ، كـ « جَاءَنِي رَجُلٌ رَّاكِبٌ »  
و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَّاكِبٍ » وَمُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا : مُخْرِجٌ لِنَعْتِ الْمُنْصُوبِ  
كـ « رَأَيْتُ رَجُلًا رَّاكِبًا » فَإِنَّهُ إِنَّمَا سَيِّقَ لَتَقْيِيدِ الْمُنْعَمَاتِ ؛ فَهُوَ لَا يُفْهِمُ  
فِي حَالٍ كَذَا بِطَرِيقِ الْقَصْدِ ، وَإِنَّمَا أَفْهَمَهُ بِطَرِيقِ الْإِزْمِ .

= القاموس القهقري ، بالبناء ، وإنما خرج هذا بذكر الوصف لأنه مصدر ، وليس  
وصفا ، فإعراجه على أنه مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، لأن القهقري نوع من  
أنواع مجرد الرجوع . وقد تقدم ذكر ذلك في باب المفعول المطلق ، فارجع إليه هناك  
إن شئت .

والمراد بالوصف ما كان صريحا كاسم الفاعل واسم المفعول ، أو مؤولا كالجملة في  
نحو قولك « جاءني زيد يضحك » فإنه في قوة قولك : جاءني زيد ضاحكا ، وكالظرف  
والجار والمجرور في نحو قولك « لقيت زيدا عندك ، أو في دارك » .  
(١) قد تأتي الحال مجرورة بحرف جر زائد ، وقد مثلوا لذلك بقراءة من قرأ  
( ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء ) من الآية ١٨ من سورة الفرقان -  
ببناء ( نتخذ ) للمجهول ، فإن ( أولياء ) حال وهو مجرور بمن الزائدة ، والتقدير :  
أن نتخذ من دونك أولياء ، ومثل ذلك قول الشاعر :

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رَّاكِبٌ      حَكِيمٌ بِنِ الْمُسَيِّبِ مُنْتَهَاهَا  
تقديره : فما رجعت خائبة ركب - إلخ .

وفي هذا الحد نظر؛ لأن النَّصْبَ حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقَّفٌ على الحد، فجاء الدَّورُ.

\*\*\*

فصل : للحال<sup>(١)</sup> أربعة أوصاف :

أحدها : أن تكون مُنْتَقِلَةً<sup>(٢)</sup> لا ثابتة ، وذلك غالبٌ ، لا لازمٌ ، كما « جاء زيدٌ ضاحِكًا » .

وتقع وصفاً ثابتاً<sup>(٣)</sup> في ثلاث مسائل :

(١) المراد في هذا المقام الحال من حيث هي ، أى بقطع النظر عن كونها مؤسسة أو مؤكدة ، فلا يقال : إن كلام المؤلف في خصوص الحال المؤسسة لأنه قال في أول الباب « الحال نوعان : مؤكدة وستأتى ، ومؤسسة وهى - إلخ » ثم عرفها ، ولو كان غرضه ماتوهمه التوهم لما صح أن يجعل من الثابتة المؤكدة لمضمون جملة ، لأنه يكون من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره ، وهو لا يجوز ، لكن إذا كان الغرض هنا - كما قلنا - هو الحال من حيث هي لم يرد ذلك الكلام ، فتأمل ذلك .

(٢) إنما كان الأصل في الحال أن تكون منتقلة : أى تفارق صاحبها ويكون متصفاً بغيرها لأن لفظ الحال نفسه ينبىء عن ذلك ويدل عليه ، أفلا ترى أن الحال والتحول - الذى هو الانتقال - من مادة واحدة ؟ وفي المثال الذى ذكره المؤلف للحال المنتقلة تجد الضحك يزابل زيدا ويفارقه فيكون متصفاً بصفة أخرى غيره ، سواء أ كانت هذه الصفة الأخرى مضادة للحال كالسكاه أم لم تكن مضادة كالركوب .

(٣) المراد بالثبات اللزوم وعدم المفارقة ، بدليل مقابلتها بالمنتقلة وتفسيرهم الانتقال بكونها تفارق صاحبها ، ثم إن اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها ، عقلاً ، أو عادة ، أو طبعاً ، وإن لم تكن في نفسها دائمة ، وقد مثل المؤلف للحال الثابتة في المسألة الأولى بمثالين ، الأول للحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها ، وهو « زيد أبوك عطوفاً » ، والأبوة من شأنها العطف ، والثانى للحال المؤكدة لعاملها وهو قوله تعالى ( يوم أبعث حيا ) والبعث من لازمه الحياة ، وبقي عليه نوع ثالث وهى الحال =



إحداها : أن تكون مؤكدة ، نحو « زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا » و ( يَوْمٌ أُبْعِثُ حَيًّا )<sup>(١)</sup>.

الثانية : أن يدلّ عاملها على تجدد صاحبها<sup>(٢)</sup> ، نحو « خَلَقَ اللهُ الزَّرَّافَةَ بِدَنِيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فـ « يديها » : بدلُ بعضٍ ، و « أطول » : حال مُلَازِمة .

الثالثة : نحو ( قَائِمًا بِالْقِسْطِ )<sup>(٣)</sup> ، ونحو ( أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا )<sup>(٤)</sup> ، ولا ضابط لذلك ، بل هو موقوف على السماع ، وهيم ابن الناطم فكل بمفصلاً في الآية للحال التي تجدد صاحبها .

الثاني : أن تكون مُشْتَقَّة لا جامدة ، وذلك أيضاً غالبٌ ، لا لازم .

وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل :

إحداها : أن تدلّ على تشبيه ، نحو « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » و « بَدَتْ

= المؤكدة لصاحبها ، ومثال ذلك قوله تعالى (لآمن من في الأرض كلهم جميعا) فإن جميعا مؤكدين ؛ لأن من لفظ من الألفاظ الدالة على العموم ، والعموم يقتضى الاجتماع ، فكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة مستفاد مما قبله ، لهذا كانت الحال مؤكدة .

(١) من الآية ٣٣ من سورة مريم .

(٢) الدال على التجدد في هذا المثال هو قولهم «خلق» فإنه يدل على تجدد المخلوق وحدوثه ، وخلق هو العامل في الحال وفي صاحبها ، وبقي في هذا النوع قسم آخر - وهو ما كان الدال على التجدد هو العامل أيضا لكن المتجدد والمحدث وصف من أوصاف صاحبها ، ومثاله قوله تعالى ( وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلا ) فمفصلا حال من الكتاب ، والكتاب قديم فلا يوصف بتجدد وحدث ، لكن نزوله على الرسول حادث ، واعتبار هذه الآية مما دل على تجدد صاحبها على الوجه الذى شرحناه مما وافقنا فيه ما ذهب إليه ابن الناطم ، والمؤلف لم يعتبره هنا منه .

(٣) من الآية ١٨ من سورة آل عمران . (٤) من الآية ١١٤ من سورة الأنعام .

الْجَارِيَةُ قَمْرًا ، وَتَنَذْتُ غُضْنَآ « أَى : شَجَاعًا وَمُضِيئَةً وَمُتَقَدِّلَةً <sup>(١)</sup> ،  
وَقَالُوا : « وَقَعَ الْمُضْطَرَّ عَانَ عِدْلَى غَيْرِ » أَى : مُضْطَحِّبَيْنِ اصْطِلْحَابَ عِدْلَى  
حَمَارٍ حِينَ سَقُوطِهِمَا .

الثانية : أَنْ تَدُلَّ عَلَى مُفَاعَلَةٍ ، نَحْوُ « بِمَتْنُهُ يَدَأُ يَبِيدُ » <sup>(٢)</sup> أَى : مُتَقَابِضَيْنِ ،  
و « كَلَمَتُهُ فَأَهْ إِلَى فِي » أَى : مُتَشَافِهَيْنِ .

(١) ومثل ذلك قول الشاعر ( وهو أبو الطيب المتنبي ) :

بَدَتْ قَمْرًا ، وَمَالَتْ غُضْنَ بَانَ ، وَفَاحَتْ عُنْبَرًا ، وَرَنْتُ غَزَا لَا

وقول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبي سفيان :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءَ وَغِلَظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النَّسَاءِ الْعَوَارِكِ

ومنه قول رجل من أصحاب أبي السبطين علي بن أبي طالب :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسَدَ الْعَرِينِ ؟ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ ؟

ومنه قول جرير من قصيدة بهجو الأخطل :

مَشَقَّ الْمَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ الشَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَالًا وَصُدُورًا

وتقدير هذه الأحوال بالمشق يحتمل وجهين ، الأول أن تقدر قبل الاسم الجامد

كلمة لا تتعرف بالإضافة نحو « مثل » فتجعلها حالا ، وتقدر أنها كانت مضافة إلى هذا

الاسم الجامد ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أَى بدت مثل قمر ومالت

مثل غصن بان وفاحت مثل عنبر ورنت مثل غزال ، وفي السلم مثل أعيار ، وما بالنا أمس

مثل أسد العرين وما بالنا اليوم مثل شاء النجف ، والثاني أن تقدر نفس الاسم الجامد

قائما مقام اسم مشتق ، وكأنه قيل : بدت وضئيت ومالت مهترزة ، وفي السلم شجعاناً

وفي الحرب جبناء ، وما بالنا أمس شجعاناً وما بالنا اليوم ضعفاء ، وهلم جرا .

(٢) يجوز في قولك « يَدَأُ يَبِيدُ » رفع يد الأولى ونصبها ، فأما إذا قلتها بالرفع

فهى مبتدأ ، والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر ، ولكل من يد المرفوع

ويد المجرور بالباء وصف محذوف ، أَى : يد منه صاحبة ليد منى ، وهذه الصفة

المقدرة هى التى سوغت الابتداء بالنسكرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ، =

الثالثة : أن تدلّ على ترتيب ، كـ « ادخلوا رجلاً رجلاً » أى : مترتين .  
وتقع جامدة غير مؤوّلة بالشتق فى سبع مسائل ، وهى :  
أن تكون موصوفة ، نحو ( قُرْآنًا عَرَبِيًّا )<sup>(١)</sup> ، ( فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا )<sup>(٢)</sup> ، وتسمى حالا مؤطّئة<sup>(٣)</sup> .  
أو دلة على سفر ، نحو « بَعَثَهُ مُدًّا بَكْذَا » .  
أو عدد ، نحو ( فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً )<sup>(٤)</sup> .  
أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل ، نحو « هَذَا بُشْرًا طَيِّبٌ مِنْهُ رُطْبًا »  
أو تكون نوعاً لصاحبها ، نحو « هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا » .  
أو قرعاً ، نحو « هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا » و ( تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا )<sup>(٥)</sup> .  
أو أصلاً له ، نحو « هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا » ، و ( أَلَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا )<sup>(٦)</sup> .

= وإذا قلت « يدا » بالنصب نهى حال ، واختلفت عبارة النحاة فى الجار والمجرور بعده ، فيذكر الشيخ خالد نقلا عن ابن هشام أن سيويه يجعله لليان ، يعنى أنه متعلق بمحذوف مقصود به اليان ، وفيه معنى للفاعلة ، ويذكر الصبان أنه متعلق بمحذوف صفة للحال ، أى يداً مع يد ، ويقال مثل هذا الكلام فى قولهم « مدا بكذا » .

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ١٧ من سورة مريم .

(٣) الحال للوطئة هى : الاسم الجامد للوصوف بصفة هى الحال على وجه التحقيق ، فكان الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهده لما هو الحال ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر المؤلف مثالين لذلك من القرآن الكريم ، ولك أن تقيس على ما جاء منه ، كأن تقول : لقيت زيدا رجلا صمحا ، وزارنى على إنسانا كريما ، وهلم جرا .

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .

(٥) من الآية ٧٤ من سورة الأعراف .

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء .

تنبيه : أكثر هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسمير ، والمسائل الثلاث الأولى ، وإلى ذلك يشير قوله <sup>(١)</sup> .

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ ، وَفِي مُبْدَى تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلُفٍ  
وَيُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهَا تَقَعُ جَامِدَةً فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ بِقَلَّةٍ ، وَأَنَّهَا لَا تُؤْوَلُ بِالمشتق  
كما لَا تُؤْوَلُ الواقعة في التسمير ، وقد بينتها كلها .

وزعم ابنه أن الجميع مؤوَل بالمشتق <sup>(٢)</sup> ، وهو تكلف ، وإنما قلنا به في الثلاث الأولى ؛ لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ؛ فالتأويل فيها واجب .

الثالث : أن تكون نكرة لا معرفة <sup>(٣)</sup> ، وذلك لازم ؛ فإن وَرَدَتْ بلفظ

(١) أى : قول ابن مالك في ألفيته .

(٢) فهو يؤول الحال الموطئة في قوله تعالى : ( فتمثل لها بشرأ سواها ) بأنه على معنى فتمثل لها مستويًا في صفة البشر ، ويؤول الحال الدالة على سعر بمسعر - بزنة اسم المفعول إن كانت حالا من المفعول ، وبزنة اسم الفاعل إن كانت حالا من الفاعل - ويؤول الحال الدالة على العدد في نحو قوله تعالى : ( فتم ميقات ربه أربعين ليلة ) بمعدود ، ويؤول الحال الدالة على طور فيه تفضيل نحو « هذا بسرا أطيب منه رطباً » بمطور ، ويؤول الحال الدالة على نوع صاحبها نحو « هذا مالك ذهباً » بمنوع ، ويؤول الحال الدالة على فرع صاحبها نحو قوله تعالى : ( وتنتحون الجبال بيوتاً ) بمصوغ أو نحوه ، ويؤول الحال الدالة على أصل صاحبها نحو قوله تعالى : ( أسجد لمن خلقت طيناً ) بمصنوع .

(٣) فإن قلت : فلماذا وجب أن تكون الحال نكرة مع أن الحال وصف لصاحبها ، والوصف كما يكون بالنكرة يكون بالمعرفة ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن الحال لما كانت - كما قلت لك آنفاً - وصفاً لصاحبها كان الغالب فيها أن تكون مشتقة ، وأنت تعلم أن صاحب الحال لا يكون إلامعرفة . فإن =

المعرفة أَوَّلَتْ بِنَكْرَةٍ ، قَالُوا : « جَاءَ وَحْدَهُ » <sup>(١)</sup> أَى : منفرداً ،

= كان صاحبها نكرة وجب أن يكون لها مسوغ ، فلو أنه جاز أن تكون الحال معرفة في حين أن صاحبها معرفة لتوهم السامع أنها نعت في حال وقوع صاحبها في موقع النصب نحو قولك « صربت اللص اللقيط » ففروا من توهم كونها نعتاً في هذه الحالة فالتزموا تنكيرها لتكون مخالفة لأصاحبها في التعريف والتنكير فلا يتوهم متوهم أنها نعت لأن النعت يجب موافقته للنعت فيهما .

(١) اعلم أن كلمة « وحد » اسم يدل على التوحد والانفراد ، وأن أغلب استعمال هذا اللفظ استعماله منصوباً ، إما لفظاً كما في قولهم « جاء وحده » وقولهم « اجتهد وحدك » ومنه قوله تعالى : ( فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده ) من الآية ٨٤ من سورة غافر ، وإما منصوباً تقديراً ، وذلك إذا أضيف لياء التكميل ، كما في قول الشاعر :

وَالدُّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَحْدِي ، وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَظَارَا

وقد وردت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة في خمس كلمات ، قالوا في المدح :

« فلان نسيج وحده » وقالوا : « فلان قريع وحده » وقالوا في الدلالة على الإعجاب بالنفس : « فلان رجيل وحده » ومن الأول من هذه الألفاظ قول عائشة أم المؤمنين في عمر رضى الله عنهما : « كان والله أحوذياً نسيج وحده » .

ومنه قول الراجز :

جَاءَتْ بِهِ مُفْتَجِرًا يُبْزِدُهُ سَفَوَاهُ تَرْدِي بِنَسِيْجٍ وَحْدِهِ

وقالوا عند إرادة الدم : « فلان عير وحده » و « فلان جعيش وحده » والعير : تصغير عير وهو الحمار ، والجعيش : تصغير جعش وهو ولد الحمار ، وكلاهما بفتح أوله وسكون ثانيه .

ثم اعلم ثانياً أن النحاة قد اختلفوا في تخريج « وحده » في حال النصب .

فقال سيويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر للوضع موضع المشتق ، فهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول : « جاء زيد وحده » قد قلت : جاء زيد بإجمادا : أى انفراداً ، وأنت تريد جاء زيد متوحداً : أى منفرداً .

وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، =

و « رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ »<sup>(١)</sup>، أى : عائداً ،

= وكأنك حين تقول : « جاء محمد وحده » قد قلت : « جاء زيد لا مع غيره » وهؤلاء خاسوا « وحده » على مقابله وهو قولهم : « قد جاء محمد وعلى معاً » .

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وإذا كان الأصل في هذه الكلمة أنها بمعنى المصدر وهو التوحد والانفراد كما يرى سيبويه فليس يبعد عندى أن يكون في نحو قولك « جاء على وحده » مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذا يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يكون حالاً من الضمير المستتر في جاء ، وتقدير الكلام : جاء زيد متوحداً متوحداً ، ويصح أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملة حالاً ، ويكون تقدير الكلام : جاء زيد يتوحد توحداً .

واختلفوا في موضع آخر من هذا المثال ، وحاصله أن الذين قالوا إن « وحده » حال قد اختلفوا في صاحب الحال إذا قلت « رأيت زيدا وحده » فقال سيبويه : هو حال من الفاعل ، وقال ابن طلحة : هو حال من المفعول ، وأجاز للبرد كلا الوجهين ، والذي أميل إليه أنه حال من المفعول في المثال الذي ذكرناه كما ذهب إليه ابن طلحة لأن المتكلم لو أراد أن الانفراد من أوصافه هو لقول « رأيت زيدا وحدي » أما هذا الاختلاف فيتصور في نحو « رأى محمد علياً وحده »

(١) اعلم أولاً أن « عوده » بفتح العين وسكون الواو - أصله مصدر عاد يعود ، والبدء : أصله مصدر بدأ يبدأ - بوزن فتح يفتح - ومعناه الابتداء ، ثم اعلم أن هذه العبارة تروى برفع « عوده » وينصبه ، فأما رواية الرفع فلا خلاف فيها ولا إشكال ، وعوده : مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر ، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر جوازا في « جاء » وأما رواية النصب فهي محل الكلام ، وقد اختلف النحاة في تخريجها ، فأما شيخ النحاة سيبويه فذهب إلى أن « عوده » مصدر في تأويل المشتق وهو حال من فاعل رجع ، والجار والمجرور يكون متعلقاً بالحال ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً على ابتدائه ، فالحال حينئذ مؤكدة لعاملها ، وذهب المحقق الرضوي إلى أن « عوده » مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، والجار والمجرور متعلق برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدئه عوده للعهد ، فالإضافة في « بدئه » وفي =

و « اَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ »<sup>(١)</sup> ، أى : مترتبين ، و « جَاءُوا الْجُمَاءَ الْغَفِيرَ »<sup>(٢)</sup> ، أى : جميعاً ،

= « عوده » بمعنى آل العهدة ، ويقال هذا الكلام فى حق إنسان عهد منه عدم الاستقرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن « عوده » مفعول مطلق وعامله اسم مشتق يكون حالاً ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً عوده على بدئه .

(١) الأول : أعمل تفضيل مقترن بآل المعرفة ، وقد ورد منصوباً ، وأعربه النحاة حالاً ، وجعلوا ما بعده معطوفاً عليه ، بالماء ، ثم يفهم من كلامهم أنهم مختلفون فى المؤول بنسكرة أهو مجموع الاسمين فىكون قولك « ادخلوا الأول فالأول » على تقدير ادخلوا مترتبين ، أم أن كل واحد من الاسمين يؤول بوصف منكر ، فىكون تأويل هذا للثالث ادخلوا واحداً فواحداً ، ولا شك أن التأويل الأول أقرب مسلكاً للدلالة على المعنى الذى يريد المتكلم بهذا الكلام .

(٢) الجماء ، فى الأصل : مؤنث الأجم ، وهما نظير أبيض وبيضاء وأحمر وحمراء ، واشتقاقهما من الجم - بفتح الجيم وتشديد الليم - وهو الكثرة ، وقالوا : ماء جم ، يريدون أنه كثير ، وقال الله تعالى : ( وتحبون المال حباً جماً ) أى : حباً كثيراً .

وقال الراجز :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

وقالوا : هذه امرأة جماء المرافق ، يريدون أنها كثيرة اللحم على مرافقها ، وأصل اشتقاق « الغفير » من الغفر - بفتح الغين وسكون الفاء - وهو السر ، تقول غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير فى صناعة العربية فعل بمعنى فاعل صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة لأن الموصوف - وهو الجماء - مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التى هى فعل بمعنى مفعول فإنهم لا يؤنثون لفظها وإن جرت على موصوف مؤنث ، فيقولون : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قد قالوا : جاءوا الجماعة =

و « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ »<sup>(١)</sup>، أى : معتركة .

= السائرة لوجه الأرض ، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء ، وقد قالوا فى هذا المثل « جاءوا جماء غفيرا » فأتوا به منكرا على الأصل فى الحال ، والمعرف على التأويل بالنكرة .

(١) قد وردت هذه الجملة فى قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشيا  
أورد أتنه الماء لتشرب :

فَأَوْرَدَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَفْسِ الدَّخَالِ

والضمير المستتر فى « أوردها » يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز يعود إلى أتنه ، وأصل العراك مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء ، ولم يذذها : لم يمنحها ولم يطردها ، والنفس - بفتح النون والعين جميعا - مصدر « نقص الرجل » - من مثال فرح - إذا لم يتم مراده ، و « نقص البعير » إذا لم يتم شربه ، والعراك كما ترى مصدر مقترن بأل ، فهو معرفة ، وللنحاة فى تخريجها ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيويه - أن هذا المصدر حال - مع مخالفة لفظه للأصل فى الحال من وجهين : كونه مصدرا ، وكونه معرفة - وهو فى التأويل وصف منكر ، وكأنه قد قال : أرسلها معاركة .

الثانى - وهو مذهب الكوفيين - أن « العرلك » مفعول ثان لأرسل ، بعد أن ضمن أرسل معنى أورد ، فإنك تقول « ورد البعير الماء » فيتعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وفى القرآن الكريم ( فلما ورد ماء مدين ) وفيه ( لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها ) وتقول « أوردت بعيرى الماء » فيتعدى الفعل بالهمزة إلى مفعول ثان ، وفى القرآن الكريم ( يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ) وكأنه لما قال « فأرسلها العراك » قد قال : فأوردها العراك ، أى الازدحام ، وأراد مكانه ، ومع ثقافة هذا التخرىج نرى فيه من التكاف ما لا يخفى على متأمل .

المذهب الثالث - وهو مذهب أبى على الفارسى - وحاصله أن « العراك » مصدر باق على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله مع أنه مبين لنوع عامله الذى يقدر وصفاً منكرا ، ويكون هذا العامل حالا من الضمير البارز المتصل بالعائد على الآتى ، وكأنه قد قال : فأرسلها معتركة العراك ، أى مزدحمة الازدحام للمهود .



الرابع : أن تكون نفس صاحبها في المعنى ، فذلك جاز « جاء زيدٌ ضاحكاً » وأمتنع « جاء زيدٌ ضحكاً » .

وقد جاءت مصادر أحوالا ، بقلة في المعارف ، كـ « جاء وخده » ، و « أرسلها العراك » .

وبكثرة في النكرات<sup>(١)</sup> ، كـ « طلع بفتة » ، و « جاء ركضاً » ،

(١) اعلم أولا أن العلماء خلافين في هذا الموضوع ، أحدهما في إعراب نحو « ركضاً » من قولهم « جاء زيد ركضاً » ولم يتعرض للوئاف لهذا الخلاف ، بل اختار مذهب سيبويه كما اختاره ابن مالك - وهو أحد آراء كثيرة في المسألة - ولم يتعرض لغيره بإثبات ولانقي ، والخلاف الثاني في قياسية مثل هذا التركيب ، وقد تعرض للوئاف له بنوع من التفصيل .

وقبل أن نتعرض لذكر هذين الخلافين نقول لك : إنه قد ورد عن العرب جملة سالحة من الكلام المعائل لهذا التركيب ، فقد قالوا : قتلته صبرا ، وأنتيته ركضاً ، ومتيا ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحا ، وعيانا ، وكلته مشافهة ، وطلع علينا بخته ، وأخذت عن فلان سماعا ، وقال الله تعالى ( ثم ادعهم يأتينك سعيًا ) وقال سبحانه ( ينفقون أموالهم سرا وعلانية ) وقال ( ادعوه خوفا وطمعا ) وقال ( إني دعوتهم جهارا ) . ثم نقول عن الخلاف الأول : إن للنحاة فيه أقوالا كثيرة نجتزئ لك منها بأربعة ونكلك في الرجوع إلى باقيها - إن أردت المزيد - لما كتبناه على شرح الأشموني .

الذهب الأول : أن هذا المصدر المنكر نفسه حال ، وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وحجتهم أن الخبر أخو الحال والنعت ، وقد وقع الخبر مصدرا منكرا كثيرا في نحو « زيد عدل » ووقع النعت مصدرا منكرا في نحو « هذا ماء غور » فلا ينكر أن يقع المصدر حالا ، وأيضا فإن المصدر والاسم المشتق يتقارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه ، فيقع الاسم المشتق مفعولا مطلقا في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر نحو قولهم « قم قائما » أي قم قياما ، وقالوا « سرت أشد السير » و « تأدبت أكل التأديب » .

المذهب الثاني : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملة هي التي تقع حالا ، فتأويل « طلع زيد بغتة » طلع زيدا بغتة ، وهذا مذهب الأخفش والمبرد المذهب الثالث : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال ، فتأويل « قتلته صبرا » قتلته صابرا صبرا ، وهذا مذهب أبي علي الفارسي ، وهو منقول من مذهب المبرد والأخفش .

المذهب الرابع : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف ، وليس في الكلام حذف ، فتأويل « جاء زيد ركضا » ركض زيد ركضا ، كما قيل في نحو « أحببته مقة » و « شنته بغضا » وهذا مذهب الكوفيين ، وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالصبر مع القتل والركض مع السير أو الهجر ، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع العامل ، وقد علمت في باب المفعول المطلق - مما ذكرناه لك ثمة - أن من صور المفعول المطلق المبين للنوع أن يكون المصدر بهذه المثابة ، فتأمل ذلك واحرص عليه .

وأما عن الخلاف الثاني ففيه أربعة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك ، على الرغم من كثرة ما سمع منه ، وهذا مذهب سيويوه ، وعذره في ذلك أن الحال وصف لصاحبها ، وقد تقرر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقا ، والأصل الذي تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه .

المذهب الثاني : أنه يجوز القياس على ما ورد منه ، مطلقا ، ونعني بالإطلاق هنا أنه لا فرق بين أن يكون المصدر نوعا من أنواع عامله نحو « كئنه مشافهة » و « جثته سرعة » و « قتلته صبرا » وألا يكون كذلك نحو « جاء على بكاء » وينسب هذا إلى أبي العباس المبرد .

المذهب الثالث : أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فبا إذا كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالأمثلة التي ذكرناها قبل ذكر الخلاف ، فأما إذا لم يكن المصدر =

=نوعاً من العامل فإنه لا يجوز القياس حينئذ ، وهذا هو المشهور فيما يروى من آراء أبي العباس المبرد .

قال المحقق الرضى « ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر الواقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منه ، نحو قتلته صبراً .. والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو « أنا رجله ، وسرعة ، وبطئا ، ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ، ونحو ذلك ، لعدم السماع » اهـ .

للذهب الرابع ، وهو ما اختاره ابن مالك صاحب الألفية ، وتبعه عليه ابنه بدر الدين ، وحاصل هذا الرأي أنه يجوز القياس في ثلاثة مواضع ورد بها السماع :

للوضع الأول : أن يكون المصدر للنصب واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على السكال ، وقد سمع من هذا قولهم « أنت الرجل علما » فيجوز لك أن تقول « أنت الرجل أدبا ، وحلماً ، ونبلأ ، وشجاعة ، وأنت الصديق إخلاصاً ، ووفاء ، وتضحية » وأن تقول « أنت العالم تحقيقاً ، ودقة نظر . وطول صبر ، وأناة » وورد النص عن الخليل بأن المصدر للنصب في هذا المثال حال ، وذكر أحمد بن يحيى ثعلب أنه مفعول مطلق .

للوضع الثاني : أن يكون المصدر واقعاً بعد خبر شبه مبتدؤه به ، وقد سمع من هذا النوع قولهم « هو زهير شعراً » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أنت حاتم جوداً ، وأنت على شجاعة ، وأنت السموأل وفاء ، وأنت إياس ذكاء وفطانة ، وأنت عمر عدلاً وعظماً ، وأنت يوسف حسناً ، وأنت الأخنف حلماً » ومن النحاة من رأى أن يعرب المصدر في هذا النوع تمييزاً ، وقال أبو حيان : « والتمييز فيه أظهر » .

للوضع الثالث : أن يقع المصدر بعد « أما » الشرطية التي تنوب عن أداة الشرط وفصل الشرط جميعاً ، وقد سمع من ذلك قولهم « أما علما فعالم » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أما ثراء فثري ، وأما نزاهة فنزيه ، وأما شجاعة فشجاع ، وأما احتجاباً فذو حجة ، وأما فقاهاة ففقيه » والقول بأن انتصاب المصدر للنكر بعد أما على الحال هو قول سيويه وجهور البصريين ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر =

و « قَتَلْتُهُ صَبْرًا » ، وذلك على التأويل بالوصف ، أى : مُبَاغِتًا ، وَرَاكِضًا ، وَمَصْبُورًا ، أى : محبوسًا .

وَمَعَ كثرة ذلك فقال الجمهور : لا يَنْقَاسُ مطلقًا ، وَقَاسَهُ المبرد فيما كان نوعًا من العامل ، فَأَجَاز « جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً » ومنع « جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكًا » ، وَقَاسَهُ الناظمُ وابنهُ بعد « أما » نحو « أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ » أى : مهما يذكر شخص في حال علم فاللذكور عالم ، وبعد خَبَرٍ شَبَّهَ به مبتدؤه ، كـ « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » أَوْ غَرِنَ هُوَ بِأَلِ الدَّالِ عَلَى الْكَمَالِ ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » .

\*\*\*

فصل : وَأَضِلُّ صاحب الحال للتعريف<sup>(١)</sup> ، ويقع نكرة

= مفعول مطلق ناصبه الاسم المشتق الواقع بعده ، وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول به لفعل الشرط الذى نابت عنه أما ، ويجب - على هذا - تقدير فعل الشرط متعديا ؛ ففى نحو قولهم : « أما علما فعالم » يقدر كأنك قد قلت : « مهما تذكر علما فالذكور عالم » . ويذكر عنهم هذا الرأى فيما إذا كان ما بعد أما مصدرا معرfa نحو « أما العلم فعالم » أو اسم جنس غير مصدر نحو « أما العبيد فذو عبيد » فطردوا الباب فى جميع الأنواع .  
(١) أنت تعلم أن الحال تشبه الخبر وتشبه النعت ، ولشبهها بالخبر كانت كالحكم على صاحبها ، ولشبهها بالنعت تراهم يقولون : الحال وصف لصاحبها قيد فى عاملها ، ومن أجل شبهها بالخبر التزموا أن يكون صاحبها معرفة ، لأنها حكم عليه ، والحكم على المجهول وهو النكرة لا يفيد ، كما التزموا ذلك فى المبتدأ مع الخبر لنفس هذا السبب ، وثىء آخر اقتضى أن تكون الحال نكرة وأن يكون صاحبها معرفة ، وذلك أنها لو كانت بمثابة لصاحبها فكانا معرفتين أو كانا نكرتين لتوهم السامع أنهما نعت ومنعوت ؛ فالتزموا التخالف بينهما ، ليتنى عن ذهن السامع من أول وهلة كونهما صفة وموصوفا ، وإما يتفق هذا الوهم لأن الصفة وللوصوف يجب اتفاقهما تعريفا وتنكيراً ، وكان صاحبها هو المعرفة ؛ لأنه كما سمعت محكوم عليه ، وكانت هى النكرة لكونها =

بِمُسَوِّغٍ<sup>(١)</sup> ، كَأَن يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْحَالُ ، نَحْوُ « فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ » ،  
وقوله :

== حكماً ، ولهذا تجدد المسوغات التي يذكرها النحاة لحي . صاحب الحال نكرة للدار فيها  
على أن تنفي عن السامع توهم كون الحال صفة ، انظر مثلاً إلى تقدم الحال  
على صاحبها النكرة فإن السرف في هذا هو أن النعت لكونه تابعاً لا يجوز أن  
يتقدم على النعت ، فإذا تقدم ما قد يظن نعتاً زال بتقدمه هذا التوهم لهذا  
السبب ، وهكذا .

والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن النكرة أشد احتياجاً إلى النعت منها إلى الحال  
ذلك لأن النعت يخص النكرة ويبينها نوع يان ، فإذا قلت « لقيت رجلاً شجاعاً »  
تبادر إلى ذهن سامعك أن « شجاعاً » نعت ، فإن كنت بنيت كلامك على أنه حال  
فقد أوقعت السامع في لبس ، وإنه محذور .  
فإن قلت : فأى فرق بين أن يعتبر السامع « شجاعاً » نعتاً وأن يعتبره حالاً ،  
وأنتم تقولون إن الحال وصف لصاحبها ؟

قلت : إن بينهما لفرقاً عظيماً مع هذا الذي نقوله ، ذلك لأن الحال وصف لصاحبها  
وقيد في عاملها ؛ فمعنى المثال على أن تعتبر شجاعاً نعتاً أن الشجاعة وصف لرجل في وقت  
اللقاء وفي غيره ، ومعنى هذا المثال على أن تعتبر شجاعاً حالاً أن الشجاعة وصف له في  
وقت اللقاء دون غيره ، وشتان ما بين هذين المعنيين .

(١) من المسوغات : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، وذلك لأن وجود  
الواو في صدر جملة الحال يمنع توهم كون الجملة صفة ، لأن النعت لا يفصل بينه وبين  
منعوته بالواو ، نحو قوله تعالى : ( أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها ) ،  
وقول الشاعر :

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يُسْتَشْفِمُونَ بِي

فَقُلْ لِي إِلَى كَيْلَى الْفِدَاءِ شَفِيعٌ

وقيل : إن مجيء الحال من النكرة غير للوصوفة موقوف على السماع ، لا يجاوزه  
لا فيما ذكر من المسوغات ولا في غيره .

## \* لِمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ \*

— ٢٦٩

٢٦٩ — يحتمل أن يكون هذا الشاهد نصف بيت من مجزوء الوافر ، ويحتمل أنه قطعة من بيت من الوافر ، وقد روى على هذين الاحتمالين ؛ فروى سيويه بيتا هذا الشاهد صدره ، وعجزه قوله :

## \* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ \*

ونسبه إلى كثير عزة ، وروى جماعة بيتاً آخر هذا الشاهد قطعة منه ، وهو بتمامه :

## لِمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْجَمٍ مُسْتَدِيمُ

واختلفوا في نسبته ؛ فنسبه بعضهم لكثير عزة ، ونسبه آخرون إلى ذى الرمة .

اللمية : « مية » اسم امرأة « موحشا » اسم فاعل من مصدر قولهم : أوحش للزل ، إذا خلا من أهله « الطلل » ما بقى شاخصا من آثار الديار ، و « خلل » - بكسر الخاء وفتح اللام - جمع خلة - بكسر الخاء - وهى بطانة تغشى بها أجفان السيوف ، و « الأسعم » السحاب الأسود ، و « المستديم » الدائم .

الإعراب : « لمية » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، مية : مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للمعية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشا » حال يقول العلماء إن صاحبه هو « طلل » الآتى ، وهذا إنما يجرى على مذهب سيويه الذى يميز مجيء الحال من اللبث ، فأما الجمهور الذى يعمونه - بدعوى أن من للقرع عندهم أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، فإذا كان صاحبها مبتدأ كان العامل فيه عندهم الابتداء ، والابتداء عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فى شيئين - فإنهم يجعلون صاحب هذا الحاد هو الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على الطلل ، والجمهور على أن الضمير معرفة سواء أكان ضمير غيبة أم كان ضمير حضور ، وسواء فى ضمير الغيبة أكان مرجحه معرفة أم نكرة ، فإذا جعلنا صاحب الحال هو الضمير المستكن فى الخبر كان صاحب =

= الحال معرفة عند جمهرة النحاة ؛ فلم يكن البيت شاهداً لحيء الحال من النكرة بمسوغ كما يذكره النحاة ، والكوفيون يذهبون إلى أن ضمير الغيبة بحسب مرجعه ، فإن كان مرجعه نكرة فهو نكرة ، وإن كان مرجعه معرفة فهو معرفة ، وقد بينت هذه المذاهب هنا لما سأذكره لك في بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة « يلوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طلل ، وحيلة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة اطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغيبة العائد إلى الطلل اسم كأن ، مبنى على الضم في محل نصب « خلل » خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح الذي هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « موحشا » فإنه حال من قوله : « طلل » وهو نكرة ، والذي مسوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها ، وأما في البيت الآخر ، فالمسوغ غير قاصر على التقدم ، بل الوصف بقوله : « قديم » وبالجملة التي بعده .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : هكذا قالوا ، وفي كلامهم قصور من وجهين : الوجه الأول : أنه لا يتأني الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين ؛ أولهما : قول سيويه إن مجيء الحال من المبتدأ جائز ، وثانيهما قول الكوفيين : إن الضمير الذي يعود إلى النكرة نكرة مثلها ، فأما على قول جمهور البصريين إن الحال في مثل هذا البيت من الضمير المستكن في الخبر وإن هذا الضمير معرفة ولو أن مرجعه - وهو المبتدأ - نكرة ؛ فإنه لا يصح الاستشهاد بهذا البيت .

الوجه الثاني : أن النكرة - وهي « طلل » - في بيت سيويه موصوفة بجملة « يلوح - إلخ » فانا أن ندعى أن المسوغ هنا وصف النكرة ، لا تقدم الحال عليها .

أو يكون مخصوصاً إما بوضفٍ ، كقراءة بعضهم : ( وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا <sup>(١)</sup> ) ، وقول الشاعر :

٢٧٠ - نَجِيَّتَ يَا رَبُّ نُوحًا وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلْكَ مَا خَرَّ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

(١) من الآية ١٠١ من سورة البقرة ، والاستشهاد بالآية الكريمة مبني على تقدير الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف صفة لكتاب ، فإن قدرت الجار والمجرور متعلقاً بجاء كان « مصدقاً » حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور إن كان فيه ضمير حيثئذ ، ويجوز أيضاً على تقدير كون الجار والمجرور نعتاً لكتاب أن يكون « مصدقاً » حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، وعلى ذلك لا يكون في الآية شاهد للسألة ، وهذه القراءة التي استشهد المؤلف بها شاذة .

٢٧٠ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد روى شراح الشواهد

بعد هذا البيت قوله :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيَّنَّةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

ومنه تأكد أن الرواية بنصب قوله : « مشحونا » الذي هو محل الشاهد

في البيت .

اللفظة : « نجيت » بتضعيف الجيم - أنقذت وخلصت « نوحا » هو أبو البشر الثاني بعد آدم ، وهو نبي ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم عربي مشتق من النوح وهو البكاء « استجبت له » قبلت دعاءه وأجبت له إلى ما طلبه « فلك » بضم الفاء واللام جميعاً - السفينة ، ويقال أيضاً فيه فلك - بزنة قفل - وجمعه فلك - بضم الفاء وسكون اللام مثل المفرد في اللفظة الثانية - فيستوى الواحد والجمع في اللفظ ؛ فيقدر المستعمل في المفرد بزنة قفل والمستعمل في الجمع بزنة حمر « ماخر » هو اسم الفاعل من قولك « مخرت السفينة » إذا شقت الماء فسمعت لها صوتاً « اليم » الماء .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يا » حرف نداء ، مبني على المكون لا محل له من الإعراب ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها =



وليس منه ( فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا )<sup>(١)</sup> ، خلافاً

== اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وباء التكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها مضاف إليه « نوحاً » مفعول به لنجى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واستحييت » الولو حرف عطف ، استجاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء الخطاب فاعله « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « في فلك » جار ومجرور متعلق بنجى « ماخر » صفة لفلك مجرورة بالكسرة الظاهرة « في اليم » جار ومجرور متعلق بماخر « مشعونا » حال من فلك . الشاهد فيه : قوله « مشعونا » فإنه حال من النكرة التي هي فلك ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجيء الحال منها بقوله « ماخر » .

والسر في ذلك أن الحال يشبه الحكم ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وصفت تخصصت ؛ فلم تعد من الإبهام والشيوع بحيث تعتبر مجهولة ، فانهم ذلك وتدبره .

(١) من الآية ٤ من سورة الدخان ، والأمر الأول واحد الأمور والثاني واحد الأوامر ، ووجه تخطيط المؤلف للناظم وابنه في التمثيل بهذه الآية أنهما يذهبان إلى أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا في ثلاث حالات ، وأمر المجرور الذي هو صاحب الحال مضاف إليه ، وليس واحداً من هذه الحالات ؛ لأن المضاف ليس عاملاً في المضاف إليه ولا هو بعضه ولا مثل بعضه في محجة حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه ، وفوق هذا فإن أمراً المنصوب الذي جعله حالاً اسم جامد ، والحال كما علمت لا يكون إلا وصفاً .

هذا ، ويجوز لك في ( أمراً ) المنصوب من وجوه الإعراب أن تجعله منصوباً بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى أمراً من عندنا « نص عليه الزحخشري في الكشف قال « أى أعنى بذلك أمراً كائناً من لدنا ، وذلك تفخيم لشأنه » ولك أن تجعله مفعولاً لأجله ، وأن تجعله مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل من معنى يفرق ، وأن تجعله حالاً من كل المضاف ، وسوغ - على هذا الوجه - مجيء الحال من النكرة تخصيصها بإضافتها إلى نكرة ، وأن تجعله حالاً من الفاعل أو المفعول في ( أنزلناه ) فتدبره باسم فاعل على على الأول ، أى آمرين به ، وتدبره على الثاني باسم مفعول ، أى مأموراً به .

للعظيم وابنه ، أو بإضافة ، نحو ( في أربعة أيام سواء )<sup>(١)</sup> ، أو بمعمول ،  
نحو « عجبت من ضرب أخوك شديداً » أو مسبوقة بنفي ، نحو ( وما أهلكتنا  
من قرية إلا ولها كتاب معلوم )<sup>(٢)</sup> ، أو نهي نحو :  
\* لا ينبغي أمرؤ على أمرىء مستسهلاً<sup>(٣)</sup> \*

وقوله :

٢٧١ - لَا يَرْكَزَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْجَامِ  
يَوْمَ الْوَعْدِ مَتَخَوُّقًا لِحِمَامِ

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت ، فسواء : حال من أربعة المضاف إلى أيام ،  
وقد علمت أن إضافة النكرة إلى النكرة تخصصها وتبينها نوع يان .  
(٢) من الآية ٤ من سورة الحجر ، وفي هذه الآية الكريمة ثلاث مسوغات للجيء  
الحال من النكرة ، الأول أنه تقدم على صاحب الحال فيها النفي ، والثاني اقتران جملة  
الحال بالواو ، والثالث وقوع « إلا » الاستثنائية قبلها ، لأن الاستثناء للمفرغ لا يقع  
في النعوت .

وذهب جابر الله الزمخشري إلى أن جملة « لها كتاب معلوم » صفة لقرية ، وزعم  
أن الواو قبلها زائدة لتدل على شدة لصوق الصفة بالموصوف ، وارتضى هذا الكلام  
ابن هشام الخضراوي ، لكن ابن مالك رده ردا منكرا ، وقال : ما ذهب إليه جابر  
الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد ، ولا يعرف نحوى بصرى أو كوفى  
ذهب إليه ، فوجب ألا يلتفت إليه ، وأيضا فإنه قد علل كلامه بتعليل لا يناسبه ،  
وذلك أن أصل الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتغايرهما ،  
وذلك ضد ما يراد من إفادة التوكيد ، فلا يجوز أن يقال : إن العاطف مؤكد ، وأيضا  
فإن الواو فصلت في اللفظ بين الأول والثاني ، ولولا الواو لتلاصقا ، فكيف يقال  
إنها أكدت لصوقهما ، اه كلامه باختصار وإيضاح .

(٣) من كلام ابن مالك في الألفية .

٢٧١ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام أبي نعامه قطري بن الفجاءة =

= المازني الخارجي ، وهو أول أبيات أربعة رواها أبو علي القالي في أماليه (٢/١٩٠ الدار) ورواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (التبريزي ١/١٣٠ بتحقيقنا) وبعده :

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيَّةً      مِنْ عَنِّ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي  
حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَمِي      أَكْثَافَ سَرْجِي أَوْ عِفَانِ إِيْجَامِي  
ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصِبْ      جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ

اللغة : « لا يركن » تقول : ركن فلان إلى فلان يركن - مثل دخل يدخل ، ومثل علم يعلم وهي أشهرها ، ومثل فتح يفتح بالتدخل على أن الماضي من الأولى والمضارع من الثانية ، ولا يسوغ أن تكون أصلية لأن من شرط باب فتح أن تكون عينه أو لامه حرف حاق « الإحجام » مصدر « أحجم الرجل عن الشيء » إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه « يوم الوغى » الوغى في الأصل : صوت النحل وما أشبهه ، ثم استعمل في الصوت والجلبة مطلقاً ، ثم استعمل في الحرب لما تشتمل عليه من جلبة وصياح « متخوفاً » خائفاً ، أو هو الذي يخاف شيئاً بعد شيء ، يعني يخاف المرة بعد المرة « لحام » الحما - بكسر الحاء المهملة - الموت « درية » أراد أني غرضاً لأصحاب الرماح يدفعون بها إلى ، وقد يكون معناه أن أصحابه يسترون به ويتقون به أعداءهم فيكون هو سترتهم لهم « جذع البصيرة » أراد أنه فني الاستبصار قوى الإدراك « قارح الإقدام » أصل القارح من الحيوان الذي بلغ النهاية من السن ، وهم لا يعدون سنّاً بعد القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل ، وإن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يركن » يركن : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا نهاية ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أحد » فاعل يركن مرفوع بالضم الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الإحجام » مجرور بإلى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أو استفهام ، كقوله :

٢٧٢ — \* يَا صَاحِـهْلَـ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيَا فَتْرَى \*

= متعلق بـيركن «يوم» ظرف زمان منصوب بقوله يركن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الوغى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « متخوفا » حال من قوله « أحد » الواقع فاعلا ليركن المعمول للا الناهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لحام » اللام حرف جر ، مبني على الكسر لاجل له من الإعراب ، وحام : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « متخوفا » الواقع حالا .

الشاهد فيه : قوله « متخوفا » فإنه حال ، وصاحبه قوله « أحد » وهو نكرة ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد النهي الذي هو شبهة بالنفي .

٢٧٢ — نسب ابن مالك هذا الشاهد إلى رجل من طيء ، ولم يسمه ، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* لِنَفْسِكَ الْمُنْذَرِ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا \*

اللغة : « يا صاح » أصله يا صاحبي ، فرخم بمحذف آخره - وهو الباء - واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء المتكلم « حم » فعل ماض مبني للجهول - ومعناه قدر وقضى وهيء سببه « عيش » أراد بالعيش هنا الحياة « باقياً » أصل الباقي الذي لا يفنى ولا يزول ولا يتفد ، ويطلق على ما يطول أمده وتتمادى مدته ، وأراد ههنا المعنى الأول ، أو أراد المستقر المهادى الذي لا يشوبه كدر ولا يعتريه تنغيص « فترى » هي هنا بمعنى تعلم « العذر » بضم فسكون - بمعنى المذرة ، وهي كل ما يتعلل به « الأمل » هو ترقب الشيء وانتظاره ، وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله للتواصل لها دون أن يفكر في شأن الآخرة أو يعمل لها .

المعنى : يستهم استفهاما إسكاريما عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر ، فيكون ذلك عذراً لمخاطبه في أن يتكالب على حطام الدنيا الفاني .

وقد يقع <sup>(١)</sup> نَسْكَرَةً بغير مُسَوِّغٍ ، كقولهم « هَلَيْكَةِ مِائَةِ بَيْضًا » <sup>(٢)</sup> ،

= الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على اليكسر لا محل له من الإعراب « صاح » منادى مرفوع ، وأصله يا صاحب ، فإن قدرناه منقطعاً عن الإضافة فهو مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة « باقياً » حال من عيش الواقع نائب فاعل لحم التالى لحرف الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى حرف النفي « فترى » الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن المضمر وجوبا بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنفسك » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، نفس : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « العذر » مفعول به لترى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إبعادها » إبعاد : مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه مبني على السكون فى محل جر ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فلهذا الضمير محلان أحدهما جر بالإضافة وثانيهما رفع بالفاعلية « الأملا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف لتأنيلاً .

المشاهد فيه : قوله « باقياً » فإنه حال صاحبه قوله « عيش » وهو نكرة ، والذى سوغ مجيء الحلل من النكرة وقوع هذه النكرة بعد الاستفهام الذى هو شبه النفي .

(١) ذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير مقيس ، ونقل ذلك عن سيوطيه ، والعلماء يقولون القول بعدم جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس (٢) يمس : جمع أبيض ، وأراد أن المائة دراهم ، وليست فلوساً ولا دنائير ، لأن الدراهم من الفضة وهى بيضاء ، والدنانير من الذهب وهو أصفر ، والفلوس من =

وفي الحديث « وَصَلَى رِزَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا »<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : وللحال مع صاحبها ثلاث حالات :

إحداها - وهي الأصل - : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه ، كـ « جاء زيدٌ ضاحكًا » ، و « ضربتُ اللصَّ مَكْتُوفًا » فلك في « ضاحكًا » و « مكْتُوفًا » أن تُقدِّمهما على المرفوع والمنصوب .

الثانية : أن تتأخر عنه<sup>(٢)</sup> وجوبًا ، وذلك كأن تكون مَحْصُورَةً ، نحو

= النحاس ، وهذا مثال رواه سيديه عن العرب ، و« بيضا » يجب أن يكون حالا من المائة ، وهي نكرة ، فدل على صحة مجيء الحال من النكرة من غير مسوغ ، في غير الشعر ، ولا يجوز أن يكون « بيضا » تمييزًا لمائة ، لوجهين : أحدهما أنه جمع منصوب ، وتمييز المائة يكون مفرداً محروراً ، نحو قولك « له عندي مائة دينار » والوجه الثاني أنك لو رفعت فقلت « عليه مائة بيض » لكان نعتاً ، وقد علمت أن النعت والحال أخوان ، فلما جاء منصوباً كان الأولي أن نجعله حالا .

(١) روى هذا الحديث الإمام مالك بن أنس في الموطأ ، وقد ترك قوم الاستدلال به ، كما تركوا الاستدلال بالحديث عامة ، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ المروى هو لفظ راوى الحديث ، وليس هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا رأى خاطيء لا زى لك أن تأخذ به ، فإن النحاة قد احتجوا بشعر الشعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أوثق من رواة الشعر ، وأدق منهم تحرياً ، وأوثق منهم ضبطاً ، وأكثرهم عرب محتج بكلامهم ، فلو أن أحدهم بدل لفظ النبي بلفظ من عنده - مع تحريه إصابة المعنى بدقة - لم يكن من النكر أن تحتج بلفظه هو .

(٢) من المواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فلا يجوز أن تقول في هذا المثال : جاء والشمس طالعة زيد ، والسر في ذلك أن الأصل في الواو أن تكون للعطف ، ولا يجوز عندما تكون عاطفة تقديمها على المعطوف عليه ، فراعوا في واو الحال ما راعوه في واو العطف .

( وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ )<sup>(١)</sup> ، أو يكون صاحبها مجروراً<sup>(٢)</sup> : إما بحرف جر غير زائد ، كـ « مَرَزْتُ يَهْنَدَ جَالِسَةً » ،

(١) من الآية ٨ من سورة الأنعام .

(٢) اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، فذهب ابن مالك في عامة كتبه وأبو على الفارسي وابن برهان إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقاً .

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز مطلقاً .

وفصل الكوفيون ، فأجازوا التقديم في ثلاث مسائل - أولاً أن يكون المجرور ضميراً نحو قولك « مررت بك ضاحكة » فإنه يجوز لك أن تقول « مررت ضاحكة بك » ، وثانيها أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو قولك « مررت بزيد وعمرو مسرعين » فإنه يجوز أن تقول : « مررت مسرعين بزيد وعمرو » ، وثالثها : أن يكون الحال جملة فعلية ، نحو قولك « مررت بهند تضحك » فإنه يجوز لك أن تقول : « مررت تضحك بهند » - ومنعوه فيما عدا ذلك .

وقولنا في بيان موضع الخلاف « حرف جر أصلي » احتراز عن المجرور بحرف جر زائد ، فإن جميع النحاة متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد ، نحو قولك « ما جاءني من أحد مبشراً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما جاءني مبشراً من أحد ، ونحو « ما رأيت من أحد راكباً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما رأيت راكباً من أحد ، وإنما كان هذا مما لا يختلف فيه أحد ، لأن هذا المجرور بالحرف الزائد عند التحقيق فاعل أو مفعول .

أما الذين أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالنص وبالقياس ، فأما النص فآيات من الكتاب الكريم وآيات من شعر العرب ، وسيأتي في كلام المؤلف وكلامنا عليه جملة من ذلك ، وأما القياس فحاصله أن المجرور بالحرف مفعول في المعنى ، وقد جوز العلماء كلهم أجمعون تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً به ، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً معني لأنه لا يخرج عن كونه مفعولاً .

وأما اللانعون فقد التزموا رد أدلة القائلين بالجواز ، فأما الآيات فقالوا : إنها =

= شعر ، وما كان دليله الشعر وحده ، ولم يجد في كلام العرب المنشور مثله فإنه لا يثبت ، لأن ماسيله الشعر وحده يعتبر ضرورة ، وأما الآيات فذكروا أنها تحتل وجوها من الإعراب غير الوجه الذى ذكره المجيزون ، والدليل مق احتمال وجها أو وجوها أخرى لم يبق مستندا صالحاً للاستدلال ، وأما قياس المجرور على المفعول فزعموا أن بينهما فرقا ، وحاصله اختلاف العاملين ؛ لأن الفعل المتعدى بمجرر الجر ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع التغير في ترتيب معمولاته .

هذا ، ومما هو جدير بالذكر هنا أمران :

الأمر الأول : أنه يلحق بمجرر الجر الأصلى كل حرف زائد تجب زيادته أو تقلب ، فأما الحرف الزائد الذى تجب زيادته فنحو الباء التى تجب زيادتها فى فاعل أفضل التعجب الذى على صورة الأمر ، نحو قولك « أكرم بأبى بكر مشفقاً » وأما الباء التى تقلب زيادتها فنحو الباء الزائدة فى فاعل كفى ، نحو قولك « كفى بزيد زائراً » والخلاف الذى تقدم إيضاحه يجرى فى هذا النوع ؛ فمن جوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلى جوز هنا ، ومن لم يجوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلى لم يجوز ذلك فهما . الأمر الثانى : أن الأسباب التى تمنع من تقديم الحال على صاحبها تسعة ذكر المؤلف منها ثلاثة - أن يكون صاحبها مجروراً بمجرر جـ ر أصلى ، على الإيضاح الذى بيناه ، وأن يكون صاحبها مجروراً بإضافة غيره إليه إضافة محضة ، أو مطلقاً ، وأن يكون الحال محصورة - وقد بقى ستة أسباب لم يتعرض للمؤلف لها ، ونحن نذكرها لك هنا بإيجاز - مع إفادتنا إياك أن المؤلف ذكر كل هذه المسائل عند الكلام على امتناع تقدم الحال على العامل فيها - فنقول :

الأول : أن يكون العامل فى صاحب الحال « كأن » الذى هو حرف تشبيه ، نحو قولك : « كأن زيدا أسد غاضباً » لا يجوز لك أن تقول : « كأن غاضباً زيدا أسد » .

الثانى : أن يكون العامل « لعل » الذى هو حرف ترج ، نحو قولك : « لعل محمداً مقبل علينا مبشراً » فلا يجوز لك أن تقول : « لعل مبشراً محمداً مقبل علينا » .

الثالث : أن يكون العامل « ليت » الذى هو حرف تمن ، نحو قولك : « ليت =



وَحَآلَفَ فِي هَذِهِ الْفَارِسِيَّةِ وَابْنُ جَنِّيٍّ وَابْنُ كَيْسَانَ ؛ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ ، قَالَ  
الْفَائِظُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لَوْرُودِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً  
لِلنَّاسِ ) <sup>(١)</sup> ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٧٣ — \* تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ يَنَفِّكُمْ \*

= الأستاذ حاضر مشفقا علينا ، فلا يجوز لك أن تقول : « ليت مشفقا علينا  
الأستاذ حاضر » .

ويجمع هذه الثلاثة قولنا « أن يكون العامل معنويا » .

الموضع الرابع : أن يكون العامل في صاحب الحال فعل تعجب ، نحو قولك : « ما أحسن  
هندا مسفرة » ، فلا يجوز لك أن تقول : « ما أحسن مسفرة هندا » .

الخامس : أن يكون صاحب الحال ضميرا متصلا بصفة أل ، نحو قولك :  
« القاصدك معطيا زيد » فمعطيا : حال من ضمير المخاطب في القاصدك ، ولا يجوز  
تقديمه ، فليس لك أن تقول : « معطيا القاصدك زيد » .

السادس : أن يكون صاحب الحال معمولا لحرف مصدرى ، مثل أن المصدرية ،  
وذلك نحو قولك : « يعجبني أن ضربت هندا مؤدبا » فمؤدبا : حال من تاء المخاطب  
الواقعة فاعلا في ضربت المعمول لأن ، فلا يجوز لك أن تقول : « يعجبني مؤدبا أن  
ضربت هندا » .

وفي هذا القدر كفاية ، والله المستول أن ينفعك به .

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ .

٢٧٣ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهذا الذي أنشده  
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي \*

اللغة : « تسليت » تصبرت وتكلفت العزاء والجلد والسلوان ، وكذلك  
كل فعل على وزن تفعّل ، يدل على أن الفاعل يتكافى الفعل ليصبح من عادته  
وسجايه ، ونظيره : تحلم ، وتكرم ، وتشجع ، وتجلد ، وتعزى ، وتنبّل ، وانظر  
قول الشاعر :

( ٢١ — أَوْضَحَ لِلسَّائِكِ ٢ )

= تَحَلَّمَ عَنِ الْأَذْنَانِ وَاسْتَبَقَ وَدُهُمَ وَأَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ  
وإلى قول الآخر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ

مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

« طرا » بضم الطاء وتشديد الراء - معناه جميعا ، والأصل في هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالا ؛ تقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا « بينكم » البين - بفتح الباء وسكون الياء المثناة - أصله الانفصال والبعد والفراق ، وتقول : بان الشيء عن الشيء بينا وبينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكراكم » الذكرى - بكسر الدال للمعجمة وسكون الكاف - التذكر .

الإعراب : « تسليت » تسلى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « طرا » حال من ضمير المخاطبين المجرور محلا بمن « عنكم » عن : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بتسلى « بعد » ظرف زمان منصوب بتسليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وبين من « بينكم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبين مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، واليم حرف عماد « بذكراكم » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وذكرى : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتسلى ، وذكرى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، واليم حرف عماد « حق » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين اسم كأن مبني على الضم في محل نصب « عندى » عند : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كأن ، وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

== الشاهد فيه : قوله « طرأ » فإنه حال ، ومعناه جميعاً ، وصاحب هذا الحال الكاف التي هي ضمير المخاطب في قوله « عنكم » وهذه الكاف مجرورة المحل بمن ، وقد تقدم الحال على صاحبه ، وقد ذكر المصنف أن ذلك غير جائز إلا في ضرورة الشعر ، وحكى عن الفارسي وابن جني وابن كيسان تجويز ذلك في السعة ، وشاركهم في القول بجواز التقديم ابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين .

وحكى عن ابن مالك أنه صحح في هذه المسألة قولهم ، وذلك أنه قال في شرح التسهيل : « وجواز التقديم هو الصحيح لوروده في النصيح كقوله تعالى : ( وما أرسلناك إلا كافة للناس ) فكأنه - على هذا - حال من الناس ، وصاحب الحال مجرور باللام ، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور » .

ومما ورد فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر قول عبد الرحمن بن حسان - وهو من شعر الحماسة :

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطَلَبَهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ  
الشاهد فيه : قوله « كهلاً » فإنه حال من الهاء المجرورة محلاً بعلی في قوله :  
« عليه » .

وكذلك قول عروة بن حزام ، وقيل : كثير عزة ، وقيل : قائله هو المجنون :

لَيْنٌ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ  
الشاهد فيه : قوله « هيمان صادياً » فلينها حالان من الياء المجرورة محلاً بيلي في قوله « إلى » .

ومنه قول الآخر ( ولم أعر على نسبه ) :

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ فَيَذْعُ وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ  
الشاهد فيه : قوله « غافلاً » فإنه حال من « المرء » المجرور باللام ، وقد تقدم عليه .

ومما حلوه على هذا قوله تعالى : ( وجاءوا على قميصه بدم كذب ) قد أعربوا ( على قميصه ) على أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ( دم ) المجرور بالياء ، =

وَالْحَقُّ أَنْ الْبَيْتَ ضَرُورَةٌ ، وَأَنْ ( كَافَّةً ) حَالٌ مِنَ الْكَافِ<sup>(١)</sup> ، وَالتَّاءُ لِلْمُبَالَغَةِ ، لِأَنَّ التَّائِيثَ<sup>(٢)</sup> ، وَيُلْزِمُهُ تَقْدِيمُ الْحَالِ الْمَحْصُورَةِ ، وَتَعْدِي « أَرْسَلَ » بِاللَّامِ ، وَالْأَوَّلُ مَمْتَنَعٌ ، وَالتَّائِي خِلَافُ الْأَكْثَرِ<sup>(٣)</sup> .  
وَأَمَّا بِإِضَافَةٍ<sup>(٤)</sup> ، كـ « أَعْجَبَنِي وَجْهَهَا مُسْفِرَةً » .  
وَأَمَّا تَجْيءُ الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ بَعْضُهُ كَهَذَا

= وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَالُ كَمَا تَرَى ، وَجَعَلَ الزُّخْمَشَرِيُّ ( عَلَى قِيَمِهِ ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَكَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ : وَجَاءُوا فَوْقَ قِيَمِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى هَذَا فِرَارًا مِنْ تَقَدُّمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ ، وَلَمْ يَقْرَأِ الْعُلَمَاءُ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَسَاعِدُ عَلَيْهِ .

(١) هَذَا التَّخْرِيجُ مِمَّا ذَكَرَهُ الزُّجَاجُ ، وَلَمْ يَرْضَهُ ابْنُ مَالِكٍ ، وَعِلَلَّ رَدَّهُ بِأَنْ يَجْيءُ التَّاءُ لِلْمُبَالَغَةِ صِمَاعِي فِي أَمْثَلَةِ الْمُبَالَغَةِ مِثْلَ عَلَامَةٍ ، وَإِنْ جَاءَتْ فِي بَعْضِ أَمْثَلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِثْلَ رَاوِيَةٍ فَهُوَ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَمْلُ الْفَصِيحِ عَلَى الشَّاذِّ ، خُصُوصًا إِذَا وَجَدَ لَهُ مَحَلًّا آخَرَ لَا شَذُوذَ فِيهِ .

(٢) وَجَعَلَ الزُّخْمَشَرِيُّ ( كَافَةً ) صِفَةً لِمُوصُوفٍ مَحْذُوفٍ ، وَتَقْدِيرُ السَّكَّامِ : وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رِسَالَةً كَافَةً ، وَرَدَّ هَذَا التَّخْرِيجُ بِوَجْهِينِ ، الْأَوَّلُ : أَنَّ كَلِمَةَ ( كَافَةً ) لَا تَسْتَعْمَلُ فِي السَّكَّامِ الْعَرَبِيِّ إِلَّا أَحَالًا ، لِجَعْلِهَا صِفَةً يَنَاقِي مَا ثَبَتَ لَهَا مِنْ ذَلِكَ ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ حَذْفَ الْمُوصُوفِ وَإِقَامَةَ صِفَتِهِ مَقَامَهُ إِنَّمَا عَاهِدَ فِي صِفَةٍ اعْتِيدَ اسْتِعْمَالُهَا مَعَ هَذَا الْمُوصُوفِ ، وَ ( كَافَةً ) مَعَ إِرسَالَةٍ لَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْبَابَةِ .

(٣) أَمَّا ادِّعَاءُ أَنَّ تَقْدِيمَ الْحَالِ الْمَحْصُورَةِ مَمْتَنَعٌ فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ ، فَقَدْ صَرَحَ الْبَصْرِيُّونَ وَالسَّكَّاسِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَابْنُ الْأَثَّارِيِّ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ الْمَحْصُورِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَالِ ، وَأَمَّا تَعْدِي ( أَرْسَلَ ) بِاللَّامِ ، فَقَدْ وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ) .

(٤) إِذَا كَانَتْ الْإِضَافَةُ مُحْضَةً فَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى لُزُومِ تَأْخِيرِ الْحَالِ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُحْضَةٍ نَحْوُ « هَذَا شَارِبُ السُّوِّيقِ مُلْتَوْتًا ، الْآنَ أَوْ غَدًا » جَازَ التَّقْدِيمُ ، ذَكَرَهُ النَّازِمُ فِي التَّسْهِيلِ ، وَأَنكَرَهُ ابْنُهُ عَلَيْهِ .

للمثال ، وكنوله تعالى : ( وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا )<sup>(١)</sup> ،  
 ( أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا )<sup>(٢)</sup> ، أو كيمضه نحو ( مِلَّةَ  
 إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا )<sup>(٣)</sup> ، أو عاملاً في الحال ، نحو ( إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا )<sup>(٤)</sup> ،  
 و « أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ مُنْفَرِدًا » و « هَذَا شَارِبُ السُّوْبِقِ مَلْتَوْتًا »<sup>(٥)</sup> .

(١) من الآية ٤٧ من سورة العنكبوت

(٢) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النحل . (٤) من الآية ٤ من سورة يونس .

(٥) إنما لم يحز أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة في نحو « أعجبنى وجه هند مسفرة » لأنها لو تقدمت على صاحبها لوقت إما بين المضاف والمضاف إليه فكنت تقول في هذا المثال « أعجبنى وجه مسفرة هند » فتفصل بين المضاف الذى هو وجه والمضاف إليه الذى هو هند ، بالحال الذى هو مسفرة ، وقد علمت أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وهو لا يجوز ، وإما أن تقع قبل المضاف فكنت تقول في المثال المذكور « أعجبنى مسفرة وجه هند » فكنت تقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف ، وقد علمنا أن منزلة المضاف من المضاف إليه كمنزلة الموصول من الصلة ، فإن الموصول يتعرف بالصلة والمضاف يتعرف بالمضاف إليه ، فلما تشابهت منزلتهما أخذ المضاف والمضاف إليه حكم الصلة والموصول ، ومن حكم الصلة مع الموصول ألا يتقدم بعض معمولاتها على الموصول ، فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

هذا في الإضافة المحضة كالمثال الذى صدرنا به هذا الكلام ، أما المجرور بالإضافة غير المحضة - وهى اللفظية التى لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما تفيد التخفيف أو رفع القبح - فقد قدمنا لك أن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل تقديم الحال على صاحبها ، مثال هذه الإضافة اللفظية « زيد شارب السويق ملتوتا » يجوز أن تقول ذلك ، وأن تقول : زيد شارب ملتوتا السويق - بجر السويق ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحال ، وعلل ابن مالك ذلك الجواز بأن الإضافة اللفظية على نية الانفصال فلا يعتد بها ، ولم يرتض ابنه بدر الدين هذا الكلام .

الثالثة : أن تَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان صاحبها محصوراً ، نحو  
« مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ » .

\*\*\*

فصل : وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً :

إحداها — وهى الأصل — : أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَقَدَّمَ عليه ، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل : قِمْلًا مُتَصَرِّقًا ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف<sup>(١)</sup> ، كـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعًا » ،

= هذا ، وقد اختلف النحاة : هل يجوز أن يحىء الحال من المضاف إليه فى غير هذه المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف ؟ فذهب أبو على الفارسى إلى الجواز ، ونقله عنه ابن السجى فى أماليه ، وادعى ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز يحىء الحال من المضاف إليه فى غير المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف تابعاً له فيها .  
ومما جاء فيه الحال من المضاف إليه وليس واحداً منها قول تأبط شراً :

سَلَبْتُ سِلَاحِي بَأْسًا وَشَتَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ  
الشاهد فيه : قوله « بَأْسًا » فإنه حال من ياء المتكلم فى سلاحي .

ومثله قول زيد الفوارس :

عَوِذْ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حِلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ

(١) هذا الذى ذكره المؤلف — من جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف مطلقاً ، واستدل له بالآية الكريمة وبالمثل وببيت يزيد بن مفرغ الحميرى — هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الجرى إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفصل نحو قولك « زيد جاء راكباً » لا يجوز عندهما أن تقول فى هذا المثال : راكباً زيد جاء ، ومن هنا تفهم السرى فى استدلال المؤلف بالآية الكريمة التى ترد على الأخفش ، وأما المثل والبيت فيردان على الجرى .

فلك في « راكبا » و « مسرعا » أن تُقَدَّمهما على « جاء » وعلى « منطلق » ،  
 كما قال الله تعالى : ( خُشِّمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ <sup>(١)</sup> ) ، وقالت العرب : « شَتَّى  
 تَوُوبُ الْحَلْبَةِ » <sup>(٢)</sup> ، أى : متفرقين يَرْجِعُ الخالبون ، وقال الشاعر :  
 • نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ \* <sup>(٣)</sup> [٥٥]

(١) من الآية ٧ من سورة القمر .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يقولونه عند ما يريدون أن يعبروا عن اختلاف  
 الناس في الأخلاق مع أن أصلهم واحد ، وقد أشار المؤلف إلى معنى مفرداته ،  
 فشئى : جمع شئيت ، مثل جرحى مع جريح ، ومعنى شئيت : متفرق ، وتووب :  
 أى ترجع ، تقول : آب يؤوب أوبا - مثل قال يقول قولاً - ومآبا ، والمعنى رجع ،  
 والحلبة : جمع حالب - بوزن قاتل وقتلة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكانب وكتبة -  
 وأصل المثل أن أصحاب الإبل والبقر وسائر النعم عند ما يريدون أن يردوا الماء  
 ليسقوا نعمهم يردون مجتمعين ، وعند ما يريدون أن يخلبوا ماشيتهم يخلبونها  
 متفرقين ، فيحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة ، و « شتى » حال من الحلبة  
 الواقع فاعلا لتووب ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبها وعلى العامل فيه أيضا ،  
 وإنما ساغ هذا التقدم لكون هذا العامل فعلا متصرفا ، فهو من القوة بحيث يعمل  
 متأخرا أو متقدما .

فلو لم يكن العامل فعلا متصرفا ولا صفة تشبه الفعل المتصرف - بأن كان فعلا  
 جامدا كفعل التعجب في نحو « ما أحسن زيدا مقبلا على ما ينفعه » أو كان صفة  
 تشبه الجامد كأفعل التفضيل في نحو « محمد أفصح الناس متحدثا » أو كان اسم فعل  
 نحو قولك « نزال مسرعا » أو كان عاملا معنويا كالعروف التى عملت بشبهها فى المعنى  
 بالفعل وكالجار والمجرور والظرف نحو قولك « ليت عليا زائرنا مخلصا . وإبراهيم  
 فى الدار جالسا ، وخالد عندك منعبا » - فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شئ من  
 ذلك ، ولا فيما أشبهه .

(٣) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد فى باب الموصول ( وهو الشاهد رقم ٥٥  
 السابق فى الجزء الأول ) وذكرنا هناك نسبته وتكملته ، فارجع إليه هناك . =

فـ «تَحْمِلِينَ» في موضع نصبٍ على الحال ، وعاملها « طليق » وهو صفة مُشَبَّهة .

الثانية : أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان لها صَدْرُ الكلام ، نحو « كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟ »

الثالثة : أن تَتَأَخَّرَ عنه وجوباً ، وذلك في ست مسائل<sup>(١)</sup> : وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنَتْهُ مُقْبِلًا » ، أو صفة تشبه الفعل الجامد - وهو اسم التفضيل ، نحو « هَذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيْبًا » - أو مَصْدَرًا مقدراً بالفعل وحرف مصدرى ، نحو « أَعْجَبَنِي أَعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائِماً » ، أو اسم فعل ، نحو « نَزَالَ مُسْرِعًا » ، أو لفظاً مُضْمَنًا معنى الفعل دون حروفه ، نحو ( فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً )<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

= والشاهد هنا قوله « تحملين » فإنها جملة من فعل وفاعل موضعها نصب على الحال ، وصاحبها هو الضمير المستتر المرفوع في قوله « طليق » الذي هو خبر عن اسم الإشارة ، ويكون العامل في الحال هو قوله « طليق » وهو صفة مشبهة كما ذكر المؤلف ؛ فيكون في الشاهد دليل على جواز تقدم الحال على عاملها مع كون العامل صفة مشبهة ، وتقدير الشاهد : وهذا طليق حال مع كونه محمولا لك ، وفي الموضع الذي أحلناك عليه إعراب آخر للكوفيين يجعلون فيه « هذا » اسماً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ ، وجملة « تحملين » صلته ، و « طليق » خبره ، وتقديره عندهم : والذي تحملينه طليق ، وهو مردود .

(١) هذه المسائل الست هي التي ذكرناها فيما سبق (ص ٣٢٠) زيادة على المؤلف وقلنا : إنه لا يجوز أن يتقدم في كل واحدة منها الحال على صاحبها ، فلا تغفل عن ذلك ، واعرف الآن - بما ذكره المؤلف - أنه يجب في كل واحدة منها أيضاً أن يتأخر الحال عن العامل فيها ؛ فيجتمع فيها أمران : أن تتأخر عن صاحبها ، وأن تتأخر عن العامل أيضاً .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة النمل .



— ٢٧٤ — • كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا •

٢٧٤ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• لَدَى وَكْرِهَا الْمُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي •

وهذا البيت من قصيدة له مستجادة ، ومطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَبْهَى الطَّلَلُ الْبَالِي      وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُمْرِ الْخَالِي  
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدَثَ عَهْدِهِ      ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

وقد تقدم شاهد من هذه القصيدة في باب العرب والبنى في مباحث الجمع بألف

وتاء مزيدتين ، وهو الشاهد رقم ١٨ .

اللمعة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب في جاهليتهم ، كانوا يقولون :  
عم صباحا ، وعم مساء ، وانعم صباحا ، وانعم مساء ، وعم ظلاما ، وانعم ظلاما ،  
ومن الأخيرة قول الشاعر ، وسيأتي في شواهد باب الحكاية :

أَتَوْنَا نَارِي فَقُلْتُ : مَتُونْ أَنْتُمْ ؟      فَقَالُوا : الْجَنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامًا

وقد اختلف العلماء في « عم » فمنهم من قال : هو أمر ماضيه وعم مثل وعد ووصف ووسم ، فكما تقول : وعد يعد عد ، ووصف يصف صف . ووسم يسم سم ، تقول : وعم يعم عم ، وقال قوم : أصله انعم ، فحذفت النون اعتباطا للتخفيف ، فاستغنى بعد ذلك عن همزة الوصل « الطلل » كل ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار « العصر الخالي » الزمن الماضي الذاهب في القدم « وهل يعمن من كان أحدث عهده - البيت » قال البطليوسي : ذهب بعض الرواة إلى أن الأحوال ههنا جمع حول بمعنى السنة ، والوجه عندي أن الأحوال جمع حال ، لا جمع حول ، وإنما أراد كيف ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهرا ، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ، وهي : اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، والقدم المغير لرسومه « كأن قلوب الطير رطبا ويابسا - البيت » هذا البيت في وصف عقاب سريعة الاختطاف صيود ، والعناب - بضم العين وتشديد النون مفتوحة - ضرب من الفاكهة تشبه به أنامل الحسان الخضوبة بالحناء ، وشبه به هنا القلوب الرطبة من الطير الذي صادته العقاب ، =

وقولك : « آتَيْتَ هِنْدًا مُقِيمَةً عِنْدَنَا » أو عاملاً آخر عَرَضَ لَهُ مانع<sup>(١)</sup> ،  
نحو « لَأُصْبِرُ مُحْتَسِبًا » و « لَأُعْتَكِفَنَّ صَائِمًا » فإن مافي حَيْزِ لام الابتداء  
ولام القسم لا يتقدم عليهما .

== والحشف : ضرب من ردىء التمر ، شبه به الجاف من قلوب الطير ، يريد أنها كثيرة  
الاصطياد للطير ، وأنتك تجد عند عشا قلوباً كثيرة من قلوب الطير ، بعضها لا يزال  
رطباً فهو كالغراب ، وبعضها قد جف فهو كالخشف البالى .

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « قلوب » اسم كأن منصوب بالفتحة  
الظاهرة ، وهو مضاف و « الطير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « رطباً »  
حال من اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « وَيَابِسًا » الواو حرف  
عطف ، يَابِسًا : معطوف على قوله رطباً منصوب بالفتحة الظاهرة « لَدَى » ظرف  
مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف  
حال من قلوب الطير ، وهو مضاف ووكر من « وكرها » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة . ووكر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الغراب مضاف إليه مبنى على السكون  
في محل جر « الغراب » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « والحشف » الواو حرف  
عطف ، الحشف : معطوف على الغراب « البالى » - نعت للحشف مرفوع بضممة مقدرة  
على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « رطباً ويابساً » فإنهما حالان من « قلوب الطير » والعامل  
في الحالين وصاحبهما هو قوله « كَأَنَّ » وهو حرف متضمن معنى الفعل دون  
حروفه ، فإن معناه أشبه ، ولا يجوز في مثل هذه الحال أن تتقدم على عاملها .  
ولا يخفى عليك أن جمع التفسير يجوز في الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ؛  
فلا اعتراض على قوله « رطباً ويابساً » .

(١) اللام التى فى « لأصبر محتسباً » هى لام الابتداء ، واللام التى فى « لأعتكفن  
صائماً » هى لام القسم ، وكل من لام الابتداء ولام القسم له الصدارة ، على معنى أنه  
يجب أن يكون كل منهما فى أول الكلام ، وعلى هذا لا يجوز أن يتقدم معمول  
ما اتصل به عليهما ، وبعبارة أخرى لا يجوز أن يعمل ما بعدها فى شيء قبلهما ، ==

وَيُسْتَدْنَى مِنْ أَفْضَلِ التَّفْضِيلِ مَا كَانَ عَامِلًا فِي حَالَيْنِ لِاسْمَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ لِلْعَنَى  
أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ ، وَأَحَدُهُمَا مُفَضَّلٌ عَلَى الْآخَرِ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ حَالِ الْفَاضِلِ ،  
كَـ « هَذَا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا » ؛ وَقَوْلُكَ : « زَيْدٌ مُفَرَّكَاً أَنْفَعُ مِنْ  
عَمْرٍو مُعَانَا » <sup>(١)</sup> .

وَيَسْتَدْنَى مِنَ الْمُضْمَنِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ : أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا  
مُخْبِرًا بِهِمَا ، فَيَجُوزُ بَقْلَةُ تَوْسُطُ الْحَالِ بَيْنَ الْخَبَرِ عَنْهُ وَالْمُخْبَرِ بِهِ ، كَقَوْلِهِ :

== فَاصْبِرْ وَأَصُومْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ كَانَ يَصَحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَيْهِمَا ، لَكِنْ  
لَمْ تَأْتِ بِالْأَوَّلِ لِأَمِّ الْإِبْتِدَاءِ وَبِالثَّانِي لِأَمِّ الْقِسْمِ عَرْضٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَارِضٌ هُوَ اقْتِرَانُ  
الْأَوَّلِ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَاقْتِرَانُ الثَّانِي بِلَامِ الْقِسْمِ ، فَتَمَّ هَذَا الْعَارِضُ مِنْ تَقَدُّمِ أَحَدٍ  
مَعْمُولَاتِهِ عَلَيْهِ .

(١) هَذَا التَّقْدِيرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هُوَ تَقْدِيرٌ سَيُؤَيِّدُهُ ، وَتَوْضِيحُهُ فِي الثَّلَاثِ  
الْأَوَّلِ أَنْ قَوْلَهُمْ « بَسْرًا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرَفِي « أَطِيبُ » عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ،  
وَقَوْلَهُمْ « رُطْبًا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي « مِنْهُ » وَهَذَا الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ  
مَتَلَقٌّ بِأَطِيبَ ؛ فَيَكُونُ صَاحِبَا الْحَالَيْنِ مِنْ مَعْمُولَاتِ أَفْضَلِ التَّفْضِيلِ ، وَكَأَنَّ  
قَائِلَ هَذَا الْكَلَامِ قَدْ قَالَ : هَذَا فِي حَالِ كَوْنِهِ بَسْرًا أَطِيبٌ مِنْ نَفْسِهِ فِي حَالِ  
كَوْنِهِ رُطْبًا ، وَقَدْ ارْتَضَى هَذَا التَّقْدِيرَ لِلزَّانِي وَأَبُو عَلَى الْفَارَسِي فِي التَّذَكُّرَةِ وَابْنُ  
كَيْسَانَ وَابْنُ جَنَى .

وَذَهَبَ لِلْبَرْدِ وَالزَّجَّاجِ وَابْنُ السَّرَّاجِ وَأَبُو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ - وَوَأَقْبَهُمُ أَبُو عَلَى  
الْفَارَسِيُّ فِي الْحَلِيَّاتِ - إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ لِهَذَيْنِ الْحَالَيْنِ هُوَ « كَانَ » عَذُوقَةٌ قَبْلَ كُلِّ حَالٍ مِنَ  
الْحَالَيْنِ ، وَهِيَ تَامَةٌ مَسْبُوقَةٌ بِإِذَا أَوْ بِإِذَا ، وَصَاحِبُ الْحَالَيْنِ هُوَ الضَّمِيرَانِ لِلِاسْتِرَانِ فِي  
كَانَ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : هَذَا إِذَا كَانَ ( أَيْ وَجَدَ ) بَسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ إِذَا كَانَ رُطْبًا .  
وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ الَّذِينَ جَرَوْا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ جَعَلُوا « كَانَ »  
لِلْقُدْرَةِ نَاقِصَةً ؛ فَيَكُونُ الْإِسْمَانِ لِلنَّصُوبَانِ خَبَرَيْنِ لَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ هُوَ التَّقْدِيرُ .

٢٧٥ - بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ  
لَدَيْكُمْ . . . . .

٢٧٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ ، فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَا وَلاَ نَصْرًا  
اللغة : « عاذ » بمعنى التجأ وتحصن ، و « عوف » اسم رجل ، وقوله « وهو بادی ذلة » معناه أنه ظاهر المهانة ، والولاء : اللوالة والمناصرة ، والنصر : الإعانة ، وقوله « وهو » الواو فيه للحال .

الإعراب : « بنا » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وضمير التثكم ومعه غيره مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعاذ « عاذ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عوف » فاعل عاذ مرفوع بالضمة الظاهرة « وهو » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « بادی » حال من الضمير المستقر في خبر المبتدأ الذي هو قوله « لديكم » الآتي ، وبادی مضاف و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لديكم » لدى : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل السابق ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف النقلية ياء منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فلم » الغاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يعدم » فعل مضارع مجزوم ولم علامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عوف « ولاء » مفعول به ليعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « نصرًا » معطوف على قوله ولاء ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادی ذلة » فإنه - على ما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم الفراء والأخفش - حال صاحبه الضمير المستقر في خبر المبتدأ ، وذلك أن قوله =

وكقراءة بعضهم : ( ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا )<sup>(١)</sup> ،  
 وكقراءة الحسن : ( والسّموات مطويات بيمينه )<sup>(٢)</sup> ، وهو قول الأخفش ،  
 وتبعه الناظم .

== « هو » ضمير منفصل مبتدأ وخبره متعلق الظرف الذي هو قوله « لديكم » وفي هذا  
 المظرف ضمير مستقر منتقل من متعلقه إليه على ما هو معلوم ، وقوله « بادی ذلة »  
 الرواية فيه بالنصب على أنه حال من الضمير المستكن في الظرف ، وتقدير الكلام :  
 عاذبنا عوف حال كونه لديكم بادی ذلة ، فقد تقدم الحال على العامل فيها وهو  
 « لدى » وذلك العامل ظرف ، وقد ذهب الناظم تبعاً للأخفش إلى جواز ذلك في  
 سعة الكلام ، وخرجا عليه ما ذكره المؤلف من الآيات ، وهو عند الجمهور ضرورة  
 من ضرورات الشعر ، والآيات عندهم على غير التخريج الذي خرجها عليه ، ولا  
 يخفى عليك أنك لو جعلت « بادی ذلة » حالا من « هو » على رأى سيويه الذي يحيز  
 مجيء الحال من المبتدأ لم يكن في البيت شاهد لهما على ما ذهبوا إليه .

(١) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام ، وهذه القراءة بنصب ( خالصة ) وخرجها  
 الفراء والأخفش على أن ( خالصة ) حال صاحبه الضمير المستتر في الجار والمجرور  
 بعد حذف متعلقه ، وهذا الجار والمجرور خبر عن ما الموصولة في قوله ( ما في بطون  
 هذه الأنعام ) وما الموصولة المراد بها الأجنة - جمع جنين - ولذلك جاء الحال منها  
 بلفظ المؤنث ، فإن التاء في ( خالصة ) على هذا الإعراب - تاء التأنيث ، وإذا كان  
 الأمر على هذا فقد تقدم الحال وهو ( خالصة ) على العامل فيها وهو الجار والمجرور  
 وعلى صاحبها وهو الضمير المستكن في هذا الجار والمجرور ، في أفصح كلام ، وأصل  
 ترتيب النظم : ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا حال كونها - أي الأجنة - خالصة .

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الزمر ، والقراءة المنسوبة للحسن البصري بنصب  
 ( مطويات ) ، وخرجها الفراء والأخفش على أن ( مطويات ) حال صاحبه الضمير  
 المستتر في الجار والمجرور وهو ( يمينه ) وهذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو  
 ( السموات ) والعامل في الضمير المستتر هو الجار والمجرور ، وقد تقدم الحال على  
 العامل فيه الذي هو الجار والمجرور في أفصح كلام ، فدل ذلك على الجواز .

والحق أن البيت ضرورة ، وأن « خَالِصَةً »<sup>(١)</sup> و « مَطَوِيَّاتٍ » معمولان صلة « ما » ، و لـ « قَبَضَتْهُ » ، وأن « السَّمَوَاتِ » عطف على ضمير مستتر في « قَبَضَتْهُ » لأنها بمعنى مَقْبُوضَةٍ ، لا مبتدأ ، و « يَمِينِهِ » معمول الحال ، لا عاملها<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) التلاوة في الآية الأولى ( وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ) وقد عرفت أنه قد قرئ في هذه الآية بنصب ( خالصة ) وأن القراء خرج هذه القراءة على أن ( خالصة ) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو ( لذكورنا ) الواقع خبرا للمبتدأ الذي هو الاسم الموصول في ( ما في بطون ) .

وجهور البصريين يردون هذا الإعراب الذي لزم عليه تخريج الآية على وجه ضعيف عندهم ، وقد جعلوا ( ما ) اسما موصولا مبتدأ ، و ( في بطون هذه الأنعام ) جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف صلة الموصول ، و ( خالصة ) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع صلة ، و ( لذكورنا ) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، فلم يتقدم الحال على صاحبه الم معمول للجار والمجرور .

(٢) التلاوة في الآية الثانية ( والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات يمينه ) وقد عرفت إعراب القراء والأخفش الذي أقره ابن مالك للجملة الثانية من هذه الآية الكريمة ، فأما جمهور النحاة البصريين فلم يرتضوا هذا الإعراب ، بل جعلوا ( الأرض ) مبتدأ ، و ( قبضته ) خبر هذا المبتدأ ، وفي ( قبضته ) ضمير مستتر على أنه نائب فاعل ، لأن ( قبضته ) بمعنى مقبوضته ، فهو اسم مفعول ، واسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وقوله ( والسموات ) معطوف على هذا الضمير المستتر ، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون تأكيد لأنه قد فصل بين متحمل الضمير والاسم المعطوف بقوله : ( يوم القيامة ) وقوله سبحانه : ( مطويات ) حال من السموات ، و ( يمينه ) جار ومجرور متعلق بمطويات ، وليس خبرا كما زعم القراء ، وهذا معنى قول المؤلف « ويمينه معمول الحال ، لا عاملها » .

فصل : ولشبهه الحال بالخبر والنعت<sup>(١)</sup> جاز أن تتعدد ، لمفرد ، وغيره ،  
فالأول ، كقوله :

٢٧٦ - طَلَى إِذَا مَا جِئْتُ أَيْلَى بِخَفِيَّةٍ  
زِبَارَةُ يَبْتَ اللَّهُ رَجْلَانِ صَافِيَا

(١) قد عرفت في مواضع كثيرة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، وأنت تعلم أن الخبر قد يتعدد لواحد وقد يتعدد لمتعدد ، وتعرف أن النعت قد يتعدد نحو « زارني خالد الكريم المذهب » فلما أشبه الحال الخبر في المعنى ، وأشبه النعت في كونه يقيده عامله ، ولذلك تسمع كثيرا قولهم « الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها » نقول : لما أشبه الحال الخبر والنعت فيما ذكرنا أخذ بعض أحكامهما ، ومن أحكامهما جواز تعدد كل واحد منهما ، ومن أحكامهما أن الأصل في كل منهما أن يكون مشتقا فلا يقع الخبر ولا النعت جامدا - ومنه المصدر - إلا على التأويل بالمشتق أو على إرادة التشبيه ، ومثال ذلك في الخبر قولك : « زيد أسد » ومثاله في النعت « زيد الأسد مقبل » أي : زيد الشجاع ، ومثاله في الحال « كر زيد أسدا » ومن أحكام الخبر أنه لا يكون اسم زمان والمبتدأ اسم جثة كما علمت ، فكذلك الحال .

هذا ، وقد يجب تعدد الحال ، ولذلك الوجوب موضعان نذكرهما لك ههنا باختصار لأننا سنعود إلى ذكرهما مع ذكر شواهد لسكل منهما .

أحدهما : أن يقع بعد « إما » نحو قولك « سألقى عليا إما شاكرا وإما جاحدا » .  
وثانيهما : أن يقع بعد « لا » النافية ، نحو قولك « جاء طي لا فرحا ولا أسوان »  
٢٧٦ - أنشد ابن الأعرابي هذا الشاهد ولم يسم قائله ، وقد يظن قوم أنه للمجنون لذكر اسم ليلي فيه ، وقد أنشده ابن الأعرابي مع بيت آخر يقع تاليا له ، وهو قوله :

شَكُورًا لِرَبِّ حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا وَرَوُّبَعَهَا قَدْ تَسَقَّيْتُ الشَّمَّ صَافِيَا  
اللافة : « خفية » بضم الخاء ، أو كسرهما - مصدر خفي إذا استتر « رجلان » =

وليس منه نحو ( إِنْ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِإِيجَابِي مُصَدَّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا )<sup>(١)</sup>.

والثاني : إِنْ اتَّحَدَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ نَتْنَى أَوْ جَمْعٌ<sup>(٢)</sup> ، نحو ( وَسَخَّرَ لَكُمْ

= بفتح فسكون - أى : يمتشى على رجله ، وهى صفة مشبهة مثل عطشان « حافياً »  
أى : غير منتعل .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف  
تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « زرت » فعل  
وفاعله « ليلى » مفعول به لزرت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها  
التعذر « بحفية » جار ومجرور متعلق بزرت ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق  
الكلام ، وتقدير الكلام : إذا ما زرت ليلى فى اختفاء فلى زيارة بيت الله ، وجملة  
إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر  
« زيارة » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و « بيت » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، وبيت مضاف والاسم الكريم مضاف إليه « رجلان » حال صاحبه ياء  
التكلم فى قوله على ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حافياً » حال ثانية صاحبها ياء  
التكلم أيضاً ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « رجلان حافياً » حيث تعدد الحال لواحد ، وهذا الواحد  
هو ياء التكلم المجرورة محلا بلى ، والحالان أحدهما قوله رجلان وثانيهما قوله حافياً .  
(١) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران ، وإنما لم يكن ما فى الآية السكرية من  
تعدد الحال مع أن ظاهرها التعدد لأن الحالين الثانى والثالث قد عطفوا بالواو على الأول  
ومن شرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف .

(٢) لم يبين المؤلف بيانا صريحا هل التثنية والجمع واجبان حين يتعد لفظ الحالين  
ومعناهما أم هما أولى من تفريقهما مع جواز التفریق ؟ وظاهر كلامه أن التثنية والجمع  
واجبان ، لكن الذى نص عليه الرضى أن التثنية والجمع أولى من التفریق ، قال :  
« وأما الحالان من الفاعل والمفعول معا ؛ فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ لأنه  
أخصر ، نحو لقيت زيدا راكبا راكبا » .



الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ<sup>(١)</sup>، الأصلُ دائبةٌ ودائباً ، ونحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ  
الْأَيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ)<sup>(٢)</sup>، وإن اختلف  
فُرْتَحَى بغير عطف<sup>(٣)</sup>، كـ «لَمَقِيتُهُ مُصْعِداً مُنْحَدِراً» ، ويقدر الأول للثاني  
وبالعكس ، قال :

— ٢٧٧ — \* عَهَدْتُ سُمَادَ ذَاتَ هَوَى مُعْنَى \*

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم ، والأصل دائبة ودائبا ، ولا يضر - عند  
الثنية أو الجمع - اختلاف الحالين بالتذكير والتأنيث كما هو ظاهر ، فإن من سنن العربية  
تغليب الذكر على المؤنث والملفظ يختلف كقولهم «القمريين» في ثنية الشمس والقمر ،  
وكقولهم «الأبوين» في ثنية الأب والأم ، فهذا أولى .

(٢) من الآية ١٢ من سورة النحل .

(٣) فصل المحقق الرضى هذا الموضوع بأكثر مما ذكره المؤلف هنا ، وذلك حيث  
يقول : وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما  
كيفية كان ، نحو لقيت هندا مصعدا منحدرا ، وإن لم يكن فالأولى أن يجعل كل حال  
بجانب صاحبه ، نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ، ويجوز أن يجعل حال المفعول بجنبه  
ويؤخر حال الفاعل ، نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا - والمصعد زيد - وذلك أنه لما  
كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين ، وقدمت حال المفعول ، إذ  
لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه ، اهـ . وقوله «وذلك أنه لما كانت - إلخ»  
تعليلا لتأخير الحالين عن كل من الفاعل والمفعول وهى الصورة التى ليست أولى  
الصورتين الجائزتين فى كلامه ، والأولى هى أن يجعل كل حال بجنب صاحبه ، وقوله  
«وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون - إلخ» بيان لما تفعله إذا اخترت الصورة  
التى ليست أولى من غيرها ، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن اللبس كما نص عليه  
المؤلف فى اللغى . وإذا أمن اللبس كان جائزا .

— ٢٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف

صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* فَرِذْتُ وَعَادَ سُلُوانَا هَوَاهَا \*

( ٢٧٢ — أَوْضَحَ الْمَالِكُ ٢ )

وقد تأتى على الترتيب إن أُمينَ اللبس<sup>(١)</sup>، كقوله :

= اللغة : « عهدت » علمت « سعاد » بضم السين - اسم امرأة « ذات هوى »  
صاحبة عشق « معنى » بضم الميم وفتح العين وتشديد النون مفتوحة - اسم مفعول من  
« عناه الأمر بعينه » بالتضعيف - أى شق عليه حق أورثه العناء والجهد « زدت »  
يريد زاد مابه من العناء والشدة بسبب زيادة الحب والوجد « سلوانا » سلوا ونسيانا .  
الإعراب : « عهدت » فعل ماض وفاعله « سعاد » مفعول به لعهدت منصوب  
بافتحة الظاهرة « ذات » حال صاحبه سعاد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وذات مضاف  
و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء  
الساكنين منع من ظهورها التعذر « معنى » حال أخرى صاحبها تاء المتكلم فى قوله  
« عهدت » السابق « فزدت » الفاء حرف عطف مبنى على المفتوح لا محمل له من  
الإعراب ، زاد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محمل له من الإعراب ،  
وتاء المتكلم فاعله « وعاد » الواو حرف عطف ، عاد : فعل ماض بمعنى صار مبنى  
على الفتح لا محمل له من الإعراب « سلوانا » خبر عاد الذى بمعنى صار تقدم على اسمه  
منصوب بالفتحة الظاهرة « هواها » هوى : اسم عاد الذى بمعنى صار ، مرفوع بضمه  
مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهوى مضاف وضمير العائبة العائد إلى سعاد  
مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، ويجوز أن يكون « هواها » فاعلا بعاد ،  
إذا اعتبرتها تامة ، وعليه يكون قوله « سلوانا » حالا من هذا الفاعل .

الشاهد فيه : قوله « ذات هوى معنى » فإنهما حالان ، ولكل حال منهما صاحب  
غير صاحب الحال الأخرى ، فأما قوله « ذات هوى » فصاحبه قوله « سعاد » وأما  
قوله « معنى » فصاحبه تاء المتكلم فى قوله « عهدت » وقد جاء بالحالين على عكس  
ترتيب صاحبيهما كما ترى ، وهذا هو الأكثر فى مثل ذلك - أى إذا لم تأت بكل حال  
إلى جوار صاحبه - ليكون قد اتصل أحد الحالين بصاحبه ، بخلاف ما لو أتى بهما على  
ترتيب صاحبيهما ؛ فإنه يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبه بأجنبي .

(١) المفهوم من هذا الكلام أن النحاة متفقون على أنه إذا تعدد الحال وتعدد صاحبها  
ولم تأت بكل حال منهما بمنجب صاحبها ، بل أخرت الحالين فإنك تجعل أول الحالين  
لثانى الصاحبين وثانى الحالين لأول الصاحبين ، ولا نجعل أول الحالين لأول الصاحبين  
وثانتهما لثانتهما إلا حين تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه ، وفى =

— ٢٧٨ — \* خَرَجْتُ بِهَا أُمَشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا \*

= علم البديع نوع يسمى اللف والنثر، وهو: أن تذكر متعدياً ثم تذكر ما لكل واحد منهما - وقد ذكر علماء البلاغة أن جعل الأول للأول وجعل الثاني للثاني أحسن من جعل الأول للثاني وجعل الثاني للأول، ومن أمثلة ذلك عندهم قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فقوله سبحانه (لتسكنوا فيه) هو أول الأمور المنشورة وهو راجع إلى الليل الذي هو أول الأمور الملقوفة، وقوله سبحانه (ولتبتغوا من فضله) هو ثاني الأمور المنشورة وهو راجع لثاني الأمور الملقوفة وهو النهار، فلعلك تسأل لماذا اختلف نظر النحاة ونظر علماء البلاغة في تفضيل رد الأول والثاني من الرديفين على هذا الوجه؟

والجواب عن هذا أن تقول لك: إن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثاني صاحبين عند انعدام القرينة التي ترد كل حال إلى صاحبه، لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبه بأجنبي فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه، فأما الوجه الآخر فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبهما، ولا شك أن فصلاً واحداً أخف من فصلين، فأما إذا قامت قرينة تعين على رد كل حال إلى صاحبه فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب صاحبين أو على عكس ترتيبهما، وهذا هو ما رآه علماء البلاغة في اللف والنثر، فاستوى نظر النحويين مع نظرم.

٢٧٨ - - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة، وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر البيت، وعجزه قوله:

\* عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مَرْحَلٍ \*

اللفظة: «المرط» بكسر الميم وسكون الراء المهملة - كساء من خز أو صوف، و«المرحل» - بالحاء المهملة مشددة - القدي فيه علم: أي خطوط.

الإعراب: «خرجت» خرج: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متعركات فيما هو كالسكلمة الواحدة، وتاء التكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع «بها» جارٍ ومجرور متعلق بمخرج «أُمَشِي» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم =

ومنع الفارسي وجماعة<sup>(١)</sup> النوع الأول ، فَقَدَرُوا نحو قوله « حَافِيَا » صفة

= علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه تاء التثنية في قوله « خرجت » السابق « تجر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال صاحبه ضمير الغائبة في قوله « بها » السابق « على » حرف جر « أرينا » أرى : مجرور بعلی ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، ونا : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتجر « ذيل » مفعول به لتجر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذيل مضاف و« مرط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مرحل » نعت لمرط ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله وأمشى تجر « فإنهما جملتان كل منهما في محل نصب حال ، فأما قوله « أمشى » فصاحبها تاء التثنية في قوله « خرجت » وأما قوله « تجر » فصاحبها هاء الغائبة في قوله « بها » وقد جاء بالحاليين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمداً في ذلك على قيام القرينة ، وذلك من قبل أن قوله « أمشى » مذكر ، وقوله « تجر » مؤنث ، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه ؛ فالسامع لا يففل عن إعادة المذكر للمؤنث والمؤنث للمؤنث .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ ، فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

وذلك أن قوله « خائفا » وهو أول الحالين حال من قوله « ابني » وهو أول الصاحبين في الذكر ، وقوله « منجديه » وهو ثاني الحالين في الذكر حال من « أخويه » وهو ثاني الصاحبين في الذكر ، والقرينة أن أحدهما مفرد وثانيهما مثنى . (١) ممن منع ذلك ابن عصفور - ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى كثير من المحققين - وعلة المنع عندهم أنهم قاسوا الحال على ظرف الزمان والمكان ، أي : فكما أنه لا يجوز في العقل أن يقع الفعل الواحد من شخص واحد في زمانين أو مكانين ، فكذلك شأن الحال ، لكن في مسألة أفعال التفضيل الذي يتوسط بين حالين جاز =

أو حالا من ضمير « رَجُلَان » وَسَلَّمُوا الجواز إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل ،  
نحو « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= التعدد والصاحب واحد ؛ لأنه ولو كان واحداً في المعنى متعدد في اللفظ، وهذا كاف في التسويغ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وطاهره أن فيه حالين لصاحب واحد ليس على ما يفيد طاهره ، بل هو مؤول بأحد تأويلين ، الأول : أن يجعل ما ظننته حالا ثانياً نعتاً للحال الأول ، فيكون - على هذا - قول الشاعر في الشاهد رقم ٢٧٦ « رَجُلَان » حالا ، وقوله « حافيا » صفة لرجلان ، والتأويل الثاني : أن يكون الحال الثاني حالا من الضمير المستتر في الحال الأول ، لأن المفروض أنه مشتق على ما هو الأصل في الحال ، وعلى هذا يكون قوله « رَجُلَان » حالا من ياء التكلم في قوله « على » وقوله « حافيا » حالا من الضمير المستتر في قوله « رَجُلَان » لأن رَجُلَان صفة مشبهة مثل ظمآن وغرثان وعطشان وكسلان وجوعان ، فليس ثمة حالان على التأويل الأول . وليس الحالان على التأويل الثاني لصاحب واحد ، بل لاثنتين .  
وقال ابن النظم : إن قياسهم الحال على الظرف مما لا مبرر له ؛ لأن بينهما فرقا ؛ أفلمست ترى أن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو في مكانين ، لكن لا يمتنع تقييده بقيدين ولا بأكثر منهما .

(١) ترك المؤلف مبحث وجوب تعدد الحال ، وقد سبقت لنا إلمامة بذلك ، واعلم أن الحال يجب تعدده في موضعين :

الأول : أن يقع بعد « إما » نحو قوله تعالى ( إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً ) ونحو قولك « افعل هذا إما راضياً وإما ساخطاً » .  
ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ شَفَّنِي إِلَّا يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيْالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِيًا

طارقاً : آتياً في الليل ، من الطروق وهو الإتيان ليلاً ، ومغادياً : آتياً في

=

وقت العداة .

فصل : الحال ضربان :

مُؤَسَّسَة ، وهى : التى لا يُسْتَفَادَ معناها بدونها ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » وقد مَضَتْ .

ومؤكَّدة<sup>(١)</sup> : إما لعاملها لفظاً ومعنى ، نحو ( وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا )<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

— ٢٧٩ — \* أَصِخْ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ \*

= والموضع الثانى : أن يقع بعد « لا » نحو قولك « رأيت علياً لائحاً ولا غاضباً » ولا يجيء الحال فى أحد هذين الموضعين غير متعدد إلا لضرورة الشعر ، مثل جيئه غير متعدد بعد « لا » فى قول الشاعر :

قَهَرْتُ الْعِدَى لَا مُسْتَعِينًا بِعُضْبَةٍ      وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخُلْدِ بَعْدَ وَالْكَرِّ  
(١) هذا الذى ذكره المؤلف—من أن الحال تنقسم إلى مؤسسة وهى التى لا يستفاد معناها من الكلام المتقدم عليها ، ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها مما سبقها إما من عاملها وإما من جملة قبلها—هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب الفراء والبرد والسهلى إلى أن الحال لاتكون إلا مؤسسة ، وأنكروا ما طنه الجمهور مؤكدة لعاملها ، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة ، ولم يتعرضوا لإنكار المؤكدة لصاحبها ، لأن المتقدمين من النحاة لم يعرفوها ؛ فلهذا لم يتعرضوا لها .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

٢٧٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَالزَّمْ تَوَقَّى خَلْطَ الْجَدِّ بِاللَّعِبِ \*

اللفظ : « أصخ » فعل أمر مأخوذ من الإصاخة ، وهى الاستماع ، و « مصيخاً » اسم فاعل منه ، تقول : أصاخ فلان إلى كلام فلان يصيخ إصاخة ، تريد استمع يستمع استماعاً ، وقال الشاعر :

بُصِيخُ النَّبَأِ أَسْمَاعُهُ      إِصَاخَةُ الْمُنْشِدِ لِلنَّاشِدِ =

« أبدى » أظهر وأعلن « نصيحته » النصيحة : الإرشاد إلى الخير ، تقول : نصيحته ، ونصحت له ، والثاني أكثر ، وهو الذى استعمله القرآن الكريم ، قال الله تعالى : ( ولا ينفعكم نصيحى إن أردت أن أنصح لكم ) وفى قصيدة بشر بن عوانة المذكورة فى مقامات بديع الزمان الهمذانى :

نَصَحْتُكَ فَالْتَمَسْ يَا لَيْثُ غَيْرِي طَعَامًا إِنَّ لَحْمِي كَانَ مُرًّا

« توى » هو مصدر « توى الرجل الأمر يتوقاه » إذا حفظ نفسه أن يقع فيه وتحرز عن إتيانه ، وكأنه جعل لنفسه وقاية تحول بينه وبين ذلك الأمر « خلط » مصدر « خلط الأمر يخلطه » من ياب ضرب يضرب - جعل بعضه فى بعض « الجذ » الاجتهاد ، وهو أيضا ضد الهزل « اللعب » بفتح اللام وكسر العين - اللهو والاشتغال بما لا يفيد .

الإعراب : « أصح » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مصيحا » حال صاحبه الضمير المستتر فى أصح ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لمن » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، من : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأصح « أبدى » فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « نصيحته » نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « والزم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الزم : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « توى » مفعول به لازم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « خلط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهى من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وخلط مضاف و « الجذ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهى أيضاً من إضافة المصدر إلى مفعوله « باللعب » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، اللعب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخلط . =

أو معنى فقط نحو ( فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا )<sup>(١)</sup>، ( وَتَى مُذْبِرًا )<sup>(٢)</sup> .  
 وإما لصاحبها<sup>(٣)</sup>، نحو ( لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا )<sup>(٤)</sup> .  
 وإما لمضمون<sup>(٥)</sup> جملة مفعولة من اسمين معرفتين جامدتين ، كـ « زَيْدٌ

= الشاهد فيه : قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر في أصخ ، على ما علمت في إعراب البيت ، وعامله هو قوله « أصخ » والمعنى الذى يدل عليه هذا الحال قد كان العامل فيه يدل عليه قبل الإتيان بالحال ، فجاء الحال مؤكدا لهذا المعنى مع كون مادة الحال وعامله واحدة ، لاجرم كانت هذه الحال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى .  
 وقد علمت مما قدمناه من أقوال النحاة في أول هذه المسألة أن الفراء والبرد والسهلي يشكرون أن تجيء الحال مؤكدة لعاملها ، ويزعمون أنها لا تكون إلا مؤسسة أى دالة على معنى لم يستفد من عاملها ، ويؤولون كل ما ظنه الجمهور مؤكدة ويردونه إلى المؤسسة ، ففي مثل هذا البيت يتأولون « أصخ » الذى هو العامل بأنه بمعنى استمع ، « ومصيخا » ليس معناه مستمعا مجرد استماع ، بل معناه مستمعا فى انتباه ويقظة ووعى وحرص على أن تأخذ بما تستمعه ، وفى الآية الكريمة - وهى قوله تعالى : ( وأرسلناك للناس رسولا ) يؤولون قوله سبحانه : ( وأرسلناك ) بأنه بمعنى أوجدناك ، فقوله سبحانه : ( رسولا ) لم يستفد من العامل ، وادعوا أنهم إنما يتركبون هذا لأنهم يرون أنه لا بد أن تدل الحال على معنى جديد ، وانظر كيف خلطوا باعثا حسنا بتقدير متكلف ليس فيما يتركبه النحاة أشق منه .

(١) من الآية ١٩ من سورة النمل .

(٢) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٣) أغفل جميع النحويين المتقدمين التنبيه على هذا القسم ، ولذلك لم يشمله إنكار الفراء والبرد والسهلي .

ومثل هاتين الآيتين الكريميتين قوله تعالى : ( ولا تعثوا فى الأرض مفسدين ) وقوله جلّت كلمته : ( وأرسلنا الجنة للمتقين غير بعيد ) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب .

(٤) من الآية ٩٩ من سورة يونس .

(٥) فسر العلامة الصبان مضمون الجملة فى هذا الموضع بأنه « مصدر الخبر مضافا =



إلى اللبتأ إذا كان الخبر مشتقاً ، والكون العام مضافاً إلى المبتدأ وعبراً عنه بالخبر إذا كان الخبر في الجملة جامداً » ثم قال : « وهذا ( يريد النوع الثاني الذي هو الكون العام مضافاً إلى المبتدأ وعبراً عنه بالخبر ) هو للممكن هنا ، لما سيذكر من اشتراط جمود جزأى الجملة » فإذا قلت : « زيد أخوك عطوفا » كان مضمون الجملة « كون زيد أخاك » ثم اعترض على ذلك بأن التأكيد المقصود ليس لقولنا : « كون زيد أخاك » وإنما هو تأكيد لل لازم ذلك ، قال : « والتأكيد في الحقيقة لل لازم الكون أخا ، وهو العطف والحنو » والذي دعا إلى كون التأكيد لذلك هو ضرورة موافقة التأكيد للتأكد في اللفظ ، والذي دعا العلامة الصبان إلى تفسير مضمون الجملة بهذا التفسير ثم اعترضه بما ذكر ، هو أن هذا هو اللفظ المشهور عند النحاة لمضمون الجملة .

وقد سبقه إلى هذا التفسير جار الله في المفصل حيث يقول : « والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما ( يريد أنهما جامدان ) لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروف ، وهو الحق بيننا ، ألا ترى كيف حققت بالعطوف الأبوة والمعروف والبين أن الرجل زيد ، وأن الأمر حق ، وفي التنزيل : ( وهو الحق مصدقا لما بين يديه ) وكذلك : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، وفيه تقرير للعبودية وتحقيق لها ، وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا وكراما جوادا ، فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك » اهـ .

وذكر المحقق الرضى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال هو مقصود المتكلم وغرضه الباعث له على ذكر هذه الجملة الخبرية ، قال : « ونجىء ( يريد الحال المؤكدة ) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإما للاستدلال على مضمونه ، ومضمون الخبر : إما نفي كقوله : \* أنا ابن دارة معروف بها نسي \* وكقوله : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة ، وإما تعظيم غيرك ، نحو أنت الرجل كاملا ، أو تصاغر لنفسك ، نحو أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، =

أَبُوكَ عَطُوفًا » وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة ، وهي معمولة  
لحذوف وجوبا ، تقديرُهُ أَحَقُّهُ<sup>(١)</sup> ونحوه .

\*\*\*

فصل : تقع الحال انمّا مُفْرَدًا كما مَضَى .  
وظرفًا كـ « رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ بَيْنَ السَّحَابِ » وجارًا ومجرورًا نحو ( فَخَرَجَ  
عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ )<sup>(٢)</sup> ، ويتعلقان بمستقر أو استقرَّ محذوفين وجوبا .  
وجملة بثلاثة شروط :  
أحدها : كونها خبرية ، وَغَلِطَ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ :

« أو تصغير للغير ، نحو هو المسكين مرحوما ، أو تهديد بنحو أنا العجاج سفاكا للدماء ،  
أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا ، و ( هذه ناقة الله لكم آية ) وهو الحق بينا ،  
ققولك آ كلا ومرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : « مشهورا بها  
نسي » وقولك : كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبيتا لتقرير مضمون الجملة  
وتأكيد ، وقولك عطوفا لكليهما ، وإنما سمى السكل حالا مؤكدة وإن لم يكن  
القسم الأول ( أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر ) مؤكدا ؛ إذ ليس فى كونه حقا  
معنى التصديق حتى يؤكد بمصداق ، لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة ،  
لأن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فصاركأنه هو » اهـ .

(١) من شواهد هذا النوع من الحال المؤكدة قول سالم بن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

وقد مثل لهذا النوع جار الله الزمخشري بقولك : « أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو  
شجاعا ، وأنت الرجل كاملا ، وأنا عبد الله آ كلا كما يأكل العبيد » وحمل عليه قوله  
سبحانه : ( هذه ناقة الله لكم آية ) كما حمل غيره عليه قوله : ( وهو الحق مصداقا  
لما بين يديه ) :

(٢) من الآية ٧٩ من سورة القصص :

— ٢٨٠ — \* أَطْلُبُ وَلَا تَضْجُرَ مِنْ مَطْلَبٍ \*

٢٨٠ — نسب الشيخ خالد هذا المثال لبعض المولدين ، ولم يزد في التعريف به عن ذلك ، ولم أوف له على نسبة إلى قائل معين ، وليس من غرض المؤلف أن يستشهد بهذا الشطر حتى يقال : إن كلام المولدين لا يستشهد به ، وإنما غرضه أن يبين خطأ الذين أعربوه ، وهذا صدر بيت من السريع ، ونحن نذكره لك مع بيت آخر ذكره معه ، وهما :

أَطْلُبُ وَلَا تَضْجُرَ مِنْ مَطْلَبٍ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجُرَا

أَمَّا تَرَى الْحَبْلَ بِتَكَرُّرِهِ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ قَدْ أَثَرَا

الآفة : « لا تضجر » تقول : ضجر فلان من كذا يضجر ضجراً - مثال فرح يفرح فرحاً - إذا قلق واغتم منه ، وهو ضجر - بوزن فرح - وضجور - بوزن صبور « آفة » الآفة : عرض يفسد ما يصيبه ، وهي كالعاهة وزناً ومعنى ، وتقول : إيف الشيء - مبنياً للمجهول - يؤاف فهو مثوف ، وذلك إذا أصابته الآفة .

الإعراب : « اطلب » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » الواو قيل إنها للحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « لا » قيل هي حرف نهي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تضجر » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة للتخفيف في محل جزم بلا الناهية ، والصحيح أن الواو في قوله « ولا » واو المعية ، ولا : نافية ، وتضجر : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مطلب » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بلا تضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وآفة : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يضجرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر =

فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الطالب المضاف إليه ، والألف للإطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع خبر المبتدأ الذى هو قوله آفة ، وتقدير الكلام : فآفة الطالب الضجر .

الشاهد فيه : ذهب بعض العلماء - وهو الأمين المحلى كما ذكره ابن هشام في مغنى اللبيب فى الكلام على النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس فى الجهات التى يدخل الاعتراض على العرب من جهةها - إلى أن « لا » فى قول الشاعر : « ولا تضجر » ناهية ، والواو التى قبلها للحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وأصله « ولا تضجرا » بنون التوكيد الخفيفة ، لحذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة التى قبلها لتدل عليها ، وعلى هذا تكون الجملة فى محل نصب حال .

وهذا الذى ذهب إليه الأمين المحلى مخالف لما وقع عليه الإجماع من النحاة من أنه يشترط فى جملة الحال أن تكون خبرية ، ولا يجوز أن تكون طلبية أصلاً . والصواب المطابق لهذا الإجماع أن تجعل الواو واو المعية ، ولا بعدها ناهية ، والمضارع الذى بعدها منصوب لا مفتوح ، وناصبه أن مضمره بعد واو المعية . ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، والمضارع منصوب بأن محذوفة مع بقاء عملها ، والمصدر المسبوك معطوف على مصدر متصيد مما قبلها ، أى ليكن منك طلب وعدم ضجر ، كما يجوز أن تكون الواو عاطفة ، ولا التى بعدها ناهية ، وتضجر فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ثم عومل الوصل معاملة الوقف ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة النهى على جملة الأمر ، وهذا هو الذى ينظر بالآية الكريمة التى عطفت فيها جملة ( ولا تشركوا به شيئاً ) التى هى جملة ناهية على جملة ( واعبدوا الله ) التى هى جملة أمر .

فإن قلت : أستم تقولون : إن الحال يشبه الخبر ، وقد علمنا أن خبر المبتدأ كما يكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب يكون جملة طلبية ، وذلك مما يقول به جمهور النحاة فإنه لم يخالف فى صحة مجيء الخبر جملة طلبية إلا ابن الأنبارى ، فلماذا لم يصح مجيء الحال جملة طلبية ؟

«إِنْ» «لَا» ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل (وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) <sup>(١)</sup> .

== قلت : الحال كما يشبه الخبر يشبه النعت ، وقد أعطى الحال في هذا حكم النعت ، ولم يعط فيه حكم الخبر ، ولذلك سر حاصله أن الخبر حكم على صاحبه ، والأصل أن الحكم يكون مجهولا قبل أن يتكلم المتكلم به فيقصد بكلامه إفادة السامع إياه ، ولا كذلك الحال والنعت ، فإن النعت لتعين المنعوت أو تخصيصه ، وما به التعيين أو التخصيص لا بد أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، ولما كان الطلب لا يحصل مضمونه إلا بعد الكلام لم يصلح للتخصيص ولا للتعيين ، فلم يصح أن يقع حالا ، ولما كان الحال قيذا للعامل في صاحب الحال حملوه على النعت في هذا لقرب شبهه به فيه ، فاعرف هذا .

والخلاصة أن الأيمن الحلى ادعى في قوله « ولا تضجر » ثلاثة أمور ؛ الأول : أن الواو للحال ، وثانيها أن لا ناهية ، وثالثها أن الفتحة في المضارع فتحة بناء ، وأن الرد عليه ، أنا لا نسلم أن الواو للحال ، بل هي الواو التي بمعنى مع ، ولا نسلم أن لا ناهية ، بل هي نافية ، ولئن سلمنا أن لا ناهية وأن الفعل المضارع مبنى بعدها ، فإن هذا لا يفيدك في ادعاء أن جملة الحال قد جاءت طلبية ؛ لأننا نجعل الواو عاطفة ، وجملة النهي معطوفة بهذه الواو على جملة الأمر التي هي قوله اطلب .

بقي أن نقول لك : إنه قد ورد في الحديث النبوي ما ظاهره وقوع الحال جملة طلبية ، وذلك في حديثين أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام : « وجدت الناس أخبر تمله » إذا جملت وجد بمعنى أصاب كانت جملة « أخبر تمله » في محل نصب حال ، هذا بحسب الظاهر ، والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء » فإن هاء اسم فعل أمر بمعنى خذ ، والجملة بحسب الظاهر في محل نصب حال ، وقد خرج العلماء هذين الحديثين بأن الجملة الطلبية في كل منهما في محل نصب مقول لقول محذوف هو الذي يقع حالا ، وتقدير الكلام في الحديث الأول : وجدت الناس مقولا فيهم أخبر تمله ، وتقديره في الحديث الثاني : لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا قائلين خذ وخذ ، الأولى يقولها البائع ، والثانية يقولها المشتري .

الثاني : أن تكون غير مُصَدَّرَةٍ بدليل استقبال ، وَغَلِطَ مَنْ أَعْرَبَ (سَيَهْدِينِ) من قوله تعالى : ( إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّ سَيَهْدِينِ )<sup>(١)</sup> حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة ، إما بالواو والضمير ، نحو ( خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ )<sup>(٢)</sup> ، أو بالضمير فقط ، نحو ( أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ )<sup>(٣)</sup> ، أى : مُتَعَادِينَ ، أو بالواو فقط ، نحو ( لَيْسَ أَكَلُهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ )<sup>(٤)</sup> .

وتجبُ الواوُ قبل « قد »<sup>(٥)</sup> داخلةً على مضارع ، نحو ( لَمْ تُؤْذُونَنِي

(١) من الآية ٦٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة ،

(٤) من الآية ١٤ من سورة يوسف .

(٥) هذا أحد موضعين يجب في كل منهما ربط الجملة الواقعة حالا بالواو ، وخلاصته أن جملة الحال إن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بقد وجب أن يكون الرابط لها بصاحب الحال هو الواو ، وشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، فلا يذهبن بك الوهم إلى أنه يجب في الجملة المضارعية أن تقترن بقد وأن تسبقها الواو ، فقد وردت الجملة المضارعية للمثبتة حالا من غير « قد » والواو جميعا في أفصح الكلام ، وذلك قوله تعالى ( وجاءوا أباهم عشاء يبكون ) ومن أمثلتهم « جاء زيد يضحك » والخلاصة أن الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت إن وقعت حالا فتارة تمتنع الواو ويجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ( وجاءوا أباهم عشاء يبكون ) وقوله جل شأنه ( ونذرهم في طغيانهم يعمهون ) وقوله جلت كلمته ( ولا تمنن تستكثر ) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قَدْ بَدِيَمَةُ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

=

وقول الآخر :

= وَلَقَدْ اغْتَدَى بِدُافِعٍ رُكْنِي أَخُوذِي ذُو مَيْمَةٍ إِضْرِيحُ  
ولا يجوز في هذه الحالة أن يربطها بصاحب الحال الواو ، فإن جاء من كلامهم  
ما ظاهره أن جملة المضارع المثبت غير المقترن بقدر الواقعة حالا قد ربطها الواو - نحو  
قول الشاعر وهو عبد الله بن همام السلولي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرُهُمْ تَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيكََا

ونحو بيت عنتره الآتي في كلام المؤلف ( الشاهد رقم ٢٨٢ ) فهو مؤول بأحد  
التأويلات التي ذكرها المؤلف في تخريج بيت عنتره وسنوضحها لك في شرحه إن شاء الله  
تعالى . وتارة تجب مع هذا المضارع المثبت الواو ، وذلك إذا اقترن هذا المضارع بقدر .  
والموضع الثاني الذي تجب فيه الواو جملة الحال التي ليس فيها ضمير يعود منها على  
صاحب الحال ، نحو قولهم « جاء زيد والشمس طالعة » وقال الله تعالى ( لئن أكله  
الذئب ونحن عصبة ) .

بقي الكلام على الفعل الماضي المثبت الذي تقع جملته حالا ، هل يجب أن تقترن  
هذه الجملة بقدر ، أم أن اقترانها بقدر جائز غير واجب ، وقد اختلفت الحاة في ذلك .  
فذهب نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضي  
المثبت الواقع حالا بقدر ، ويجوز ألا تقترن بها ، متى كان معه ضمير يعود على صاحب  
الحال - سواء أكان مع الضمير واو أم لم يكن - فإن لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب  
الحال - بأن كان الرابط هو الواو وحدها - وجب اقترانه بقدر .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضي المثبت حالا لإلامه قد ، سواء أكان  
الرابط هو الضمير وحده ، أم كان الرابط هو الواو وحدها ، أم كان الرابط هو الضمير  
والواو جميعا ، فإن وجدت « قد » في اللفظ فالأمر ظاهر ، وإن لم توجد وجب تقديرها .  
واختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة ابن مالك وأبو حيان ، وهو الحق الذي  
تنصره الأدلة ، فقد جاء في جملة صالحة من الشواهد اقتران الماضي المثبت الواقع  
حالا بقدر ، وجاء في جملة صالحة من الشواهد مجيء الماضي المثبت حالا من غير أن  
يقترن بقدر ، وحمل العلماء على هذا آيات من الكتاب العزيز ، قال أبو حيان « والصحيح  
جواز وقوع الماضي حالا بدون قد ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ،  
وتأويل الكثير ضعيف جدا ، لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الشواهد  
الكثيرة » اه كلامه .

= ونحن نذكر لك من شواهد المسألة جملة تطمئن معها إلى الوجهين : اقتران  
للماضى للثبث الواقع حالا بعد ، وعدم اقترانه بها - ومع بعضها الواو ، ولم يقترن بها  
بعضها الآخر - .

فمن شواهد اقترانه بقول امرئ القيس :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَعَمْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا      لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضَّلِ  
ومنه قول طرفة بن العبد :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الوُظَيْفُ وَسَاقَهَا :      أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤَيِّدِ  
ومنه قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى      مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْمَوَاطِلُ  
ومنه قول الراعى :

طَافَ انْخِلَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا      مِنْ أُمَّ غُلُوبَانَ لَا مَحْوٍ وَلَا صَدَدُ  
ومنه قول امرئ القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْغَبِيْطُ بِنَا مَعًا :      عَقَرْتُ بَعِيرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلِ  
ومنه قول معاوية :

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ      مِنْ ابْنِ أَبِي شَنِيعِ الْأَبَاطِحِ طَائِبِ  
ومن مجيء للماضى للثبث حالا ، ولم يقترن بعد ، قول أبي صخر الهذلي :

وَأِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ      كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ  
وقول شاعر الحماسة ، يقال : هو هذلول بن كعب العبدي ، ويقال : هو

أبو عجم السعدي :

تَقُولُ وَصَلَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا :      أَبْمَلِيْ هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ ؟

وقول عمر بن أبي ربيعة الخزومي في رائيته الطويلة :

فَقَالَتْ وَعَصَّتْ بِالْبَنَانِ : فَضَحَّتَنِي      وَأَنْتَ أَمْرُوْهُ مَيْسُورُ أَمْرِكَ أَعْسَرُ

وقد حمل النحاة على هذا قول الله تعالى ( أو جاءوكم حصرت صدورهم ) جعلوا

جملة « حصرت صدورهم » حالا من واو الجماعة في « جاءوكم » وهي جملة ماضوية غير =



وَقَدْ تَعْلَمُونَ<sup>(١)</sup>.

وتمتنع في سبع صور :

إحداها : الواقعة بعد عاطفٍ ، نحو (فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيَّاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)<sup>(٢)</sup>.

الثانية : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو « هو الحق لا شك فيه » و ( ذَلِكَ

الكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ )<sup>(٣)</sup>.

الثالثة : الماضى التالى إلّا ، نحو ( إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ )<sup>(٤)</sup> .

== مقترنة بقد ، وحملوا على ذلك أيضاً قوله جلت كلمته ( الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا )

جعلوا جملة « وقعدوا » حالا من واو الجماعة في قوله سبحانه « قالوا » .

وإذا كثرت الشواهد ، وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذى هو أفصح كلام ؛

فمن اللجاجة أن تنسكه ، أو تنس له تخريجا آخر ، أو نجعل الكلام على تقدير

محدوف ، فإن ذلك يبعد الثقة بالقواعد التى أصلها العلماء .

(١) من الآية ٥ من سورة الصف .

(٢) من الآية ٤ من سورة الأعراف ، وقائلون : جمع قائل ، وهم اسم الفاعل

من القيولة ، وهى النوم في نصف النهار ، وإنما امتنعت الواو في هذه المسألة كراهية

اجتماع حرفي عطف متجاورين .

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة ، ولم تدخل الواو في هذه الصورة لأن التوكيد

لا يدخل عليه حرف العطف ، لثلايتوهم أنه من عطف الشيء على نفسه ، لأنك تعلم

أن التوكيد عين المؤكد .

(٤) من الآية ١١٤ من سورة الحجر ، والقول بامتناع الواو في هذه المسألة هو

اختيار ابن مالك ، واختار شارح اللب أنه يجوز اقتران الفعل للماضى الواقع حالا بعد

إلا بالواو ويجوز عدم اقترانه بالواو ، قياسا على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلا ، فقد

وردت مقترنة بالواو في نحو قوله تعالى ( وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم )

وأيضا فقد ورد اقتران هذه الجملة للماضوية بالواو في قول الشاعر :

نِعِمَّ امْرَأٌ هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعِهَا وَزَرًا

( ٢٣ - أوضح المسالك ٢ )

- الرابعة : الماضى الْمَتْلُوْ بِأَوْ ، نحو « لَأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ » .  
 الخامسة : المضارع المنفى بلا ، نحو ( وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللّٰهِ )<sup>(١)</sup> .  
 السادسة : المضارع المنفى بما ، كقوله :  
 ٢٨١ — \* عَهْدُكَ مَا تَصْبُوْ وَفِيكَ شَبِيْبَةٌ \*

(١) من الآية ٨ من سورة المائدة ، وهذا الذى قاله المؤلف من امتناع الواو مع الفعل المضارع المقترن بلا النافية هو اختيار ابن مالك ، ولم يوافق ابنه بدر الدين على هذا ، وذكر أنه يجوز اقتران المضارع المنفى بلا بالواو ، ويجوز عدم اقترانه بالواو ، ولكن عدم اقترانه بالواو أكثر ، ومن وروده مقترنا بالواو قول مسكين الدارمي :  
 أَكَسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا      وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ  
 الشاهد فيه قوله « ولا يدعى لأب » وادعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان مما لا يتم لإنكار العلماء ذلك .

ومن ذلك ما أنشده القالى في ذيل الأمالى (ص ١٢٧) لملك بن أخى ربيع الأسدى :  
 أَفَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي      وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنِي الْوَعِيدُ  
 محل الشاهد قوله « ولا ينهني الوعيد » .

٢٨١ — أنشد ابن مالك هذا الشاهد في شرح التسهيل ولم ينسبه ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين رغم طول البحث ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبِيًّا مُتِيًّا \*

اللغة : « عهدتك » معناه عرفتكَ ، و « تصبو » من الصبوة ، وهى الميل إلى النساء « شيبية » هى الوقت الذى يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسماني مشبوب القوى ، ولا تكون القوى العقلية حينئذ قد تم نضجها فيه « صبا » بفتح الصاد وتشديد الباء الموحدة - هو وصف من الصبابة ، وهى رقة المحوى والعشق « متيا » اسم مفعول من مصدر « تيمم العشق » بتضعيف الياء المثناة - إذا استعبده وأذله وأخضعه ، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم « تيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما قالوا : عبد مناف ، وعبد شمس ، وكما قالوا : عبد الله ، وعبد المسيح . =

السابعة : المضارع المُنْتَبِتُ ، كقوله تعالى : ( وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ )<sup>(١)</sup> .  
وأما نحو قوله :

= الإعراب : « عهدتك » عهد : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه كاف المخاطب الواقعة مفعولاً به في قوله « عهدتك » السابق « وفيك » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، في : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « شيبة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تصبو « فإني أنفاه حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير : فأى شيء ثابت لك « بعد » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بقوله « صبا » الآتي ، وبعد مضاف و « الشيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال صاحبه ضمير المخاطب المجرور محلاً باللام في قوله « لك » السابق « متيها » نعت لقوله صبا ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما تصبو » فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كاف المخاطب في قوله « عهدتك » وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي بما كما هو ظاهر ، ولم تقترن بالواو ، واكتفي فيها بالربط بالضمير ، وهو الفاعل المستتر .

(١) من الآية ٦ من سورة المدثر ، والمراد بالمضارع المُنْتَبِت في هذه المسألة هو الذي لم يقترن بقَد ، فقد علمت فيما مضى أن المقترن بقَد تجب معه الواو ، نحو قوله تعالى : ( لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله ) .

— ٢٨٢ — \* عَلَّقْتُمَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهُمَا \*

٢٨٢ — هذا الشاهد من كلام عنتر بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة التي أولها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَّعُّمٍ ؟  
وقد سبق الاستشهاد بعدة آيات منها في أماكن مختلفة ، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* زَعَمَّا لَعَمْرُؤُا بَيْكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ \*

اللمة : « علقتها » معناه أحببتها ، و « عرضاً » معناه عن غير قصد مني .

الإعراب : « علقتها » علق : فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم نائب فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وهو مفعوله الأول ، وضمير الغائبة التامد إلى علة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب « عرضاً » مفعول مطلق على نحو قَوْمُهُمْ : شِدتْ جُلُوساً « وأقتل » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أقتل : فعل مضارع في تأويل الماضي ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قومها » قوم : مفعول به لأقتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى علة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة الفعل المضارع المؤول بالماضي مع فاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب معطوفة على الجملة الاستئنافية التي لا محل لها من الإعراب وهي قوله « علقتها » السابق ، وتقدير الكلام على هذا : علقتها تعلقاً عارضاً وقتلت قومها ، ويجوز أن تكون الواو واو الحال ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله على هذا في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ المحذوف مع خبره في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في قوله « علقتها » السابق « زعمما » يروي مرفوعاً ويروي منصوباً ؛ فأما على رواية الرفع فيجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هذا زعم ، وأن يكون مبتدأ خبر جملة ليس الآتية ، وأما على رواية النصب فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : زعمت زعماً « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له =

== من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبى من «أيك» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، وخبر للمبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر أيك قسمي ، أو لعمر أيك ما أقسم به ، وجملة للمبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين الصفة والموصوف ، أو بين المبتدأ وخبره على رواية رفع زعم في أحد الوجهين «ليس» فعل ماض ناقص برفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الزعم «بمزمع» الباء حرف جر زائد ، مزمع : خبر ليس ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب أو رفع صفة لزعم ، ويجوز على رواية رفع «زعم» أن يكون مبتدأ ، وجملة «ليس بمزمع» في محل رفع خبر للمبتدأ كما ذكرناه من قبل .

الشاهد فيه : قوله «وأقتل قومها» وبيان ذلك أن جماعة من النحاة قد ذهبوا في هذه الجملة إلى أن الواو للحال ، وجملة «أقتل قومها» من الفعل وفاعله المستتر وجوبا ومفعوله في محل نصب حال من تاء التثنية في قوله «علقتها» وهذه الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد اقترنت بالواو ؛ فيكون اقترانها بالواو على ذلك الوجه ضرورة من ضرورات الشعر .

والأثبات من النحاة يخرجونها على غير هذا الوجه ، ولهم فيها تحريجان : أحدهما : أن تكون الواو للحال ، ولكن جملة المضارع ليست في محل نصب حال ، بل هي في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة للمبتدأ وخبره في محل نصب على الحال ، كما ذكرناه في الإعراب .

التوجيه الثاني : أن تكون الواو للمعطف لا للحال ، والفعل المضارع مؤول بالماضي ، أي علقتها وقتلت قومها ، وهذا تحريج الشيخ عبد القاهر الجرجاني . وعلى هذين الاحتمالين لا يكون البيت ضرورة من ضرورات الشعر .

ومثل هذا البيت في كل هذه الاحتمالات قول عبد الله بن همام السلولي :

فَلَمَّا حَشِيَتْ أَظْفَارُهُمْ نَجَّوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكَا

ف قيل : ضرورة ، وقيل : الواو عاطفة والمضارع مؤوّل بالماضى ، وقيل :  
واوُ الحال والمضارعُ خبرٌ لمبتدأ محذوف ، أى : وأنا أقتل<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وقد يُحذف عاملُ الحال : جوازاً ، لدليل حالىّ ، كقولك لقاصد  
السفر : « رَاشِداً » وللقادم من الحج : « مُأْجُوراً » أو مَقَالِي<sup>(٢)</sup> ، نحو ( بَلَى  
قَادِرِينَ )<sup>(٣)</sup> ( فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا )<sup>(٤)</sup> بإضمار : تسافر ، ورجعت ،  
ونجمعها ، وصلّوا .

ووجوباً قياساً فى أربع صور : نحو « ضَرَبَنِى زَيْدًا قَاتِمًا » ، ونحو « زَيْدٌ

(١) تلخص لك من كلام المؤلف ومما زدناه عليه أن اقتران جملة الحال بالواو  
على ثلاثة أنواع : واجب ، وذلك فى موضعين ، وممتنع ، وذلك فى سبعة مواضع ،  
وجائز ، وذلك فيما عدا ذلك .

(٢) للدليل المقالى صور ، منها أن يقع فى جواب استفهام ، كأن يقول لك قائل :  
كيف جئت ، فتقول فى جوابه : راكباً ، ومنها أن يقع فى جواب نفي ، كأن يقول  
لك قائل : ما سافرت ، فتقول فى جوابه : بلى مصطحباً أسرتى ، ومنه قوله تعالى :  
( بلى قادرين ) ومنها أن تقع فى جواب شرط ، نحو قوله تعالى : ( فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا  
أَوْ رُكْبَانًا ) أى فَإِنْ خِفْتُمْ فصلوا رجلاً أو ركبانا ، فهذه مواضع جواز حذف عامل  
الحال ، وسيدكر المؤلف عقيبها مواضع وجوب حذف عامل الحال ، وبقي مواضع  
امتناع حذف عامل الحال ، وتتلخص فى أنه إذا كان عامل الحال معنويًا كالظرف  
والجار والمجرور واسم الإشارة وحرف التثنية لم يجوز حذفه ، لأن العامل المعنوى  
ضعيف ؛ لأنه إنما عمل بالحل على غيره ، فلا يصح التصرف فى عامله لا بالتقديم عليه  
ولا بالحذف .

(٣) من الآية ٤ من سورة القيامة .

(٤) من الآية ٢٣٩ من سورة البقرة .

أَبُوكَ عَطُوفًا» وقد مَضَتْ<sup>(١)</sup> ، والتي يُبَيِّنُ بها ازديادُ أو نقصٌ بتدرجٍ ،  
 كـ «نَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ فَصَاعِدًا» ، و «اشْتَرِهِ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا» ، وما ذَكَرَ  
 لتوبيخ ، نحو «أَقَانِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ» ، و «أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى»  
 أى : أَتُوجَدُ ، وَأَتَتَحَوَّلُ .

وسماعاً فى غير ذلك ، نحو «هَنِيئًا لَكَ» أى : ثبت لك الخير هنيئاً ، أو  
 أَهْذَاكَ هُنَيْئًا<sup>(٢)</sup> .



(١) الصورة الأولى هى الحال التى تسد مسد خبر المبتدأ ، ومثلها الذى ذكره  
 المؤلف تقديره : ضربى زيدا حاصل إذا كان قائماً ، وقد تقدم شرح ذلك فى باب  
 المبتدأ والخبر ، والصورة الثانية هى الحال المؤكدة لضمون جملة . وقد مضى الكلام  
 عليها فى هذا الباب قريباً .

(٢) الأصل فى الحال أن تكون مستغنى عنها ، وذلك لأنها فضلة ، وهذا هو  
 الحكم العام للفضلات ، إلا أنه قد يعرض لها عارض يوجب ذكرها ولا يجوز معه حذفها ،  
 ولهذا اضطروا فى باب الحال إلى تعريف الفضلة تعريفاً آخر غير التعريف المشهور ، فقالوا :  
 الفضلة ما يجيء بعد تمام الكلام ، أى بعد استيفاء الأركان التى يتألف أصل الكلام  
 منها ، كالفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، والحال تجيء فى هذه المنزلة ، وذلك أعم من  
 أن يكون المعنى المقصود للكلام مفتقراً إلى ذكرها ولا يكون مفتقراً إلى ذكرها .  
 ولوجوب ذكر الحال مع الكلام مواضع نحن ذاكروها لك هنا تنميها  
 لمباحث الكتاب .

الموضع الأول : أن تكون الحال جواباً لسؤال السائل ، كأن يقول لك قائل :  
 كيف جئت ؟ فتقول : جئت راكباً ، أو تقول : جئت ماشياً ، وقد علمت قريباً أنه  
 يجوز لك فى هذا المثال أن تذكر العامل فى الحال ، كما مثلنا لك ، ويجوز أن تحذف  
 العامل فتقول : راكباً ، أو تقول : ماشياً .

الموضع الثانى : أن يكون الكلام نهياً ، وتكون الحال هى المقصودة بالنهى ،  
 وذلك كقوله تعالى : ( ولا تمش فى الأرض مرحاً ) وقوله تعالى : ( ولا تقربوا =

هذا باب التمييز<sup>(١)</sup>

التمييز : اسمٌ نكرة ، بمعنى من ، مُبَيَّنٌ لإيهام اسم أو نِسْبَةٍ<sup>(٢)</sup>.

= (الصلاة وأتم سكارى) فأنت لو تأملت تدرك أنه ليس مما تسوغه العقول أن يكون إنسان منها عن المشى في الأرض من غير قيد ، فكان ذكر قيد للرح في الآية الأولى وذكر التلبس بالسكر في الآية الثانية ، كل واحد من القيدين هو المقصود بالهوى .  
الموضع الثالث : أن تكون الحال محصورة فيها ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا ينفقون إلا وهم كارهون) .

الموضع الرابع : أن يتوقف على ذكرها صحة الكلام ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس) وقوله جلت كلمته : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) ومن ذلك قول عدى بن الرعاء :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيْتٍ    إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ  
إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا    كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ  
أفلا ترى أنك لو قلت : «إنما الميت من يعيش» ولم تزد على ذلك كان كلاما باطلا؛ لأنك حكمت على الشيء بضده ، فلما زدت عليه «كثيبا كاسفا باله قليل الرجاء» صح المعنى .



(١) التمييز في اللغة : مصدر ميز — بتشديد الياء — وتقول : «ميزت كذا من كذا» إذا خلصت أحدهما من الآخر ، وتقول : «ميزت كذا عن كذا» إذا كانا متشابهين ففرقت بين أحدهما والآخر ، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف بقوله : «اسم نكرة - إلخ» ومن هذا الكلام تدرك أن النحاة نقلوه من معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل ، لأن الاسم النكرة عند التحقيق مميز ، لكن اسم التمييز صار عندهم حقيقة عرفية عليه ، ولهذا يقال : تمييز ومميز ، وتفسير ومفسر ، وتبيين ومبين .

(٢) الاسم : جنس في التعريف ، والمراد الاسم الصريح فلم يدخل فيه الجملة ولا =



نخرج بالفصل الأول نحو<sup>(١)</sup> « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجَمُّهُ » .

وقد مضى أن قوله :

• صَدَدَتْ وَطَبَتِ النَّفْسَ يَأْقِيسُ عَنْ عَمْرٍو •<sup>(٢)</sup> [٦٣]

محمولٌ على زيادة « أل » .

وبالثاني الحالُ فإنه بمعنى في حال كذا ، لا بمعنى من .

وبالثالث نحو<sup>(٣)</sup> « لَا رَجُلَ » ونحو :

= الظرف ولا الجار والمجرور ، لأن التمييز لا يكون واحدا من هذه الثلاثة ، وهذا أحد الفروق بينه وبين الحال ، لأن الحال يكون جملة نحو جاء زيد يضحك ، ويكون ظرفا نحو « رأيت الصغور فوق النصب » ويكون جاريا ومجرورا نحو « رأيت الهلال في وسط السحاب » .

(١) أراد بنحو هذا المثال كل ما هو مشبه بالفعل به ، وقد بين في باب الصفة للشبهة معنى كونه مشبها بالفعل به .

(٢) تقدم ذكر هذا الشاهد في باب المرف بأداة التعريف (وهو الشاهد رقم ٦٣) وذكرنا هناك نسبته إلى قائله وتكملته . فارجع إليه هناك إن شئت ، ومحل الشاهد فيه هنا قوله : « النفس » فإنه تمييز ، والبصريون على أن التمييز يجب أن يكون نكرة ، فلذلك ألزموا ادعاء أن « أل » فيه زائدة ، فأما الكوفيون فلم يوجبوا تنكيره ؛ فلذلك ذهبوا إلى أن « أل » هذه مفيدة للتعريف .

(٣) اعلم أن المراد بمن التي يكون التمييز على معناها من البيانية ، وضابطها: أن يكون المجرور بها هو المبين بها عينه ، والمراد هنا أن التمييز يبين جنس المميز كما أت من البيانية تبين ما قبلها ، واسم لا النافية للجنس على معنى من الاستغراقية ، والاسم الثاني المنصوب في « أستعفر الله ذنبا » إذا قلنا إنه على تقدير من كانت من هذه ابتدائية ، فلا يكون واحد من اسم لا وهذا الاسم المنصوب داخلا في التعريف لاختلاف معنى من التي يكون التمييز على معناها ومعنى من في هذين النوعين ، ولنا أن نقول : إن « أستعفر » يتعدى إلى مفعولين ، لأن غفر الثلاثي يتعدى لواحد ، والسين والتاء =

— ٢٨٣ — \* أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا أَسْتُ مُحْصِيَهُ \*

= المزدتين تعديان الفعل إلى مفعول ؛ فلا يكون منصوب الثاني في «أستغفر الله ذنبا» على معنى من أصالة ، ومما ينبغي أن تنتبه له أن معنى قولهم في تعريف التمييز «بمعنى من» أنه قد جرى به لتبيين جنس الميز كما أن من تجيء لبيان جنس ما قبلها ، وليس المراد به أن «من» مقدرة قبل التمييز ، فإن هذا المعنى لا يطرد في كل أنواع التمييز فلا يكون مرادا .

٢٨٣ — لم أضف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ \*

اللغة : «أستغفر» أطلب المغفرة ، فالسين والتاء في هذه الكلمة للطلب «ذنبا» الذنب : الجريمة والإثم ، تقول : أذنب فلان ، إذا صار ذا ذنب ، قال الأعمى : «الذنب : هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ فلذلك قال : لست محصيه» اه ، والإحصاء : منتهى العدد ، واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون العدود على الحصى ، فإذا نفذ العدود قالوا : أحصينا ، يريدون : بلغنا الحصى ، وتقول : أحصيت الشيء أحصيه ، إذا كنت قد ضبطت عدده «الوجه» القصد والتوجه ، ويروى «إليه القصد والقبل» .

الإعراب : «أستغفر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «ذنبا» مفعول ثان لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وستعرف ما فيه «أست» ليس : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمها مبنى على الضم في محل رفع «محصيه» محصى : خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومحصى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الذنب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر «رب» بدل من لفظ الجلالة ، وهو مضاف و«العباد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة =

فإنهما وإن كانا على معنى « مِنْ » لكنها ليست للبيان ، بل هي في الأول للاستغراق ، وفي الثاني للابتداء .

وَحُكْمُ التَّمْيِيزِ النَّصْبُ ، وَالنَّاصِبُ لِبَيِّنِ الْأَسْمِ هُوَ ذَلِكَ الْأَسْمُ لِلْبَهْمِ<sup>(١)</sup> ،

== « وَالْعَمَلُ » الْوَاوُ حَرْفٌ عَطْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَالْعَمَلُ : مَعْطُوفٌ عَلَى الْوَجْهِ ، وَلِلْمَعْطُوفِ عَلَى الرَّفْعِ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةٌ رَضَاهُ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ .  
الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا » فَإِنَّ الْوَاوَ وَجَمَاعَةً مِنَ النَّحَاةِ ذَكَرُوا أَنَّ قَوْلَهُ « ذَنْبًا » مَنْصُوبٌ عَلَى زَرْعِ الْخَائِضِ الَّذِي هُوَ « مِنْ » وَمَعَ أَنَّ انْتِصَابَهُ عَلَى مَعْنَى « مِنْ » فَإِنَّهُ لَيْسَ تَمْيِيزًا ؛ لَكُونِهِ غَيْرَ مَبِينٍ لِإِبْهَامِ اسْمِ مَجْمَلِ الْحَقِيقَةِ قَدْ ذَكَرَ قَبْلَهُ ، وَلَا هُوَ مَبِينٌ لِنِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ مَذْكُورَةٍ مِنْ قَبْلِهِ ؛ فَخَرَجَ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ يَكُونُ تَمْيِيزًا .

وَلَا شَكَّ أَنَّ ادِّعَاءَ قَوْلِهِ « ذَنْبًا » مَنْصُوبٌ عَلَى زَرْعِ الْخَائِضِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى تَضْمِينِ قَوْلِهِ « أَسْتَغْفِرُ » مَعْنَى اسْتِغْتِيبٍ ؛ فَهُوَ حِينَئِذٍ شَبِيهٌ بِقَوْلِكَ : « اخْتَرْتُ الرِّجَالَ عَمْدًا » أَيْ : اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ هَذَا الرَّجُلَ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ) .  
لَكِنَّ الَّذِي رَجَعَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ « أَسْتَغْفِرُ » يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ ؛ فَيَكُونُ انْتِصَابُ قَوْلِهِ : « ذَنْبًا » عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ حَقِيقَةٌ ، لَا عَلَى زَرْعِ الْخَائِضِ ، قَالَ الْوَاوُفُ فِي مَعْنَى الْإِيْيَبِ : « وَقَدْ يُنْقَلُ ( الصَّوْغُ عَلَى زِنَةِ اسْتَفْعَلِ ) ذَا الْمَفْعُولِ الْوَاحِدِ إِلَى اثْنَيْنِ ، نَحْوُ : اسْتَكَتَبْتَ الْكِتَابَ ، وَاسْتَغْفَرْتَ اللَّهَ الذَّنْبَ » اهـ .

(١) لَا يَخْتَلِفُ النَّحَاةُ فِي أَنَّ نَاصِبَ التَّمْيِيزِ لِلْبَيِّنِ لِإِبْهَامِ اسْمٍ غَيْرِ جُمْلَةٍ هُوَ ذَلِكَ الْأَسْمُ اللَّبِينُ الَّذِي فَسَّرَهُ التَّمْيِيزُ ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُونَ فِي تَوْجِيهِ كَوْنِ هَذَا الْأَسْمِ الْجَامِدِ قَدْ عَمِلَ النَّصْبُ ، فَذَهَبَ جَهْوَورٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْأَسْمَ الْجَامِدَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : « اشْتَرَيْتُ رَطَلًا زَيْتًا » قَدْ أَشْبَهَ اسْمَ الْفَاعِلِ لِلْفَرْدِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » وَفِي نَحْوِ قَوْلِكَ : « اشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ ثَوْبًا » أَشْبَهَ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَجْمُوعِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : « هَؤُلَاءِ الضَّارِبُونَ عَمْرًا » وَإِنَّمَا أَشْبَهَ الْأَسْمَ الْجَامِدَ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَذْكُورِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : كَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمًا ، مُشْتَمَلًا عَلَى مَا بِهِ تَمَامُ الْأَسْمِ وَهُوَ التَّنْوِينُ إِذَا كَانَ مَفْرَدًا أَوْ =

كـ «عَشْرِينَ دِرْهَمًا» والناصبُ لمبين النسبة المسندُ من فِعْلٍ أو شبهه<sup>(١)</sup> ،  
 كـ «طَابَ نَفْسًا» ، و «هُوَ طَيِّبٌ أَبَوَةً» ، وَعِلْمٌ بِذَلِكَ بِطُلَانٍ عُموم  
 تحوله<sup>(٢)</sup> :

= النون التي تشبه التنوين وهي نون التثنية والجمع ، وكون كل واحد من الاسم الجامد  
 واسم الفاعل طالبا لما بعده ، وقد علمت مرارا أن الشيء إذا أشبه الشيء جاز أن  
 يأخذ بعض أحكامه ، فهذا وجه شبه الاسم الجامد لاسم الفاعل عند هؤلاء ،  
 وذهب قوم منهم إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد النصب في التمييز هو أنه  
 أشبه أفعال التفضيل ، وقد رتب الشيخ خالد العوامل فجعلها خمس درجات ، أولها  
 الفعل لأنه يعمل بالأصالة ، ثم إنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، وثانيها اسم الفاعل لأنه  
 يعمل بالحمل على الفعل ، ثم إنه لا يعمل إلا معتمداً على نفي أو شبه نفي ، ثم إنه  
 يعمل في السببي نحو «زيد ضارب ابنه» وفي الأجنبي نحو «زيد ضارب عمرا» ،  
 وثالثها الصفة المشبهة لأنها لا تعمل إلا في السببي نحو «زيد حسن وجهه» ثم إنها  
 ترفع الظاهر نحو «زيد حسن وجهه» وترفع الضمير نحو «زيد حسن» ورابعها  
 أفعال التفضيل لأنه يرفع الضمير باطراد ، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة السكحل ،  
 وخامسها هذا الاسم الجامد مع التمييز ، لأنه لا يتحمل ضميراً مستتراً في حين أن أفعال  
 التفضيل يتحمله .

(١) اختلف النحاة في ناصب تمييز النسبة ، فذهب سيويوه والملازني والمبرد إلى أن  
 الناصب له هو المسند في الجملة سواء أكان هذا المسند فعلاً كما في قولك : «طاب محمد  
 نفساً» أم كان وصفاً كما في قولك : زيد كريم خلقاً» ومنه مثال المؤلف «هو طيب أبوة»  
 وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها ،  
 وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل ، وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور ونسبه  
 إلى المحققين ، وحجتهم في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة المميّزة فعل ولا وصف كما  
 لو قلت : «هذا أخوك إخلاصاً» أو قلت : «هذا أبوك عظفاً» فالقول بأن ناصبه  
 هو الجملة مطرد ، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلفه فيما ذكرنا .  
 (٢) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

\* يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ \* (١)

\*\*\*

فصل : والاسمُ المبهمُ أربعةُ أنواعٍ :

أحدها : العدد ، كـ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْنًا) (٢) .

والثاني : المقدارُ ، وهو إما مساحةٌ ، كـ « شِبْرٍ أَرْضًا » أو كيلٌ ، كـ « مَقْفِيزٍ بُرًّا » أو وزن ، كـ « مَنَوَيْنِ عَسَلًا » وهو ثنويةٌ مَنَّا - كَهَا - ويقال فيه : مَن - بالتحديد - وثنيتته مَنَانِ .

(١) لا شك أنك لو جريت على ما اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين - من أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة كان عموم قول الناظم « بما قد فسره » صحيحا ، وعليه يكون ابن مالك يرى أن ناصب تمييز للفرد هو الاسم الجامد المميز ، وهذا مما لم يختلف فيه أحد ، كما يرى أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة ، ويكون في هذا موافقا لابن عصفور ، وكم من المسائل يختار ابن مالك فيها رأيا في أحد كتبه ويرى في المسألة نفسها رأيا آخر في كتاب آخر ، لكن يمنع من حمل كلامه في الألفية على ذلك أن عباراته في النظم تدل على أنه يرى في هذه المسألة رأى سيويوه وأصحابه وأن الناصب لتمييز النسبة هو الفعل أو الوصف ، انظر إلى قوله : « والفاعل المعنى انصب بأفعلا » فهذا نص صريح على أن الناصب للتمييز في نحو « أنت أعلى منزلا » هو أفعال التفضيل الذي اشتملت عليه الجملة ، ثم انظر إلى قوله :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطَاقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبِقَا

فإنه يدل على أنه يختار هنا في الألفية مذهب سيويوه ، لهذا كان لهؤلف الحق في الاعتراض على عبارته بأنها عامة وأن عمومها غير صحيح ، لأنه يقتضى أن ناصب تمييز النسبة هو النسبة بين المسند والمسند إليه ، لأنها هي المفسرة به ، وذلك غير مراد له لما ذكرنا ، وأجيب عن هذا بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه ، فكان التمييز منصوبا به لأنه الذي يصح أن يكون عاملا .

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف .

والثالث : ما يشبه المقدار ، نحو (مِثْقَالٌ ذَرَّةٍ خَيْرًا) <sup>(١)</sup> ، و « نَحْيٌ سَمِيًّا »  
 (وَلَوْ جِثْفًا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) <sup>(٢)</sup> ، وحمل على هذا « إِنَّا لَنَافِعُهَا لِإِبِلًا » .  
 والرابع : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو « خَاتَمٌ حَدِيدًا » ، فإن الخاتم فرعُ  
 الحديد ، ومثله « بَابٌ سَاجًا » و « جُبَّةٌ خَزًّا » وقيل : إنه حال <sup>(٣)</sup> .  
 والنسبة للمهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل ، نحو (وَاشْتَقَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) <sup>(٤)</sup>  
 ونسبته للمفعول ، نحو (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) <sup>(٥)</sup> .  
 ولك في تمييز الاسم أن تجرّه بإضافة الاسم ، كـ « شَبْرٌ أَرْضٍ » و « قَفِيزٌ  
 بُرٌّ » و « مَنَوَى عَسَلٍ » ، إلا إذا كان الاسمُ عددًا ، كـ « مِثْرَيْنَ دِرْهَمًا »  
 أو مضافًا ، نحو (بِمِثْلِهِ مَدَدًا) <sup>(٦)</sup> ، و (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) <sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

- (١) من الآية ٧ من سورة الزلزلة .
- (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .
- (٣) مذهب البرد - وعليه ابن مالك ، والمؤلف ههنا تابع له - أن نحو قولك :  
 « لى خاتم حديدا » إذا نصبت « حديدا » تمييز ، وذلك راجع على كونه حالا ؛  
 من قبل أن الاسم المنصوب جامد ملازم ، والأصل في الحال أن يكون مشتقا ومشتقلا  
 على ما عرفت ، ومن قبل أن الاسم المبين به نكرة ؛ فلو جعلته حالا للزم مخالفة  
 الأصل من ثلاثة أوجه : الأول : جعل الحال جامدا ، والثاني : جعله لازما ،  
 والثالث : جعل صاحبه نكرة من غير مسوغ ؛ ومذهب سيبويه أن هذا الاسم  
 للمنصوب متعين للحالية لا يجوز جعله تمييزا ؛ لأن الاسم الذى ينتصب تمييزا إنما يقع  
 بعد مقدار أو ما يشبه المقدار ، وليس هذا الاسم واحدا منها .
- (٤) من الآية ٤ من سورة مريم .
- (٥) من الآية ١٢ من سورة القمر .
- (٦) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .
- (٧) من الآية ١٩ من سورة آل عمران .

فصل : مِنْ تُمَيِّزِ النِّسْبَةِ الْوَاقِعُ بَعْدَ مَا يُفِيدُ التَّعْجِبَ ، نَحْوُ « أَكْرَمَ بِهِ أَبَا » ، وَ « مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا » ، وَ « لِّلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا » ، وَالْوَاقِعُ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ ، وَشَرْطُ نَصْبِ هَذَا كَوْنُهُ فَاعِلًا مَعْنَى ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » بِخِلَافِ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » ، وَإِنَّمَا جَازَ « هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا » لِنَعْدَرِ إِضَافَةَ أَفْعَلٍ سَرَتَيْنِ .

\*\*\*

فصل : وَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بِمِنْ ، كَ « رِطْلٍ مِنْ زَيْتٍ » إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ : إِحْدَاهَا : تَمْيِيزُ الْعَدَدِ ، كَ « مِثْرَيْنِ دِرْهَمًا » .

الثَّانِيَةِ : التَّمْيِيزُ الْحَوَالِ عَنْ الْمَفْعُولِ ، كَ « خَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا » ، وَمِنْهُ « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا » بِخِلَافِ « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » .

الثَّالِثَةِ : مَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحَوَّلًا عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً ، كَ « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، أَوْ عَنْ مُضَافٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » إِذَا أَصْلَهُ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ » بِخِلَافِ « لِّلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا » .

٢٨٤ - وَ \* ... ... أَبْرَحْتَ جَارًا \*

٢٨٤ - هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ لِلْأَعْنَى مِيمُونِ بْنِ قَيْسٍ ، مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَمْدَحُ فِيهَا قَيْسَ بْنَ مَعْدِ يَكْرِبَ الْكَنْدِيُّ ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ هَكَذَا :

أَقُولُ لَمَّا حِينَ جَدِّ الرَّحِيلُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا  
وَكَثِيرٌ مِنَ النِّعَاةِ يَغَيِّرُونَ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْبَيْتِ ، وَيُرْوَوْنَ هَكَذَا :

تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدِّ الرَّحِيلُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا  
وَلَيْسَ كَمَا يُرْوَوْنَ ، وَلَسْكَنَهُ كَمَا رَوَيْنَاهُ أَوَّلًا عَنْ دِيوَانَ الْأَعْنَى مِيمُونِ .

اللُّغَةُ : « جَدُّ الرَّحِيلِ » مَعْنَاهُ اشْتَدَّ وَأَمْعَنَ فِيهِ ، وَ « أَبْرَحْتَ » مَعْنَاهُ عَظُمْتَ ، وَقِيلَ : أَعْجَبْتَ ، وَقِيلَ : اخْتَرْتَ « رَبًّا » إِذَا فُسِّرَتْ أَبْرَحْتَ بِعَظُمْتَ فَالرَّبُّ هُوَ الْمَلِكُ =

= الذى يقصده الشاعر بسفره ليدحه، ويكون نصب رب حينئذ على التمييز، وكأنه قال: عظمت ملكا ، أى : ما أعظم الملك الذى تقصدينه فى سفرك هذا ، وإذا فسرت أبرحت بأعجبت فالرب هو صاحب الناقة ومالكها ، وأبرحت - على هذا - فعل متعد؛ فنصب «ربا» على أنه مفعول به ، وكأنه قد قال : أعجبت صاحبك ، وإذا فسرت أبرحت باخترت فالرب الملك الذى تقصده ، ونصبه على أنه مفعول به «جارا» بمعنى الرب .

المعنى : الضمير للوث فى قوله : «لها» يعود إلى ناقته التى عبر عنها بزيادة ، وذلك فى قوله :

وَشَوْقٍ عَلَوْقٍ تَدَاسِيئُهُ بِزِيَاةٍ تَسْتَخِفُّ الضَّفَارَا

( العلوق - بفتح العين المهملة - يطلق على الناقة التى لا تألف الفحل ولا ترام الولد ، وهى أيضا للمرأة التى لا تحب غير زوجها ، وهذا هو المراد هنا ، والزيادة - بفتح الزاى وتشديد المثناة - الناقة للسرعة أو المتبخترة فى مشيها ، والضفار - بكسر الضاء المعجمة - جمع ضفيرة ، وهى حزام القتب الذى يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان أيضا ) .

يتحدث عن ناقته التى ارتحل عليها إلى ممدوحه بأنها شكت له طول سفرها وبعد شقتها وشدة ما احتملتها فى هذا الطريق الذى تسلكه ، ويقول : إننى قلت لهذه الناقة : لا تستعظمى ما تلاقيه من الجهد والمشقة ؛ فإنك تسيرين إلى ملك عظيم يكثر رفده حتى تنسى بما تنالينه من عطائه كل جهد ومشقة .

الإعراب : «أقول» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «لها» اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول «حين» ظرف زمان منصوب بأقول ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «جد» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الرحيل» فاعل جد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها «أبرحت» أبرح: فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من =



فإنهما وإن كانا فاعلين معنى ؛ إذ المعنى عَظُمْتَ فارساً وَعَظُمْتَ جَاراً ،  
إلا أنهما غير مُحَوَّلَيْنِ ، فيجوز دخول « مِنْ » عليهما ، ومن ذلك « نِعَمَ  
رَجُلًا زَيْدًا » يحوز « نِعَمَ مِنْ رَجُلٍ » قال :  
• فَنِعَمَ الرَّبِّ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ • - ٢٨٥

• • •

= الإعراب ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع ، فإذا فسرت أبرحت  
- كما فسره المؤلف - بعظمت كان قوله : « ربا » تمييزاً منصوباً بالفتحة الظاهرة ،  
وإذا فسرت أبرحت باخترت أو بأعجبت كان قوله : « ربا » مفعولاً به منصوباً  
بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وعلى كل حال تكون جملة « أبرحت ربا » في محل نصب  
مقول القول « وأبرحت » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من  
الإعراب ، أبرح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،  
وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع « جارا » فيه الإعرابان السابقان  
على الاختلاف في تفسير أبرح ، وجملة « أبرحت جارا » في محل نصب معطوفة بالواو  
على جملة « أبرحت ربا » السابقة .

قال ابن حبيب : « يريد أن ناقتة تقول له : أعظمت وأكرمت : أى اخترت  
ربا كريما وجارا عظيم القدر يبرح بمن طلب شأوه » والظاهر من عبارة ابن حبيب  
هذه في حل معنى البيت أنه يرى جعل « ربا » مفعولاً به لأبرحت ، ألا ترى أنه  
فسره بقوله : « أى اخترت ربا » .

الشاهد فيه : قوله « ربا » وقوله « جارا » فإنهما تمييزان يحوز جرهما بمن ؛  
لأنهما وإن كانا في المعنى فاعلين ؛ إذ معنى الكلام عظم رب وعظم جار ؛ لكنهما غير  
محولين عن الفاعل صناعة .

٢٨٥ - اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فقال قوم : هو لأبي بكر بن  
الأسود الليثي ، وقال آخرون : هو من كلام مجير بن عبد الله بن سلمة الحير ، والشاهد  
من كلة في رثاء هشام بن المغيرة أحد أشرف مكة ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت  
من الوافر ، ونحن نذكره لك مع بيت سابق عليه ، وهما قوله :  
= ( ٢٤ - أوضح المسالك ٢ )

«وَدَعْنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ، إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامٍ  
تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ فَفَنِعِمَ الْمَرَّةُ مِنْ رَجُلٍ تَهَاَمَ

ومن العلماء من يروى صدر هذا الشاهد :

\* تَعَمَّدَهُ وَلَمْ يَعْظُمْ عَلَيْهِ \*

اللغة : « فدعى » هو فعل أمر ، والكثير من العلماء يذكر أن ماضيه مهجور في الاستعمال ، ومنهم من قال : ماضيه ودع مثل وصف ، وقرئ في قوله تعالى (ماودعك ربك وما قلى) بالتخفيف على هذا ، وروى « فذرنى » والفعلان بمعنى ترك ، ويروى « ذرينى أصطبح يا بكر » وأصطبح : أشرب الصبوح ، والصبوح - بفتح الصاد وضم الباء مخففة - شرب الخمر صباحا ، ويقابله الغبوق - بفتح الغين المعجمة وضم الباء - وهو شربها في العداة ، وبكر : اسم قبيلة « نقب » أراد أنه هجم عليه وتتبع آثاره ، وأصل التنقيب الذهب في الأرض أو البحث عن الأخبار « تعمد » قصده وتكلف ذلك « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده وينزل به ، ويروى « ولم يعدل » يعدل : سواه ، كما رأيت ، وفي هذه الرواية حذف ، فإما أن يكون قد أراد : ولم يعدل إلى سواه ، يعنى لم يعدل ولم يتوجه إلى غير هشام ، وإما أن يكون قد أراد : ولم يعدل به سواه ، وعلى هذا يكون للمعنى أن الموت لم يسو بين هشام وغيره ، ومن مجيء عدل بمعنى مال أو بمعنى سوى قول الله تعالى : ( ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ) إذا جعلت الجار والمجرور وهو قوله سبحانه ( بربهم ) متعلقاً بقوله ( يعدلون ) فإن المعنى على هذا أن الكفار يسوون الأصنام وسائر معبوداتهم بربهم ، فإن جعلت الجار والمجرور متعلقاً بقوله ( كفروا ) كان يعدلون بمعنى يميلون ، والمراد أن الذين كفروا بربهم وجحدوه يميلون وينصرفون عن أفراد الله تعالى بانوحدانية « تهاَم » هو بفتح التاء - المنسوب إلى تهامة - بكسر التاء - وكان من حقه أن يقول « تهاى » بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياساً على أمثاله كما تقول : عراقى ، وحجازى ، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى ياءى النسب وفتحوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة وإشعاراً من أول الأمر بمخالفة المهييع .

فصل (١): لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان أستا ، كـ « رطل زيتا »

= الإعراب : « تخبره » تخبر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مفعول به « فلم » الفاء عاطفة ، ولم : نافية جازمة « يعدل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت « سواء » سوى : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مضاف إليه « فنعم » الفاء حرف عطف ، ونعم : فعل ماض دال على إنشاء اللوح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « المرء » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر زائد « رجل » تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تها » نعت لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رجل » فإنه تمييز ، وهو فاعل في المعنى ، لسكنه لما كان غير محمول عن الفاعل جاز فيه أن يجره بمن .

(١) اعلم أن الأمر في هذا الموضوع يشتمل على مبحثين : الأول في الكلام على توسط التمييز بين العامل ومعموله ، والثاني في الكلام على تقدم التمييز على العامل والمعمول جميعاً .

أما الأول فقد نقل جماعة إجماع العلماء على جوازه ؛ فتقول « طاب نفسا محمد » كما تقول « طاب محمد نفسا » .

وأما الثاني فمذهب سيويوه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله ، سواء أكان العامل اسما كما في تمييز للفرد أم كان فعلا كما في تمييز النسبة ، وسواء أكان الفعل جامدا كفعل التعجب في نحو « ما أحسنه رجلا » أم كان متصرفا نحو « طاب محمد نفسا » .

فأما علة امتناع تقدمه على العامل إذا كان اسما أو فعلا جامدا فظاهرة ؛ لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب ؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة .

وأما إذا كان العامل فعلا متصرفا فعدم جواز تقديم التمييز عليه من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل ، وقد علمنا أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله ، فما كان أصله الفاعل خليف بأن يأخذ ما استقر له . =

أو فَمَلًّا جامدًا ، نحو « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » وَنَدَرَ تَقَدُّمَهُ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ كَقَوْلِهِ :

٢٨٦ — \* أَنْفَسَا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمَنَى \*

وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى .

\*\*\*

وذهب المازنى والكسائى والمبرد والجرى إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلا متصرفا ، وارتضى هذا القول ابن مالك فى بعض كتبه ، واستدلوا على ذلك بالسباع والقياس ، أما السباع فقوله \* أَنْفَسَا تَطِيبُ . . . البيت \* وسيأتى مع نظائره ، وأما القياس فإن التمييز — وهو منصوب — كالمفعول به وسائر الفضلات ، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلا متصرفا ، ولم يبحثوا بأصله ، ولم يبالوا به .

٢٨٦ — نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من التقارب ، وعجزه قوله :

\* وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا \*

اللغة : « تطيب » أى : تطمئن ، و « نيل المنى » إدراك المأمول ، ونيل مصدر « نال الشيء يناله نيلا ومنالا » إذا حصل عليه ، و « المنى » بضم الميم — جمع منية ، والمنية — بضم فسكون — اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه ، و « المنون » الموت . الإعراب : « أَنْفَسَا » الهزمة حرف استفهام تويخى مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، نفسا : تمييز تقدم على العامل فيه وهو قوله « تطيب » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنيل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، ونيل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب ، ونيل مضاف و« المنى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وداعى » الواو واو الحال مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، داعى : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل ، وداعى مضاف و« المنون » مضاف إليه مجرور =

== بالكسرة الظاهرة «ينادى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى داعى الذنون ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «جهارا» مفعول مطلق عامله ينادى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام : ينادى نداء جهارا .

الشاهد فيه : قوله «أنفسا» فإنه تمييز ، وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله «تطيب» لأنه فعل متصرف ، وهذا نادر عند سيويوه والجمهور كما قررناه سابقا ، وهو موضع قياس عند الكسائى والمبرد ومن ذكرنا معهما .

ومثل البيت قول المجنون - وقيل : أعشى همدان ، وقيل : الخبل السعدى - :

أَتَهَجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟ ١٩  
وقول الآخر :

ضَيِّقْتُ حَزْمِي فِي إِيمَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْبَا رَأْسِي اشْتَعَلَا

تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الثانى من كتاب «أوضح المسالك» ، إلى ألفية ابن مالك « لابن هشام الأنصارى ، مع شرحنا عليه المسمى «عدة السالك» ، إلى تحقيق أوضح المسالك « ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ، وأوله «باب حروف الجر» نسأل الله تعالى أن يعين على إكماله على هذا الوجه الذى اخترناه لهذه الطبعة ، إنه - جلّت قدرته - ولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

## فهرس

للموضوعات الواردة في الجزء الثاني من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام الأنصاري  
وشرحنا عليه المسمى «عدة السالك» ، إلى تحقيق أوضح المسالك»

الموضوع	ص	الموضوع	ص
حذف للمفعولين أو أحدهما	٦٩	باب « لا » العاملة عمل إن	
يجيء القول بمعنى الظن ، ويعمل عمله	٧١	٣ شروط لإعمالها هذا العمل	
باب أعلم وأرى ونحوهما		٨ إذا كان اسمها مفرداً بنى على الفتح أو نائبه	
ألفاظ الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل	٨٠	١٤ العطف على اسم لامع تكررهما	
لثاني المفعولات وثالثها ما لمفعولى ظن	٨٠	٢٢ العطف على اسم لا من غير أن تكررهما	
باب الفاعل		٢٣ وصف اسم لا	
تعريفه	٨٣	٢٤ دخول الهمزة على لا لا يغير حكمها	
أحكام الفاعل	٨٤	باب ظن وأخواتها	
لغة طيء أو أردشنةء إلحاق الفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى ، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعا	٩٨	٣٠ أفعال هذا الباب نوعان ، وعدد كل نوع ، وشواهدهما	
باب النائب عن الفاعل		٥٤ لهذه الأفعال ثلاثة أحكام : الإعمال والإلغاء ، والتعليق	
أسباب حذف الفاعل	١٣٥	٥٤ ه بيان معنى الإلغاء والتعليق ، والفرق العملى بينهما ، وسر هذا الفرق ، وما يجرى كل منهما فيه	
		٦٣ الفرق بين الإلغاء والتعليق	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٧	ينوب عن الفاعل واحد من أربعة	١٨٦	باب التنازع
١٤٩	لا ينوب غير المفعول به مع وجوده		حقيقته ، وأمثله ، وشروط
	خلالاً للكوفيين		العوامل المتنازعة
١٥١	غير النائب يجب نصبه لفظاً أو محلاً	١٩٢	ما لا يقع التنازع بينها من
١٥٢	إذا كان الفعل متعدياً لأكثر من		العوامل ، والسر في ذلك
	مفعول ، فما الذي تجوز نيابته ؟	١٩٨	إذا عمل أحد العاملين فما يصنع
١٥٥	خير صورة الفعل عند إسناده		مع الآخر ؟
	لنائب عن الفاعل		باب المفعول المطلق
	باب الاشتغال	٢٠٥	تعريفه
١٥٨	ضابطه ، والأصل فيه	٢٠٥	أ الأغراض التي يأتي لها ،
١٥٨	أ أركان الاشتغال ، وشروط		وصور كل غرض منها
	كل ركن منها	٢٠٨	عامله مصدر ، أو وصف ، أو فعل
١٦١	قد يحرض ما يوجب الرفع أو النصب	٢٠٨	أ الخلاف في أصل المشتقات وأدلة
	أو يرجح أحدهما ، أو يسوى بينهما		كل فريق
—	المواضع التي يجب فيها النصب	٢١٣	بيان ما ينوب عن المصدر
١٦٢	المواضع التي يترجح فيها النصب	٢١٥	ما يجوز تثنيته من المصادر ، وما يمنع
١٧١	مق يستوى الوجهان ؟	٢١٦	حذف العامل في المصدر
١٧٢	يكون المشتغل اسماً بثلاثة شروط		باب المفعول له
١٧٢	يشترط لصحة الاشتغال وجود علاقة	٢٢٥	يشترط له خمسة أمور
١٧٣	يكون المقدر من لفظ المذكور	٢٢٦	مق فقد شرطاً جراً بحرف التعليل
	أو من معناه		باب المفعول فيه
	باب التعدى واللزوم	٢٣١	تعريف الظرف ، وأنواع
١٧٦	التعدى له علامتان		ما ينتصب على الظرفية
١٧٧	اللازم له اثنتا عشرة علامة	٢٣٦	حكم الظرف ، وبيان أحوال العامل فيه
١٧٨	حكم اللازم	٢٣٧	كل أسماء الزمان تقبل النصب
١٨٣	لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم		على الظرفية ، والصالح من
	على بعض		أسماء المكان نوعان
١٨٥	يجوز حذف ناصب المفعول إن	٢٣٨	الظرف متصرف ، وغير متصرف
	علم ، وقد يجب حذفه		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	باب المفعول معه		
٢٣٩	تعريفه ، وبيان ما يخرج بكل قيد		
٢٤٢	النائب المفعول معه		
٢٤٣	للإسم الواقع بعد الواو خمس حالات		
	باب المستثنى		
٢٤٩	أدوات الاستثناء		
٢٥٠	أ بحث في حاشا الاستثنائية		
	وآراء النحاة فيها وأدلتهم		
٢٥٣	أحوال الإسم الواقع بعد الواو حكمه		
٢٦٥	حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه		
٢٧٢	تكرر إلا لتوكيد ، ولغير توكيد		
٢٧٥	حكم المستثنيات المتكررة بالنظر		
	إلى المعنى		
٢٧٥	« غير » أصلها ، والاستثناء بها		
٢٧٨	المستثنى بسوى		
٢٨٢	المستثنى بليس ولا يكون		
٢٨٥	المستثنى بخلا وعدا		
٢٩٣	المستثنى بحاشا		
	باب الحال		
٢٩٣	الحال نوعان وتعريف الحال المؤسسة		
—	ه تذكير لفظ الحال وتأنيثه ، وما		
	يترتب على ذلك		
٢٩٦	للحال أربعة أوصاف		
٢٩٦	أولها : الانتقال ، وتقع لازمة		
	في ثلاث مسائل		
٢٩٧	وثانيها : الاشتقاق ، وتقع جامدة		
	مؤولة بالمشق في ثلاث مسائل ،		
	وجامدة غير مؤولة في سبع مسائل		
٣٠٠	وثالثها : أن تكون نكرة ،		
	وترد معرفة مؤولة بنكرة		
٣٠٥	ورابعها : أن تكون نفس صاحبها ، وتقع		
	مصدرا منكرا بكثرة ، ومعرفة بقله		
٣٠٨	أصل صاحب الحال أن يكون		
	معرفة ، ويأتى نكرة بمسوغ		
٣١٨	تقدم الحال على صاحبها ، وتأخرها عنه		
٣٢٦	تقدم الحال على العامل فيها ،		
	وتأخرها عنه		
٣٣٥	تعدد الحال لواحد ، ولتعدد		
٣٤٢	الحال المؤكدة		
٣٤٦	الحال مفرد ، أو جملة ، أو شبه		
	جملة ، وللجملة ثلاثة شروط		
٣٥٨	يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا		
	باب التمييز		
٣٦٠	تعريفه ، وبيان محترزات القيود		
٣٦٣	حكمه ، وبيان العامل فيه		
٣٦٥	الإسم المهم المحتاج للتمييز على		
	أربعة أنواع		
٣٦٧	مق يجوز جـ التمييز بمن ؟ ومق		
	يمنع ؟		
٣٧١	تقدم التمييز على عامله		
	تمت فهرس الجزء الثانى من « أوضاع المسالك » وشرحنا عليه ، والحمد لله		
	أولا وآخرها ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله		